



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار - كلية الآداب
قسم التاريخ

موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق (١٩٦٨ - ١٩٧٩) (دراسة تأريخية)

رسالة تقدم بها الطالب

كاتب محمد غافل الحجامي

إلى مجلس كلية الآداب - جامعة ذي قار

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

مؤيد شاكر كاظم الطائي

٢٥ ذي الحجة ١٤٣٩ هـ - ٦ أيلول ٢٠١٨ م



نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صَلَّى
الْعَظِيمِ

سورة يوسف الآية (٧٦)



إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية ١٩٦٨-١٩٧٩) التي تقدم بها الطالب (كاتب محمد غافل الحجامي) جرت تحت إشرافي في كلية الآداب / جامعة ذي قار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع:

المشرف: الأستاذ الدكتور

أ. د. مؤيد شاكر كاظم الطائي

التاريخ : ٢٥ / ٣ / ٢٠١٨

توصية رئيس القسم :

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الأستاذ الدكتور

أ. د. علي حسين نمر الأسماعيلي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ : ٢٥ / ٣ / ٢٠١٨





إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة (موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٩) (دراسة تاريخية)، قد تمت مراجعتها وتصحيحها من الناحية اللغوية وأصبحت خالية من الأخطاء وسليمة من ناحية التعبيرات اللغوية.

التوقيع:

م. د . حميد يوسف إبراهيم

التاريخ: ٦ / ٥ / ٢٠١٨



إقرار لجنة المناقشة



نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية ١٩٦٨ - ١٩٧٩) التي تقدم بها الطالب (كاتب محمد غافل الحجامي)، وناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر وبتقدير () .

التوقيع:

التوقيع:

الاسم: أ. د. محمد صالح حنيور الزبيدي

الاسم: أ. م. د. شاكِر ضيدان جابر

رئيس اللجنة

عضواً

التاريخ : ٢٠١٨ / ٩ / ٦

التاريخ : ٢٠١٨ / ٩ / ٦

التوقيع:

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. شاكِر حسين دمدوم

الاسم: أ. د. مؤيد شاكِر كاظم الطائي

عضواً

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ٢٠١٨ / ٩ / ٦

التاريخ : ٢٠١٨ / ٩ / ٦

صدقّت من قبل مجلس كلية الآداب/ جامعة ذي قار

التوقيع:

الاسم: أ. د. جابر محبسن عليوي

عميد كلية الآداب/ جامعة ذي قار

التاريخ : ٢٠١٨ / ٩ / ٦



الإهداء

إلى كل من علمني... عرفاناً بالفضل و الجميل أقدم جهدي...
إلى روح من أوصاني الله بهما براً وإحساناً... والديّ اللذان زرعاً فينا
حب التطلع الى العلم والتقدم ...

إلى شموع عمري أولادي و زوجتي ... إلى الذين ضحوا بدمائهم رخيصةً
من أجل أن تبقى إشراقة تاريخنا ...

إلى الذين أزروني وثبتوا خطاي وأعطوني الأمل والثقة ... أخوتي وأخواتي
... لكم جميعاً ... أهدي ثمرة جهدي هذا...

كاتب



شكر وامتنان

الحمد لله ذي القدرة القاهرة والآيات الباهرة والآلاء الظاهرة، حمداً يؤذن بمزيد نعمه ويكون حصناً مانعاً من نعمته، وصلى الله على خير الاولين والآخرين محمد ذي الشرف العلي والكرم المرّضي وعلى آله الأطهار الميامين.

في مستهل رسالتي أقدم شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مؤيد شاكر كاظم الطائي، الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولما بذله من جهد وصبر كبيرين تجلياً من خلال ملاحظاته وتصويباته الدقيقة، فكان لمتابعته المستمرة الأثر البالغ في انجاز هذه الرسالة.

وأزجي شكري وامتناني الكبيرين لأساتذتي الكرام في قسم التاريخ/ كلية الآداب الذين حرصوا على تقديم كل ما بوسعهم في السنة التحضيرية وأفاضوا عليّ بفيض عطفهم وإحسانهم، كل من إ. د. عباس حسين الجابري، إ. د. عبد الرسول شهيد عجمي، أ. د. علي حسين نمر، إ. د. مهند عبد العزيز، أ. م. د. حسام علي محسن، أ. م. د. شاكر حسين دمدوم، أ. م. د. شاكر ضيدان جابر، أ. م. د. محمود شاكر، والدكتورة رجاء صبار جابر، كما اشكر كل العاملين في المكتبة الوطنية (دار الكتب والوثائق) لما أبدوه من تعاون كبير في تزويدي بالوثائق والمصادر على حد سواء.

وأوجه شكري وتقديري إلى العاملين في المكتبة المركزية في جامعة بغداد، وأقدم شكري إلى العاملين في مقر الحزب الشيوعي العراقي في بغداد لما أبدوه من مساعدة في الحصول على صحف ومجلات الحزب، ولا يفوتني أن اشكر كل زملائي وأخوتي في مرحلة الماجستير الذين حرصوا على مساعدتي في الحصول على مطبوعات ووثائق مهمة، ولطيب مشاعرهم الخالصة كل من (علي إبراهيم ووائل ناصر وكريم مويح ونوار ناصر وندى وحيد وابتسام مهدي ولينا ناصر وصابرين كاظم)، كما أشكر الزملاء مناف جاسب وربييع ناصر وابتسام سلمان والأخ العزيز علي عواد، وختاماً اشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة أثناء البحث ولم يرد اسمه، وادعو الله ان يوفقني والجميع لما فيه الخير والله ولي التوفيق ...

الباحث: كاتب

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث-ج
الرموز والمختصرات	خ
المقدمة	٨-١
الفصل الأول: موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية (١٩٣٥ - ١٩٦٨)	٥٣-٩
أولاً: علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية (١٩٣٥-١٩٥٨)	٢٢-٩
١- موقف الحزب الشيوعي من الحركة الكردية (١٩٣٥-١٩٤٩)	١٧-٩
٢- تطور موقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه الحركة الكردية (١٩٥٠-١٩٥٨)	٢٢-١٧
ثانياً: الشيوعيون والأكراد في ظل حكم عبدالكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)	٣٩-٢٢
١- دور الشيوعيون والأكراد في مساندة ثورة ١٤ تموز (١٩٥٨-١٩٦٠)	٣٢-٢٢
٢- أحداث أيلول ١٩٦١ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتدهور العلاقات بين السلطة والأكراد	٣٩-٣٢
ثالثاً: تطورات القضية الكردية في ظل الحكم العارفي (١٩٦٣-١٩٦٨)	٥٣-٣٩
١- موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية في ظل حكم عبدالسلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦)	٤٧-٣٩
٢- تطورات القضية الكردية ومبادرات السلام في عهد عبدالرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)	٥٣-٤٧

١٠٩-٥٤	الفصل الثاني: التطورات السياسية وانعكاسها على القضية الكردية في العراق (١٩٦٨-١٩٧٣)
٧١-٥٤	أولاً: التحول السياسي لنظام الحكم في العراق (١٩٦٨-١٩٧٠)
٦٥-٥٤	١- موقف الحزب الشيوعي وحزب البارتني من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨
٧١-٦٥	٢- الحزب الشيوعي العراقي وتطورات القضية الكردية (١٩٦٩-١٩٧٠)
٨٨-٧١	ثانياً: تطور دور الحزب الشيوعي في مساندة القضية الكردية (١٩٧٠-١٩٧١)
٨٢-٧١	١- دور الحزب الشيوعي العراقي في إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠
٨٨-٨٢	٢- موقف الشيوعيون والأكراد من شروط البعث لحقد الجبهة الوطنية (١٩٧٠-١٩٧١)
١٠٨-٨٨	ثالثاً: تراجع العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والأكراد (١٩٧١-١٩٧٣)
٩٧-٨٨	١- العلاقة بين الشيوعيين والأكراد في ظل تقارب حكومة البعث مع السوفييت (١٩٧١-١٩٧٣)
١٠٨-٩٧	٢- قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في ١٧ تموز ١٩٧٣ وأثرها في القضية الكردية
١٥٢-١٠٩	الفصل الثالث: الحزب الشيوعي العراقي وسياسة التذبذب في المواقف (١٩٧٣-١٩٧٥)
١١٩-١٠٩	أولاً: التحالف الشيوعي البعثي وأثره في القضية الكردية (١٩٧٣-١٩٧٤)
١٣٥-١١٩	ثانياً: دور الحزب الشيوعي العراقي في تشريع قانون الحكم الذاتي نيسان ١٩٧٤
١٤٣-١٣٥	ثالثاً: حرب (نيسان ١٩٧٤- آذار ١٩٧٥) ودور الحزب الشيوعي العراقي فيها
١٥٢-١٤٤	رابعاً: موقف الشيوعيون من اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ وتداعياته على الحركة الكردية
١٨٨-١٥٣	الفصل الرابع: موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية (١٩٧٥-١٩٧٩)
١٦٩-١٥٣	أولاً: الحزب الشيوعي العراقي وتطورات القضية الكردية (١٩٧٥-١٩٧٧)
١٦١-١٥٣	١- موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

١٦٩-١٦١	٢- تأثير انهيار الحركة الكردية المسلحة في الأحزاب الكردستانية (١٩٧٥-١٩٧٧)
١٦٩-١٧٨	ثانياً: التطورات السياسية على الساحة العراقية (١٩٧٦-١٩٧٨)
١٦٩-١٧٤	١- تأثير انهيار الحركة الكردية في المسار السياسي للحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٦-١٩٧٧)
١٧٤-١٧٨	٢- نهاية التحالف بين حزبي البعث والشيوعي العراقي عام ١٩٧٨
١٧٨-١٨٨	ثالثاً: تدهور العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وعودة التحالف مع الأكراد (١٩٧٩)
١٧٨-١٨١	١- الخلافات بين الحزبين الشيوعي العراقي والبعث والانتقال الى صفوف المعارضة (١٩٧٩)
١٨١-١٨٨	٢- عودة الكفاح المسلح للحزب الشيوعي مع الأحزاب الكردية ضد نظام حزب البعث عام ١٩٧٩
١٨٩-١٩١	الخاتمة.
١٩٢-٢٣٦	الملاحق.
٢٣٧-٢٥٧	قائمة المصادر.
A-C	الملخص باللغة الإنكليزية.

قائمة المختصرات

الرمز	التسمية الصريحة للرمز
د . ك . و	دار الكتب والوثائق
م . و . د	ملفات وزارة الداخلية
م . و . خ	ملفات وزارة الخارجية
م . ج . ب	وثائق المركز الوطني لتوثيق جرائم البعث
ل . ت . ح . ب	وثائق لجنة تاريخ حزب البعث
م . أ . ع	مديرية الامن العامة
F . R . U . S	The Foreign Relations of the United States (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية)
F . O	(Foreign Office of British) (وزارة الخارجية البريطانية)
د . ن	دون مكان نشر



المقدمة

وتحليل المصادر



تناولت رسائل جامعية وكتب مؤلفة، فضلاً على بحوث كثيرة موضوع الحزب الشيوعي العراقي، إذ يُعد من أبرز الأحزاب السياسية العراقية التي أسهمت في مجريات الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في العراق (١٩٣٥-١٩٧٩)، إذ شهدت تلك الحقبة بروز القضية الكردية بشكل واضح في سياساته وأدبياته وانبرائه بطرح الحلول السلمية المناسبة لها، مثل حق تقرير المصير وضرورة تمتع الأكراد بالحكم الذاتي مع باقي الأقليات والقوميات الأخرى ضمن عراق ديمقراطي موحد، وعبر عنها بوسائل عدة من البيانات وتحشيد المظاهرات وإبداء المواقف في صحفه السرية والعلنية، والتي كانت تعبر عن وجهة نظر الحزب تجاه القضايا المصيرية للشعب العراقي.

شكلت القضية الكردية أحد أكثر القضايا إلحاحاً للحكومات العراقية المتعاقبة، واختلفت وجهات النظر بشأن طرق حلها والوصول بها إلى بر الأمان، وقُدمت الكثير من المقترحات والحلول السلمية من قبل الحزب الشيوعي لحلها حلاً سلمياً ديمقراطياً إلى جانب المبررات الداخلية التي ساقها في برامجها وكمدخل أساسي لحلها، حيث ركز باستمرار على ضرورة إيقاف الأعمال العسكرية ضد الشعب الكردي، وتجنب الاحتكاك والصدام مع الحركة الكردية المسلحة وسحب قطعات الجيش العراقي من كردستان العراق وإعادة الأوضاع فيها إلى طبيعتها المعتادة.

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها قد تناولت موضوعاً ذا أبعاد تاريخية وسياسية واجتماعية، ولعل من دواعي اختياري لموضوع (موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩)، هو لعدم وجود دراسات تاريخية تناولت هذه المدة الزمنية والتي لم تحظ بأية دراسة أكاديمية علمية سابقة، ولا زالت هناك جوانب مهمة يمكن للباحث تسليط الضوء عليها، لذا أضحي ببحث هذا الموضوع ضرورة علمية على صعيد الدراسات الأكاديمية في العراق، فضلاً عما حصل عليه الباحث من بيانات ووثائق سرية لم تر النور، فكانت هي الأخرى سبباً من الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع ودراسة هذه المدة الشائكة

بأحداثها وتطوراتها السياسية والاجتماعية وانعكاسها على مواقف الحزب من تطورات القضية الكردية .

تم اختيار المدة الزمنية الممتدة (١٩٦٨-١٩٧٩) لتكون إطاراً زمنياً للدراسة، إذ يمثل عام ١٩٦٨، عام استيلاء حزب البعث على مقاليد السلطة في العراق بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ للمرة الثانية في تاريخه، وكيف تعامل مع بقية الأحزاب والمكونات العراقية، لاسيما الحزب الشيوعي والأكراد بوجه الخصوص، أما عام ١٩٧٩ العام الأخير من حدود الدراسة بعد الانهيار الذي حصل للتحالف الجبهوي بين حزب البعث والحزب الشيوعي عام ١٩٧٨ وما آلت اليه القضية الكردية بعد ذلك، ولجوء الحزب الشيوعي في نهاية عام ١٩٧٩ لمرحلة المعارضة والكفاح المسلح جنباً إلى جنب مع شركائهم الأكراد.

سعيًا من خلال هذه الدراسة تقديم إجابة منطقية وواقعية على مجموعة الأسئلة التي قد ترد في أذهان المهتمين بهذا الشأن ومنها ماهية طبيعة العلاقة ما بين الحزب الشيوعي العراقي والحركة الكردية في العراق خلال مدة الدراسة ؟، وهل أستغل الحزب الشيوعي القضية الكردية لتحقيق مكتسبات حزبية ومصالح آنية ؟، ومن المستفيد من توتر الأوضاع السياسية في كردستان العراق وبصرى على استمرارها، ولا يريد حصول الشعب الكردي على مطالبه القومية ؟، وهل عاجلت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق في دساتيرها المؤقتة والدائمة مشكلة القوميات والأقليات، ولاسيما مشكلة القومية الكردية بصورة صحيحة ؟.

ثم ماذا جنى الشيوعيون من مساندتهم المستمرة للقضية الكردية في سبيل حصول الشعب الكردي على كافة حقوقه المشروعة، لاسيما دوره في تشريع بيان آزار للحكم الذاتي وهل تم تنفيذ بنوده ؟، وهل كان الحزب الشيوعي العراقي محقاً في اندفاعه وراء حزب البعث في تشكل جبهة وطنية بمفرده وسبب تحفظ حزب البارتى على ذلك ؟، وهل أدرك الحزب معنى حملته للسلاح ضد الحركة الكردية المسلحة ؟، ألم يكن يفكر أنه بذلك قد يخسر الظهير الذي يستند إليه إذا ما تعرض إلى غدر حزب البعث وليس عام ١٩٦٣ ببعيد، وهو أمر محتمل ؟، ولماذا يُطلب من الشيوعيين المشاركة في الحملة العسكرية مع أنه حرم عليهم قانوناً

إقامة أي ولاء أو تنظيم حزبي في المؤسسة العسكرية عدا الولاء لحزب البعث ؟ ولماذا لم يرتفع صوت للحزب الشيوعي ضد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ والتي عُقدت بالصد من مصلحة البلاد؟.

أعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي والتسلسل الزمني للأحداث التاريخية مع المحافظة على وحدة الموضوع، واقتضت منهجية البحث تقسيمه على أربعة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق، زيادةً على هذه المقدمة التي تستهدف توضيح أهمية مادة الدراسة وتحديد أهم مضامينها، تناول **الفصل الأول** والذي جاء بمثابة فصل تمهيدي والمعنون (موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية ١٩٣٥-١٩٦٨)، وتضمن ثلاث مباحث تطرق الاول منها إلى علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية للمدة (١٩٣٥-١٩٥٨)، اما المبحث الثاني فتناول تطور العلاقة بين الشيوعيين والأكراد في ظل حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)، ودرس المبحث الثالث التطورات السياسية في ظل الحكم العارفي للمدة (١٩٦٣-١٩٦٨).

أما الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان (التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣) فقد سلطنا الضوء فيه على مواضيع عديدة، بينها فيها موقف الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني من التطورات السياسية في العراق (١٩٦٨-١٩٧٠)، وانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وموقف الحزبين منه، والدور الشيوعي في إصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وإعلان الحكم الذاتي، وتراجع العلاقة بين الشيوعيين والأكراد في ظل التقارب العراقي - السوفييتي وتأثيره على القضية الكردية للمدة (١٩٧١-١٩٧٣) وما رافقها من أحداث.

وجاء الفصل الثالث بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي وسياسة التذبذب في المواقف ١٩٧٣-١٩٧٥) فقد تطرقنا فيه إلى دراسة المدة الزمنية من إعلان التحالف الشيوعي البعثي وأثره في القضية الكردية للمدة (١٩٧٣-١٩٧٤)، ودور الحزب الشيوعي في تشريع قانون الحكم الذاتي نيسان ١٩٧٤، ودور الشيوعيون في حرب (نيسان ١٩٧٤-آذار ١٩٧٥)، والأسباب التي أدت إلى عقد اتفاقية

الجزائر وتداعياتها على القضية الكردية، كما تناولنا موقف الحزب الشيوعي من اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ وتداعياته على الحركة الكردية .

في حين كُرس **الفصل الرابع** الذي حمل عنوان (الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من القضية الكردية ١٩٧٥ - ١٩٧٩) وجاء لتوضيح موقف الحزب الشيوعي من تطورات القضية الكردية للمدة (١٩٧٥-١٩٧٦)، والتطورات السياسية على الساحة العراقية (١٩٧٦-١٩٧٧) وتأثير انهيار الحركة الكردية المسلحة في الأحزاب الكردستانية، وتدهور العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وعودة التحالف مع الأكراد بانخراط عقد الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ولجوء عناصر الحزب الشيوعي لخارج البلاد، وعودة تحالف الحزب الشيوعي مع الأحزاب الكردية واعتماد أسلوب الكفاح المسلح في نهاية عام ١٩٧٩.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من الوثائق غير المنشورة والمنشورة وعدد من الرسائل والأطاريح الجامعية والكتب العربية والمترجمة وبعض الكتب الانكليزية، فضلاً عن كتب المذكرات ممن عاصر اصحابها الأحداث أو كان في مركز القرار السياسي آنذاك، زيادةً عن البحوث والدراسات المنشورة والصحف والمجلات والمقابلات الشخصية، اسهمت جميعها في تزويد الباحث بالمعلومات اللازمة لإكمال دراسته.

كان في مقدمة الوثائق غير المنشورة التي اعتمدها الباحث في إنجاز دراسته ملفات مديرية الأمن العامة ومن ضمنها الأضابير الشخصية لقادة الحزب الشيوعي العراقي التي رمز إليها في هوامش الرسالة بالرمز: (م . أ . ع) وملفات وزارة الداخلية العراقية تحت الرمز: (م . و . د)، مثل ملفه (الحركة الشيوعية في العراق) وملفه (الدعاية الشيوعية)، وهناك الوثائق الحكومية غير المنشورة الموجودة في دار الكتب والوثائق وأهمها ملفات وزارة الداخلية والخارجية عن الحركة الشيوعية في العراق، ووثائق المركز الوطني لتوثيق جرائم البعث ووثائق لجنة تاريخ حزب البعث وكلها مصادر وثائقية سلطت الضوء على العديد من موضوعات الدراسة، ثم تم الرجوع إلى ووثائق وزارة الخارجية البريطانية

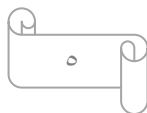
المقدمة

(Foreign-Office)، ووثائق دائرة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية (THE FOREIGN-RELATIONS-OF-THE-UNITED-STATES) ويرمز لها (F.R.U.S)، وقد استخدمت تلك الوثائق على امتداد فصول الرسالة.

أما الوثائق المنشورة فكان أبرزها وثائق نشرها الحزب بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٤-١٩٧٩ خمس وأربعون عام في سبيل وطن حر وشعب سعيد)، التي سدت الكثير من الثغرات في المعلومات التاريخية عن الحزب، لاسيما وأنها شملت سنوات الدراسة، إلى جانب بيانات الحزب وأدبياته التي لم يسלט الضوء عليها من قبل المصادر الأخرى والتي رجع إليها الباحث لاستكمال معلومات رسالته، فضلاً عن منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنشورات حزب البعث، والمطبوعات الحكومية، التي غطت معظم فصول الرسالة، بوصفها تعبر عن وجهة نظر الحزب ومواقفه تجاه القضية الكردية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من الرسائل والأطاريح الجامعية وأبرزها ما كتبه مناف جاسب محمد علي الخزاعي في أطروحة (الصراع البعثي - الشيوعي في العراق ١٩٤٧-١٩٦٨) والتي كانت غنية بالمعلومات الأكاديمية القيمة، وعالجت الكثير من مواقف الحزب تجاه القضية الكردية ورفدت الفصل الأول من هذه الدراسة، ورسالة إبراهيم رسول حسين العامري الموسومة (التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣)، التي كانت مصدراً هاماً في إثراء الرسالة بنصوص مهمة عن تلك المدة الزمنية وأغنت الفصل الثاني بمعلومات أكاديمية مميزة، ورسالة علي صالح عباس الحسنوي الموسومة (التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩) التي كانت لهما بصمات واضحة على الرسالة لثرائها بالمعلومات القيمة، وأفادت مباحث الرسالة في الفصلين الثالث والرابع، وأطروحة (Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, U.S. Perspectives on Kurdish independence From Iraq, 1972-2011)، بيشاوا عبد الخالق محمد، (وجهات نظر الولايات المتحدة حول الاستقلال الكردي عن العراق ١٩٧٢-٢٠١١)، وكثير من الرسائل والأطاريح المهمة والتي كان لها الأثر الواضح في إثراء الدراسة بالمعلومات .

اعتمدت الدراسة أيضاً على كتب المذكرات بوصفها مصادر لا غنى عنها لمن تصدى لتاريخ العراق، لأن اصحابها كانوا معاصرين لتلك الوقائع، بل كان



بعضهم من صنّاع أحداثها، وكان التعامل معها بحذر لأنها غالباً ما تنطلق من وجهة نظر شخصية احتوت على كثير من المعلومات المهمة التي لم نجدها في مصادر أخرى، وكانت أغلب تلك المذكرات لقيادات بارزة في الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني، ومن أبرزها كتاب (مذكرات باقر إبراهيم) لباقر إبراهيم الذي احتوى على معلومات غنية بالأحداث، وكتاب (صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم) لزكي خيرى إذ اتسم بالموضوعية إلى حد كبير، ومذكرات عبد الستار طاهر شريف (صراع مع الحياة)، ومذكرات بهاء الدين نوري التي كان لها الأثر الكبير في إغناء الدراسة لما فيها من معلومات قيمة، والكثير من المؤلفات الأخرى كما تظهر في قائمة المصادر والتي ينطبق عليها التوصيف نفسه، فضلاً على مذكرات أخرى كانت على جانب كبير من الأهمية في كتابة هذه الدراسة .

تعددت الكتب العربية والمعرّبة التي اعتمدتها الدراسة وتطلب الأمر الإفادة منها، يأتي في مقدمتها كتاب حنا بطاطو، بجزأيه الثاني والثالث الذي اتسم بالدقة والموضوعية ووفرة المعلومات والتي لم نجدها في المصادر الأخرى، وكتابي حامد محمود عيسى (المشكلة الكردية في الشرق الأوسط) و(القضية الكردية في العراق) واللذان أثرى موضوع الدراسة، ويعدان من المصادر المهمة لاعتماده على الصحف العراقية الصادرة في تلك المدة، وينطبق الأمر على كتاب عزيز سباهي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي) بجزأيه الثاني والثالث الذي عولت عليه الرسالة في معظم مباحثها، بحكم النصوص التاريخية عن موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية، وسيف عدنان أرحيم القيسي في كتابه (الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨-١٩٧٩) الذي رصد مواقف الحزب تجاه القضية الكردية، وحفل بالكثير من المعلومات القيمة التي أغنت وأوفت جوانب مهمة من الدراسة لاسيما في الفصلين الثاني والثالث، وهناك مصادر أخرى دعمت المحتوى العلمي للرسالة لا مجال لذكرها هنا، وتطلب الأمر الإفادة من بعض الكتب الأجنبية وكتب الموسوعات وكثير من المؤلفات التي لا يتسع المجال لذكرها هنا.

وأفادت الدراسة كثيراً من البحوث الأكاديمية العلمية والمقالات المنشورة التي كان لها وقع خاص لما تمثله من وجهات نظر وذكر لكثير من الحقائق مما ساعد على إنضاج هذه الدراسة، وكان للصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزبين أثر واضح في بيان موقف الشيوعيين من القضية الكردية، وتكمن أهميتها في متابعتها اليومية للوقائع ونشر خطب وأحاديث المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية والمقالات والتحليلات السياسية، ويأتي في مقدمتها الصحف التابعة للحزب الشيوعي العراقي لعل أهمها (جريدة كفاح الشعب، اتحاد الشعب، وطريق الشعب) وصحف حزب البارتّي مثل (جريدة خه بات، والتآخي)، وصحف مستقلة أو تعود لأحزاب أخرى مثل (جريدة النهار، الشرق الأوسط، جريدة السفير) وصحف حكومية مثل (جريدة الراصد، الجبهة، الجمهورية، الثورة) فضلاً عن جريدة الوقائع العراقية وصحف أخرى تناولت موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية، وكانت إعدادها ذات قيمة علمية أفادت ثانياً الرسالة بتقديم معلومات مباشرة عكست ممارسات الحزب وطرح آرائه وردود أفعاله في مواجهة تلك القضايا، وقد لجأ الباحث إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت Internet) لرصد بعض الوقائع التي تعذر على الباحث الحصول عليها في المكتبات.

وتم تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالحزب الشيوعي التي أغفلت ذكرها بعض المصادر التاريخية، بالتوجه نحو المقابلات الشخصية، إذ شكلت جزءاً من مصادر هذه الدراسة وكان أبرزها مقابلة عضو اللجنة المركزية بهاء الدين نوري الذي عاصر الأحداث بكل تفاصيلها، ومقابلة مع عريان السيد خلف أحد منتسبي الحزب الشيوعي والذي له باع طويل في معرفة أدق تفاصيل تاريخ الحزب الشيوعي.

واجهت الدراسة بعض المشاكل التي لا يخلو عمل منها، تمثلت في قلة إجراء المقابلات الشخصية، إلا ما ندر لاعتذار أصحابها أو لوفاتهم قبل وصول الباحث إليهم، وبعد البدء بجمع المادة وجدتها كثيرة ومتشعبة لكونها لم تكن دراسة تاريخية سرديّة وإنما أخذت طابع النقد والتحليل واستخلاص الحقائق، إذ توجب

المقدمة

أمام هذا العدد الكبير من المصادر والمعلومات من التآني في قرأتها وتحليلها، لكنها ذللت بحمد الله وتوفيقه بتوجيه وتسديد من أستاذي الفاضل مشرف الرسالة الدكتور مؤيد شاكر كاظم الطائي الذي لم يدخر جهداً في تقديم المشورة والمساعدة العلمية وتقديم عدد كبير من الوثائق النادرة فكان لتوجيهاته السديدة الأثر البالغ في إنجاز هذه الدراسة .

ختاماً أرجو ان اكون قد وفقت في تقديم هذا الجهد المتواضع الذي اضعه بين أيدي أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة للاطلاع عليه وزيادة رصانته العلمية، راجياً منهم قبول اعتذاري للأخطاء والهفوات التي وقعت بها والتي لا تخلو منها اي دراسة اكاديمية، والتصحيحات التي يتوجب إجراؤها في بعض ثنايا الرسالة لتظهر بالشكل الأفضل في ضوء ملاحظات الاساتذة الأفاضل والله ولي التوفيق...

الباحث



الفصل الأول

موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية (١٩٣٥ - ١٩٦٨)

أولاً:- علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية (١٩٣٥-١٩٥٨)

١- موقف الحزب الشيوعي من الحركة الكردية (١٩٣٥-١٩٤٩)

٢- تطور موقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه الحركة الكردية (١٩٥٠-١٩٥٨)

ثانياً:- الشيوعيون والأكراد في ظل حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)

١- دور الشيوعيين والأكراد في مساندة ثورة ١٤ تموز (١٩٥٨-١٩٦٠)

٢- أحداث أيلول ١٩٦١ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتدهور العلاقات بين السلطة والأكراد

ثالثاً:- تطورات القضية الكردية في ظل الحكم العارفي (١٩٦٣-١٩٦٨)

١- موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية في ظل حكم عبدالسلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦)

٢- تطورات القضية الكردية ومبادرات السلام في عهد عبدالرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)



أولاً : علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية (١٩٣٥ - ١٩٥٨)

١ - موقف الحزب الشيوعي من الحركة الكردية (١٩٣٥ - ١٩٤٩):

يُعد الحزب الشيوعي العراقي من أقدم الأحزاب اليسارية السياسية في العراق^(١)، مارس العمل السري أغلب حياته السياسية ما خلا مدة قصيرة شبه علنية من عام (١٩٥٨ - ١٩٦٣) والعلنية المقننة زمن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية (١٩٧٣ - ١٩٧٨)^(٢)، ويُعرف الحزب نفسه على أنه الأداة السياسية الفعالة بيد العمال والفلاحين والتي تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكي، مع أنه بهذا المنظار حزب أممي وجزء من حركة الطبقة العاملة العالمية، فإنه اختط لنفسه برامج سياسية واجتماعية وثقافية محلية بوصفه حزباً وطنياً يعمل في الإطار القانوني للدولة العراقية^(٣).

لم يغفل الحزب الشيوعي في مواقفه السياسية قضية الشعب الكردي التي أولاهها اهتمامه الواسع، إذ جاء في مقررات بيان ١١ آذار ١٩٣٥ الصادر من (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) مطالبة الحزب باستقلال كردستان^(٤)، إذ كان يرى وجوب منح الأكراد حقهم في الاستقلال وحق تقرير المصير وله الحق كباقي القوميات في العيش حراً مستقلاً^(٥).

(١) **تأسس الحزب الشيوعي** في الثامن من آذار ١٩٣٤ نتيجة اندماج الخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد على يد كل من (عاصم فليح ومهدي هاشم وقاسم حسن ويوسف إسماعيل وآخرون)، وابتدأ الحزب عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) تحول اسمه إلى الحزب الشيوعي العراقي في آذار ١٩٣٥، وقدم نفسه على أنه حزب الطبقة العاملة، واتخذ من المبادئ اللينينية الماركسية أساساً نظرياً له، أدى دوراً بارزاً في الساحة السياسية العراقية وكانت له مواقفه الخاصة من الاحداث السياسية. للمزيد ينظر: **مؤيد شاكر كاظم الطائي**، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥ - ١٩٤٩ دراسة تاريخية، دار تموز للطباعة، دمشق، ٢٠١٣، ص ١٠١ - ١٠٦.

(٢) **أوريل دان**، العراق في عهد قاسم، ١٩٥٨ - ١٩٦٣، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار أراس للطباعة ومنشورات الجمل، اربيل،

٢٠١٢، ص ٢٨؛ **Johan Franzen**, The Power of Ideas, The Iraqi Communist Party on The Kurdish Question, 1958-1975, British Journal of Middle Eastern Studies, August 2011, pp, 66-68.

(٣) **صلاح الخراسان**، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث الحركات الماركسية ١٩٢٠ - ١٩٩٠، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٠؛ **نصير الكاظمي**، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية، مركز الدراسات الاشتراكية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٥.

(٤) م . و . د ، ملف (٢٩ / ٤ / قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار، بلا عدد، بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٥.

(٥) **حق تقرير المصير**: مبدأ سياسي وقانون دولي يعبر عن حق كل قومية في بناء كيان خاص بها، وعلى حق الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة التي يرثيها أو الدولة التي يريد إن ينضم إليها، عن طريق استفتاء حر دون تدخل خارجي وتحت أشرف قوة محايدة من الأمم المتحدة، كما جاء في بنود الرئيس الأمريكي ودرولسن الأربعة عشر. للمزيد ينظر: **عبد الوهاب الكيالي وآخرون**، الموسوعة السياسية، ج ٢، ط ٤، دار فارس للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص ٥٥٥.

كما نشرت جريدة كفاح الشعب^(١) في ٤ تموز عام ١٩٣٥ مطالبة الحزب الشيوعي بإعطاء الأكراد كامل حقوقهم القومية، ومما جاء فيه: "المطالبة بطرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للأكراد وضمان الحقوق الثقافية لكل القوميات العراقية الأخرى"^(٢)، وتكمن أهمية هذا الطرح في الاعتراف بوجود شعب وقومية كردية له الحق في إقامة دولته من جهة، وأن هذا الشعار يطرح لأول مرة من قبل حزب سياسي عراقي لا يقوم على أساس قومي بل على أساس وطني علماني أممي من جهة ثانية^(٣).

وقف الحزب الشيوعي العراقي موقفاً داعماً للقضية الكردية ومدافعاً عنها وكان يؤمن بحق الشعوب الصغيرة والكبيرة منها في تقرير مصيرها^(٤)، وكان يرى أن حل هذه القضية يكمن بالافتداء بإجراءات الحكومة السوفيتية في اعطاء القوميات الاوربية المحكومة حقها في الاستقلال الثقافي واستعمال لغاتها، وإلى وجوب الابتعاد عن الاسلوب الذي اتبعه الاتراك في البلاد العربية من خلال سياسة التتريك^(٥).

أكد الحزب الشيوعي على شجبه واستنكاره لحملة الحكومة العسكرية التي قادتها ضد الأكراد عند قيام مصطفى البارزاني^(٦) بحركته المسلحة في ١٠ آب ١٩٤٣، ونبه إلى أن المسألة الكردية هي

-
- (١) **كفاح الشعب**: جريدة صدرت أواسط عام ١٩٣٥ وكانت صوتاً مدوياً في حينه، وصدرت منها سبعة أعداد، وابتداءً من عددها الرابع الصادر في تشرين الأول ١٩٣٥ كتب عليها (لسان حال العمال والفلاحين). للمزيد ينظر: جريدة كفاح الشعب، (بغداد)، العدد ١، ٤ تموز ١٩٣٥؛ **هاشم البناء**، الحزب الشيوعي العراقي في الميزان، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٣٧.
- (٢) لم يذهب الحزب الشيوعي العراقي إلى هذا الحد البعيد في دعمه للقضية الكردية إلا في ميثاق آذار ١٩٣٥ عندما اعترف للشعب الكردي بحقه في تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال. للمزيد ينظر: جريدة كفاح الشعب، العدد ١، ٤ تموز ١٩٣٥؛ **حنا بطاطو**، العراق - الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٥، ص ٩٠.
- (٣) جريدة كفاح الشعب، العدد ٣، آب ١٩٣٥؛ **كاظم حبيب**، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط ٢، دار آراس للطباعة، اربيل، ٢٠٠٥، ص ٢٦١؛ حنا بطاطو، العراق - الحزب الشيوعي، ص ٩٠.
- (٤) جريدة القاعدة، (بغداد)، العدد ٣، آذار ١٩٤٣؛ مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ١٣، آيار ١٩٧٠، ص ١٢؛ كاظم حبيب، المصدر السابق، ص ٢٦١.
- (٥) جريدة القاعدة، العدد ٩، ايلول ١٩٤٤؛ مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ٢٩٩؛ **ماجد عبد الرضا**، القضية الكردية في العراق، منشورات الفكر الجديد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٠٢.

- (٦) **مصطفى البارزاني**: ولد في قرية بارزان عام ١٩٠٤، برز دوره السياسي في كردستان العراق عام ١٩٤٣، أصبح رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٦ آب ١٩٤٦، غادر العراق إلى إيران ثم إلى الاتحاد السوفياتي مع جماعته بعد سقوط جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧ ورجع في تشرين الثاني ١٩٥٨، وفي عام ١٩٦١ قام بانتفاضة ضد حكومة عبد الكريم قاسم، وفي ١٩٧٤ استؤنفت الحرب مرة أخرى مع حكومة البعث والتي انتهت باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، توفي في آذار سنة ١٩٧٩. للمزيد ينظر: =

هي قضية وطنية داخلية مرتبطة بقضية تحرير العراق من الاستعمار ودعا لمناصرتها^(١)، وقام بالعديد من الاتصالات مع بقية الاحزاب الوطنية للتنسيق معها لغرض تحقيق مطالب الحركة الكردية من خلال الضغط على الحكومة العراقية^(٢).

وفي آذار ١٩٤٤ عقد الحزب الشيوعي مؤتمره التمهيدي الأول في منطقة الشيخ عمر ببغداد وصدر عنه الميثاق الوطني الذي أشار فيه للقضية الكردية ودعا فيه إلى "الحفاظ على سيادة العراق وحل المشاكل التي يعاني منها والمتمثلة بمشكلة التمويل وحقوق الشعب وحقوق المرأة والتعاون الاجتماعي"^(٣)، وطرح مفهوم المساواة والحقوق للأكراد والأقليات القومية الاخرى^(٤)، ومما جاء في المادة العاشرة من التقرير: "نناضل في سبيل إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة مثل التركمان والأرمن والايديدية"^(٥).

وأكد يوسف سلمان (فهد)^(٦)، في المؤتمر على أن الأكراد إذا ما أرادوا التخلص من الوضع المأساوي الذي يعيشونه وجب على قادتهم الأخذ بتطلعات الشعب الكردي وتوحيد جهوده لتحقيق أهدافه التي يصبو إليها، فكان نضال الشيوعيون غالباً ما يصطدم بمواقف الأحزاب البرجوازية ولا

= **خليل محمد طاهر برواري**، مصطفى البارزاني ودوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١١.

(١) **حامد محمود عيسى**، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٣١-٣٣٠؛ **جلال طالباني**، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات النور، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٧٥.

(٢) **أركان حمه أمين رشيد الزرداري**، نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية (١٩٤٦-٢٠٠٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٢١.

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملف المرقمة (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، كانون الاول، ١٩٦٧، ص ٦.

(٤) **فصيل الفوادي**، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح، دار فيشون ميديا، السويد، ٢٠١٠، ص ٣٣.

(٥) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملف المرقمة (١٨/٢٢) (الحركة الشيوعية في العراق)، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، كانون الاول، ١٩٦٧، ص ٧؛ جريدة القاعدة، العدد ٣، آذار ١٩٤٤؛ مجلة الثقافة الجديدة، العددان (٣٢٩-٣٣٠)، أيلول ٢٠٠٩، ص ٢٧-٢٨.

(٦) **يوسف سلمان يوسف**: ولد في ببغداد عام ١٩٠١ من عائلة كلدانية كادحة، دخل مدرسة السريان الابتدائية في البصرة والمتوسطة في (مدرسة الرجاء الصالح الأمريكية)، وبعد وفاة والده عام ١٩١٦ أنتقل إلى الناصرية وعمل مدة قصيرة فيها مع أخيه الأكبر داود، ثم رجع إلى مدينة البصرة وعمل مستخدماً في مؤسسة الكهرباء التابعة لميناء البصرة، اعتنق الماركسية عام ١٩٢٩، وأعدم في ١٤ شباط ١٩٤٩. **هاجر مهدي خاطر خضير النداوي**، يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٠١-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

سيما العربية منها^(١)، وفي مطلع آذار ١٩٤٥ عقد الحزب الشيوعي (المؤتمر الوطني العام) الأول في بيت يهودا صديق^(٢) في منطقة الصالحية ببغداد، وتمت مناقشة الأوضاع الداخلية في العراق والعديد من القضايا أهمها القضية الكردية^(٣)، ومما جاء في تقرير المؤتمر الذي القاه (فهد): "أنا ننبه أخوتنا الكرد إلى أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية، وأن الحرية لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية، إنما بالنضال المشترك مع العرب"^(٤).

لقد أدى الحزب الشيوعي منذ تأسيسه دوراً بارزاً في تطوير الوعي السياسي في كردستان العراق^(٥)، فعند قيام أحداث بارزان ١٩٤٥ كان من أبرز الأحزاب التي طالبت بتلبية مطالب الشعب الكردي ووقف سياسة الاضطهاد والتككيل ضده ، وسحب القوات العسكرية التي أرسلتها الحكومة لسحق حركة المواطنين البرزانيين^(٦)، وبعد إعلان حكومة حمدي الباجه جي الثانية (٢٩ آب ١٩٤٤ - ٢٣ شباط ١٩٤٦)^(٧)، الأحكام العرفية في كردستان العراق في شهر آب ١٩٤٥ وزحف الجيش

(١) **عزيز سباهي**، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، منشورات الثقافة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٢. ص ٢٤١ ؛ **زكي**

خيري وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، اصدار اليوبيل الذهبي، لندن، ١٩٨٤، ص ٣٠٩.

(٢) **يهودا صديق** : ولد في السماوة عام ١٩١٤، انتمى للحزب الشيوعي عام ١٩٤١، واصبح عضو لجنة بغداد المحلية عام ١٩٤٥، أعدم في ١٢ شباط عام ١٩٤٩. ينظر: **عبد الوهاب الرحبي**، الرفيق فهد والمحالفات الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٢، شباط ١٩٧٢، ص ١٦ ؛ حنا بطاطو، العراق-الحزب الشيوعي، ص ١٧٦-١٧٧ .

(٣) **حامد مصطفى المقصود**، سيرة تائر مدارات الأخوة الأعداء ثورة ١٤ تموز الخلفيات ، الوقائع ، النهايات، وسيرة ذاتية ، مكتبة مصر دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٤٢٦ ؛ **سالم عبید النعمان**، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد، منشورات المدى، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٤٦ .

(٤) جريدة القاعدة ، العدد ٧، أواسط أيلول ١٩٥٣.

(٥) **كردستان العراق** : تسمية تطلق على الجزء الأعظم من ولاية الموصل في العهد العثماني (١٥١٤-١٩١٤)، لاسيما المنطقة الكردية منها، كما أطلق عليها اسم (كردستان الجنوبية) أو (جنوب كردستان) وبعد قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ ظهرت تسمية (كردستان العراق). للمزيد ينظر **عبد الرحمن قاسم**، كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، د. ت، ص ١١ ؛ **شاكر خصباك**، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية ، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٢٣.

(٦) مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٠ بغداد ، كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٧) **حمدي الباجه جي** : ولد في بغداد عام ١٨٨٦، أتم دراسته الإعدادية عام ١٩٠٥، أنضم لجمعية العهد السرية ١٩١٢، عين وزيرا وزيرا للأوقاف في وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في شباط ١٩٤١ وأنتخب رئيسا لمجلس النواب ثلاث مرات ١٩٤١-١٩٤٢-١٩٤٣، أصبح وزيرا للاقتصاد في كانون اول ١٩٤٣، شكل وزارته الأولى في ٣ حزيران ١٩٤٤ والثانية في ٢٩ آب ١٩٤٤ واستقالت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦، تقلد وزارة الخارجية في وزارة محمد الصدر حتى وفاته في ٢٧ آذار ١٩٤٨. للمزيد ينظر: **أفراح فاضل قنبر**، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٦-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٥ ؛ **مير بصري**، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ٢٤٩-٢٥٠ .

العراقي على منطقة بارزان ومحاصرتها، أشار فهد إلى ضرورة إيجاد حل حقيقي للمسألة القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات والقوميات الأخرى^(١).

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٥ وجه (فهد) مذكرة لحكومة حمدي الباجه جي، شجب فيها الاضطهاد الذي يعاني منه الشعب الكردي والذي لا يتوافق مع أبسط مبادئ الحق والعدالة^(٢)، ومما جاء فيها: " أن الحكومة العراقية تصم آذانها عن شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الإصلاح ، أنها تدع الجوع يجتاح قراهم، وتحبس عنهم حقوقهم الدستورية مثلما تحبسها عن الشعب العربي، ولا تهتم بأمر تنقيفهم كما يريدون، ولا بأمر مستواهم الاقتصادي، فهي تقوم بتشجيع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصاً بين أفراد الجيش، ثم تسوق الجيش والشرطة في حملات تأديبية كما تسميها ضد القبائل الكردية ثم تحولها إلى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الإصلاح الديمقراطي، فتنشر الإرهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين الأكراد"^(٣).

وبعد فشل حركة ملا مصطفى البارزاني غادر مع أتباعه العراق إلى إيران أواخر عام ١٩٤٥، ومنها إلى الاتحاد السوفيتي التي بقي فيها لحين سقوط النظام الملكي^(٤)، وعندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٦ آب ١٩٤٦^(٥) حدث خلاف بين الشيوعيين وقادة الأكراد عندما أراد البارزاني ضم الفرع الشيوعي الكردي لحزبه الجديد وحل جميع تنظيمات الحزب الشيوعي في المنطقة

(١) محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، دار الطليعة، بيروت، د. ت، ص ٨٣.

(٢) مؤيد شاكز كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٠٠.

(٣) نقلاً عن: زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ١٥١.

(٤) F.O, No. 51/ 191, RR 6/10, Research Middle East, The Kurdish Problem in Iraq, (1963 - 1971) 6 December 1971. P.4.

(٥) الحزب الديمقراطي الكردستاني: تأسس على غرار الحزب الديمقراطي لكردستان إيران تحت اسم (الحزب الديمقراطي الكوردي)، عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في ١٦ آب ١٩٤٦ وانتخب مصطفى البارزاني رئيساً له وحمزة عبد الله أميناً عاماً، وأصدر صحيفته السرية (رزكاري) التحرير، وكان الحزب يهدف إلى إقامة حكم ذاتي للأكراد على أساس الاتحاد الاختياري، تغير اسمه في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٣ الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، عرف اختصاراً (بالبارتي) والذي سنستخدم هذه التسمية الأخيرة للدلالة عليه. للمزيد ينظر: حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني العراق في محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٩٨، ص ٣٣ ؛ عبدالرزاق مطلق الفهد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، بيروت، د. ت، ص ٢٤٥-٢٥١ ؛ عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٥٥-١٧٧.

الشمالية^(١)، وفي أثر ذلك وصف (فهد) حزب البارتي بأنه حزب برجوازي لظهور النزعة القومية الانفصالية لبعض عناصره، وأن أي حزب يُشكل على أساس قومي عشائري يُعدّ حزباً برجوازياً لا يمكن أن يخدم الجماهير وعده خيانة لمبادئ حزبه الذي يدافع عن حقوق الطبقة العاملة في كافة أنحاء العراق^(٢).

لقد مرّت العلاقات بين الحزبين الشيوعي العراقي والبارتي بمراحل مختلفة إلا أن الجانب الإيجابي كان طاغياً، وكان لتنظيمات الشيوعيين تأثير كبير في كردستان إلى جانب تنظيمات حزب البارتي فكان التعاون يسود بينهما، مع ذلك كانت هناك بعض حالات التنافس وهذا ما كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث بعض المشاكل والاختلاف بينهما، ومنذ تأسيس حزب البارتي عده الشيوعيون تنظيمًا زائداً ولا يرون مبرراً لوجوده طالما أن الحزب الشيوعي موجود في كردستان^(٣).

إن أهم نقاط الخلاف بين البارتي والشيوعي العراقي هي موقف الأخير من قضية (الأمة الكردية)، إذ يعدها أقلية كالتركمان وغيرهم وهذا ما نص عليه ميثاق الحزب لعام ١٩٤٥^(٤)، بينما كان البارتي يؤمن بقومية الأمة الكردية المجزئة، وكذلك عندما أقرّ البارتي نظامه الداخلي على اعتبار الماركسية-اللينينية^(٥) هي الأساس الذي يسترشد به الحزب في نضاله السياسي والأيدولوجي، والأيدولوجي، كان الدافع في ذلك هو الرغبة في منافسة تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان^(٦)، وهذا ما دفع كلا الحزبين للتنافس والاختلاف في بعض الأحيان، وعلى الرغم من وجود هذه

(١) **مناف جاسب محمد علي الخزاعي**، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١، ص ٧٥.

(٢) **فاضل البراك**، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) **مسعود البارزاني**، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ج ٢، ط ٢، كاوا للثقافة الكردية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٧١.

(٤) **سعد ناجي جواد**، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٤٢؛ خليل محمد طاهر بروراي، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥) **الماركسية-اللينينية**: مذهب اقتصادي سياسي يعارض الرأسمالية وهي فلسفة وضعها الألماني كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) مع فريدريك انجلز (١٨٢٠-١٨٩٥) صاحب كتاب رأس المال، ويعارض الرأسمالية والظلم الاجتماعي وما فعلته من فوارق طبقية بين الشعوب، تبناها فلاديمير أيلنش لينين (١٨٧٠-١٩٢٤) وقام بتطوير تلك الفلسفة بما يتلائم مع متغيرات العصر، وأتخذها الحزب السوفيتي نظريةً له، وعلى غرار ذلك أتخذها الحزب الشيوعي العراقي عقيدةً له أيضاً. للمزيد ينظر: **حسن غريب خليل**، الماركسية بين الأمة والأممية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٦-٤٤؛ **مجموعة باحثين**، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيجل، ج ٢، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧٩-٢٨٢.

(٦) **ثائر جاسم محمد السعدي**، القضية الكردية في الصحافة البغدادية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص ١٢٧.

الاختلافات فقد بقيت العلاقة بينهما متماسكة وقوية ويعود ذلك لوجود قيادات كردية في صفوف الحزب الشيوعي، فضلاً على وجود قاعدة كبيرة للحزب الشيوعي في كردستان وخشيته من خسارتها لصالح حزب البارتي إذ ما وصلت الخلافات بينهما إلى طريق لا رجعة فيه^(١).

وبعد صدور قانون إلغاء الأحكام العرفية وإجازة تشكيل الأحزاب في نيسان ١٩٤٦ من قبل وزارة توفيق السويدي الثانية (٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٣٠ أيار ١٩٤٦)^(٢)، أجازت الوزارة خمسة أحزاب ورُفض طلب إجازة الحزب الشيوعي^(٣)، بحجة أمميته وكونه جزءاً من الأحزاب الشيوعية العالمية التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي الذي يقوم بدعم التنظيمات الموالية له في السيطرة على إدارة الحكم فيها، كما رفض طلب حزب البارتي بحجة اتجاهاته الانفصالية وقيادة العشائرية، وعلى الرغم من عدم إجازة الحزب الشيوعي بقي من أهم المساندين للحركة الكردية، فقد مارس النشاط السياسي السري حتى تأليف وزارة أرشد العمري (١ حزيران ١٩٤٦ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦)^(٤)، حيث أصدرت وزارة الداخلية أمراً بضرورة مراقبة واعتقال أعضاء الحزب كونهم تسببوا في الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد^(٥).

(١) أركان حمه أمين رشيد، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) **توفيق السويدي**: ولد في بغداد عام ١٨٩٢، أتم دراسته في كلية الحقوق في إسطنبول، ألف ثلاث وزارات، الأولى في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ والثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٣٠ أيار ١٩٤٦ والثالثة في ٥ شباط ١٩٥٠ - ١٢ أيلول ١٩٥٠، تقلد العديد من المناصب الوزارية مثل المعارف والعدلية والخارجية عدة مرات، تسنم منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (٣ آذار ١٩٥٨ - ٩ أيار ١٩٥٨)، ثم وزير خارجية الاتحاد الهاشمي ١٩ أيار ١٩٥٨، أعتقل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨، أفرج عنه وأطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١، غادر إلى لبنان وتوفي في بيروت عام ١٩٦٨. للمزيد ينظر: **زاير نافع الفهد**، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٠.

(٣) الأحزاب التي أجازت هي (الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الشعب إضافة لحزب الأحرار)، ينظر: **عبد الرزاق الحسني**، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ط ٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٤، ص ١١.

(٤) **أرشد العمري**: ولد في الموصل عام ١٨٨٨، تخرج من مدرسة الهندسة الملكية في إسطنبول عام ١٩١٢، تولى وزارة الخارجية في الوزارة الأولى التي ألّفها حمدي الباجه جي في ٤ حزيران ١٩٤٤ وعين وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة علي جودت الايوبي ٢٥ آب ١٩٤٦، شكل وزارته الأولى في ١ حزيران ١٩٤٦، والثانية في ٢٩ آب ١٩٥٤. للمزيد ينظر: **منهل اسماعيل العلي بك**، أرشد العمري ١٨٨٨ - ١٩٧٨، دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

(٥) د. ك. و، وزارة الداخلية، ملف (٥٨٧٢/٧/ج/٥)، الاحزاب السياسية، كتاب وزارة الداخلية إلى المتصرفين كافة، العدد ٨٨، بتاريخ ١ تموز ١٩٤٦، ص ١٣٨.

كان الوضع العام في البلاد متوتراً بسبب إصرار الحكومة البريطانية على تكبيل العراق باتفاق يُمكنهم من الحصول على قواعد عسكرية فيه للمحافظة على مصالحهم، فعملت حكومة صالح جبر^(١) (٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨)، إلى الاستجابة للضغوط البريطانية وذلك بالتضييق على القوى والأحزاب الوطنية، وإعادة محاكمة الضباط الأكراد الأربعة الذين التحقوا بحركة البارزاني ونفذت حكم الإعدام بهم في ١٩ حزيران ١٩٤٧^(٢)، وتبعته بإصدار حكم الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي الثلاث في ٢٤ حزيران ١٩٤٧ وأبدل الحكم إلى السجن المؤبد في ٢٣ تموز من العام نفسه، وكان ذلك من أهم أسباب معاداة الشيوعيين لوزارة صالح جبر ودورهم الرئيس في إثارة الرأي العام على معاهدة بورتسموث وإسقاطها^(٣).

وفي تشرين الأول ١٩٤٧ تبنى الحزب الشيوعي فكرة جمع القوى السياسية المعارضة للسلطة في جبهة موحدة تحت أسم (لجنة التعاون الوطني)^(٤)، والتي ضمت حزب الشعب، والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردي إضافةً للحزب الشيوعي^(٥)، وكان للعلاقة المتينة بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي التي تطورت إلى التنسيق النضالي في لجنة التعاون الوطني والتي قادت

(١) **صالح جبر**: ولد عام ١٨٩٦ في الناصرية، أكمل دراسته الثانوية في بغداد والتحق بمدرسة الحقوق عام ١٩٢١، أصبح وزيراً للمعارف ١٩٣٣، ووزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٦، ووزيراً للمعارف عامي ١٩٣٨-١٩٣٩، ووزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٠، تولى وزارة الداخلية في الوزارة السعيدية السادسة عام ١٩٤١، شكل وزارته الوحيدة في ٢٩ آذار ١٩٤٧، أستقال في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ في أثر وثبة كانون الثاني، وزيراً للداخلية عام ١٩٥٠، أسس حزب الأمة الاشتراكي عام ١٩٥١، توفي في ٦ حزيران ١٩٥٧. **فاطمة صادق عباس السعدي**، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨.

(٢) **الضباط الأكراد** هم (عزت عبدالعزيز، مصطفى خوشناو، خيرالله كريم، محمد قدسي) من منتسبي الجيش الذين أنظموا للحركة الكردية المسلحة فدعتهم الحكومة العراقية متمردين ويجب معاقبتهم وإخضاعهم لقانون العقوبات العسكري النافذ آنذاك، للمزيد ينظر: **جليلي جليل وآخرون**، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عدي حاجي، مؤسسة موكرياني للنشر، دهوك، ط ٢، ٢٠١٢، ص ٢٧٤؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص ٣٣١.

(٣) قادة الحزب الشيوعي الثلاث هم كل من يوسف سلمان يوسف (فهد) ومحمد زكي بسيم (حازم) وحسين محمد الشبيبي (صارم) للمزيد ينظر: **جعفر عباس حميدي**، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص ٤٦٣؛ **فران هيزلتون**، الجوانب العسكرية لمعاهدة بورتسموث، ترجمة عبد الله النعيمي، دار بابل، ١٩٧٨، ص ١٣٠؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٤) **صالح الحيدري**، كيف السبيل إلى حل المسألة الكردية، منشورات جريدة النور، آراء في المسألة الكردية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٢.

(٥) **سعاد خيري**، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة ١٩٢٠-١٩٥٨، ج ٢، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٦٦-١٦٧؛ عزيز سباهي، عقود عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ١، ص ٣٣١.

انتفاضة وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨^(١)، وكان ذلك مبتغى كلا الحزبين للسير معاً ضمن الإطار العام للنضال الوطني في العراق.

وبعد أن شكل نوري السعيد وزارته العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الأول ١٩٤٩) قام بحملة شعواء ضد قادة الأحزاب الوطنية^(٢)، فتعرض الحزب الشيوعي لانتكاسة كبيرة بتصفية أغلب أعضاء قيادته من الصف الأول ونفذ حكم الإعدام في كل من (فهد) ومحمد زكي بسيم^(٣) وحسين محمد الشبيبي^(٤) في ١٥ شباط ١٩٤٩ علناً في ساحات مختلفة من مناطق بغداد العامة^(٥)، وبإعدام الرعيل الأول للحزب الشيوعي أصبح تحت رحمة قيادات أقل مقدرة والتزام من جهة وتحت سطوة حكومة نوري السعيد من جهة ثانية^(٦)، وبذلك فقد الحزب الشيوعي خيرة قادته نظراً لمواقفهم الوطنية تجاه قضايا الشعب العراقي ومنها مناصرته للقضية الكردية.

٢- تطور موقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه الحركة الكردية (١٩٥٠-١٩٥٨):

لم تكتفِ حكومة نوري السعيد العاشرة بإعدام قادة الحزب الشيوعي بل زجت بالمئات منهم في سجن الكوت وبغداد مستغلة الأحكام العرفية^(٧)، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات مسلحة بين الشيوعيين والسلطة ولم تؤد تلك المصادمات إلاّ مزيداً من الاعتقالات في صفوف الحزب، في أثناء

(١) **محمود القاضي**، شهر كانون الثاني شهر الجهاد، دار دجلة للنشر، بغداد، ١٩٤٨، ص ١١٦؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ١، ص ٢٠٧.

(٢) حبيب محمد كريم، المصدر السابق، ص ٤١.

(٣) **محمد زكي بسيم (حازم)**: ولد في عام ١٩١٣ في بغداد، حصل على التعليم الثانوي، انتمى للحزب الشيوعي في عام ١٩٤٢، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية ثم المكتب السياسي، أعتقل في عام ١٩٤٧، وأعدم في ١٥ نيسان ١٩٤٩. للمزيد ينظر: **الحزب الشيوعي العراقي**، شهداء الحزب شهداء الوطن، دار الكنوز، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٠؛ **حميد المطبوعي**، موسوعة أعلام وعلماء العراق في القرن العشرين، ج ١، مؤسسة الزمان، بغداد، ٢٠١١، ص ٧٢٦.

(٤) **حسين محمد الشبيبي (صارم)**: ولد عام ١٩١٤ في النجف، تخرج من مدرستها الثانوية الفرع العلمي وعيّن معلماً للغة الانكليزية، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي، أصبح عضواً في اللجنة المركزية عام ١٩٤١، تم انتخابه عضواً للمكتب السياسي عام ١٩٤٥، أعتقل عام ١٩٤٦ ثم أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة، أعتقل عام ١٩٤٧ وحكم عليه بالإعدام شنقاً في ١٥ شباط ١٩٤٩. للمزيد ينظر: **محمد سعيد الطريحي**، موسوعة الموسم العالمية (الشيعة والشيوعية مساجلات في الدين والماركسية)، ج ١، أكاديمية الكوفة، هولندا، ٢٠١١، ص ٩.

(٥) **ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد**، سلام عادل (سيرة مناضل) دار الرواد للطباعة والنشر، ج ٢، ط ٢، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٦٧؛ حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص ٢٢٦.

(٦) جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العدد ١٦، كانون الثاني ١٩٦٠؛ حامد مصطفى المقصود، المصدر السابق، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(٧) **حكمت خليل محمد**، دور الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيون في الحركة الوطنية ١٩٥١-١٩٥٨، دار العباد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧.

ذلك تحرك القيادي بهاء الدين نوري^(١) من السليمانية ليتسلم قيادة التنظيم الشيوعي في (أيلول ١٩٤٩-١٣ نيسان ١٩٥٣) تاريخ اعتقاله^(٢)، وإتباعه (سياسة التراجع المنظم) لتنظيم صفوف الحزب، فعمل على نقل مقر الحزب من بغداد إلى كركوك مؤقتاً لتجنب سياسة القمع والاعتقال لمزيد من القيادات الشيوعية، وبوصول شخصيات كردية لقيادة الحزب أنعكس ذلك على القضية الكردية بشكل كبير وساهم بدور فعال في دعمها على مختلف المستويات^(٣).

كما حصل تطور هام في موقف الشيوعيين تجاه القضية الكردية في نهاية عام ١٩٥٢ وأوائل عام ١٩٥٣، عندما عدل ميثاق الحزب لعام ١٩٤٤^(٤) حيث نصّ التعديل على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بما في ذلك حق الانفصال وإقامة دولته المستقلة^(٥)، وبعد تسلم كريم أحمد الداود^(٦) (كانون الثاني ١٩٥٤-حزيران ١٩٥٤) قيادة الحزب الشيوعي في كانون الثاني ١٩٥٤ أكد أيضاً على حق الأكراد في تكوين دولة مستقلة^(٧)، وبهذا يكون الميثاق قد جاء بصيغة أكثر تطوراً من صيغة الميثاق القديم.

(١) بهاء الدين نوري: سياسي كردي ولد عام ١٩١٩ في السليمانية، انضم للحزب الشيوعي في ١٩٤٤، أصبح سكرتيراً له في أيلول عام ١٩٤٩ وحتى ١٣ نيسان عام ١٩٥٣، أعتقل وحكم عليه بالسجن المؤبد وأفرج عنه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تم تحييته عن الحزب في أيلول ١٩٦٢، عاد للحزب بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٤ أعيد انتخابه عضواً في اللجنة المركزية وبقي فيها حتى ١٩٨٤. للمزيد ينظر: **مديرية الأمن العامة**، القيود السرية، ملفه (بهاء الدين نوري)، المرقمة ٢٧٦٤/م/ ٩٦٦، ١٣ آذار ١٩٧٢؛ م. أ. ع، دور المعلومات والخبرة الأمنية في متابعة الحزب الشيوعي العراقي، نيسان ١٩٨٥، ص ٢٢٢. **ينظر الملحق رقم (١)**

(٢) **الحزب الشيوعي العراقي**، الانهيار، الشركة الوطنية للطباعة، نيقوسيا، ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٣) **مؤيد شاكر كاظم الطائي**، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوزارات العراقية ١٩٤٩-١٩٥٨، مجلة جامعة ذي قار، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص ٢.

(٤) **عبد الرزاق الصافي**، شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية، ج ١، دار القوطاس، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٠٢؛ **جلال الطالباني**، الاشتراكية في الوطن العربي-كتابات في المسألة الكردية، ج ٢، مؤسسة زين، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ٢١.

(٥) نقلاً عن: **ماجد عبد الرضا**، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، الحقيقة بريس للطباعة، قبرص، ١٩٨٧، ص ١١١.

(٦) **كريم أحمد الداود**: سياسي كردي ولد في أربيل عام ١٩٢٢، تخرج من معهد المعلمين، انضم للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٥، أصبح سكرتيراً للحزب (١٩٥٣-١٩٥٥)، أعتقل في تشرين الأول ١٩٥٥، عضو اللجنة المركزية منذ حزيران ١٩٥٥ ومرشح المكتب السياسي عام ١٩٦١ وعضو المكتب السياسي لعام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: **كريم أحمد الداود**، المسيرة صفحات من نضال كريم أحمد، مطبعة شهاب، أربيل، ٢٠٠٦، ص ١٨-٢٦.

(٧) **عزيز سباهي**، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي، ج ٢، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٠٧.

إن هذا التطور الكبير في موقف الحزب الشيوعي تجاه القضية الكردية جاء لاعتبارات عديدة منها ارتفاع عدد من القيادات الكردية لسكرتارية الحزب للمدة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٥، تمثلت ببهاء الدين نوري وكريم أحمد الداود ومن ثم حميد عثمان^(١) (حزيران ١٩٥٤ - تموز ١٩٥٥)، والتي قادت الحزب الشيوعي في العراق في تلك المرحلة في أحلك الظروف^(٢)، مما يثير الشكوك حول دوافعهم القومية وتناسي المبادئ الأممية التي آمن بها الحزب الشيوعي.

وعند تسلم حسين أحمد الرضي^(٣) في حزيران عام ١٩٥٥ سكرتارية الحزب الشيوعي العراقي، نجح في توحيد الكتل الشيوعية من جديد وقرب وجهات النظر بين جماعتي القاعدة وراية الشغيلة^(٤) بعد معالجة الانشقاق في الحزب، وأجرى مفاوضات مع منظمة وحدة الشيوعيين^(٥) انتهت بموافقة

(١) **حميد عثمان**: سياسي كردي ولد عام ١٩٢١ في أربيل، عمل كاتب عرائض، انضم للحزب الشيوعي عام ١٩٤٤، أعتقل في ١٣ حزيران ١٩٤٩، وهرب من السجن عام ١٩٥٤، أصبح سكرتيراً للحزب الشيوعي منذ ١٦ حزيران ١٩٥٤ وحتى تموز ١٩٥٥، طرد من الحزب عام ١٩٥٦ بسبب سياسته الفردية في قيادة الحزب، بعد ذلك انضم للحزب الديمقراطي الكردستاني. للمزيد ينظر: حنا بطاطو، العراق - الحزب الشيوعي، ص ٢٣٢-٣٣٨.

(٢) **زكي خيري**، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ١٩١١-١٩٦٨، ج ١، السويد، ١٩٩٤، ص ١٦٦؛ حنا بطاطو، العراق - الحزب الشيوعي، ص ٣٣٧.

(٣) **ولد (سلام عادل)** في مدينة النجف عام ١٩٢٢، تخرج من دار المعلمين ١٩٤٣، انضم للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٤، ١٩٤٤، أعتقل أكثر من مرة وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات سنة ١٩٤٨، بعد خروجه من السجن تولى مناصب عدة في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، أصبح سكرتيراً للحزب في حزيران ١٩٥٥، وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٦٣، أعدم بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في ٧ آذار ١٩٦٣. للمزيد ينظر: **شيماء ياس خضير خلف العامري**، سلام عادل ودوره السياسي في العراق ١٩٢٢-١٩٦٣، رسالة غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٢؛ ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، المصدر السابق، ج ١، ص ١٨؛ حنا بطاطو، العراق - الحزب الشيوعي، ص ٣٣٨.

(٤) حدثت عدة انشقاقات داخل صفوف الشيوعيين فكان داود الصائغ الذي قام بأول انشقاق في شباط ١٩٤٤، وأصدر جريد الشراة الشرارة ودعيت كتلته باسم (رابطة الشيوعيين العراقيين) التي انتقدت جماعة القاعدة بزعامة فهد، وبعد عام ١٩٤٩ عند تسلم بهاء الدين نوري قيادة الحزب، أعلن سجناء شيوعيون في بغداد وعلى رأسهم (جمال الحيدري وعزيز محمد) رفضهم ذلك، بحجة أنتهاجه سياسة يسارية جاهلة وأحياناً يمينية، فأعلنوا عن تشكيل حزب شيوعي آخر وأصدروا في ٦ شباط ١٩٥٣ بيان (الانتشال) وجريدتهم السرية باسم (راية الشغيلة). للمزيد ينظر: **سمير عبد الكريم**، موجز أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، مطبعة الأندلس، بيروت، د. ت، ص ٣٩-٤٣.

(٥) **وحدة الشيوعيين**: ترجع جذورها إلى حزب الشعب الذي أسسه عزيز شريف والذي ألغيت أجازته في عام ١٩٤٧، وكان حزب الشعب يساري يتبنى الأفكار الماركسية، تعرض الحزب لنقمة الشيوعيين حيث اتهم بالذيلية والانتهازية فلجا إلى العمل السري تحت أسم (وحدة الشيوعيين العراقيين) للمزيد ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٢٠٣-٢٠٧.

المنظمة على الاندماج مع الحزب الشيوعي في ٢٥ نيسان ١٩٥٦، كما تقرر تحويل اسم جريدة الحزب من القاعدة إلى (اتحاد الشعب) تعبيراً عن وحدة الحزب التنظيمية وتوحيد قوى الشعب الوطنية^(١). في أيلول ١٩٥٦ عقد الحزب الشيوعي مؤتمره التمهيدي الثاني، أكد فيه على مطالب الشعب الكردي وحقوقه القومية، إلا أنه في الوقت ذاته شجب مفاهيم الانعزال القومي والأعمال التي تبعث من تقدير خاطئ لمغزى الكفاح المسلح وأهميته في تحرير الشعب الكردي من القيود التي تعيق تطلعاته، وأن الاستقلال الذاتي للأكراد ما هو إلا تدبير مؤقت تقتضيه مصلحة هذا الشعب^(٢)، وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للشعب الكردي.

لقد تبنى الحزب الشيوعي في مؤتمر أيلول ١٩٥٦، الوسائل السلمية في مواجهة النظام الملكي، لكن التطورات على الساحة الداخلية دفعت بالحزب إلى إعادة النظر في توجهاته السياسية، لاسيما بعد ورود أنباء من اللجنة العليا للضباط الأحرار عن وجود محاولة للإسقاط النظام الملكي^(٣)، والتي لاقت استحسان مسامع الأحزاب الوطنية المعارضة، ومدى الدعم الذي ستحصل عليه كتلة الضباط الأحرار^(٤) من قبل تلك الأحزاب فيما لو قامت الثورة .

حاول الحزب الشيوعي الانفتاح على بقية الأحزاب الوطنية وإقامة ائتلاف معها بعد أن أدرك أن سبيل تغيير الأوضاع السياسية والتخلص من الحكومات المستبدة لا يأتي بالمظاهرات السلمية ورفع البيانات وإبداء المواقف^(٥)، وانما استمر بدعوته لتشكيل جبهة موحدة وبين أهمية قيامها وضرورة

(١) جريدة القاعدة ، بغداد، العدد ٦، واسط حزيران ١٩٥٦ ؛ **فائق بطي**، الصحافة اليسارية في العراق، لندن، ١٩٨٥، ص ١٢٢ ؛ سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٢) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ، ص ٩٤-٩٧.

(٣) **عامر عبدالله** ، خواطر وذكريات بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة تموز المجيدة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٤٤، تموز ١٩٨٣، ص ١٩ ؛ عبد الرزاق الصافي، شهادة على زمن عاصف، ص ١٩١.

(٤) **كتلة الضباط الأحرار** : حركة تشكلت في العراق، كان لرفعت الحاج سري الدور الأساسي في تأسيسها إذ تجمع حوله عدد من الضباط، وكانت هناك مجموعة بزعامة رجب عبد المجيد، وتكونت تنظيمات أخرى للضباط منها في بغداد وفي معسكر المنصور (منصورية الجبل) في لواء ديالى وفي الموصل والديوانية والناصرية، وفي عام ١٩٥٦ تشكلت لجنة عليا للتنظيم، وفي آذار ١٩٥٧ انظم إليها الزعيم عبد الكريم قاسم وتم انتخابه رئيساً لها لقدمه العسكري. للمزيد ينظر: **حميد صالح ابراهيم القيسي**، الصراع على السلطة في العراق من ١٩٥٨ - ١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠١١، ص ٣٥-٣٦ ؛ **غصون مزهر حسين المحمداوي**، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٥٨- ١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.

(٥) **أحمد علي سبع الربيعي**، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣-١٩٧٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٨٦ ؛ حنا بطاطو، العراق: العراق - الحزب الشيوعي، ص ٣٤٣ .

انضمام الأحزاب السياسية المعارضة إليها^(١)، وبعد محادثات طويلة تم الاتفاق على إعلانها في أواخر شباط ١٩٥٧ تحت أسم (جبهة الاتحاد الوطني)^(٢)، وتعيين ممثلي الأحزاب الأربعة لتنسيق العمل فيما بينهم^(٣)، ببرنامج مؤلف من خمسة نقاط في ٩ آذار ١٩٥٧ وطبع في مطبعة الحزب الشيوعي^(٤). سعى الحزب الشيوعي ضم حزب البارتي للجبهة من خلال عقد اتفاق ثنائي معه بعد أن رفضت الأحزاب الأخرى دخوله إليها، إذ برر حزب البعث اعتراضه إلى الطبيعة العشائرية لقيادة حزب البارتي^(٥)، وبين حزب الاستقلال اعتراضه لمطالب قادة البارتي وشعاراتهم لحل المسألة الكردية الكردية والتي تدعو إلى الانفصال والشكوك حول نوايا البارزاني الانفصالية، فيما عزي الحزب الوطني الديمقراطي رفضه ذلك إلى اقتصار تنظيم البارتي ونشاطه الحزبي على كردستان فقط^(٦)، وأكد الحزب الحزب الشيوعي على ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، وبين أن جبهة الاتحاد لا يمكن أن تحقق نصراً حاسماً من دون ضم كافة أطياف الشعب العراقي^(٧).

كما أكد الحزب الشيوعي في كراس أصدره في ٢٠ آب ١٩٥٧ بعنوان: (الرد على مفاهيم برجوازية قومية وتصفوية) بشأن القضية الكردية في العراق ومما جاء فيه: "إن نظرة الانعزال القومي الانفصالية بين مثقفي البرجوازية الصغيرة الكردية لها جذورها التاريخية والاجتماعية وهي تجد التشجيع من القوى المعادية لوحدة الشعب العراقي.. وما لم يقف الوطنيون والقوميون الصادقون من الأكراد والعرب وفي مقدمتهم الشيوعيون موقفاً حازماً وصريحاً إزاءها.. فأنها ستؤثر لا في حرف نضال

(١) جريدة القاعدة ، العدد ١ ، أواسط شباط ١٩٥٥.

(٢) **جبهة الاتحاد الوطني**: تشكلت في شباط عام ١٩٥٧ وضمت كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني العراقي الديمقراطي، والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وأصدرت بيانها الأول في ٩ آذار ١٩٥٧، واستمرت حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨، للمزيد ينظر: **عبد الجبار عبد مصطفى**، تجربة العمل الجبهوي في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٥٢-٢٧٠؛ **هادي حسن عليوي**، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام ١٩٥٨، ط٢، مطبعة معهد الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٨٤، ص١٢٣.

(٣) **بديع نايف داود السعدي**، الحزب الشيوعي العراقي (١٩٦٣-١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠، ص٣٧.

(٤) جليلي جليل وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٥) **ليث عبد الحسن الزبيدي**، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٩٧.

(٦) **صالح الحيدري**، مختارات من مذكرات صالح الحيدري، كردستان، ٢٠٠٤، ص٢٠٠؛ مناف جاسب محمد علي الخزاغي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٧) **هاني الفكيكي**، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، ط٢، مكتبة رياض الرئيس، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٦؛ زكي خيربي وسعاد خيربي، المصدر السابق، ص ٢٥٠؛ شيماء ياس خضير خلف العامري، المصدر السابق، ص٧٨.

جماهير الشعبين العربي والكردى عن طريقهما الصحيح الوحيد للتحرر الوطني والقومي فحسب بل ويمكن أن تتسلل إلى صفوف المناضلين الطليعيين الشيوعيين أيضاً^(١).

من جانب آخر استمر الحزب الشيوعي بالعمل ضمن جبهة الاتحاد الوطني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على الرغم من وجود بعض الخلافات بينه وبين بعض الأحزاب رغبةً في استمرار عمل الجبهة دون أية معوقات، وهذا ما أكدّه الحزب من خلال التوجيه الذي أصدره في ١٢ تموز ١٩٥٨ والذي شدد فيه على عدم إبراز شعارات مبهمّة أو متطرفة تثير جهة سياسية معينة بانتظار عمل حاسم سيحدث لاحقاً، أو التقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية والجبهة الوطنية واتخاذ التدابير الفعالة لحماية الثورة الوطنية^(٢).

بناءً على ما تقدم فإن الحزب الشيوعي عمل بكل الظروف لأجل إقامة أفضل العلاقات مع حزب البارتى منذ تأسيسه على الرغم من كل العراقيل التي كانت تقف في طريق تحالفهما، واستمر نضال الحزبين والتنسيق فيما بينهما من أجل تعبئة الشعب لثورة قد أزلت أركان النظام الملكي برمته في ١٤ تموز ١٩٥٨.

ثانياً: الشيوعيون والأكراد في ظل حكم عبدالكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)

١- دور الشيوعيون والأكراد في مساندة ثورة ١٤ تموز (١٩٥٨ - ١٩٦٠):

كانت هناك جملة من الممهدات التي أدت إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كان منها الوضع السياسي المضطرب للعراق ووقوعه تحت التبعية البريطانية وتدخلها في شؤونه الداخلية، وتردي الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة^(٣)، وغيرها من الأسباب التي كان لها الأثر الكبير في قيام كتلة كتلة الضباط الأحرار في إسقاط النظام الملكي العراقي في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨^(٤).

(١) نقلاً عن : زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢.

(٢) د . ك ، و ، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم (٢٢ / ١٨)، (الحركة الشيوعية في العراق)، التوجيه الصادر من الحزب الشيوعي العراقي إلى منظمات الحزب كافة بعنوان (توجيه عام)، بلا عدد، بتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٨.

(٣) **Peter Sluglett**, The Iraqi Communist Party 1934-1979, Middle East Center Online Series, Cengage Learning Emealt, Reading, 2006, p.1 ؛ [http:// www.gale.Digital Collections.com](http://www.gale.Digital Collections.com).

(٤) **جاسم كاظم العزاوي** ، مذكرات، ثورة ١٤ تموز أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣١-١٣٢ ؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١٤.

تُعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انعطافه تاريخية حاسمة في تاريخ العراق المعاصر، فقد مثلت تحولاً تاريخياً يختلف جذرياً عما سبقه^(١)، وأعلنت أن اهدافها تتلخص في استكمال الاستقلال السياسي للبلاد وحل القضية الكردية^(٢)، وبناء نظام سياسي يتبنى الديمقراطية وذلك من خلال التلاحم الذي حصل بين الجيش وجبهة الاتحاد الوطني^(٣)، وجاء في البيان الاول للثورة مؤكداً على تأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة^(٤)، وقد عهد رئاسة هذه الجمهورية إلى مجلس يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية يسمى (مجلس السيادة)^(٥)، فيما أصبح الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع بالوكالة، وعين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف^(٦) نائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للداخلية^(٧)، وعند تشكيل الوزارة كان نصيب الكرد منها ثلاث حقائب هي وزارة العدل والصحة والمواصلات^(٨).

(١) **وليد محمد الأعظمي**، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، دراسة موثقة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٩.

(٢) **كامل شياح**، هل طوت ثورة تموز ١٩٥٨ فصلها الأخير؟، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٠، أواسط أيلول ٢٠٠٣، ص ٥٥.

(٣) **صادق البلادي**، بيانا فهد (العامل الشيوعي)، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٣٦٣، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٣٦؛ **الحزب**

الشيوعي العراقي، الحزب وثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٠، أواسط أيلول ٢٠٠٣، ص ٥٨.

(٤) للمزيد ينظر: نص البيان رقم (١) الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية في: جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد ١ في ٢٣ تموز ١٩٥٨.

(٥) **مجلس السيادة**: أسندت إليه رئاسة الجمهورية ضم كل من الفريق الركن محمد نجيب الربيعي الذي اختير رئيساً له بموجب البيان المرقم (٢) في ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي استمر في منصبه حتى الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، وعضوية محمد مهدي كبة (١٩٥٨-١٩٥٩)، حيث أستقال في ٧ شباط ١٩٥٩، والعقيد الركن خالد النقشبندي (١٩٥٨-١٩٦٣)، الذي توفي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١ أثر جلطة قلبية. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، **المصدر السابق**، ص ١٩٦-١٩٧؛ **مهدي محمد قادر**، خالد النقشبندي سيرته ودوره العسكري والإداري في العراق (١٩١٥-١٩٦١)، دراسات في التاريخ والآثار، مجلة كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، العدد ٥٨، آذار ٢٠١٧، ص ٤٣-٧٣؛ **ميري البصري**، أعلام الكرد، دار رياض البرسيس للنشر، لندن، ١٩٩١، ص ٢٤٩.

(٦) **علي ناصر علوان الوائلي**، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥؛ **أحمد فوزي**، عبد السلام عارف سيرته - محاكمته - مصرعه، بغداد، ١٩٨٩.

(٧) هاني الفكيكي، **المصدر السابق**، ص ٨٧-٨٨.

(٨) ضمت التشكيلة الوزارية كل من (محمد حديد وزيراً للمالية، عبد الجبار الجومرد للخارجية، إبراهيم كبة للاقتصاد، جابر عمر للمعارف، فؤاد الركابي للأعمار، ناجي طالب للشؤون الاجتماعية، مصطفى علي للعدلية، محمد صالح محمود للصحة، بابا علي الشيخ محمود للمواصلات، هديب الحاج حمود للزراعة ومحمد صديق شنشل للإرشاد)، ومن اللائحة الوزارية يلاحظ عدم إستيزار أي شيوعي رغم مساندة الشيوعيين لثورة ١٤ تموز بشكل واسع. للمزيد ينظر: **فاضل حسين**، سقوط النظام الملكي في =

ساند الحزب الشيوعي ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ منذ قيامها وعبر في بيان له عن تأييده واستعداده التام لمساندتها والوقوف إلى جانبها والدفاع عنها، ووضع كافة إمكانياته وقواه لتحويلها إلى ثورة جماهيرية جبارة، وأكد ضرورة تنفيذ الشعارات الأساسية التي رفعتها جبهة الاتحاد الوطني سابقاً^(١)، وتضمنت إطلاق الحريات الديمقراطية وتحقيق السلم والأمن المفقود على الصعيد الداخلي، والخروج من دائرة سياسة الأحلاف مثل حلف بغداد وإلغاء الاتفاقيات الثنائية، وقيام حكومة تنتهج سياسة وطنية وعربية مستقلة تدعم كافة الشعوب والقوميات العربية منها وغير العربية^(٢).

اتسع نشاط الشيوعيين بعد احتدام الصراع بين عبد الكريم قاسم والحركة القومية العربية، فسيطروا على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية واحتلوا مواقع متنفذة في الجيش وأجهزة الدولة الحساسة^(٣)، ونظموا تظاهرة كبرى في ٦ آب ١٩٥٨ تأييداً لثورة ١٤ تموز والتي رفعت شعارات (فدرالية، صداقة سوفيتية)، وكان هدفهم من تلك التظاهرة إظهار قدرتهم بتحشيد الجماهير المليونية التي خرج أكثرها بعفوية^(٤)، وقد أفاد الحزب الشيوعي من دار الإذاعة بعد موافقة عبد الكريم قاسم الذي كان بأمس الحاجة إلى تلك التظاهرة للوقوف بوجه الوحدة الاندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة التي كان يلوح بها القوميون أمثال عبد السلام عارف^(٥).

كما أعلن حزب البارتى تأييده لثورة ١٤ تموز بعد ساعات من حدوثها وأكد تطابق أهدافها مع أهداف الشعب الكردي في التطلع إلى الانعتاق من الدكتاتورية والتخلص من النظام الملكي^(٦)، وابرق

= العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٢-٨٣ ؛ **نوري عبد الحميد العاني وآخرون**، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج ١، ط ٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٦ ؛ **مجيد خدوري**، العراق الجمهوري، انتشارات الشريف الرضي، قم، ١٩٩٧، ص ٩٧.

(١) م . و . د ، ملف (٢٢ / ١٨)، الحركة الشيوعية في العراق، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: إلى أبناء شعبنا العراقي العظيم، بلا عدد، بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨.

(٢) **سعاد خيري** ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد أربعة عقود، السويد، ستوكهولم ، ١٩٩٨، ص ٨١ ؛ **صبحي ناظم توفيق**، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية في أنقرة وإستانبول ١٩٤٥-١٩٥٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٨-٩.

(٣) **علي حمزة سلمان الحسنائي** ، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨، ص ٧٤.

(٤) **قحطان أحمد سليمان**، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ١٣٩.

(٥) زكي خيري، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٣.

(٦) **ناهض حسن جابر الراوي** ، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ، مطبعة هورامي ، كركوك ، ٢٠٠٦، ص ٩١.

قادته إلى قادة الثورة معلنين تأييدهم لها^(١)، ومتمنين ان تكون فاتحة عهد جديد لبناء صرح من العلاقات العربية الكردية وإعطاء الشعب الكردي كافة حقوقه القومية^(٢)، وفي المقابل أصدرت قيادة الثورة قانون العفو العام لاسيما عن المشاركين في أحداث بارزان ١٩٤٥ وصدرت قائمة بأسماء البرزانيين المشمولين به وكان على رأس القائمة ملا مصطفى البارزاني وأخوه احمد المتواجدين في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٧^(٣)، وبعد عودة البارزاني إلى العراق في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ لقي ترحيباً كبيراً من قبل الحكومة^(٤)، إذ خصصت له واتباعه رواتب شهرية ومنحتهم مختلف الوظائف^(٥)، الوظائف^(٥)، فيما خصصت (٥٢٣) ألف دينار لأعمار منطقة بارزان، وكان عبد الكريم قاسم مخلصاً في ايجاد حل للمسألة الكردية^(٦)، أما باقي البرزانيين فقد وصلوا إلى أرض الوطن يوم ١٦ نيسان ١٩٥٩^(٧)، وتم نقلهم بالقطار إلى اربيل التي وصلوها يومي ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٥٩^(٨).

استمر الحزب الشيوعي بتأييده ومساندته لحل القضية الكردية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فقد تطرق البيان الذي أصدره في يوم الثورة إلى احترام الحقوق القومية للشعب الكردي وحقه في تقرير المصير، ووجوب معاملته على قدم المساواة مع العرب وأشاد بقدرة الأكراد وتضحياتهم من أجل

(١) **محمد كاظم علي**، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، د. ت، ص ١٣٧.

(٢) **فرهاد محمد احمد**، خه بات، النضال ١٩٥٩-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٦٨؛ إبراهيم احمد، البارتي وثورة ١٤ تموز حتى بدء ثورة ايلول ١٩٦١، جريدة خه بات، العدد ٧٤١، ١٩ أيلول ١٩٩٤.

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٦٥، ٦ أيار ١٩٥٩؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ص ١٢٢؛ فرهاد محمد احمد، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٤) م. و. د، ملف (٣٦٧/٩) سفارة الجمهورية العراقية، إلى وزارة الإعلام، التقرير الصحفي العلاقات العامة، (الشؤون العراقية) بتاريخ ٢٥ / أيار / ١٩٧٩، ص ٢.

(٥) **John Bolluch** and Harvey Morris, No Friends but the Mountains, The Tragic History of The Kurds, London, 1992, pp. 111-112.

(٦) **ادمون غريب**، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٨-٣٩؛ طه ناجي، ثورة العراق المجيدة ١٤ تموز ١٩٥٨ والرهان على العسكر، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٧٧-١٧٨.

(٧) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣.

(٨) **كاظم حيدر**، الأكراد من هم وإلى أين؟، بيروت، ١٩٥٩، ص ٤٤-٤٧؛ **جوناثان راندل**، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمود، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٢.

حماية البلاد ووقوفهم بوجه من يريد أسقاط الجمهورية، وطالب حكومة عبدالكريم قاسم بإطلاق سراح جميع السجناء بما فيهم من الأكراد^(١).

لقد أولى الحزب الشيوعي بعد ثورة ١٤ تموز القضية الكردية اهتماماً كبيراً، ولاسيما بعد صدور الدستور العراقي المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨^(٢) والذي اتخذ من مادته الثالثة سنداً داعماً لموقفه من القضية الكردية ولاسيما بعد التسوية الذي شهده تطبيق تلك المادة^(٣) قائلاً: " كانت خطوة إلى الأمام ومكبساً ديمقراطياً، إذ اعترف بالقومية الكردية وعدها شريكاً مع القومية العربية في العراق"^(٤).

كان الحزب الشيوعي العراقي قد وجه في ١٥ تموز ١٩٥٨ مذكرة إلى عبدالكريم قاسم بعد خطاب يوم الثورة، تضمنت انتقادات كثيرة، يأتي في مقدمتها تجاهل الإذاعة العراقية تجاهلاً صريحاً لحقوق للشعب الكردي، وطالب بتسليم هذا المرفق الحساس إلى أيادي وطنية تدعو لوحدة الشعب وعدم تجاهل أية فئة منه على حساب الفئات الأخرى^(٥)، وكانت القضية الكردية من بين أهم القضايا والأحداث التي أخذت حيزاً واسعاً من نشاط الحزب الذي أكد أهميتها ووجوب معالجتها وفق الدستور العراقي^(٦)، بسبب ما لاقاه الشعب الكردي من اضطهاد على يد الحكومات السابقة^(٧).

كما أكد الحزب الشيوعي على الحقوق القومية للشعب الكردي في الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة المركزية في أوائل أيلول ١٩٥٨ تحت عنوان: (المهام الكبرى التي تواجه حزبنا والحركة الوطنية في الوقت الحاضر)، إذ جاء في الفقرة الرابعة من هذه المهام: " وجوب احترام الحقوق القومية

(١) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، (الدعاية الشيوعية)، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: (يا أبناء شعبنا العراقي العظيم)، بلا عدد، في ١٤ تموز ١٩٥٨.

(٢) جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص ١٨١.

(٣) نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على ما يلي: (يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)، ينظر: **عبد الفتاح علي البوتاني**، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٧، ص ١١٨؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣، آذار ١٩٧٥، ص ١٧.

(٤) نقلاً عن: **ستار محمد علاوي الحياتي**، القضية الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٣٨.

(٥) م . و . د ، ملف (٢٢/١٨)، (الحركة الشيوعية في العراق)، مذكرة الحزب الشيوعي الى رئيس الوزراء ، بلا عدد ، في ١٥ تموز ١٩٥٨، ص ٤.

(٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢، ٢٨ تموز ١٩٥٨ ؛ ماجد عبد الرضا، المسألة القومية، ص ١١٠.

(٧) **ديفيد مكدول**، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٤٦٠.

للشعب الكردي وذلك بسن التشريعات اللازمة لوضع ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق بالحقوق الإدارية الإقليمية والحقوق الثقافية^(١).

ووفق تلك الرؤية قدم الحزب الشيوعي العراقي مشروع (ميثاق التعاون) مع البارتي والقوى الوطنية في كردستان، وبعد مفاوضات استمرت في (الأول من أيلول حتى العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٨) تم التوقيع على الميثاق وصدر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨^(٢)، تضمن بنوداً تتعلق بصيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني والديمقراطي^(٣)، ومن أجل تحويل حق المشاركة في الوطن الذي نص عليه الدستور العراقي المؤقت إلى واقع عملي بالنضال من أجل اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية الملموسة لممارسة الشعب الكردي حقه بالإدارة الذاتية والثقافية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية ووضع دستور دائم للبلاد^(٤).

كما أكد الحزب الشيوعي على الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه ومكافحة جميع الأفكار والحركات الانفصالية التي يُغذيها المستعمرون والرجعيون لتأجيج النعرات القومية وشق الوحدة الوطنية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية^(٥)، لكنه يرى في الوقت نفسه أن لا يؤدي حق تقرير المصير بالأكراد إلى الانفصال، لأن الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخياً لا تساعد كردستان العراق على نيل الاستقلال، ولاسيما حكومات كل من تركيا وإيران والعراق التي ترفض بل تقاوم أي مسعى أو تحرك يهدف إلى استقلال الكرد في أي من هذه الدول^(٦).

(١) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية، ملفه (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، بلا عدد، في أوائل أيلول ١٩٥٨، ص ٤.

(٢) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية، ملفه (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي والديمقراطي الموحد لكردستان العراق والقوى المستقلة، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨. ينظر ملحق رقم (٢).

(٣) بديع نايف داود السعدي، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي، ج ٢، ص ٥٠٠-٥٠١.

(٤) زكي خيرى وسعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٣١١.

(٥) **عبد الحسين شعبان**، عامر عبدالله - النار ومرارة الأمل - فصل ساخن من فصول الحركة الشيوعية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤، ص ٤٤؛ الحزب الشيوعي العراقي، الانهيار، ص ٦٨.

(٦) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية، ملفه (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣، ص ١٣-١٦.

يبدو أن هذا التفسير الذي ساقه الحزب الشيوعي أقرب للواقع الذي كانت تعيشه القضية الكردية، فحزب البارتي يطمح بالحكم الذاتي وتكوين دولته على أساس القومية الكردية، لذلك يرى الشيوعيون ضرورة إعطاء كافة أطراف الشعب العراقي حقوقهم الوطنية والقومية.

الجدير بالذكر أن حزب البارتي قد تخطى في مفاوضاته مع الحزب الشيوعي عن حق المطالبة باستقلال كردستان مقابل دعم الشيوعيون لمطالبهم في الحكم الذاتي في ميثاق التعاون، ووافق الحزبان على أن يضم الميثاق العناصر الوطنية المستقلة، وتخطى البارتي عن المطالبة بحل تنظيم الحزب الشيوعي في كردستان العراق الذي كان يصر عليه قبل تاريخ عقد الميثاق في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨^(١)، وكان الميثاق قد دعا إلى فك ارتباط العراق من الاتفاقيات الاستعمارية، وإطلاق الحريات الديمقراطية، وسن تشريعات الحقوق الإدارية والذاتية للشعب الكردي^(٢)، وتأسيس منطقة إدارية موحدة لكردستان في نطاق الوحدة العراقية، وأكد الميثاق على أن يحترم كل طرف من أطراف الجبهة الكيان السياسي والمبادئ العقائدية الأخرى، ويحق لكل طرف نشر مبادئه وآرائه في المسائل الفكرية والسياسية وحق نشر الدعاية لنفسه ضمن مصلحة الوحدة الوطنية^(٣).

وفي الثاني من شباط ١٩٥٩ عُقد اجتماع بين الحزب الشيوعي وحزب البارتي، أكد الشيوعيون فيه على وحدة الصف وأنهم يعارضون بحزم وبقوة شق وحدة الطبقة العاملة السياسية إنطلاقاً من نظرتهم الماركسية الأممية، وحذروا من خطر المفاهيم القومية البرجوازية في أوساط العرب والأكراد معاً وأوضحوا وجهة نظر حزبهم الثابتة من المسألة الكردية في العراق^(٤).

ونتيجة تأزم العلاقة بين الحزب الشيوعي وحكومة عبد الكريم قاسم بعد أحداث كركوك الدامية في ١٤ تموز ١٩٥٩^(٥)، فقد حدث خلاف داخل اللجنة المركزية حول موضوع (معاقبة المسؤولين) من أعضاء الحزب بعد قيامهم بتصفية المشاركين والمحرضين لانقلاب الشواف، لكن سلام عادل

(١) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٦٠.

(٢) **الحزب الشيوعي العراقي**، الميثاق الوطني والنظام الداخلي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦٠، ص ١٠-١١؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٢، ص ٥٠٠.

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨، ص ٢؛ **الحزب الشيوعي العراقي**، نشرة سرية صادرة عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي خاصة بالأعضاء، بلا عدد، ٢ تشرين الأول ١٩٥٨؛ جريدة خه بات، العدد ٦ في ٨ أيار ١٩٥٩.

(٤) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، محضر اجتماع الحزب الشيوعي والديمقراطي الموحد لكردستان العراق في ٢ شباط ١٩٥٩.

(٥) جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٥٨، ٣١ تموز ١٩٥٩.

رفض ذلك رفضاً باتاً ولم يرغب بأن يُنكل بالمسؤولين كما أرادت الحكومة^(١)، وقد أفرز الخلاف بنهاية عام ١٩٥٩ جناحين في القيادة الأول برئاسة سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي^(٢)، أما الجناح الآخر فكان يضم أعضاء مكتب السكرتارية والمكتب السياسي وهم (زكي خيري)^(٣)، عامر عبد الله^(٤)، بهاء الدين نوري ومحمد حسين أبو العيس) الذين كانوا على خلاف مع توجهات قيادة الحزب المركزية وسميت بكتلة الأربعة^(٥).

لقد تراجعت العلاقة بين الحزبين الشيوعي والبارتي وبدأت الهوة تزداد اتساعاً منذ آيار ١٩٥٩ على أثر مطالبة البارزاني بنقل داود سلمان الجناحي^(٦) قائد الفرقة الثانية في كركوك ، وتم

(١) طالب محييس حسن وقابل محسن كاظم، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد ٢٣، د. ت، ص ١٥.

(٢) جاسم علي هداد وآخرون، شهداء الحزب شهداء الوطن، ج ١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٢٧-٢٢٨ ؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ١٩.

(٣) زكي خيري سعيد: ولد في بغداد عام ١٩١٠، خريج الدراسة الإعدادية وأصبح عضواً لأول لجنة مركزية للحزب الشيوعي منذ كان يسمى (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار)، أعتقل في ١٩ شباط ١٩٤٩ وحكم عليه ب ٧ سنوات تضاعفت بسبب محاولات الهروب، أطلق سراحه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ساهم بوضع مشروع الجبهة لعام ١٩٧٣ وتوفي في السويد ١٩ شباط ١٩٩٥. للمزيد ينظر: غزوة نجم عبد الصاحب الموسوي، زكي خيري نشاطه السياسي في تاريخ العراق (١٩١١ - ١٩٩٥) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة واسط ، ٢٠١٧.

(٤) عامر عبدالله: ولد عام ١٩٢٤ في مدينة عانة، أكمل دراسته في كلية الحقوق في مصر، عمل في مجال الصحافة والمحاماة ، أنضم للحزب الشيوعي عام ١٩٥١، في عام ١٩٥٥ أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب، عام ١٩٦٥ ألقى القبض عليه بسبب نشاطه السياسي، عام ١٩٧٠ أصبح عضو في المجلس الوطني للسلم والتضامن، في ١٤ آيار ١٩٧٢ أصبح وزير دولة، وفي عام ١٩٧٨ غادر العراق بسبب الحملة البوليسية للبعث على الشيوعيين. للمزيد ينظر د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم (٢٢ / ١٨)، (الحركة الشيوعية في العراق)، إضبارة رقم ١٦٣٤ / م / ٦٥ ، استمارة طلب معلومات عن عامر عبدالله عمر العاني ؛ غادة فائق محمد علي، عامر عبدالله ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٢٤-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤ ؛ سعود ناصر، ورحل رفيق آخر، مجلة رسالة العراق، لندن، العدد ٦٣، آذار ٢٠٠٠، ص ٢٨. ينظر الملحق رقم (٣).

(٥) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٤-١٥٧ ؛ زكي خيري، المصدر السابق ، ج ١، ص ٢٠٨ ؛ حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها، فيثون ميديا، السويد ، ٢٠٠٦، ص ١٥٩ ؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ٩٦-٩٩ .

(٦) داود سلمان الجناحي: ولد في بغداد عام ١٩١٨ ، يحسب على الحزب الشيوعي ومناصريه ، تدرج في المناصب ووصل الى رتبة زعيم وتولى منصب قائد الفرقة الثانية في كركوك عام ١٩٥٩، سجن واخرج من السجن في ٢٩ حزيران من العام ذاته ، وقتل في ١١ شباط ١٩٦٣. للمزيد ينظر: حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٢٠٢-٢٠٤.

نقله في ٢٩ آيار ١٩٥٩ بحجة أنه يعمل على تحجيم دور حزب البارتى واعتقل بعض أعضائه^(١)، ومن انعكاسات ذلك فقد ازدادت حدة الخلافات بين الحزب الشيوعي وحزب البارتى في مناطق كردستان العراق^(٢)، فقام مصطفى البارزاني في المؤتمر الرابع لحزب البارتى في بغداد تشرين الاول ١٩٥٩، بطرد حمزة عبدالله وأنصاره من الماركسيين لسياسة الأخير المؤيدة للحزب الشيوعي، وإعادة إبراهيم أحمد^(٣) وجلال الطالباني^(٤) لصفوف حزب البارتى.

عمل عبد الكريم قاسم في ٢٦ حزيران ١٩٥٩ على توجيه ضربه قوية للشيوعيين نتيجة تصاعد مدهم، فقام بوقف الدوريات الليلية المسلحة لقوة المقاومة الشعبية^(٥) ومنع استعمال أعضائها للسلاح إلا لأغراض التدريب أو لتنفيذ مهمات مرخصة، وفي ٣ تموز ١٩٥٩ أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي تعميماً داخلياً دعا فيه " الرد بصلابة على كل إجراء موجه ضد حزبه حتى وإن أدى ذلك

(١) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ١٤١ - ١٤٥.

(٢) سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحصاد للنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٧٦؛ ستار محمد علاوي الحياي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣) إبراهيم أحمد: سياسي كردي ولد في السليمانية عام ١٩١٤، سكرتير حزب البارتى ١٩٥١-١٩٥٤، قدم استقالته من الحزب عام ١٩٦٤ وأجبر مع صهره جلال الطالباني على عبور الحدود العراقية-الإيرانية مع أنصارهما هرباً من بطش البعثية التي كان يقودها إدريس البارزاني، عين رئيساً للمجمع العلمي الكردي الذي تأسس في آب ١٩٦٨، غادر العراق وتوفي في لندن في ٨ نيسان ٢٠٠٠ ودفن في السليمانية. للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة العارف للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠-١١.

(٤) جلال الطالباني: ولد في السليمانية عام ١٩٣٣ أكمل دراسته الابتدائية ثم الإعدادية في أربيل، والتحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج عام ١٩٥٩، عضو حزب البارتى خلال الخمسينات، نجح في عام ١٩٧٠ من تأسيس عصبة كادحي كردستان، أسس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٦، شارك في مطلع التسعينات في الانتفاضة الكردية، اختير بعد سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣ عضواً في مجلس الحكم، وفي ٦ نيسان ٢٠٠٥ أنتخب رئيساً لجمهورية العراق وجدد انتخابه للمنصب عام ٢٠١٠. للمزيد ينظر: أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة، دار البيضاء للنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٨٢؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢.

(٥) المقاومة الشعبية: مليشيات مسلحة نظمها الشيوعيون في الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بهدف حماية الثورة والتصدي لأعدائها ولمساندة الجيش والشرطة في حفظ الامن والنظام، واطلقت الدعوة للتطوع فيها من قبل الشيوعيين الامر الذي اغاض العناصر القومية وطالبوا الزعيم بوقف هذه التصرفات، فاصدر عبد الكريم قاسم قانون رقم (٣) بتشكيل فرق المقاومة الشعبية في ٤ آب ١٩٥٨ وربطها بوزارة الدفاع، مهمتها تدريب المواطنين لمساندة القطعات العسكرية النظامية، والمساهمة بحفظ الأمن الداخلي وفق تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة، وفي ١٩ آب بدء التطوع رسمياً ثم تحولت المقاومة إلى مليشيا شيوعية بعد إقالة عبدالسلام عارف وإبعاد الضباط المعروفين بتوجهاتهم القومية عن تدريب فصائل المقاومة. للمزيد ينظر: محسن حسن خصبك البديري، أحمد صالح العبدى ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩١٢-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ١١٢-١١٤؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٢١٦.

الى حدوث صدامات متبادلة ، كما أنه سيستمر بالتعبير عن آراءه الخاصة ببعض المسائل السياسية مثل الحاجة إلى الحياة الحزبية وتشكيل جبهة اتحاد وطني" ^(١)، وزاد من حراجه وضعهم السياسي هو مزمنة الإجراءات الحكومية مع طلب البارزاني بحل تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان العراق.

وعلى النقيض من تلك الإجراءات عارض الحزب الشيوعي رفع السلاح بوجه الدولة من قبل الأكراد ومما جاء فيه: " أن الحزب الشيوعي في الوقت الذي يؤيد فيه الحقوق القومية للشعب الكردي فإنه لا يؤيد أن ترفع الحركة الكردية السلاح لتحقيق أهدافها، لأن القتال المسلح بين الفئتين الوطنيتين الحركة القومية الكردية وحكومة عبد الكريم قاسم سيدفع أحدهما أو كلاهما إلى أحضان الامبريالية أو القوى الرجعية في المنطقة، وأن سلطة عبد الكريم قاسم ستُدفع نحو المواجهة خاصة في المدة التي تلت أحداث الموصل وخضوع الزعيم لضغط القوميين والقوى الرجعية" ^(٢).

نجح البارزاني بتعزيز نفوذه في المناطق الكردية بعد ضرب خصومه من زعماء قبائل الزبياريين وتمكنه من أخاضهم في تشرين الثاني ١٩٥٩، ومهاجمته قبائل أخرى في المنطقة الشمالية موالية للحكومة حتى ضمن سيطرته على معظم مناطق كردستان ^(٣)، فأثارت تصرفاته تلك قلق حكومة عبدالكريم قاسم التي رأت فيها تحدياً لسلطتها في تلك المناطق، فكانت اعتداءات البارزاني الأخيرة تشكل عقبة رئيسة في بسط نفوذ سلطتها المركزية في كردستان العراق ^(٤)، ومما زاد في تدهور العلاقات دون رجعة بين الطرفين، هو بينما كان البارتي يعقد مؤتمره الخامس في أيار ١٩٦٠، استقبل عبدالكريم قاسم وفود زعماء القبائل الكردية الموالية للحكومة وأخذت تلك المقابلة الاسبقية على مؤتمر البارتي في التغطية الصحفية في اليوم التالي، الأمر الذي اثار مصطفى البارزاني وعده استخفافاً مقصوداً بحقه ^(٥).

وفي الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٠ صدر قانون الجمعيات لتنظيم العمل الحزبي، فقدمت الاحزاب السياسية في التاسع منه طلباً لوزارة الداخلية لغرض ممارسة نشاطها العلني ^(٦)، وكان

(١) نقلاً عن: جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٣٩، ١٠ تموز ١٩٥٩ .

(٢) نقلاً عن: زكي خيري، المصدر السابق ، ج ١، ص ٢٢٩.

(٣) **سعد ناجي جواد**، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٠، دار السلام ، لندن ، ١٩٩٠، ص ٥٩.

(٤) **حامد محمود عيسى**، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٣٢٠.

(٥) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المصدر السابق، ص ٢٣٩ ؛ ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٦٦ ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٦) جريدة الوقائع العراقية، بغداد ، العدد ٢٨٣، ٢ كانون الثاني ١٩٦٠، ص ٧.

طلب الحزب الشيوعي قد قدم من قبل زكي خيري عضو اللجنة المركزية^(١)، وتضمن منهاج حزبه خمسة ابواب ومقدمة، إذ جاء في الباب الأول منه: " أن الحزب يكافح ضد أعداء الثورة في الداخل والخارج ويعمل من أجل انتهاج سياسة تتسجم مع إرادة الشعب وتلبي حقوقه ويعمل من أجل ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي وبقية الأقليات في العراق"^(٢).

وقدّم طلب ثانٍ لوزارة الداخلية من قبل داوود الصائغ في اليوم نفسه لتأسيس حزب آخر يحمل الاسم نفسه^(٣)، وكان يدعو في منهاجه الاعتراف بحق القوميات كافة في تقرير مصيرها بنفسها^(٤)، وقد وافقت وزارة الداخلية على إجازة حزبه وحزب البارتي في التاسع من شباط ١٩٦٠، ورفضت الطلب الذي قدمه زكي خيري بحجة أن الوزارة قد أجازت حزباً آخر بنفس الاسم ولأن القانون النافذ في حينها لا يُجيز حزبين يحملان الاسم نفسه والمبادئ نفسها^(٥)، ويبدو أن الرفض كان بدافع من الزعيم عبد الكريم قاسم لغرض تحجيم نفوذ الحزب الشيوعي المتصاعد.

قدم سلام عادل في أواخر عام ١٩٦٠ تقريراً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي أوضح فيه آفاق الحلول للمشكلة الكردية ومنها التأكيد على شعار الحكم الذاتي لكرديستان العراق^(٦)، وعلى الرغم من قيام الحكومة العراقية باستحداث مديرية عامة للدراسات في كردستان للأشراف على الجوانب الإدارية والفنية للثقافة الكردية، وتدريس اللغة الكردية في جميع دور المعلمين في العراق^(٧)، وغيرها من الحقوق فقد أخذت الأوضاع في كردستان بالتأزم أكثر، في المقابل طرح الحزب الشيوعي في اجتماع لجنته المركزية المنعقد في كانون الأول ١٩٦٠ عدة حلول من أجل إحلال الديمقراطية في البلاد، كان

(١) جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٩٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠؛ جريدة المبدأ، بغداد، العدد ١٥٤، ٢٨ حزيران ١٩٦٠.

(٢) الحزب الشيوعي العراقي، الميثاق الوطني والنظام الداخلي، ص ٨-١٣.

(٣) **داود الصائغ**: ولد في الموصل عام ١٩٠٧، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٢، وهو أحد المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي، عضو اللجنة المركزية لعام ١٩٤١-١٩٤٣، أنشق عن فهد وأصدر جريدة العمل في الأربعينات، أسس رابطة الشيوعيين العراقيين، عاد للحزب في ١٩٥٦، أصبح عضواً في اللجنة المركزية عام ١٩٥٧، كان له دور كبير بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وخاصة في عام ١٩٦٠ بعد انشقاق الحزب الشيوعي عند صدور قانون الجمعيات، أجاز حزبه الذي لم يستمر طويلاً. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٤) جريدة اتحاد الشعب، العدد ٣٠١، ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٥) جريدة المبدأ، العدد ٢٦١، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٢٥٢.

(٦) ثمينة ناجي ونزار خالد، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٩.

(٧) **أسماعيل العارف**، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٩٤-٣٩٥.

من ضمنها المطالبة بالحقوق القومية للشعب الكردي والأقليات القومية الأخرى بوصفها جزءاً من المطالب الديمقراطية للشعب^(١).

٢- أحداث أيلول ١٩٦١ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتدهور العلاقات بين السلطة والأكراد:

غادر البارزاني في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٠ إلى موسكو ظاهرياً للمشاركة في احتفالات ثورة أكتوبر البلشفية، إلا أن غرضه الحقيقي هو العمل على إقناع السوفييت بممارسة الضغط على حكومة عبد الكريم قاسم لتقدم بعض التنازلات للأكراد^(٢)، لكنه فشل بسبب علاقة موسكو الجيدة مع حكومة قاسم والتي تمثل موطئ قدم لها في المنطقة العربية مقابل النفوذ الغربي الكبير، ومما زاد من شكوك عبد الكريم قاسم حول نشاطات مصطفى البارزاني حيث جاء في أحد خطاباته (كنا نتصرف وكأننا دولة داخل دولة في بعض الأحيان)^(٣).

وقبل عودة مصطفى البارزاني إلى بغداد في كانون الثاني ١٩٦١، كان قد حدث أثناء غيابه قتال عنيف بين البرزانيين وجيرانهم الزبياريين والبرادوستيين^(٤)، ووجد كذلك أن مرتبه وامتيازاته قد سحبت ولم يُعد مرحباً به في بغداد^(٥)، فحاول البارزاني مقابلة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي أستقبله بعد تردد كبير في ١٣ كانون الثاني ١٩٦١ لإيضاح موقفه ومحاولة إثبات ولائه للحكومة^(٦) وإزالة الشكوك التي تصفه بالتآمر على الدولة العراقية^(٧)، لم يستطع البارزاني إقناع عبد الكريم قاسم الذي أصرّ على اتهامه بالتآمر قائلاً له: "إن الثورة بإمكانها أن تحطم العناصر المخربة، اننا نريد أن يعرف كل شخص حدوده... إن أصابع الاستعمار بدأت تلعب في رؤوس البعض، ولكننا سوف نحصل على حقوقنا النفطية"^(٨)، وانتهت المقابلة بأجواء ملبدة بغيوم الحرب الآتية لا محالة.

(١) م . و . د ، ملف (١٨/٢٢) ، الحركة الشيوعية في العراق ، تقرير اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في أواخر كانون الأول عام ١٩٦٠، بلا عدد، في أواخر كانون الأول ١٩٦٠، ص ٣٠-٣١.

(٢) عبد الفتاح على البوتاني، المصدر السابق، ص ٢٩٥ .

(٣) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ج ٣، ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ ، أربيل، ٢٠٠٢، ص ٨.

(٤) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءه في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، مؤسسة البلاغ للنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٨٩ .

(٥) ديفيد مكحول، المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٦) خليل محمد طاهر برواري، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٧) عبد الفتاح على البوتاني، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(٨) نقلاً عن: اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ٣٩٦-٣٩٧.

كان الحزب الشيوعي في غاية الحرج بالنسبة لموقفه من الحرب، إذا ما وقعت، ففي بيان له في آذار ١٩٦٣ بعنوان: (سعيًا وراء حل عادل للمشكلة القومية الكردية في العراق) انتقد فيه سياسة عبد الكريم قاسم لإغفاله المسألة الكردية وانتقد البرجوازية الكردية وأتهمها بوضع مصالحها القومية فوق المصالح الوطنية مما يعرض القضية الكردية نفسها للعزلة والخطر، مستنداً في ذلك لبيان اللجنة العليا للجبهة القومية في آذار ١٩٦١^(١)، في الفقرة السابعة منه "بتأييد الحقوق المشرعة للقوميات الأخرى في نطاق الوحدة الوطنية، وتعامل جميع المواطنين من غير تفريق ولا تمييز معاملة متساوية، وتعددهم سواسية في الحقوق والواجبات"^(٢).

قام عبدالكريم قاسم بإجراءات عديدة ضد النشاط السياسي لحزب البارتى فتم إغلاق جريدة (خه بات) في الأول من نيسان ١٩٦١^(٣)، وأغلقت معظم فروع البارتى في الموصل وكركوك ودريندخان عدا فرعي بغداد والسليمانية وألقي القبض على أعضاء الحزب البارزين وأودعوا السجن ثم أطلق سراحهم بعد مدة وأختفى الباقون أو رحلوا إلى الشمال^(٤)، ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع من التأزم بين بين البارزاني والحكومة، دعا الحزب الشيوعي الطرفين للاحتكام للعقل واللجوء للحلول السلمية في حل المشاكل السياسية وإلى تدارك أسباب التوتر لمنع تدهور الأوضاع المضطربة للبلد، وحذر الحكومة والقوى الوطنية من الفتن والدسائس التي يثيرها الاستعمار وشركات النفط وأذئابهم^(٥).

وأصدر الحزب الشيوعي بيان له في ٣٠ أيار ١٩٦١، حمل عنوان: (حول تفاقم الوضع الراهن في كردستان) دعا فيه إلى إيقاف اضطهاد وتهديد المواطنين البرزانيين والدفاع عن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي، ونبه الحكومة من تبعات عدم أصغائها للنداءات المتكررة للسلام^(٦)، كما لجأ إلى

(١) **الجبهة القومية:** هي الجبهة التي تشكلت بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البارتى مع بقية الأحزاب الوطنية في آذار ١٩٦١، لغرض تنسيق المواقف فيما بينها لغرض مقاومة المد القومي المتمثل بالقوميين والبعثيين. للمزيد ينظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٢٤.

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، بيان من الجبهة القومية إلى أبناء شعبنا العراقي المرقم (١٣٦٤/ع/٢)، آذار ١٩٦١.

(٣) د . ك . و ، ملف (٣٩٥ / ٤٢٠٣٠٠) ، الغاء امتياز جريدة خه بات النضال لسان حزب الديمقراطي الكردستاني، ٢٨ تشرين الأول ١٩٦١.

(٤) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٤٣٢ ؛ جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص ١٨٣.

(٥) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٦) م . و . د ، ملف (١٨/٢٢) نشرة شيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي ، (حول تفاقم الوضع الراهن في كردستان) ، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٦١ ؛ كريم أحمد الداود ، المصدر السابق ، ص ١٥٠.

تقديم المذكرات الرسمية إلى عبدالكريم قاسم تنبئه فيها إلى خطورة الأوضاع في كردستان وتأثيرها على الوضع السياسي العام للبلاد، ومن جانت آخر تبادل الحزب الشيوعي مع البارتي المذكرات حول ضرورة اتباع الحلول السلمية واعتماد النضال الجماهيري السلمي لتحقيق مطالب الشعب الكردي^(١).

قامت حكومة عبدالكريم قاسم في ظل تلك الأوضاع المتوترة بتحريك قطعات عسكرية إلى شمالي العراق في صيف ١٩٦١ لشن هجوم واسع النطاق على المناطق التي يحتلها البارزاني في كردستان العراق^(٢)، وفي أثر ذلك أصدر سلام عادل بياناً في ٢٢ آب ١٩٦١ حمل عنوان: (حول الوضع الراهن في كردستان) وأبرز ما جاء فيه ما يلي: " ناضلوا لتسوية الوضع المتأزم في كردستان، بضرب نشاط عملاء الاستعمار... وبالوقوف ضد أي تصادم بين القوات الحكومية المسلحة والمواطنين في كردستان وتوحيد الجهود لمعالجة الوضع المتردي بإعطاء الشعب الكردي حقوقه العادلة، وإطلاق سراح الموقوفين والمحكومين الوطنيين، ودعا في ختام بيانه الجماهير عرباً وأكراداً وجميع القوى الوطنية في كردستان إلى اليقظة والحذر من دسائس الاستعمار ومخططاته، وشمول كردستان بمشاريع الأعمار ومعالجة مشاكلها الاقتصادية والمعاشية والعمل الجدي السريع لإرساء الحكم الوطني على أسس ديمقراطية"^(٣).

لم تأخذ الحكومة العراقية بتحذيرات الحزب الشيوعي على الرغم من كل المساعي التي بُذلت من قبل الأحزاب الوطنية لغرض تهدئة التوتر في شمالي العراق والتي ذهبت أدراج الرياح، فتمسك عبد الكريم قاسم بكامل السلطة وفرديته في اتخاذ القرارات المهمة وعدم محاولته إيجاد حل شامل للقضية الكردية وعدم تلمس الأكراد شيئاً إيجابياً في تحسين أحوالهم المعاشية^(٤)، كُـل تلك العوامل دفعت الأكراد إلى رفع السلاح وإعلان الحرب ضد حكومة عبد الكريم قاسم في أوائل أيلول ١٩٦١^(٥).

قام حزب البارتي في ٦ أيلول ١٩٦١ بإغلاق المكتب السياسي العام للحزب في كردستان فتعطلت كل مرافق الحياة فيها بقصد الضغط على الحكومة، فسارعت الحكومة إلى كسر ذلك

(١) ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق ، ص ١١٨-١١٩.

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٤٣٥.

(٣) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، (الدعاية الشيوعية)، بيان الحزب الشيوعي العراقي بمعنون (حول الوضع الراهن في كردستان)، بلا عدد، في ٢٢ آب ١٩٦١ ، ص ٥ ؛ ماجد عبد الرضا، المسألة القومية، ص ١٠٦-١١١.

(٤) طه ناجي، المصدر السابق ، ص ١٧٩-١٨١.

(٥) **حكمت محمد كريم**، ثورة كردستان ومتغيرات العصر - نضال الجبال أم انتفاضة المدن ، ترجمة: بندر على المندلاوي، ط٣، مؤسسة نارس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٢، ص ٢٩٧.

الإضراب^(١)، وفي الحادي عشر من أيلول ١٩٦١ تعرضت القوات الحكومية في السليمانية لإطلاق النيران من قبل القبائل الكردية المتحالفة مع البارزاني من الإقطاعيين والأغوات الذين طالبوا عبد الكريم قاسم بإجراء تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي واحتجاجاً على سياسة تطبيقه من خلال إجراء تخفيض على ضريبة الأرض^(٢)، فقامت القوات العسكرية بالرد على مصادر النيران وتطور الموقف إلى نزاع مسلح استخدمت فيه كافة الأسلحة وقامت الطائرات بقصف منطقة بارزان عرين البارزاني نفسه يوم السادس عشر من الشهر ذاته^(٣).

أدان الحزب الشيوعي استمرار تأزم الأوضاع في شمالي العراق وأصدر بياناً بعنوان: (بيان الحزب الشيوعي العراقي حول تفاقم الوضع المتأزم في كردستان) في ١٣ أيلول ١٩٦١ كرر فيه النداء لكلا الجانبين لتدارك الأمر، وانتقد موقف الحكومة العراقية في ضربها للتجمعات والقرى الكردية وأن تبدي الاستجابة لمطالب الأكراد، وبإيقاف القتال وإصدار العفو العام وإطلاق سراح جميع المعتقلين ودفع التعويضات للمتضررين، وإن استمرار الحرب لا يخلف سوى مزيداً من القتل والدمار لكلا الطرفين، وانتقد قيام الحكومة بقصف المناطق الكردية دون تمييز وأكد أن حل الأزمة يكمن بإعطاء الأكراد حقوقهم القومية بالحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة الوطنية^(٤).

كما أصدر الحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان بياناً في ٣٠ أيلول ١٩٦١ حول الحملة العسكرية في كردستان بعنوان: (أوقفوا الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي وأقطعوا الطريق على الاستعمار) دعا فيه إلى ضرورة حقن الدماء وإطلاق الحريات الديمقراطية في البلاد، كما أكد على ما ورد في بياناته السابقة، وطالب أن تُعالج الأوضاع باللين والحكمة وفقاً لمصلحة الوحدة العراقية والاستقلال الوطني^(٥).

وتوالت بيانات الحزب الشيوعي في الصدور منددة بما يجري من عمليات عسكرية في كردستان، ففي ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ أصدر الحزب بياناً بعنوان: (حول تطورات الوضع في

(١) ماريون فاروق سلوغل وبيتر سلوغل، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، د. م، ٢٠٠٣، ص ١٢٠.

(٢) عبد الستار طاهر شريف، ندوة الحكم الذاتي، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٣ (٧١)، آذار ١٩٧٥، ص ١٣-١٧.

(٣) خليل محمد طاهر برواري، المصدر السابق، ص ٦٤؛ أحمد علي سبع الربيعي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٤) م. و. د.، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، (الدعاية الشيوعية)، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع المتأزم في كردستان)، بلا عدد، في ١٣ أيلول ١٩٦١. ينظر الملحق رقم (٤)

(٥) م. و. د.، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، (الدعاية الشيوعية)، بيان الحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان المعنون (أوقفوا الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي وأقطعوا الطريق على الاستعمار)، بلا عدد، في ٣٠ أيلول ١٩٦١.

كردستان)، استعرض أهم ما جاء في بياناته السابقة حول الوضع في كردستان وما ستؤول إليه الأحداث من نتائج لا تصب في مصلحة البلد، وناقش فيه المسألة القومية الكردية والحركة المسلحة في كردستان وناشد الشعب العراقي والقوى الوطنية بالنضال من أجل وقف ما أسماه بالاضطهاد القومي والفضائع البربرية التي ترتكبها الحكومة في كردستان العراق، وطالب بمعالجة الأوضاع بالوسائل الديمقراطية، وأوضح البيان كذلك أن الشعب العراقي غير مسؤول عن الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الكردي من قبل الحكم الفردي الدكتاتوري^(١).

وناشد الحزب الشيوعي في تقرير للجنة المركزية في تشرين الثاني ١٩٦١ بعنوان: (المسألة القومية الكردية والحركة المسلحة في كردستان) بضرورة وقف إراقة الدماء وتوحيد الصفوف، وذلك بإعطاء مطالب الشعب العراقي عامة والحقوق القومية للشعب الكردي بصورة خاصة، وأشار الى: "أن هدف الدول الاستعمارية من دعم الحركة الكردية المسلحة هو لأضعاف الوحدة الوطنية بين الشعبين العربي والكردي من جهة وخلق هوة بين الشعب الكردي والحكومة لكي تستغلها في الوقت المناسب"^(٢).

أوضح الحزب الشيوعي موقفه من العمليات العسكرية في كردستان إذ نشرت جريدة طريق الشعب في أواخر آذار ١٩٦٢ مقالاً بعنوان: (إطلاق الحريات الديمقراطية وحل أزمة كردستان على أسس ديمقراطية مهمة ملحة لدرء أخطار المؤامرات الاستعمارية ومن أجل توفير الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية)، دعت فيه إلى أحلال الاستقرار في البلاد ونبذ سياسة الاضطهاد القومي للأكراد والعمل على إحلال السلم في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية ووضع الأخوة العربية الكردية وفق أسس ديمقراطية صلبة بوصفها الأساس لوحدة البلاد^(٣).

فضلا عن ذلك اصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً في ٢٤ نيسان ١٩٦٢ بعنوان: (كفى تقتيلاً في كردستان وناضلوا من اجل حقن الدماء وحل المسألة سلمياً)، أشار فيه إلى ما يمر به الشعب الكردي وما يحل بالقرى الآمنة في كردستان من تهديد وقتل، ووجه الدعوة إلى الوطنيين من اجل التفاوض لإحلال السلم في كردستان وإنهاء الاقتتال، ووضع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية

(١) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول تطورات الوضع في كردستان)، بلا عدد، في ١٤ تشرين الأول ١٩٦١.

(٢) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول تطورات الوضع في كردستان)، بلا عدد، في ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ ؛ ستار محمد علوي الحياي، المصدر السابق، ص ٨٥. ينظر ملحق رقم (٥)

(٣) جريدة طريق الشعب ، بغداد، العدد، ١، أواخر آذار ١٩٦٢.

بالمبادرة للتفاوض وإحلال السلام، وإن تُسخر كل الإمكانيات كي تقي بوعودها وأن تضمن مصالح الشعب الكردي المشروعة^(١).

كما وجه الحزب الشيوعي العراقي في أوائل آيار ١٩٦٢ نداءً للإحلال السلام في كردستان العراق، والذي وقعه مجموعة من رجال الفكر والثقافة وأساتذة الجامعات، دعوا فيه إلى حل المسألة الكردية سلمياً عن طريق المفاوضات وتلبية مطالب الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة^(٢)، مما دفع بالسلطات الأمنية ملاحقة واعتقال كل من وقع على هذا النداء وإحاليته إلى المحاكم العسكرية إلى أن وصلت عقوبة السجن لبعض الأشخاص إلى خمس سنوات، وكان أبرز من اعتقل على خلفية ذلك النداء مكرم الطالباني^(٣).

وفي الذكرى الرابعة لثورة تموز، أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٨ تموز ١٩٦٢ أشار فيه إلى القضية الكردية ودعا فيه الشعب العراقي بكافة قواه الوطنية إلى التضامن وتشديد المطالبة بحل أزمة كردستان حلاً سلمياً ديمقراطياً عادلاً، وتأمين الحقوق القومية الديمقراطية للشعب الكردي، والقي الحزب الشيوعي ما حدث من تدهور للأوضاع على عاتق الحكومة والقوى اليمينية المتمثلة بالبعثيين ووصف القمع العسكري بأنه امتداد للقمع السياسي الذي كان يمارس ضد الشعب^(٤)، كما أدان الحزب الشيوعي في أواخر عام ١٩٦٢ قصف الطائرات العراقية للمناطق السكنية في الشمال واستخدام

(١) م. و. د، ملفه (١٨/٢٢) نشره شيوعية بيان الحزب الشيوعي العراقي، بعنوان (كفى تقتيلاً في كردستان وناضلوا من اجل حقن الدماء وحل المسألة سلمياً)، بلا عدد ، ٢٤ نيسان، ١٩٦٢.

(٢) د . ك . و ، وزارة الدفاع ، المجلس العسكري العرفي الأول ، ملفه رقم (٤/٢٠٦٠٦١/٣٥)، (مكرم الطالباني وجماعته) ، ١٤٧، ص ١٩٣.

(٣) **مكرم جمال الطالباني**: ولد في كركوك عام ١٩٢٣ من أبوين كرديين، انضم للصفوف الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٤٥، نال شهادة الحقوق عام ١٩٤٦، أعتقل وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وفي عام ١٩٥٥ أطلق سراحه، وبعد ثورة ١٩٥٨ أصبح مفتش عام في دائرة انحصار التبغ، أعتقل في بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وأطلق سراحه في ١٨ كانون الأول ١٩٦٥، كان مفاوضاً لحزبه مع البعث قبل انقلاب ١٩٦٨، عين وزيراً للري في ١٤ آيار ١٩٧٢ - ١٩٧٧، ثم وزيراً للنقل ١٩٧٧ - ١٩٧٩ حتى انهيار الجبهة. للمزيد ينظر: **د. ك. و**، ملفات وزارة الدفاع ، المجلس العسكري العرفي الأول، ملفه رقم (٤٢٠٦٠٦١/٣٥)، ملفه القيود السرية الإضبارة المرقمة ١٢٩١ / م / ٦٦، استمارة طلب معلومات عن مكرم جمال محمد علي الطالباني، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣ ؛ أحمد علي سبع الربيعي، المصدر السابق ؛ **جمال بابان**، أعلام كرد العراق، مطبعة شافان، السليمانية، ٢٠٠٦، ص ٢٢٧. **ينظر الملحق رقم (٦)**

(٤) م . و . د ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة تموز الوطنية الكبرى، بلا عدد، في ٨ تموز ١٩٦٢، ص ٤ ؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٠، بغداد، أواسط أيلول ٢٠٠٣، ص ٦٢.

المدفعية ضدهم، ونظم الشيوعيون حركة تطالب بالحل السلمي للقضية الكردية والسعي لإنهاء العنف وضرورة حصول الأكراد على حقوقهم القومية المشروعة^(١).

ثالثاً : تطورات القضية الكردية في ظل الحكم العارفي (١٩٦٣-١٩٦٨)

١ - موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية في ظل حكم عبدالسلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦):

حرص الحزب الشيوعي على بيان موقفه في كل المناسبات ومختلف الظروف بالضغط على الحكومة تارةً وبتحشيد الجماهير والرأي العام تارةً أخرى، بضرورة إنهاء الوضع المأساوي في كردستان العراق، وقد أثمر ذلك عن توقف العمليات القتالية لبعض الأوقات من جانب واحد وذلك بإعلان عبدالكريم قاسم وقف القتال لمدة عشرة أيام في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٦٣، وكان الحزب الشيوعي يواصل الضغط الجماهيري على قاسم بالتظاهرات لتمديد الهدنة والتي جددت لمرتين، كان آخرها عند حدوث انقلاب ٨ شباط من السنة نفسها^(٢).

حذرت قيادة الحزب الشيوعي في ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ من تحركات تجري في عدد من معسكرات الجيش في بغداد وأصدرت بياناً حول ذلك ومما ورد في البيان: "إن كتائب المدرعات المرابطة في معسكرات بغداد وكذلك لواء التاسع عشر قد أصبحت بؤراً لنشاط عدد لا يستهان به من الضباط الرجعيين والمغامرين الذين يأملون اتخاذ هذه المراكز منطلقاً للانقضاض على استقلال البلاد، ويحددون لهذا الغرض المواعيد تلو المواعيد"^(٣).

بعد أن شعر البعثيون بعدم وجود مكان لهم في حكومة عبد الكريم قاسم ووجدوا فيها انحيازاً للتيار الشيوعي المعارض للوحدة العربية^(٤)، أخذوا يخططون بالتعاون مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي لإسقاط الحكومة وتصفية الحساب النهائي مع الشيوعيين، وكان حزب البعث يقوم

(١) **عبد الله تركماني**، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات الى حرب الخليج الثانية، منشورات الآن، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٥٥.

(٢) زكي خيرى، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٢.

(٣) نقلاً عن: عبد الله تركماني، المصدر السابق، ص ٦٥٥.

(٤) **علي كريم سعيد**، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٣.

بإعداد وتهيئة عناصر مدربة على السلاح تسمى بـ(الحرس القومي)^(١)، في الوقت الذي كان فيه البعثيون يتحينون الفرص للوثوب على السلطة والتي لم يكتب لها النجاح إلا في ٨ شباط ١٩٦٣^(٢).

كان الأكراد على علم مسبق بنوايا البعث لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، فقد نجح البعثيون في الاتصال بالأكراد جرت لقاءات عديدة بينهم من أجل إسقاط حكم عبد الكريم قاسم^(٣)، فجرى لقاء بين علي صالح السعدي^(٤)، وبين إبراهيم أحمد الأمين العام لحزب البارتلي في كانون الثاني ١٩٦٣^(٥)، وتم الاتفاق على وضع خطة للتعاون بينهما وعد فيها البعثيون الأكراد فيما إذا نجح انقلابهم أن يُمنحوا حكماً ذاتياً في العراق والاعتراف بحقوقهم الثقافية^(٦)، وسيذهبون أكثر من ذلك إذا أوقفوا تمردهم والكف عن التعرض لقطعات الجيش العراقي^(٧)، كما إن لجنة مختصة سوف تُشكل لوضع الخطوط العريضة للإدارة اللامركزية في حكم البلاد^(٨).

(١) **الحرس القومي**: مليشيا أنشأها حزب البعث من الخلايا المدنية المدربة عسكرياً تشكلت في نهاية كانون الثاني ١٩٦٣، لغرض دعم القوات المسلحة الحكومية والتي ضمت الى صفوفها الكثير من قيادات وكوادر حزب البعث الذين يجيدون حمل السلاح والقتال، وفي ٨ شباط ١٩٦٣ أعلنت مشاركتها بعملية إسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم، تم حلها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من قبل عبدالسلام عارف. للمزيد ينظر: **فايز الخفاجي**، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق، دار سطور، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٦-٣١؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

(٣) **امال محمد علي**، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الأقليات في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ص ٢٤٥.

(٤) **علي صالح السعدي**: ولد عام ١٩٢٨ في بغداد، أكمل دراسته في كلية التجارة والاقتصاد عام ١٩٥٥، ساهم بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وأصبح نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، ونتيجة الصراع والانقسام داخل صفوف حزب البعث غادر الى اسبانيا بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، توفي في لندن عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر: **سيف الدين الدوري**، علي صالح السعدي (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الأولى في العراق ١٩٦٣)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١-١٣؛ حنا بطاطو، العراق - الحزب الشيوعي، ص ٢٨٤.

(٥) **عمار علي السمر**، شمال العراق ١٩٥٨-١٩٧٥ دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ جلال الطالبناني، الاشتراكية في الوطن العربي، ص ٢٦.

(٦) جريدة العرب، بغداد، العدد ٤١٦، ٢٠ آذار ١٩٦٣؛ **كاوس قفطان**، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤، وزارة الثقافة، سلیمانية، ٢٠٠٤، ص ٢١٤.

(٧) امال محمد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٠؛ Bulloch and Morries, Op.Cit, p.132.

(٨) **الإدارة اللامركزية**: تعني توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتهدف إلى توزيع سلطة اتخاذ القرارات وتشريعها بين عدة أجهزة إدارية إلى جانب السلطة المركزية، وأن هذه الجهات لا تتبع للسلطة المركزية إلا أنها تخضع لنوع من الرقابة والأشراف من قبلها وذلك من خلال ما يعرف بالوصاية الإدارية، من أجل الحفاظ على =

نجح تحالف (الجبهة القومية) المكون من القوميين والبعثيين في الثامن من شباط ١٩٦٣ في الاستيلاء على الحكم والإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم^(١)، وأصدر البعثيون العديد من البيانات والقرارات وقاموا بتصفية العناصر الوطنية المقاومة، ولاسيما الشيوعيين الذين تصدوا لحركتهم الانقلابية^(٢)، وأصدر سلام عادل في الساعات الأولى^(٣) بياناً يدعو فيه أنصاره لمقاومة الانقلاب والتصدي له بكل امكانياتهم^(٤)، وأصدر بياناً ثانياً دعاه فيه إلى مواصلة المقاومة والاستيلاء على السلاح من مراكز الشرطة^(٥)، ونظراً لذلك أصدر حزب البعث في مساء ٨ شباط ١٩٦٣ بيان رقم (١٣)^(٦)، دعا فيه إلى إبادة الشيوعيين، فتعرض العديد من قادة الحزب الشيوعي وأنصارهم للإبادة والقتل والاعتقال وتم تصفية ماتبقى من القوى الديمقراطية الأخرى المقاومة للانقلاب^(٧).

وبعد فشل مقاومة الانقلاب لجأت أغلب كواد الحزب الشيوعي إلى مناطق نفوذ حزب البارتى في شمالي العراق وقرروا الانضمام للحركة الكردية المسلحة^(٨)، لغرض إعادة تنظيمهم بعدما تعرضوا لنكسة كبيرة^(٩)، لكنهم قُوبلوا ببرود من قبل قادة المكتب السياسي لحزب البارتى وتطور الأمر إلى وقوع صدامات مسلحة بين الطرفين في مناطق سيروان وحلجة وقره داغ^(١٠)، ولولا تدخل مصطفى

= وحدة الدولة السياسية والدستورية والإدارية. ينظر: **كواشي عتيقة**، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١١، ص ٢٨ ؛ **محمد سليم العزاوي**، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٧.

(١) **فائز عبدالله العساف**، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠١٠، ص ٩٥.

(٢) تم إعدام كل من سلام عادل ومحمد حسين أبو العيس وحسن عوينه ، وتبعهم كل من جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي في تموز ١٩٦٣ وآخرين غيرهم، ينظر: علي كريم سعيد، المصدر السابق ، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٣) د . ك . و ، ملفه (٢٢ / ١٨) ملفات وزارة الداخلية، (الحركة الشيوعية في العراق) بيان سلام عادل يدعو فيه أنصاره لمقاومة الانقلاب، ٨ شباط ، ١٩٦٣.

(٤) **عزيز الحاج**، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١٤٣ ؛ جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ٦، ص ٢٥-٢٦.

(٥) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥ ؛ عبد الله تركماني، المصدر السابق، ص ٦٥٦.

(٦) للمزيد من التفاصيل حول بيان رقم ١٣ ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٧٧١، ١٨ شباط ١٩٦٣.

(٧) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٨) **مناف جاسب محمد علي الخزاعي**، الصراع البعثي- الشيوعي في العراق ١٩٤٧-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦، ص ٢٤٢.

(٩) زكي خيرى وسعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(١٠) ماجد عبد الرضا ، المسألة القومية الكردية في العراق، ص ٢١٦.

البارزاني لتعذر الأمر على الشيوعيين إيجاد موطئ قدم لهم في شمالي العراق، وعلى الرغم من تدخل البارزاني في تسوية الخلافات، إلا أن الحزب الشيوعي كان ينظر إلى بعض قادة الحركة الكردية بأنهم ذو أفق ضيق وانهم قيادة برجوازية يمثلون طبقة مناوئة للجماهير^(١).

وبعد أن سيطر البعثيون على الحكم بدأت المفاوضات بينهم وبين الأكراد في آذار ١٩٦٣ على أثر الاتفاق السابق المعقود فيما بينهم، وأعلن قادة الانقلاب عن استعدادهم لمنح الأكراد حقوقهم على أساس الإدارة اللامركزية^(٢)، الذي يعطي لكل لواء حق إدارة نفسه باستثناء السياسة الخارجية والجيش والسياسة المالية^(٣)، وأثناء سير المفاوضات شعر البارزاني بمماطلة البعثيين وعدم جدیتهم بإعطاء الشعب الكردي حقوقه المشروعة في الحكم الذاتي^(٤).

قدمت حكومة البعث في مطلع حزيران ١٩٦٣ مشروع نظام الإدارة اللامركزية للمنطقة الكردية بديلاً عن الاستقلال الذاتي، والذي لم يأت على ذكر الحكم الذاتي مطلقاً الذي يُطالب به الأكراد^(٥)، فتعثرت المفاوضات بين الطرفين ووصلت إلى طريق مسدود، واعتقل الوفد الكردي المفاوض في التاسع من حزيران ١٩٦٣ في مطار معسكر الرشيد أثناء عودته إلى كردستان لمناقشة البيان الحكومي حول الإدارة اللامركزية مع البارزاني^(٦)، وقد انتقد الحزب الشيوعي نظام الإدارة اللامركزية انطلاقاً من من المبادئ الماركسية في حق الأمم والقوميات بتقرير مصيرها إذ جاء فيه ما يلي: "هكذا يفهم العفلقيون الحقوق القومية للشعب الكردي أما حق تقرير المصير الذي رفعه الحزب الشيوعي العراقي كمبدأ ديمقراطي أممي يشجبونه على أنه شعوبية وتفضيل غير العرب على العرب"^(٧).

(١) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٩٨ ؛ بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨-١٩٩١ (مأزق الحركة الشيوعية في العراق)، ط ٤، د، م، ١٩٩١، ص ١٥.

(٢) للاطلاع على مشروع الإدارة اللامركزية المقدم من قبل الحكومة والقيادة الكردية ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص ١٨٨-١٩٨.

(٣) F.O, No. 51/191, RR 6/10 , Research Middle East , The Kurdish Problem in Iraq , (1963 - 1971) 6 6 December 1971. P.4.

(٤) هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٥) فاضل البراك، المصدر السابق، ص ١٧٧ ؛ حبيب محمد كريم، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٦) Dana Adams Schmidt, Journey Among Brave Men, New York, 1964, pp.246-247.

(٧) نقلاً عن: مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي الشيوعي، ص ٢٤٥.

وبعد رفض الأكراد لنظام الإدارة اللامركزية وتعثر المفاوضات لاحت بوادر عودة الحرب من جديد بين القوات الحكومية والأكراد^(١)، ففي حزيران ١٩٦٣ نشرت جريدة حزب البارتى (خه بات) خبراً تحت عنوان: (عصابة البعث الحاكمة تعلن حرباً قذرة على شعبنا الكردي)، دعت فيه بالنصر للشعب الكردي تحت شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، في أثر ذلك قرر حزب البعث عودة العمليات العسكرية في شمالي العراق بعد فشل مفاوضاته مع الأكراد، ورأى أن إنجاز النصر مهمة قابلة للتحقق في مدة قصيرة جداً^(٢).

عقد قادة حزب البعث مؤتمراً صحفياً في العاشر من حزيران ١٩٦٣ شرح فيه اسباب تعثر المفاوضات مع الأكراد وإعلان الحرب ضدهم وأمهل البارزاني وأتباعه أربع وعشرين ساعة لاستسلامهم^(٣)، واستأنف القتال بين الطرفين على نطاق واسع في اليوم التالي، شهدت خلالها كردستان من ١٠ حزيران وحتى ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حالة من الحرب القاسية استخدم فيها البعث مختلف أنواع الأسلحة^(٤)، فتعرض لنقد الرأي العام وشجب الحزب الشيوعي الحملة العسكرية على الشعب الكردي على الرغم من تحالف القوى اليمينية الكردية مع البعثيين في انقلاب ٨ شباط وما رافقها من إرتكابهم للمجازر الوحشية بحق الشيوعيين والديمقراطيين^(٥).

بعد اندلاع العمليات العسكرية في شمالي العراق في ١٠ حزيران ١٩٦٣ أصدر الحزب الشيوعي في الحادي عشر منه بياناً حث فيه القوى الوطنية لمساندة نضال الشعب الكردي، ودعا أبناء القوات المسلحة للوقوف مع أخوتهم من أبناء الشعب بكافة أطيافه من أجل إضعاف النظام القائم والإطاحة به^(٦)، وتبنى الحزب عقيدة الكفاح المسلح وقام مع الفصائل الكردية المسلحة لحزب البارتى بشن هجمات ضد قواعد نظام البعث في كردستان العراق، وكذلك من قواعده في الأهوار في وسط وجنوبي العراق وإن كانت التضاريس غير ملائمة^(٧).

(١) منشورات الثورة، المسألة الكردية الوضع الراهن وآفاق المستقبل، ط ٢، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٥-١٦؛ عمار علي السمر، المصدر السابق، ص ٢٧١-٢٧٤.

(٢) جريدة خه بات، العدد ٤٦٩، حزيران ١٩٦٣. ينظر الملحق رقم (٧)

(٣) Dana Adams Schmidt, op.Cit, p.247.

(٤) جليلي جليل وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٥) زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ٣٩٧.

(٦) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص ١١٩-١٢٠.

(٧) Peter Sluglett, op.Cit, p.2.

شجب الحزب الشيوعي الحملة العسكرية الحكومية ضد الحركة الكردية مرةً أخرى في بيان أصدره في أواسط حزيران ١٩٦٣ ومما جاء فيه: " أن هذه الحرب القذرة ليست موجهة ضد الشعب الكردي وحده بل ضد الشعب العراقي بأسره... وأن المعركة الدائرة في كردستان اليوم هي معركة عموم الشعب بوصفها معركة بين الديمقراطية والفاشية، بين ثوار تموز وانقلابي ٤ رمضان، وشعبنا الكردي والعربي ليس وحيداً في نضاله، وإنما تقف الى جانبه كل القوى الخيرة في العالم"^(١)، وفي آب ١٩٦٣ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان بياناً أعلنت فيه أن الحركة المسلحة في كردستان هي ثورة الشعب الكردي وأن طابعها تقدمي وتناضل من أجل نيل الحقوق القومية المشروعة، ودعت فيه إلى حمل السلاح ومناصرتها^(٢).

وبعد استلام عبد السلام عارف السلطة في انقلاب أبيض على البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حاول حل المسألة الكردية بالقوة العسكرية وبعدما فشل في مسعاه^(٣)، توصل في ١٠ شباط ١٩٦٤ إلى إتفاق مع البارزاني بإيقاف القتال والانسحاب من الخطوط الامامية وفسح المجال امام الحكومة بإعادة الحياة الطبيعية لتحقيق الأمن والاستقرار في كردستان^(٤).

عول الحزب الشيوعي على خطوة وقف القتال في بيانه في ١٣ شباط ١٩٦٤ الذي أيد فيه وقف إطلاق النار بين أبناء الوطن الواحد، وزعم أن إيقاف القتال جرى على أساس الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي^(٥)، وعدها خطوة أولية نحو الأمام تلزمها خطوات أخرى لضمان حل المسألة الكردية نهائياً^(٦)، جاء ذلك في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في آيار ١٩٦٤ بعنوان: (التكؤ في حل أزمة كردستان لا يستجيب لمتطلبات النضال ضد الاستعمار والرجعية)، نبه فيه إلى احتمال تجدد

(١) نقلا عن: ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢١.

(٣) Dana Adams Schmidt, op.Cit, p.281.

(٤) كان من بين بنود بيان ١٠ شباط ١٩٦٤: (١- إقرار الحقوق القومية للأكراد ويثبت ذلك في الدستور المؤقت، ٢- إطلاق سراح المعتقلين المحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، ٣- إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية، ٤- الشروع بإعادة إعمار المنطقة الشمالية وتشكيل لجان مختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها وتعويض المتضررين، ٥- إعادة الموظفين والمستخدمين إلى وظائفهم، ٦- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة الشمالية، ٧- على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات لتنفيذ ما جاء في هذا البيان). للمزيد ينظر: **علياء محمد حسين الزبيدي**، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، دار مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٧٥-٥٧٦؛ جريدة البلد، بغداد، العدد ٦٣٧، ٣٠ حزيران ١٩٦٦.

(٥) الحزب الشيوعي العراقي، الانهيار، ص ٩٨.

(٦) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٣٥٠.

القتال مرةً أخرى لأن القطعات العسكرية كانت مرابطة في كردستان ولم تعد إلى ثكناتها، مما ينذر بتأزم الأوضاع واحتمال عودة القتال مرةً أخرى^(١)، يبدو أن خطوة إيقاف القتال كانت فارغة المحتوى، ولم تعالج المسألة الكردية معالجة جذرية سليمة وديمقراطية كما سيتضح لاحقاً.

كما استهجنّت جريدة راية العمال التابعة للحزب الشيوعي حول ماجاء بدستور آيار ١٩٦٤ المؤقت بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي بعنوان: (حول تطورات الوضع في العراق وقرارات ١٤ تموز) ما نصه: " لقد جاء الدستور كريماً في إقراره اللفظي بحقوق الشعب الكردي، شحيحاً إلى أقصى الحدود في نصه على الضمانات القانونية التي تكفل ممارسة هذه الحقوق بصورة فعلية"^(٢)، كما حذرت من أن خطوة وقف اطلاق النار لا تشكل بحد ذاتها حلاً للمسألة الكردية، وأن السلطة تتاور من أجل أن تصل إلى حل مهلهل يزيّف المطالب الكردية بدل أن يستجيب لها، وقد كشفت الأحداث ذلك فيما بعد، فلم تُقدم الحكومة على اعلان أي موقف بخصوص مطالب الأكراد وتتهرب بمختلف الوسائل من تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها بإرجاع المفصولين واطلاق سراح المعتقلين، كما تتهرب من أن تلزم نفسها بموقف واضح تجاه الحلول المطروحة للمسألة^(٣).

أثناء عقد مؤتمر حزب البارتّي في آيار ١٩٦٤ في (قلعة دزة) الذي حضره ١٤ من كبار أعضاء الحزب بما في ذلك سكرتير اللجنة المركزية للحزب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني^(٤)، اعترض الأخيرين على قيام البارزاني بعقد اتفاق ١٠ شباط ١٩٦٤ مع الحكومة دون الرجوع لمشورة

(١) جريدة طريق الشعب، العدد ٤، أواخر آيار ١٩٦٤؛ زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ٤٦٥.

(٢) نقلاً عن: جريدة راية العمال، بغداد، العدد ٢، آب ١٩٦٤، حيث جاء في الدستور المؤقت الصادر في آيار ١٩٦٤ المادة (١٩) (العراقيون أمام القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية). ينظر: جريدة طريق الشعب، العدد ٤، أواخر آيار ١٩٦٤. للاطلاع على مواد الدستور ينظر: جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ١٣٠-١٤٢. ينظر الملحق رقم (٨)

(٣) جريدة راية العمال، بغداد، العدد ٢، آب ١٩٦٤.

(٤) ذكر عبدالستار طاهر شريف أن الاجتماع عقد في المدة من (٤-٩ نيسان ١٩٦٤) في منطقة جبل ماوت وليس في منطقة قلعة دزة، وقد حضره سبعون من أعضاء حزب البارتّي، ولو كان الاجتماع في منطقة كلاله عند الملا مصطفى البارزاني لكان كل شيء قد تغير، وكان مؤتمر ماوت أول بذرة انشقاق في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني. للمزيد ينظر: **عبد الستار طاهر شريف**، صراع مع الحياة مذكرات شهيد القلم الدكتور عبد الستار طاهر شريف (١٩٣٥-١٩٧١)، ترجمة: فيان عبد الستار طاهر شريف، مطبعة آرا بخا، كركوك، ٢٠٠٨، ص ٧٢.

الحزب واتهمه بخيانة القضية الكردية والتفريط بحقوق الشعب الكردي^(١)، فعمد البارزاني إلى طردهم من المكتب السياسي، مما أثار اشتباكاً مسلحاً بين الطرفين هرب في أثره إبراهيم وجلال إلى إيران فكان هذا الخلاف بداية الانشقاق داخل الصف الكردي^(٢).

إزاء هذه الأحداث أصدر الحزب الشيوعي لجنة فرع كردستان بياناً أكد فيه عدم إقحام نفسه كطرف في الصراع الداخلي لحزب البارتى جاء فيه: "إن حركة التمرد القائمة خرجت عن كونها مجرد صراع حزبي بين منظمين لأنها أصبحت عامل هدم داخل الثورة وفرضت عليها معركة داخلية"، وهاجم البيان المنشقين وأدانهم وحمل قادتهم المسؤولية عما تسبب من ضرر ومخاطر يدفع ثمنها الشعب الكردي واختتم بيانه بالقول "إن الحزب الشيوعي يضع كافة إمكانياته في خدمة الثورة المجيدة، ودعا الجماهير في كردستان إلى استتكار حركة التمرد لضمان وحدة جميع القوى المخلصة في جبهة واحدة مترابطة شاملة تحت زعامة البارزاني"^(٣).

قام الحزب الشيوعي في ١١ كانون الثاني ١٩٦٥ برفع مذكرة للسلطات الحكومية، أعلن فيها أن التعتت الحكومي إزاء الأكراد ورفض مطالبهم المشروعة سيؤدي إلى عودة القتال وتعميق انقسام الصف الوطني وسيدفع الأكراد إلى تبني شعار الانفصال كرد فعل على تلك الإجراءات، وأصدر قراراً إلى كافة منظماته في كردستان بأن تخوض القتال إلى جانب القوى الكردية وبكل ما يتوافر لهم من إمكانيات، واتخذ فرع الحزب في كردستان قراراً مشابهاً في آذار ١٩٦٥ قضى ببذل أقصى الجهود لدعم القضية الكردية في تحقيق مطالبها المشروعة^(٤).

تجدد القتال بين الأكراد وحكومة عبد السلام عارف في نيسان عام ١٩٦٥، وفي أثر ذلك أصدر الحزب الشيوعي في ١٥ نيسان ١٩٦٥ بياناً بعنوان: (حول المشاكل الداخلية والوضع الراهن في العراق)^(٥)، استنكر فيه سياسة الحكومة في التكرار للحقوق القومية للشعب الكردي والحملة العسكرية

(١) F.O, No. 51/ 191, RR 6/10 , Research Middle East , The Kurdish Problem in Iraq , (1963 - 1971) 6 December 1971. P.5.

(2) F.O. No. 17/1241 , NEQ 1/ 8. Communism in Iraq , 4 / 2 / 1970, P.1-4. ينظر الملحق رقم (٩)

(٣) نقلاً عن: خليل محمد طاهر برواري، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥ ؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، المكتب السياسي، مكتب الدراسات والبحوث المركزي، أربيل، ١٩٩٧، ص ١٦١-١٦٤.

(٤) زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ٤٦٦-٤٦٧.

(٥) آدمون غريب، المصدر السابق، ص ٨٩.

التي تقودها لإبادته، واقتراح مشروعاً لتسوية القضية الكردية بصورة سلمية، تضمن إيقاف العمليات العسكرية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين، وإعادة المفسولين المدنيين والعسكريين إلى وظائفهم، ودفع تعويضات للأكراد المتضررين من العمليات العسكرية، وإطلاق حرية الصحافة والنشر وجعل اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المناطق الكردية^(١).

٢- تطورات القضية الكردية ومبادرات السلام في عهد عبدالرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨):

بعد مصرع عبد السلام محمد عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦ في أثناء جولة له في جنوبي العراق، فقد النظام الذي كان قد رأسه للسنوات الثلاث السابقة أكبر قيمة رمزية^(٢)، كونه كان مرتبطاً بشكل وثيق بشخصه الذي كان يحظى بدرجة عالية من الاحترام بين الكتل المتناحرة في الحكومة والتي كان يرأسها، وكان يتمتع بالتأييد في الدوائر القومية والمحافظات في البلاد عموماً^(٣)، وإدراكاً لذلك تم ترقية شقيقه عبد الرحمن محمد عارف^(٤) مقاليد السلطة بمساعدة كبار ضباط الجيش العراقي بعد منافسة مع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز^(٥) الذي قرر التنازل له بعد إعادة جولة المنافسة بينهما^(٦).

(١) م. و. د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول المشاكل الداخلية والوضع الراهن في العراق)، بلا عدد، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٥.

(٢) جريدة الجمهورية، بغداد ، العدد ٨١ ، ١٥ نيسان ١٩٦٦.

(٣) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٤) **عبد الرحمن عارف**: ولد في الرمادي عام ١٩١٦، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان ، تدرج في المراتب العسكرية حتى أصبح رئيساً للأركان بالوكالة، تولى رئاسة الجمهورية العراقية خلفاً لشقيقه عبدالسلام عارف في ١٨ نيسان ١٩٦٦، أطاح البعثيون به في ١٧ تموز ١٩٦٨، توفي في ٢٤ آب ٢٠٠٧ في الأردن ودفن هناك. للمزيد ينظر: **زينب عبد الحسن محمود الزهيري**، عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢.

(٥) **عبد الرحمن البزاز**: ولد في بغداد في ٢٠ شباط ١٩١٣، دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٣٤، عين استاذاً في كلية الحقوق وأصبح عميداً لها، اختير نائب لرئيس الوزراء في حكومة عارف عبد الرزاق عام ١٩٦٥، أستلم منصب رئاسة الوزراء في أيلول ١٩٦٥، وبعد مصرع عبد السلام عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦ أعيد تكليفه بتشكيل الوزارة في ١٨ نيسان ١٩٦٦، في تشرين الاول ١٩٦٩ تم اعتقاله من قبل البعث وسجن بتهمة التآمر على أسقاط السلطة ، وفي عام ١٩٧٠ أطلق سراحه لأسباب مرضية، غادر بغداد الى لندن وتوفي فيها سنة ١٩٧٣. للمزيد ينظر: **محمد كريم مهدي المشهداني**، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، مراجعة: جعفر عباس حميدي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول إجراءات انتخاب عبد الرحمن عارف ينظر: زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧ ؛ محمد كريم مهدي المشهداني، المصدر السابق، ص ١٨٠-١٨١.

عُرف عن عبدالرحمن عارف بأنه رجل محب للسلام وينبذ الحرب ويفتقر لقوة الشخصية وأقل عدوانية من أخيه عبدالسلام عارف^(١)، فعمل على التقرب من القيادات الكردية بعد إدراكه عدم جدية الحل العسكري وعجز القيادات العسكرية من تحقيق ذلك^(٢)، فجرت المفاوضات بين الطرفين في ١٥ حزيران ١٩٦٦ أسفرت عن اصدار حكومة عبد الرحمن البزاز بياناً في ٢٩ حزيران ١٩٦٦^(٣)، أكد فيه رغبة حكومته في ايجاد تسوية سلمية للقضية الكردية ووضع حد للأوضاع غير الطبيعية في شمالي العراق^(٤)، وقد تضمن البيان اثنتي عشرة مادة تعد حلاً شاملاً وضرورياً للقضية الكردية^(٥).

وافقت قيادة البارزاني على البيان وتحول إلى اتفاق بين الطرفين وجرى وقف القتال في مناطق كردستان العراق، وعد الحزب الشيوعي البيان بأنه خطوة مهمة لتقرير المصير الكامل^(٦)، فيما أدان عزيز الحاج^(٧) البيان وفضح مراميه في بيان صدر باسم الحزب الشيوعي في أوائل تموز ١٩٦٦ لأنه يتضمن بعض الوعود المطاطة وإجراءات ثانوية هزيلة^(٨)، ووصف برنامج الحكومة المعلن بأنه ناقصاً ناقصاً وقاصراً وخالياً من الضمانات الملزمة^(٩)، وقد جاء لكسب الوقت ومحاولة ضرب القوى الوطنية الوطنية الكردية من الداخل، ومما جاء فيه: "إن لجوء الحكومة للتفتيش عن طريق للسلام والخروج من

(١) **حنا بطاطو**، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج ١، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٥، ص ١٠٦٣ .

(٢) جريدة العرب ، العدد ٤٧٦، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ ؛ خليل محمد طاهر برواري، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣) F.O, No. 51/191, RR 6/10, Research Middle East, The Kurdish Problem in Iraq, (1963 - 1971) 6 December 1971. pp.6-7 .

(٤) ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق، ص ١٨٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول مواد بيان ٢٩ حزيران ينظر: جريدة الجمهورية، العدد ٨٨٦ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ جريدة البلد، العدد ٦٣٧، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ **شاكر خدو محوي** ، القضية الكردية في العراق المعاصر، ترجمة عبيد حاجي، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٨، ص ٣٣٣-٣٣٥.

(٦) جريدة العمل اللبنانية، (بيروت)، العدد ٦٢٣٧، ٢٣ تموز ١٩٦٦ ؛ عزيز الحاج، مع الاعوام، ص ٥٣.

(٧) **عزيز الحاج علي حيدر**: سياسي كردي ولد في بغداد عام ١٩٢٦، انضم للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٦، تخرج من دار المعلمين العالية عام ١٩٤٧، أعتقل عام ١٩٤٨ وحكم عليه بالسجن المؤبد، أفرج عنه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وفي عام ١٩٥٩ أُنْتُخِبَ عضواً للجنة المركزية، قاد حركة انشقاق عن الحزب عام ١٩٦٧، أعتقل في ٢٢ شباط ١٩٦٩، أفرج عنه وأعيد لمهنة التعليم، ينظر: **أحمد حردان حسن السوداني**، عزيز الحاج ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٤ ؛ **مسعود الخوند**، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٢، ط ٣، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٥٢.

(٨) بابكر البشدري ، ندوة الحكم الذاتي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٧١ ، آذار، ١٩٧٥، ص ١٧.

(٩) عزيز الحاج ، مع الأعوام، ص ٢٦٠-٢٦١ .

مأزق الحرب في كردستان العراق بعد فشل الحلول العسكرية هو انتصار للثورة الكردية وللحركة الوطنية الديمقراطية في العراق، كما أنه في الوقت نفسه يُعد هزيمة للسياسة الشوفينية العدوانية للحكومة^(١).

أكد الحزب الشيوعي في بيان له في أواسط آب ١٩٦٦ بشأن إجراءات الحكومة تجاه الأكراد على "أنه لا مجال لتكون أي وهم من النوايا الحسنة لدى الحكومة تجاه هذه المشكلة فهي اختزلت قضية شعب بكامله وحقوقه المشروعة إلى ثثرة وتهريج عما تسميه بأعمار الشمال"^(٢)، وفي بيان آخر بحث فيه أبناء الشعب لمساندتها ويتوجه بالنداء إلى الشعب بعربه وأكراده بكل جماهيره الكادحة من عمال وفلاحين وطلبة، وقواه الوطنية للتضامن والكفاح ضد الاستعمار وشركاته النفطية دفاعاً عن مصالح الوطن وعن حق الشعب في ثروته الوطنية^(٣).

عقد حزب البارتي مؤتمره السابع في أواخر عام ١٩٦٦ في أعقاب إعلان بيان ٢٩ حزيران الذي أدلى به رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز، والتي كانت الشكوك تحوم حول جدية تطبيقه على أرض الواقع من عدمه، لذلك رأى المؤتمر أن الحل الفعلي للمشكلة الكردية كان في محل خلاف عميق بين الأكراد والحكومة العراقية، وبذلك عُقد المؤتمر تحت مظلة الشكوك وحالة من الترقب التي تحبس الأنفاس، وكل ما فعله المؤتمر هو اتخاذ قرار بشأن سياسة الانتظار والانتظار فقط^(٤).

وإزاء تلك الأوضاع أصدر الحزب الشيوعي في ٦ كانون الثاني ١٩٦٧ بياناً بعنوان: (عاش جيشنا للشعب وفصيلة مقدمة من فصائل قواه الثورية)، استنكر فيه قيام السلطات الحكومية بزج الجيش في ما اسماه حرب عدوانية ظالمة ضد أبناء الشعب الكردي التي ذهب ضحيتها آلاف من الطرفين بلا طائل، بينما ظل الحكام ينعمون بالقصور والسلطان ويتلاعبون بمقدرات الجيش، وقد استعملوا شتى الوسائل لاضطهاد الشعب وإذلال كرامته، وتابعوا سياسة التتكرار لحقوق الشعب الكردي القومية^(٥)، ثم

(١) نقلاً عن: **عزيز الحاج** ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، مجلة آفاق عربية، السنة الخامسة، العدد ١١، بغداد، بغداد، تموز ١٩٨٠، ص ١٦؛ زكي خيرى وسعاد خيرى ، المصدر السابق ، ص ٤٧٠ .

(٢) عزيز الحاج ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص ١٦ .

(٣) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي (دعوة الشعب وقواه الوطنية إلى التضامن والكفاح لإحباط مؤامرة الاستعمار وشركاته النفطية)، أواسط كانون الاول ١٩٦٦ .

(٤) F.O, No. 17/ 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq , 4 / 2 / 1970 . P. 92.

ينظر الملحق رقم (١٠)

(٥) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: (عاش جيشنا للشعب وفصيلة مقدمة من فصائل قواه الثورية)، بلا عدد، في ٦ كانون الثاني ١٩٦٧ .

قررت اللجنة المركزية في اجتماع شباط ١٩٦٧ الشامل تشكيل وحدات صغيرة مسلحة من الأنصار الشيوعيين لمساندة الحركة الكردية^(١).

في ذات السياق أصدر الحزب الشيوعي في أواسط تموز ١٩٦٧ بياناً معنوناً: (يسقط حكم التجويع والإرهاب والتفريط بالوطن)، شجب فيه قيام الرئيس عبد الرحمن عارف بإسناده رئاسة الوزارة من جديد إلى طاهر يحيى الذي عرف بانتهاجه سياسة متشددة إزاء القضية الكردية وتحمسه لإنهائها بأية طريقة، وأن هذه السياسة تنذر بعودة الاقتتال في شمالي العراق، ودعا الحزب المواطنين كافة على اختلاف قومياتهم وأديانهم واتجاهاتهم السياسية عرباً وأكراداً وأقليات إلى التكاتف والنضال المشترك لإسقاط حكم التجويع، ولإقامة حكومة دفاع وطني تمثل ائتلاف القوى الوطنية، تطلق الحريات وتعمل على تلبية مطالب الشعب الكردي وتوفر السلم والأمن للبلاد^(٢).

حدث انقسام في صفوف الحزب الشيوعي العراقي في ١٧ أيلول ١٩٦٧ إلى (اللجنة المركزية) بقيادة عزيز محمد^(٣)، و (القيادة المركزية) بقيادة عزيز الحاج، مما دفع اللجنة المركزية إلى التهيئة لعقد اجتماع طارئ في ١٩ أيلول ١٩٦٧ لمناقشة تلك التطورات^(٤)، وأصدرت بياناً بإدانة وطرد رؤوس الانشقاق المتمثل بعزيز الحاج وجماعته لجنة تنظيم بغداد^(٥)، وأقر الاجتماع بضرورة عقد مؤتمر على أن لا يتعارض مع عقد المؤتمر الوطني العام^(٦).

(١) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: (يسقط حكم التجويع والإرهاب والتفريط بالوطن)، بلا عدد، أواسط تموز ١٩٦٧.

(٣) **عزيز محمد احمد عبدالله** : سياسي كردي ولد في أربيل عام ١٩٢٤، من عائلة فلاحية، حاصل على التعليم الابتدائي، أنخرط في الحركة الشيوعية في عام ١٩٤٨، أصبح في أيلول ١٩٥٨ عضواً في اللجنة المركزية ثم أنتخب سكرتير أول للجنة المركزية عام ١٩٦٤، غادر العراق عام ١٩٧٩، أستمّر في منصبه حتى عام ١٩٩٤. للمزيد ينظر: **أحمد عبد العزيز محمود**، نضال الرفيق عزيز محمد، السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي العراقي أعلى صوتاً من الكلمات، مطبعة آزادي، أربيل، د. ت ؛ حنا بطاطو، العراق: العراق - الحزب الشيوعي، ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) **شوكت خزندار**، سفر ومحطات الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٧ ؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٥) **عزيز الحاج**، شهادة للتاريخ-أوراق من السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٢، ص ٢٠٦-٢٠٧ ؛ ٢٠٧ ؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، دار الرواد ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧١-٧٢.

(٦) جريدة طريق الشعب، العدد ٥، تشرين الاول ١٩٦٧ ؛ **صلاح الخرسان**، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، دار الفرات ، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٣١-١٣٢ ؛ بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي، ص ٢٣ ؛ سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج٤، ص ١٩٣.

أستمر الحزب الشيوعي في مساندته للقضية الكردية وانتقاده للحكومة، ففي بيان للمكتب السياسي للحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ تحت عنوان: (الدكتاتورية الحاكمة تفرط بثروة بلادنا النفطية وتوتر الوضع في كردستان وتطلق العنان لنشاط عملاء الاستعمار والرجعية)، بين فيه تمادي السلطة الحاكمة في سياستها إزاء الشعب الكردي واستمرارها بتجاهل حقوقه القومية، وأوضح أن سياسة الحكم الدكتاتوري خلقت وضعاً شديداً للتوتر في كردستان مما ينذر بانفجاره وتجدد الحرب بأية لحظة، وأضاف البيان أن كل فئات الشعب الكردي ستتهض للدفاع عن حقوقها إذا ما وقعت الحرب مستنداً في ذلك إلى مؤازرة الشعب العراقي والرأي العام من أجل تحقيق أهدافها العادلة^(١).

ناقش الحزب الشيوعي في مؤتمره الثالث في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ في أربيل أوضاع الحركة الكردية، وأقر خطة (إشاعة الديمقراطية في الحركة الكردية)^(٢)، ثم أقر المؤتمر الوثيقة التي حملت عنوان: (تقييم سياسة الحزب وخطه العام بين المؤتمر الثاني ١٩٥٦ والمؤتمر الثالث ١٩٦٧)، والتي أكد فيها على تشكيل حكومة انتقالية للوصول إلى جمهورية ديمقراطية ثورية بقيادة الطبقة العاملة، وأشار إلى تعذر إيجاد حل عادل للقضية الكردية في ظل حكم دكتاتوري رجعي يعادي الشعب بأسره ويسلط عليه الإرهاب البوليسي، وأن مسألة توقف القتال في كردستان تتوقف على سياسة ومواقف الحكام إزاء مطالب الشعب الكردي ومدى صدقيتهم في تنفيذها^(٣).

كما أكد البيان الختامي للمؤتمر على تأييد الخطة السياسية الطموحة لإشاعة الديمقراطية في الحركة الكردية وصرح "باستحالة حل القضية الكردية دون قيام النظام الديمقراطي في العراق" وتم تجديد انتخاب عزيز محمد سكرتيراً للجنة المركزية^(٤)، كما أدان المنشقين ونشاطاتهم الهدامة^(٥)، وصدرت عنه عدة قرارات عبرت عن مواقف الحزب الأساسية تجاه الحكم الذاتي لكردستان العراق في

(١) م . و . د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: (الدكتاتورية الحاكمة تفرط بثروة بلادنا النفطية وتوتر الوضع في كردستان وتطلق العنان لنشاط عملاء الاستعمار والرجعية)، بلا عدد، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧.

(٢) جريدة طريق الشعب، العدد ٦، كانون الثاني ١٩٦٨ ؛ سيف عدنان ارجيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨-١٩٧٩، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٤، ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) أحمد عبد العزيز محمود، المصدر السابق ، ص ٦٢ ؛ زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق، ص ٤٥٣-٤٥٥.

(٤) **كاظم الموسوي**، المطرقة والمنجل في العراق قراءة في كتابات ومذكرات قيادات شيوعية ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١١، ص ١٥٤.

(٥) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٣٨٦ .

إطار الجمهورية العراقية الموحدة^(١)، ومما جاء أيضاً: "أن إقامة تحالف سياسي في كردستان قائم على أساس برنامج تقدمي يكون محوره الحزب الشيوعي وحزب البارتي سيكون أقوى عامل لتعبئة طاقات الشعب الكردي ولتقوية الثورة وضمان انتصارها"^(٢).

لقد توطدت العلاقة بين الحزبين الشيوعي العراقي والبارتي في نهاية عام ١٩٦٧ وأوائل عام ١٩٦٨ وجررت مفاوضات لتشكيل جبهة عراقية موحدة لإسقاط حكم عبدالرحمن عارف بالتعاون مع الأحزاب الوطنية، كما اتصل حزب البعث بالحزب الشيوعي عارضاً عليه تشكيل جبهة عراقية موحدة لإسقاط النظام^(٣)، وتكرر العرض أكثر من مرة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إقامة تحالف سياسي بين الجانبين، بسبب عدم اكتمال الإمكانيات اللازمة للتحالف على حد تعبير عزيز الحاج^(٤).

إن إصرار الحزب الشيوعي العراقي على مواقفه السابقة بعدم الاشتراك في جبهة مع حزب البعث دفع الأخير لإعلان الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ واستلام السلطة^(٥)، وبذلك ظل بيان ١٠ شباط ١٩٦٤ وبيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ حبراً على ورق، أي إن بيان البزاز لم يطبق بالكامل ولم ترى معظم بنوده النور، فكلما أبدت الحكومة مرونة أكثر رفع الأكراد من سقف مطالبهم^(٦)، بسبب التحريض والدعم الخارجي الذي كانت تحصل عليه الحركة الكردية من الدول الإقليمية، لاسيما إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي كانت تُستخدم كورقة ضغط لتحقيق أهداف تلك الدول^(٧).

كانت الأوضاع في كردستان تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، فالحكام يواصلون سياستهم القمعية ضد الشعب الكردي، فبدلاً من الإقرار بمطالبه القومية وفي مقدمتها الحكم الذاتي تنكروا ليس لهذه المطالب وحدها بل حتى للوعود التي قطعوها لممثلي الحركة الكردية في بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي توقف القتال على ضوئه وأعلنت الهدنة الأخيرة على أساسه، وقد جاء ذلك في اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في أواسط آيار ١٩٦٨ تحت عنوان (حول الوضع السياسي الراهن)، إذ

(١) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) نقلاً عن: زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ٤٥٤.

(٣) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الصراع البعثي - الشيوعي في العراق، ص ٢٤٠.

(٤) عزيز الحاج، شهادة للتاريخ - أوراق من السيرة الذاتية السياسية، ص ٢٧١-٢٧٣.

(٥) **رحيم عجينة**، الاختيار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، مطبعة اوفسيت اليقظة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩٣-٩٤؛ شوكت خزندار، المصدر السابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٦) **شورش حسن عمر**، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية - دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص ٢٤٠.

(٧) فائز عبدالله العساف، المصدر السابق، ص ١٠٠.

عززت الحكومة من مواقع قواتها العسكرية في كردستان على الضد من المطالب الشعبية في تحقيق مصالح الشعب الكردي القومية والاجتماعية^(١).

من خلال ذلك يتضح لنا أن العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البارتى خلال سنوات ١٩٦٣-١٩٦٨ استندت إلى عدة مبادئ ومفاهيم كان منها: التمسك بشعار الحكم الذاتي ضمن حدود الجمهورية العراقية الموحدة، وتعزيز التحالف مع الحركة الكردية المسلحة، والوقوف ضد النهج الانشقاقي في صفوف الحزبين وفضح اتجاهه وتواطؤه مع الأنظمة الرجعية، وأن سياسة الحزب الشيوعي خلال المدة من ١٩٣٥-١٩٦٨ كانت سياسة تعتمد على موقفه الثابت تجاه القضية الكردية وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ، فتحالف مع الحركة الكردية المسلحة في كردستان وطور علاقته بالشعب الكردي سياسيا واجتماعيا وعسكريا وأصطف معه في خندق واحد من أجل القضاء على الحكم الرجعي وتعزيز نشاطه السياسي بين جماهيره وحركته التحررية والاعتراف بحقوقه القومية، وربط نضاله وحركته القومية بنضال الشعب العراقي.

(١) م. و. د ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، قرار اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المعنون (حول الوضع السياسي الراهن)، بلا عدد، أواسط أيار ١٩٦٨.



الفصل الثاني

التطورات السياسية الداخلية وانعكاسها على القضية الكردية في العراق

(١٩٦٨ - ١٩٧٣)

أولاً: التحول السياسي لنظام الحكم في العراق (١٩٦٨ - ١٩٧٠)

١- موقف الحزب الشيوعي وحزب البارتّي من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

٢- الحزب الشيوعي العراقي وتطورات القضية الكردية (١٩٦٩ - ١٩٧٠)

ثانياً: تطور دور الحزب الشيوعي في مساندة القضية الكردية (١٩٧٠ - ١٩٧١)

١- : دور الحزب الشيوعي العراقي في إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠

٢- موقف الشيوعيون والأكراد من شروط البعث لعقد الجبهة الوطنية (١٩٧٠ - ١٩٧١)

ثالثاً: تراجع العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والأكراد (١٩٧١ - ١٩٧٣)

١- العلاقة بين الشيوعيون والأكراد في ظل تقارب حكومة البعث مع السوفييت (١٩٧١ - ١٩٧٢)

٢- قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في ١٧ تموز ١٩٧٣ وأثرها في القضية الكردية



أولاً: التحول السياسي لنظام الحكم في العراق (١٩٦٨-١٩٧٠)

١- موقف الحزب الشيوعي وحزب البارتي من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨:

إزاء تدهور الأوضاع في البلاد وخشية تصاعد المد الثوري وتزايد ميل العناصر الوطنية نحو العمل المشترك لتغيير الوضع السياسي، تحركت الدوائر الاستعمارية والرجعية لأخذ زمام المبادرة وإحباط ذلك الحراك والالتيان بحكومة انقلاب تتبع لها وتدور بفلكها، فوجدوا ضالتهم في الجناح اليميني لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان تنظيمه ضعيفاً في الجيش لأن معظم ضباطه كانوا محالين على التقاعد، ويتحينون الفرصة المناسبة للإجهاد على نظام حكم عبد الرحمن عارف^(١)، كما إن الشيوعيين لم يكونوا بعيدين عن المحاولة الانقلابية لحزب البعث، فعمد الأخير قبل تنفيذ انقلابه الاتصال بالحزب الشيوعي وبعض القوى السياسية منذ أواسط حزيران ١٩٦٨^(٢)، لأجل معرفة موقفهم من عملية الانقلاب، لكن نتيجة التشظي في صفوف الشيوعيين بسبب انشقاق أيلول ١٩٦٧، وضعف الإمكانيات ذات الطابع العسكري دفعت بالحزب الشيوعي إلى رفض المشاركة في الانقلاب مبيناً أنه لن يقف في طريق البعثيين إذا ما قاموا بذلك^(٣).

أقدم البعثيون على انقلابهم في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ بالتنسيق مع عبد الرزاق النايف^(٤)، وكوكبة من الضباط المقربين من سلطة الرئيس عبد الرحمن عارف والذين يطلق عليهم (ضباط القصر)^(٥)، حيث تم استيلائهم على السلطة وأطيح بالرئيس عبدالرحمن عارف ورئيس وزرائه

(١) **جاسم الحلواني**، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار الرواد المزدهرة، بغداد ٢٠٠٩، ص ٣٣٦-٣٣٧؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٣٩٠.

(٢) **موسى علي**، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات، ابو ظبي، ٢٠١١، ص ٥٥.

(٣) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص ٩٤؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ٨٨.

(٤) **عبد الرزاق النايف**: ولد في الفلوجة عام ١٩٣٤، وكان يشغل منصب معاون مدير جهاز الاستخبارات العسكرية، كما استطاع تشكيل جماعة ما يسمى بـ(ضباط القصر)، شغل منصب رئيس الوزراء لمدة قصيرة (١٧ تموز ١٩٦٨ - ٣٠ تموز ١٩٦٨) بعدها أطاح به البعثيون لينتهي الأمر به منفيّاً خارج العراق، توفي ٩ تموز ١٩٧٨ في لندن. للمزيد ينظر: **علياء صبار خلف نوري الخالدي**، عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأنبار، ٢٠١٨؛ **عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي**، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٤، ص ٢١١.

(٥) **ضباط القصر**: تسمية أطلقت على كتلة من الضباط العراقيين ومن أهمهم: (عبدالرزاق النايف، والعقيد إبراهيم الداود، والعقيد سعدون غيدان وغيرهم) الذين كانوا يمسكون بمفاصل الدولة الحساسة، كانت تعادي الشيوعية وتخشى من قيام القوى الوطنية بتغيير نظام الحكم، وكان عدائها لهذه القوى واحداً من العوامل التي حركتها لانتزاع السلطة من عبد الرحمن عارف بالتنسيق =

طاهر يحيى^(١)، وأُعلن في مساء ١٧ تموز تعيين أحمد حسن البكر رئيساً للبلاد ورئيس مجلس قيادة الثورة، وعين عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء، وإبراهيم الداود وزيراً للدفاع^(٢)، فيما عين صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، الذي شكل لإدارة الدولة^(٣).

كان من أولويات السلطة الجديدة التخلص من المعارضة المتمثلة بالشيوعيين والأكراد بالدرجة الأولى، وأدركت أن ذلك لن يتم إلا بعد أبعاد العناصر الموالية لهم في الجيش، وتعيين عناصرها في المراكز الحساسة^(٤)، لأنه كان يلزم البعث شبح حدوث انقلاب عسكري مضاد لهم كما حدث سابقاً، لذا قرروا مهادنة الكرد والشيوعيين، وقد أشار الحزب الشيوعي إلى ظروف حدوث الانقلاب وحذر

= مع حزب البعث. للمزيد ينظر: **إسلام محمد عبد ربه المغير**، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٥، ص ٣٥.

(١) **طاهر يحيى**: ولد عام ١٩١٦ في تكريت، بعد اكمال دراسته في سامراء دخل دار المعلمين، ومن ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها بمرتبة ملازم ثان عام ١٩٤٥، انضم للجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، انضم لصفوف حزب البعث عام ١٩٦٣، عين رئيساً لأركان الجيش عام ١٩٦٣، تولى رئاسة الوزراء مرتين، الاولى من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ الى ٦ ايلول ١٩٦٥، والمرة الثانية من ١٠ تموز ١٩٦٧ إلى ١٧ تموز ١٩٦٨، توفي عام ١٩٨٦. للمزيد ينظر: **جمال صبحي طالب**، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٥؛ **سيف الدين الدوري**، الفريق طاهر يحيى (ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق)، الدار العربية، بيروت، ٢٠٠٨؛ **جعفر الحسيني**، على حافة الهاوية- العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢، ط٢، الروسم للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص ٦١.

(٢) **ضمت التشكيلة الوزارية** كل من (صالح مهدي عماش وزيراً للداخلية، ناصر الحاني من كتلة النايف وزيراً للخارجية، عزت مصطفى وزيراً للصحة، أحمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية، أنور عبد القادر الحديثي وزيراً للشؤون الاجتماعية، خالد مكي الهاشمي وزيراً للصناعة، غالب مولود مخلص وزيراً للمواصلات، ذياب العلكاوي وزيراً للشباب، جاسم كاظم العزاوي وزيراً للوحدة العربية، رشيد الرفاعي وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية، ناظم معله وزيراً للدولة لشؤون مجلس قيادة الثورة)، وضمت من الاكراد (إحسان شيرزاد وزيراً للأشغال، عبد الله النقشبندى وزيراً للاقتصاد، مصلح النقشبندى وزيراً للعدل، محسن دزه يي وزيراً لأعمار الشمال)، فيما ضمت من المستقلين كل من (مهدي حنتوش وزيراً للنفط، طه الحاج الياس وزيراً للإرشاد، صالح كنه وزيراً للمالية، محمود شيت خطاب وزيراً للاتصالات، محسن القزويني وزيراً للزراعة، محمد يعقوب السعيدى وزيراً للتخطيط، عبد الكريم زيدان وزيراً للأوقاف وناجي خلف وزيراً بلا وزارة). ينظر: **مجموعة باحثين**، الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠١٠، ط٢، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٧٦-٢٧٨؛ **مجيد خدوري**، العراق الاشتراكي ١٩٦٨-١٩٧٦، دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٥-٤٦.

(٣) **Eberhard Kienle**, Ba'th v Ba'th The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989 (London: I.B. Tauris 1990), pp.32-33.

(٤) **سعيد زاهدي**، جنبشهاي سياسي ضد بعثي در عراق، دبير سوم، دانشكاه بين الملل، تهران، ١٣٧٣ هـ. ش، ١٩٩٤م، ص ٩١.

قادته الجدد من مغبة الاستمرار على نهجهم السابق في إدارة الدولة، وطالب بضرورة إشاعة الديمقراطية واعترض على إمساك العسكر بزمام القيادة كما في السابق^(١).

بعد الانقلاب التكميلي الذي جرى في ٣٠ تموز ١٩٦٨ الذي أطاح بكتله عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود، أكد أحمد حسن البكر^(٢) على تناسي خلافات الماضي كما وعد بالتعاون والاستجابة لمطالب الكرد القومية، وإتباع سياسة الانفتاح على القوى الوطنية التقدمية وطي صفحة الماضي السلبية^(٣)، فتم إطلاق عدد من السجناء من قادة الشيوعيين والأكراد لتخفيف حدة المواجهة بين الطرفين ولكي لا يتعرضوا لانتقادهم^(٤)، وأكد ان حزب البعث عازم على حل القضية الكردية حلاً سلمياً وفقاً لروح مشروع عبد الرحمن البزاز^(٥).

فند الحزب الشيوعي قرار حزب البعث المتضمن (حل القضية الكردية بالطرق السلمية) بأنه لم يكن مبنياً على أي التزام بالحقوق الكردية، بل لحاجته الماسة في تعزيز موقفه على الساحة السياسية، وأراد أن يخلق وهماً بتمثيل أوسع في الحكومة لتحديد التهديدات التي قد تأتي من الشيوعيين الذين لم تكن لديهم الرغبة في المشاركة في الحكومة قبل ضمان إقرار الحريات المدنية بإجازة الأحزاب^(٦)، والتأكيد على انتهاء الحالة المتردية في شمالي العراق، ولاسيما المسألة الكردية وضرورة حلها حلاً

(١) سيف عدنان أرحيم القيسي، قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي مسيرة ونضال، مكتبة ألوان، بغداد، ٢٠١٥، ص ٦٢-٦٣.

(٢) أحمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٤، دخل دار المعلمين وتخرج منها عام ١٩٣٢، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨، أصبح عضواً في حزب البعث في لجنة عسكرية خططت للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩، وفي ٨ شباط ١٩٦٣ أصبح رئيساً للوزراء، وبعد حدوث انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ عين نائباً لرئيس الجمهورية من دون أي صلاحيات فأستقال من المنصب، شارك بانقلاب ١٩٦٨، تولى منصب رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، واستمر بالحكم لغاية ١٦ تموز ١٩٧٩، توفي في ٤ تشرين الأول عام ١٩٨٢. للمزيد ينظر: نزار علوان عبد الله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٦، ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي، ص ٣٣٧؛ زكي خيرى وسعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٥٠١.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٦٠١٣٠ تموز ١٩٦٨.

(٥) طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية- المشكلة- الحل- النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٦٩.

(٦) مجموعة باحثين، الوزارات العراقية، ص ٢٧٦-٢٧٨؛ مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٤٥-٤٦.

ديمقراطياً سلمياً، وأدان مواقف الحكومة والجوانب السلبية التي تضمنها الدستور المؤقت الذي صدر في ٢١ أيلول ١٩٦٨ وتتكهّن لأبسط حقوق الشعب الكردي^(١).

بعد أن وطد حزب البعث سيطرته على السلطة، توجه لتدعيم الجبهة الداخلية وجرى التأكيد على ذلك في بيان لرئيس الجمهورية أحمد حسن البكر بعد نجاح الانقلاب التكميلي، دعا فيه القوى الوطنية للمشاركة في مسؤولية الحكم^(٢)، وإن الحكومة عازمة على إنهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية، وألقى اللوم على الحكام السابقين في عدم التوصل للحل السلمي لضمان أمن واستقرار البلد وصيانة وحدته الوطنية^(٣)، فضلاً على أن حزب البعث بدأ يحاول استمالة جناح (إبراهيم أحمد - جلال الطالباني) وبعض العناصر الكردية المناوئة للبارزاني، حيث نجح في تشكيل قوة خاصة منهم أطلق عليها اسم (قوات فرسان صلاح الدين)^(٤)، والذين استخدمهم فيما بعد لضرب قوات الحركة المسلحة الكردية الموالية لمصطفى البارزاني.

كرر الحزب الشيوعي دعواته لحزب البعث في التخلي عن سياسته المعادية تجاه القضية الكردية بعدم إثارة النزاع بين البارزاني وجناح جلال الطالباني بقصد إضعاف الطرفين أولاً والحركة الكردية عموماً^(٥)، ونبه حزب البعث وقياداته من مغبة تكرار أخطائه السابقة تجاه الأحزاب والقوى السياسية، لأن تجربة في الحكم كانت في حينها قائمة بالأذهان بفعل الأحداث الدموية التي أرتكبتها

(١) نصت المادة ٢١ من الباب الثالث من دستور ٢١ أيلول ١٩٦٨ على ((أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، لا يميز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد ويقرر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)). ينظر: جريدة طريق الشعب، العدد ٩، كانون الأول ١٩٦٨ ؛ فائز عبدالله العساف، المصدر السابق، ص ١٠٢ ؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٢) جريدة الجمهورية، العدد ٥١٥، ٣٠ تموز ١٩٦٩ ؛ **حزب البعث العربي الاشتراكي**، لمحات من نضال البعث ١٩٤٧-١٩٧٧، ط٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١١٦.

(٣) فائز عبدالله العساف، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) **هي قوات** أسسها حزب البعث، أطلق عليها الأكراد تسمية (الجاهش) وتعني بالعربية (الجوش)، تابعة لجلال الطالباني وكانت وكانت تحارب قوات مصطفى البارزاني مقابل أجور زهيدة ومن دون قضية أو دوافع أيديولوجية، وإنما كانت للخصومة القديمة بينهم وبين البرزانيين هي السبب الرئيس في إثارتهم ودفعهم من قبل الحكومة للقتال. ينظر: **وزارة الخارجية العراقية**، القضية الكردية، دراسة وثائقية، بغداد، د. ت، ص ٧ ؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٥) **مكرم الطالباني**، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، ج ٢، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٩، ص ٣٤٧.

عناصر الحرس القومي بحق الشيوعيين والقسوة الشديدة التي مُرست ضد الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق^(١).

تباينت الآراء والمواقف بشأن انقلاب البعث واستيلائه على السلطة فقد اتفقت قيادة المكتب السياسي للحزب الشيوعي وقت حدوث الانقلاب بأنه يتوجب مراقبة تطور ماستؤول إليه الأحداث ومدى التزام حزب البعث بتنفيذ الوعود التي أطلقها، وتجنب مهاجمته أو الإعلان عن تأييده^(٢)، إلا أن بعض أعضائه كان لهم رأياً مغايراً حذروا فيه من وقوع الحزب في خطيئة كبرى إذا لم يرفع شعار اسقاطه ومحاربه بوصفه استمراراً لنظام ٨ شباط ١٩٦٣^(٣)، ويرجع سبب تردد الحزب الشيوعي في إبداء موقف حاسم وصريح إلى الاتصالات التي أجراها البعث معه قبيل الانقلاب وعلمه بوقوعه مسبقاً من جهة، وتعهد حزب البعث بنبذ سياسة الماضي وفتح صفحة من العلاقات الجديدة مع الكتل والأحزاب الوطنية من جهة ثانية^(٤).

تريث المكتب السياسي للحزب الشيوعي في الإعلان عن موقفه من الانقلاب البعثي، ولم يستجب لطلب رفع شعار اسقاط سلطته فوراً^(٥)، وباشرت قيادة الحزب في إجراء مشاورات واسعة مع القوى والأحزاب السياسية قبيل عقد اجتماعه الطارئ لجناح اللجنة المركزية في ٢٩ تموز ١٩٦٨^(٦)، حيث أطلع الاجتماع على ما لدى قيادة الحزب من معلومات وتقارير لدراسة الأوضاع الجديدة بعد ١٧ تموز وأبدى شكوكه بأهداف ونوايا انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ منذ الأيام الأولى^(٧).

(١) **نوار سعد محمود الملا**، العراق بين عهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠-٢٠٠٣ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٠، ص ٢١٨.

(٢) **باقر إبراهيم**، مذكرات باقر إبراهيم، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) **بهاء الدين نوري**، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١، ص ٣٩٤.

(٤) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ١٨٢.

(٥) بهاء الدين نوري، مذكرات، ص ٣٩٤.

(٦) **تعرض الحزب الشيوعي** إلى انشقاقات عدة أبرزها انشقاق ١٧ أيلول ١٩٦٧، الذي ترك الحزب منقسم على جناحين هما:

الحزب الشيوعي جناح (اللجنة المركزية)، الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية)، وأخذ تأثير الجناح الأخير يضعف بالتدريج ابتداءً من شباط ١٩٦٩ على أثر إلقاء القبض على معظم قياداته مع زعيم الحزب عزيز الحاج، الذي دعا أنصاره إلى إلقاء السلاح والتعاون مع البعثيين، لذلك أخذ معظم انصار هذا الجناح بالانسحاب التدريجي والانضمام إلى جناح (اللجنة المركزية)، لذا أينما ترد في هذه الرسالة تسمية الحزب الشيوعي أو الشيوعيون بعد شباط ١٩٦٩ من دون تحديد الجناح فالمقصود منها جناح (اللجنة المركزية)، ينظر: عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، ص ١١١-١١٢؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية، ص ١٢٨-١٣٢.

(٧) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي، ص ٣٣٨.

أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في نهاية الاجتماع بياناً أوضحت فيه موقفها من الانقلاب وحذرت القادة الجدد من مغبة الاستمرار على النهج السابق، وطالبت بضرورة إشاعة الديمقراطية، وإقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن جبهة وطنية تضم القوى التقدمية^(١)، وإصدار عفو عام عن جميع السجناء وإعادة المفصولين إلى أعمالهم^(٢)، كما أنتقد الحزب الشيوعي الطريقة التي جاءت بالبعثيين إلى السلطة وأكد استمراره على انتقاد كل خطوة له تكون ضد مصالح الشعب الوطنية^(٣)، ووصف النظام الذي انبثق عن حركة ١٧ تموز بأنه (نظاماً وطنياً معادياً للرجعية) وتعاملوا معه على هذا الأساس^(٤).

كما ركز الحزب الشيوعي في بيان ٢٩ تموز ١٩٦٨ على الحركة المسلحة في شمالي البلاد تحت عنوان: (حول الوضع السياسي الراهن في البلاد)، أكد فيه "ضرورة تغيير نظام الحكم، ووضع حد للسياسات الاستبدادية، وتحقيق الديمقراطية، وحل المسألة الكردية"^(٥)، وهو أول بيان يصدره الحزب بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ حيث جاء تشكيكاً به وبأهدافها وتناول بإسهاب القضية الكردية ومتجاهلاً ما أعلنه البعث في بيانه حولها وقال: "إن الشعب بعريه وأكراده الذي عانى من عواقب الشوفينية والعدوان يُريد حلاً ديمقراطياً للمسألة الكردية والاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي، وانتهاج سياسة نفطية وطنية وحل مشاكل الشعب المعيشية"^(٦).

وفي السياق ذاته لخص البيان مطالب القوى الوطنية بأمور عدة منها: التأكيد على المسألة الديمقراطية التي عدها مسألة مركزية، والاعتراض على مجلس قيادة الثورة الذي يتعارض مع الديمقراطية في اختيار قادته، والمناشدة بوقف كل ما يتعرض له الشعب العراقي، ولاسيما الشعب الكردي من موت ودمار مستمر يمكن الانتهاء من ذلك بالالتجاء للحلول السلمية^(٧)، وأن لا يبقى الجيش أداة تُستخدم بيد السلطة توجهه كيفما تشاء لكبح جماح الحركات الوطنية والقومية، وعلى

(١) م . أ . ع ، ملفات الحزب الشيوعي العراقي، ملف رقم ١٣٢١، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول الوضع السياسي الراهن

في البلاد، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، ٢٩ تموز ١٩٦٨. **ينظر الملحق رقم (١١)**

(٢) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، ص ٨٩-٩٠.

(٣) **ميفان عارف عبدالرحمن طاهر**، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، أطروحة غير منشورة منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧، ص ٢٤٥.

(٤) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤١٤-٤١٦.

(٥) نقلاً عن: عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، ص ٨٨-٨٩.

(٦) نقلاً عن: سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج٥، ص ٨٠-٨١.

(٧) **إبراهيم رسول حسين العامري**، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ١٠٤.

ضرورة إعادة المفصولين العسكريين^(١)، ومما جاء فيه أيضاً: "لقد حلل حزبنا طبيعة حزب البعث كحزب قومي برجوازي صغير، وعلى أساس دراسة تركيب الحكم البعثي وسياسته الداخلية والخارجية فقد اعتبره حكماً معادياً للاستعمار والإقطاع، ولكنه من الجانب الآخر كان يمثل دكتاتورية صغيرة مناوئة للديمقراطية"^(٢).

وكان موقف حزب البارتّي من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بأنه لا يختلف عما سبقه من الأنظمة السابقة في تعامله مع قضية حقوق الشعب الكردي، فقد منعت الحكومة نشر تصريحات البارزاني في جريدة التّأخي، ولاسيما مطالبته بتنفيذ بنود اتفاق ٢٩ حزيران ١٩٦٦، وسحب القطاعات العسكرية من كردستان والمطالبة بأربعة حقائب وزارية في الحكومة، وساند الحزب الشيوعي تلك المطالب وأكّد دفاعه عن حقوق الشعب الكردي مؤكداً ضرورة دفع مسار العلاقة بين الحزبين الشيوعي والبارتي نحو الأفضل، نتيجة ما أصابها من فتور جراء تشجيع البارزاني للمنشقين الشيوعيين من جماعة عزيز الحاج (القيادة المركزية) في تلك المدة^(٣).

وحرصاً من الحزب الشيوعي على إحلال السلام وتبنيه للقضية الكردية أكد في بيان له في ٣١ تموز ١٩٦٨ على طرح برنامج صريح وواضح لحل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، واتخاذ إجراءات أولية وعملية لتسوية الأوضاع في شمالي العراق مثل سحب قطعات الجيش من كردستان إلى ثكناته الطبيعية ونقل قيادات الميدان المتشددة واستبدالها بقيادات حكيمة تكون على دراية بأوضاع الشعب الكردي، وتطوير المناطق الكردية ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي^(٤).

حاول حزب البعث تقديم إيماءات للمصالحة مع حزب البارتّي والشيوعيين، لكن وفق شروط لا يمكن أن يقبل بها أي منهما، وفشلت جميع المقترحات التي قدمت للبارزاني بسبب انحياز حزب البعث الواضح لجناح جلال الطالباني، لذلك استقال محسن دزه يي ممثل البارزاني من الوزارة في أوائل آب ١٩٦٨، وتوازى فشل حزب البعث مع الأكراد في إيجاد طريق للتفاهم مع فشلهم مع

(١) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) نقلاً عن: مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٣٤٩، في ١٦ آذار ٢٠١٢، ص ٣٣.

(٣) م. أ. ع.، الحزب الشيوعي العراقي والقضية الكردية، نشرة داخلية خاصة باللجان المحلية حول العلاقات الوطنية، وأسط تشرين الاول ١٩٦٨، ج ٤، ص ١٥٧٧.

(٤) م. و. د.، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول التبدلات الحكومية الأخيرة وموقف وموقف حزبنا الشيوعي في ٣١ تموز ١٩٦٨. ينظر الملحق رقم (١٢)

الشيوعيين أيضاً بعدما قدم عرضاً بمنحهم حقائب وزارية في الشهر نفسه من عام ١٩٦٨، حيث رفض الشيوعيون الاشتراك بالوزارة مالم تُؤمن جميع الحريات المدنية والسماح بإجازة الأحزاب وإجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد^(١).

أصدر الحزب الشيوعي في أواسط آب ١٩٦٨ بياناً تحت عنوان: (العفو العام الشامل مطلب جماهير الشعب الذي لا يحتمل التأجيل)، طالب فيه نظام البعث بإصدار عفو عام عن جميع الوطنيين بما فيهم الأكراد ومما جاء فيه: "إن جماهير الشعب تطالب بإصدار عفو عام شامل وفوري يشمل جميع الوطنيين من ضحايا العهود الإرهابية السابقة دون استثناء ودون قيد أو شرط، عفو عام يؤدي إلى إطلاق سراح السجناء والموقوفين والمحتجزين السياسيين ويلغي الأحكام الصادرة بحق الوطنيين ويزيل كل الملاحقات والدعاوى والقضايا المعلقة ويسمح بعودة المغتربين والمباعدين ويعيد الجنسيات المسقطه عنهم وجوازات السفر المسحوبة منهم"^(٢).

كما انتقد الحزب الشيوعي حزب البعث في أوائل أيلول ١٩٦٨ وجاء ذلك بنشرة معنونه (في الذكرى السابعة لبدء الكفاح المسلح في كردستان ومن اجل ضمان النصر للثورة الكردية)، تضمنت نقداً شديداً لانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بدعوى عجزها عن حل المشكلة الكردية، ومما جاء فيه: "إن السياسة الرسمية اليوم هي كما كانت بالأمس استمرار للهدنة التي عقدها الحكم السابق من تبني بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وإصدار عفو عام عن المشاركين في أعمال العنف في شمالي العراق من مدنيين وعسكريين، وقراره بأنشاء مجمع علمي كردي وجامعة في السليمانية واعتبار عيد نوروز عيداً وطنياً في العراق وغيرها من الحقوق التي حصل عليها الأكراد سابقاً فلم يأتي البعث بشيء جديد لحل المسألة الكردية سوى الوعود فقط"^(٣).

كما طرح الحزب الشيوعي العراقي في اواسط أيلول ١٩٦٨ مسودة أطلق عليها (مشروع ميثاق العمل الوطني)، تألفت من ستة أقسام ومقدمة وخاتمة، وركزت المقدمة على الدعوى إلى إقامة تحالف جبهوي بين الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية، والعمل على وضع برنامج يتضمن الأهداف المشتركة والتي تحتاج إلى معالجة سريعة، وهذا التحالف لا يُجبر تلك الأحزاب التخلي عن

(١) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) نقلاً عن: **أوراق ممتاز الحيدري**، بيان الحزب الشيوعي العراقي، العفو العام الشامل مطلب جماهير الشعب الذي لا يتحمل التأجيل، أواسط آب ١٩٦٨.

(٣) نقلاً عن: سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٥، ص ٨١-٨٢.

أهدافها وعقائدها السياسية، ويهدف إلى انصاف الشعوب المضطهدة لاسيما الشعب الكردي وبقية القوميات وإعطائها كافة حقوقها الديمقراطية^(١).

على ضوء ذلك لقي مشروع الحزب الشيوعي ترحيباً من قبل القوى الوطنية لتضمنه إقامة حكومة ائتلاف وطني تؤمن بحقوق الشعب وحياته الديمقراطية، وإقرار الحكم الذاتي لكردستان العراق، وبهذا يكون البرنامج الذي طرحه الشيوعيين أشبه ما يكون بورقة عمل للسير عليها، وفتح هذا الطرح للآخرين آفاقاً لطرح مقترحات أخرى حول الجبهة، حيث بادرت (الحركة الاشتراكية العربية)^(٢)، إلى طرح مشروع مماثل تضمن ضرورة إقامة تحالف مختلف الطبقات والأحزاب والشخصيات الوطنية، واتفاقها على برنامج سياسي يعبر عن مصالحها المشتركة^(٣).

وقع الحزب الشيوعي مذكرة مشتركة مع القوى الوطنية قدمت في أيلول ١٩٦٨ إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، وطالبت المذكرة بضرورة إقامة حكم وطني ديمقراطي تشترك فيه جميع الأحزاب الوطنية^(٤)، وأوضحت فيها المشاكل الأساسية التي تواجهها البلاد، وأهمية تظافر الجهود لمعالجتها، ومن الأحزاب التي وقعت على المذكرة، الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البارتى والقوميين، فضلاً عن شخصيات ديمقراطية مستقلة^(٥).

(١) للمزيد حول مشروع الحزب الشيوعي للجبهة الوطنية ينظر: **رحيم عبد الحسين عباس**، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك ١٩٦٨-١٩٧٢ الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٤، ص ١٥٠؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠، ٣١، بغداد، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧١، ص ٣.

(٢) **الحركة الاشتراكية العربية**: تأسست في ٣ آب ١٩٦٥، نتيجة انشقاق عدد من القوميين داخل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تأسس عام ١٩٦٤، وتألقت القوى المشاركة في هذه الحركة من: حركة القوميين العرب، الضباط الوديعيين، مجموعة من بقايا حزب الاستقلال، مجموعة فؤاد الركابي، وعدد من القوميين المستقلين، أصبح صبحي عبد الحميد أميناً عاماً للحركة، وبعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ظهرت خلافات داخل صفوف الحركة وبرز تكتلان، الأول (حزب الوحدة العربية) وضمت كل من (أديب الجادر وخالد علي الصالح وخيري الدين حسيب) والثانية (الحركة الاشتراكية العربية) وتضم (فؤاد الركابي وهاشم علي محسن وعبد الله النصراني). ينظر: **محمد عبد الحسين عبد الله العقابي**، الفكر القومي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-١٧ تموز ١٩٦٨ (دراسة تاريخية سياسية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١٥٦-١٥٨؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(٣) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ١٩٠-١٩١-١٩٢.

(٤) إبراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٥) **الحزب الشيوعي العراقي**، مشروع الجبهة الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣، حزيران ١٩٦٩، ص ١٩٢-٢٢٣؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ٩٥.

أعلنت حكومة البعث في أوائل أيلول ١٩٦٨ العفو عن الشيوعيين أو ممن أتهموا بالشيوعية من المتعاطفين معهم، وفي بادرة حسن نية أصدر البعث في ١٢ أيلول ١٩٦٨ أمراً بأغلاق سجن (نقرة السلمان)^(١)، وأعلن حق اللاجئين خارج العراق بالعودة للوطن، والعفو عن العسكريين الكورد من الذين رفضوا قتال شعبهم والتحقوا بالبارزاني، وعين قسم منهم في وظائف مدنية^(٢)، وفي ٢١ أيلول من العام نفسه أصدر حزب البعث الدستور المؤقت حيث نصت المادة ٢١ من الباب الثالث على: "إن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، لا تميز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"^(٣).

رحبت جريدة طريق الشعب السرية في مقالها الافتتاحي بخطوة إطلاق سراح السجناء السياسيين، وأكدت في الوقت ذاته على أن المشكلة تتطلب أكثر من ذلك، إذ تطلب إعلان العفو العام الشامل والفوري، وأن البعث مهما فعل من خطوات ومهما ردد من شعارات مثل (الثورة والاشتراكية والديمقراطية) لن يغير من طبيعة حكمه الدكتاتوري، وانتقدت المقالة هيمنة الحكومة على الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى وتسخيرها لخدمة الحزب الحاكم وحده، وانتقدت المزاعم التي تضع قيادة الحزب الحاكم بدلاً عن المجلس الوطني المنتخب كأداة للسلطة وامتعضها من تمجيد انقلاب ٨ شباط الدموي في ١٩٦٣، وأخيراً دعت الجريدة في نهاية مقالتها إلى ضرورة قيام جبهة موحدة وإلى تطبيق الحكم الائتلافي في البلاد^(٤).

(١) **نقرة السلمان**: سجن صحراوي افتتح في نيسان ١٩٤٩ من قبل الحكومة، يقع السجن في البادية الجنوبية الغربية والقريب من الحدود السعودية وهو قلعة حدودية تقع على بعد ٤٥ كم عن مدينة السماوة، لا يمكن الهروب منه إلا بالاعتماد على البدو أو شرطة البادية، ويرجع بناء هذا السجن إلى أيام القائد البريطاني (كلوب باشا) لصد هجمات الوهابية من الحدود السعودية. للمزيد ينظر: **أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي**، سجن نقرة السلمان ١٩٥٨-١٩٦٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ط٤، المصدر السابق، ص ٢٣٤؛ حكمت خليل محمد، المصدر السابق، ص ٨.

(٢) **عصام عزيز شريف**، مذكرات عزيز شريف، (موقع ينانبع العراق)، ٢٠١٠، ص ٢٨١-٢٨٢. ينظر:

<http://www.yanabeeiraq.com>

(٣) نقلاً عن: فائز عبدالله العساف، المصدر السابق، ص ١٠٢؛ ماريون فاروق سلوغل وبيتر سلوغل، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٤) جريدة طريق الشعب، العدد ٧، أواسط تشرين الثاني ١٩٦٨، من بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول اجتماعها في أواسط تشرين الأول ١٩٦٨؛ جاسم الحلواني، **محطات مهمة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي**، ص ٣٤٠؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ٩٣.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أواسط تشرين الأول ١٩٦٨ اجتماعاً كاملاً لدراسة الوضع السياسي، وأصدرت بياناً أكدت فيه على عزم الحزب على مواصلة النضال من أجل حكومة ائتلافية وطنية ديمقراطية تمثل إرادة جميع القوى الوطنية بوصفها السلطة السياسية القادرة على تحقيق الأهداف الملحة التي يطالب بها الشعب^(١)، ومما جاء في البيان: "إن أهم مبدأ يتمسك به الحزب الشيوعي في حالة الائتلاف مع أي حزب هو مبدأ الاستقلالية الطبقية، ولا يبقى أي معنى لائتلاف مع أي حزب لا يعترف بحق المشاركة في أي حكومة ائتلافية لاحقاً، وفي ممارسة العمل السياسي العلني، وحرية في إصدار الصحف، مع إلغاء كافة الأوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين المعادية للديمقراطية، والعمل على حل المسألة الكردية على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية ولاسيما حقه في الحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية"^(٢).

تعامل الحزب الشيوعي مع حزب البعث في تلك المدة باحتراس شديد إذ أيقن أنه يتعامل مع قوة سياسية لا تُقيم وزناً للتعامل الديمقراطي مع الآخرين، وكان قد توصلت في وقت مبكر في تشرين الأول ١٩٦٨ إلى "إن حزب البعث الحاكم ليس مستعداً الآن لإطلاق حرية النشاط الحزبي للقوى الأخرى دون الاعتراف بالزعامة السياسية له"^(٣)، ومن أجل تثبيت سلطته وكسب الرأي العام عرض حزب البعث حقائب وزارية على الحزب الشيوعي للمشاركة في الحكومة، لكن الأخير لم يستجب لذلك العرض مالم يتم استعادة الحريات المدنية كاملة، والمطالبة بأجراء انتخابات ديمقراطية^(٤).

كما أكد الحزب الشيوعي ضرورة إيجاد الحلول السلمية للقضية الكردية وأدان مواقف الحكومة والجوانب السلبية التي تضمنها الدستور المؤقت وتكره لأبسط حقوق الشعب الكردي^(٥)، ونتيجة للوضع المتأزم بين الحكومة والحركة الكردية اتصل حزب البعث بالقيادة الكرد عن طريق مكرم الطالباني، وجرّت مناقشات بين الجانبين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ من أجل تقديم مقترحات لحل المشكلة الكردية، وفي ٢٤ تشرين الثاني من العام نفسه قدم الحزب الشيوعي مذكرة بينت رأي

(١) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ١٨٩.

(٢) نقلاً عن: زكي خيري وسعاد خيري، المصدر السابق، ص ٥٠٣.

(٣) نقلاً عن: جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٣.

(٤) Peter Sluglett, op.Cit,p.3.

(٥) جريدة طريق الشعب، العدد ٩، كانون الأول ١٩٦٨.

الشيوعيون في حل المشكلة الكردية، وتتمثل بالاعتراف الصريح بكيان القومية الكردية وحقوقها في تقرير المصير وتحديد الحدود الجغرافية على أساس قومي لمنطقة كردستان^(١).

يبدو أن الحزب الشيوعي قد عول كثيراً على استثمار القضية الكردية في سبيل تحقيق مكتسباته الحزبية، لأنه يعرف جيداً أن المسألة الكردية أهم نقاط ضعف البعث الحاكم في تلك المدة من بداية حكمه، وإن إقرارهم بالحقوق المشروعة للأكراد قد تم تحت ضغط الأمر الواقع والحركة الثورية في العراق ليس إلا، ويتضح أيضاً أن موقف الحزب الشيوعي العراقي وحزب البارتلي من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، كان مبنياً على الشك تجاه نوايا البعث لحل القضية الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً، وفي إعطاء الأكراد حقوقهم القومية في الحكم الذاتي، لذلك وقف الشيوعيون مع الحركة الكردية التي يقود نضالها البارزاني وساندوه بقوة، وأصدر الحزب الشيوعي العديد من البيانات حول الوضع السياسي الراهن في البلاد وشكك منذ البداية بأهداف حزب البعث لحل القضية الكردية.

٢- الحزب الشيوعي العراقي وتطورات القضية الكردية (١٩٦٩-١٩٧٠):

بعد أن وطّد نظام البعث سيطرته على المؤسسة العسكرية ومختلف مرافق المؤسسات الحكومية وتمكنه من تصفية خصومه السياسيين حتى داخل حزب البعث نفسه، توجه إلى نشاط الأحزاب الوطنية المعارضة ووجه ضربات قاسية لها بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٠، فتعرض العشرات من كوادر الحزب الشيوعي للاعتقال والتعذيب وإنهيار بعضهم أمام المحققين، وكانت السلطة قد وجهت أقوى تلك الضربات لمنظمة بغداد للحزب الشيوعي بشكل خاص^(٢).

ومع بداية عام ١٩٦٩ بدأ البعث بعد تمكنه من تثبيت أقدامه وبدء حوار مع الأكراد بسلسلة من الاعتقالات بين صفوف أنصار الحزب الشيوعي والتي جاءت للضغط عليه من أجل الاشتراك الصوري في الحكومة، ليبين للعالم بأنها حكومة ائتلاف وطني ولغرض دفع الشيوعيين للإذعان لشروطه بعقد الجبهة الوطنية^(٣)، وكان جلّ اهتمام حزب البعث هو أضعاف أو احتواء الأكراد والشيوعيين بشكل أو بآخر وبدون أن يقدم لهما أية تنازلات في التقاسم الفعلي للسلطة^(٤).

(١) مكرم الطالباي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٢) كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني، ص ٥٠٥.

(٣) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ١٧٤.

وعلى ضوء ذلك عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً لها في أواسط كانون الثاني ١٩٦٩ أكدت فيه على حل المسألة القومية الكردية على أساس الحكم الذاتي، وانتقدت سياسة تجاهل الحكومة لحقوق الشعب من خلال خنق الحريات العامة وانحرافها نحو الاستبداد، وطالبت بضرورة إنهاء تركة الإرهاب والاستبداد والسير نحو إقامة الحكم الديمقراطي الذي يريده الشعب في ظل حكومة ائتلافية، وأكدت اللجنة في نهاية اجتماعها على ضرورة قيام الحكومة بمعالجة مشاكل الشعب المستفحلة وإقامة جبهة وطنية موحدة، تنبثق منها حكومة ائتلافية ديمقراطية، ولأجل ذلك فإن الحزب سيواصل العمل الدؤوب لإقامة هذه الجبهة^(١).

ومن أجل تجريد الشيوعيون من حلفائهم السياسيين، قام حزب البعث باعتقال فؤاد الركابي^(٢) لطرحه مشروع ميثاق لتكوين جبهة وطنية للأحزاب الوطنية بالتوافق مع الحزب الشيوعي، وتوجيه ضربة موجعة إلى أية جهة تتعاون معهم في أي نشاط سياسي، وطالب الحزب الشيوعي في شباط ١٩٦٩ في بيان له بوضع حد حاسم لهذه الأوضاع التي تهدد حرية المواطنين وحقوق الإنسان، وتصفية جميع مظاهر الإرهاب والقمع السياسي التي يمارسها حكم حزب البعث ضد الشعب ومنظماته الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية لها^(٣).

قدم الحزب الشيوعي العراقي أيضاً في أواسط شباط ١٩٦٩ مشروعاً مفصلاً للحكومة لحل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي، وبادر إلى نشر ما يتعلق بالحكم الذاتي في جريدته طريق الشعب، ونبه إلى أن بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الصادر في عهد حكومة عبد الرحمن البزاز هو حل واقعي للمسألة الكردية، لأن الأكراد كان هدفهم الانفصال وقد أثبتت الأحداث ذلك فيما بعد، وأن

(١) جريدة طريق الشعب ، العدد ١، أوائل شباط ١٩٦٩.

(٢) **فؤاد الركابي**: ولد في مدينة الناصرية عام ١٩٣١، تخرج من كلية الهندسة بجامعة بغداد عام ١٩٥٢، في عام ١٩٥٤ أصبح عضو القيادة القومية للحزب وأمين سر القيادة القطرية، وقد مثل حزب البعث كوزير للأعمار في حكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨، هرب إلى سوريا على أثر محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩، أعلن انشقاقه من حزب البعث جناح ميشيل عفلق، في عام ١٩٦٥ شارك بتأسيس الحركة الاشتراكية العربية، أعتقل بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بتهمة التجسس والتآمر وتم سجنه في معتقل قصر النهاية ثم في سجن بعقوبة، اغتيل في سجنه في ٩ كانون الأول ١٩٧١. لمزيد من التفاصيل ينظر: **عدي حسن داخل**، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (١٩٣١-١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٤.

(٣) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٥-٣٤٦.

قانون المحافظات المزمع تشريعه واللامركزية الإدارية لا يمكن أن يكونا بأي حال بديلاً عن الحل السياسي للمسألة الكردية^(١).

وفي ذات السياق طالب الشيوعيون بدلاً من اللامركزية الإدارية بضرورة: " الاعتراف الصريح بكيان القومية الكردية وحق تقرير المصير ضمن الوحدة العراقية، وتحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي ستتمتع بالحكم الذاتي، وتحديد اختصاصات كل من الإدارة الذاتية والحكومة المركزية، كما أكدت المذكرة على حق الأقليات القومية الموجودة في كردستان كالتركمان والآشوريين والكلدان بالتمتع بمبدأ المساواة ونيل كافة حقوقها المشروعة ولاسيما الحقوق الثقافية وحق استخدام لغتها القومية وفتح مدارسها الخاصة"^(٢).

حدد الحزب الشيوعي في مشروعه الأسس التي ينبغي مراعاتها لدى وضع الحكم الذاتي من أجل تعزيز وحدة البلاد وتوطيدها، مثل الاعتراف بالكيان السياسي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، وتعزيز القوة الدفاعية وحماية استقلال البلاد من خلال الاحتفاظ بجيش واحد، ومن أجل تأمين التطور الاقتصادي المنسجم لآبد من سياسة تخطيط موحدة تراعى فيها مصالح النهوض الاقتصادي للإقليم كردستان، أما بقية الصلاحيات فيمكن توزيعها بين الدولة المركزية وإقليم كردستان ذي الحكم الذاتي^(٣).

لقد عمدت الحكومات المتعاقبة على إغلاق ومنع الصحف الرسمية للأحزاب المعارضة من مزاوله نشاطها العلني، فحاول الحزب الشيوعي أن يمارس ذلك بصورة علنية لغرض إبراز دوره وطرح آرائه في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب العراقي، وبعد وصول حزب البعث مجدداً للسلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ بدأ بحوارات مستمرة معه والتي كان يأمل من ورائها العودة لنشاطه العلني ولاسيما في مجال الصحافة، ونتيجةً لسياسة الانفتاح التي أتبعها حزب البعث في بداية تسلمه السلطة، فقد سمح للشيوعيين بإصدار مجلتهم الدورية (الثقافة الجديدة) في نيسان ١٩٦٩^(٤).

(١) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢، ٢٦ شباط ١٩٦٩.

(٢) نقلاً عن: عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، ص ١٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ج٣، ص٤١٦-٤١٧ ؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر

السابق، ص ١٧٤ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، ص ٩٥.

أكد الحزب الشيوعي في العدد الأول من مجلة الثقافة الجديدة على حق الشعب في تقرير مصيره، والتأكيد على حقه بحرية التعبير عن آرائه وإيمانه بالديمقراطية كأسلوب للحياة ونظاماً للحكم وطريقاً للتقدم، وأن الهدف الذي يسعى الحزب الشيوعي من خلال نشاطه العلني سيكون السلاح الماضي بيد الجماهير الكادحة والمُعبر عن آمالها وتطلعاتها في الحياة الحرة الكريمة، وعلى الرغم من فسح المجال العلني أمام صحافة الحزب، إلا أنه لم يبدِ نقداً لاذعاً للسلطة وذلك خوفاً من إغلاق هذا المتنفس العلني، وبقيت الصحافة السرية هي السلاح الوحيد الذي يمكن للحزب الشيوعي من خلاله توجيه النقد للسلطة بشكل واضح^(١).

وفي ظل توتر الأوضاع وتزايد تحرك القوات الحكومية إلى مناطق شمالي العراق تأهباً لقتال الأكراد في ربيع ١٩٦٩، قدم الحزب الشيوعي في ١٧ نيسان ١٩٦٩ مذكرة إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ضمنها عرضاً لنشاطهم في سبيل حل القضية الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً^(٢)، وقدم مقترحات عملية من شأنها تخفيف حدة التوتر على أن تتوقف عملية تحرك القوات الحكومية لمنطقة كردستان لتجنب المصادمات بين الطرفين، وتكون الخطوة التالية إعلان الحكومة عن استعدادها لحل القضية الكردية حلاً سلمياً عن طريق التفاوض مع القيادة الكردية، وأن تدعو إلى عقد مؤتمر وطني يجد الحلول التي يتفق عليها الجميع^(٣).

بعد تجاهل حزب البعث لمذكرة الحزب الشيوعي بادر الأخير إلى تعبئة الجماهير للتوقيع على مذكرة تطالب بالحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، غير أن نشاطه هذا لم يلق الرضا من جانب سلطات البعث التي تجاهلت المذكرة فحسب، وإنما من جانب القيادة الكردية أيضاً التي أصدرت التعليمات إلى قواتها للوقوف بشدة ضد حملة جمع التواقيع لتحديد منافسة الحزب الشيوعي في مناطق تواجدها، وبالتالي زيادة شعبيته بين جماهيرها، وعلى الرغم من كل ذلك التعسف والعراقيل التي وضعت أمام هذا النشاط فقد وقع على المذكرة أكثر من ١٨ ألف مواطن في كردستان وحدها^(٤).

(١) مجلة الثقافة الجديدة، العدد الأول، نيسان ١٩٦٩، ص ٥-٦ .

(٢) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٠٢ .

(٣) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٨ .

(٤) زكي خيرى وسعاد خيرى ، المصدر السابق ، ص ٥٢٢ .

وكان للحزب الشيوعي موقف أكثر وضوحاً ونضجاً تجاه القضية الكردية من مواقف السابقة تمثل ذلك في البرنامج الذي قدمته لجنة إقليم كردستان^(١) للحزب الشيوعي بعنوان: (من أجل إقليم كردستان للحكم الذاتي في ظل الحكم الديمقراطي التقدمي)، وقد أقر هذا البرنامج في المؤتمر الأول للجنة المركزية الذي عقد في أواسط أيار ١٩٦٩^(٢)، وتضمن مقدمة عن ظهور الحركة القومية الكردية والمراحل العديدة التي مرت بها في سبيل نيل الحقوق القومية للأكراد^(٣)، ودعا إلى النضال بحزم لتعميق محتوى (الثورة الكردية) بالاتجاه الديمقراطي^(٤)، ومما جاء فيه "إن منظمة الحزب في كردستان تناضل من أجل وضع الحكم الذاتي موضع التطبيق والذي يأتي بالتعبير عنه في تحديد إقليم كردستان كإقليم جغرافي متميز أدارياً وإقامة سلطة تشريعية منتخبة ديمقراطياً، وإقامة سلطة تنفيذية منبثقة من السلطة التشريعية لإقليم كردستان، وتكون مستقلة في جميع شؤونها ماعدا شؤون الدفاع الوطني والسياسة الخارجية والبرمجة الاقتصادية، حيث تكون موحدة وخاضعة للسلطة المركزية، وضمان تمثيل الكرد على وفق نسبتهم إلى مجموع السكان في جميع هيئات السلطة المركزية التشريعية والتنفيذية"^(٥).

وصف عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية المنعقد في باكو العاصمة الأذربيجانية للمدة بين ٥-٧ حزيران ١٩٦٩، الوضع في العراق وموقف الشيوعيين من الحكم بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ بأنه انقلاب عسكري وقع على مرحلتين تمكن البعث من خلاله الاستيلاء على الحكم بالتعاون مع بعض كبار القادة العسكريين^(٦)، وشن هجوماً غير مباشر على اشتراكية البعث قائلاً: "إن حزبنا يرى أن بعض الأنظمة التقدمية في

(١) **تشكلت لجنة** إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي بدلاً عن لجنة فرع كردستان للحزب الشيوعي، بناءً على قرار أتخذه المؤتمر الثالث المنعقد في أيلول/تشرين الأول ١٩٦٧ في قرية "في درية سر" في قضاء كويسنجق محافظة أربيل، وكان الهدف من ذلك هو تغيير وتطوير الهيكل التنظيمي للفرع الكردي للحزب ومنحه صلاحيات واسعة، نظراً للطابع القومي لكردستان العراق وعقدت مؤتمرها الأول في حزيران ١٩٦٩ ووضعت برنامجاً خاصاً بها. لمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص ٢١٨.

(٢) الحزب الديمقراطي الكردستاني، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣) ميفان عارف عبد الرحمن طاهر، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٤) **مكرم الطالباني**، الشيوعيون والمسألة الكردية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد، ١١، بغداد، شباط ١٩٧٠، ص ٢٢-٣١.

(٥) نقلاً عن: ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، ص ٢٣٥؛ ميفان عارف عبد الرحمن طاهر، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٦) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٢٥٧.

بلداننا ومعها بعض الأحزاب والكتل القومية... التي تدعو إلى الاشتراكية لا تلبث أن تواصل سعيها لتبسيط مبادئ الاشتراكية العلمية أو تشويهها" (١).

ومن جهتها وصفت جريدة طريق الشعب حكم البعث الجديد بأنه "حكم لا ديمقراطي وفي الجوهر حكم يقوم على الاستئثار والتسلط ... ويسير على غرار خطوات النظام الدكتاتوري السابق، مع الاحتفاظ بجوهره وهيكله ومؤسساته وسياسته القائمة على تجاهل إرادة الشعب" (٢)، وطالب الحزب الشيوعي نظام البعث باتباع سياسة جديدة تجاه القضية الكردية، ودعا إلى ضرورة منح الأكراد الحكم الذاتي ضمن الوجد الوطنية، كما أكد أن حكومة البعث لم تسلك السبيل التفاوضي السلمي لبلوغ الاتفاق على صيغة تتضمن حلاً مقبولاً للمشكلة الكردية، وضرورة إنشاء جبهة وطنية موحدة وإقامة حكومة ائتلافية منبثقة عنها، وإطلاق الحريات الديمقراطية ونبذ كل مظاهر الاستبداد والعنف (٣).

شخصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماع تشرين الأول ١٩٦٩، القوى المحركة للحركة المسلحة الكردية وتساهم بشكل كبير بدفع ما أسمتهم بالعناصر الرجعية المرتبطة بالاستعمار لمحاربة الجيش العراقي والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وتسعّر نار الاقتتال لا حرصاً على حقوق الشعب الكردي وإنما لحماية مصالحها، وواصل الحزب الشيوعي التعاون مع الحركة الكردية وتبرئة قيادتها من العمالة للأجنبي وألقاء ذلك على بعض العناصر المشبوهة، وحاول الشيوعيون إبراز دورهم بشكل جلي في مساندة نضال الحركة الكردية والإسهام الفاعل في دعمها بمختلف الطرق في سبيل إيجاد الحل الديمقراطي السلمي لها (٤).

حاولت حكومة البعث كسب ودّ القوى السياسية والتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إليها، وتخفيف ضغط الرأي العام العالمي والذي بدأ يشن هجوماً عليها، فقامت في ١١ كانون الأول ١٩٦٩ بتعيين الشخصية الشيوعية عزيز شريف (٥)، وزيراً للعدل على الرغم من عدم رضا اللجنة المركزية

(١) نقلاً عن: سمير عبد الكريم ، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٢٣.

(٢) نقلاً عن: جريدة طريق الشعب ، العدد ٧، أواسط تشرين الأول ١٩٦٨.

(٣) **مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية** ، مجموعة وثائق ، كلمة عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، منشورات السلم والاشتراكية ، براغ ١٩٦٩ ، ص ٣٨٦.

(٤) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق، ج ٥، ص ٨٣.

(٥) **عزيز شريف**: ولد في عانة عام ١٩٠٤، دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٣٠، مارس العمل السياسي في سن مبكر، وأصبح رئيساً لحزب الشعب ورئيساً لتحرير جريدة الوطن عام ١٩٤٦، انتمى للحزب الشيوعي عام ١٩٤٨، عين وزيراً للعدل في ٣١ كانون الأول ١٩٦٩ ثم وزيراً للدولة عام ١٩٧١-١٩٧٦، توفي في ٢١ نيسان ١٩٩٠. للمزيد ينظر: **وسام هادي =**

للحزب الشيوعي والتي سارعت إلى الإعلان بأنه شخصية مستقلة^(١)، كما استنكر الحزب الشيوعي استمرار الموقف السلبي للحكومة تجاه الحريات العامة وطالبت بحكومة ائتلافية وأكد " إن أستزار شخصيات مستقلة لا يعني بأي حال إقامة حكومة ائتلافية أو حكومة الجبهة الوطنية الموحدة التي أجمعت عليها الحركة الديمقراطية في العراق باعتبارها ضرورة وطنية مُلحة "^(٢)، والدعوة إلى تمثيل جميع الاحزاب الوطنية في الحكم وعلى أساس برنامج ديمقراطي واضح^(٣).

ثانياً: تطور دور الحزب الشيوعي في مساندة القضية الكردية (١٩٧٠-١٩٧١)

١- دور الحزب الشيوعي العراقي في إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠:

عمل الحزب الشيوعي العراقي في كل الظروف على إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للقضية الكردية وأخذ على عاتقه ذلك وكأنها القضية المركزية بالنسبة له، مركزاً نقده على سياسة الحكومة في كيفية معالجتها لأنه يرى أن المستفيد من توتر الأوضاع في كردستان العراق ويصر على استمرار ذلك سوى القوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار، والتي لا تريد حصول الشعب الكردي على مطالبه القومية، وأنتقد دستور حزب البعث الجديد الذي تنكره لأبسط حقوق الشعب الكردي القومية^(٤).

لقد أظهرت القضية الكردية بأنها المشكلة التي تحتاج إلى حل جذري من أجل إنهاء حالة الحرب الداخلية المستمرة والتي أخذ حزب البعث بأثارة الفوضى والانشقاقات بين صفوفها، وأظهرت طوال تاريخها مدى التباين في مواقف تلك الأحزاب تجاهها، وكان موقف الحزب الشيوعي منها يشكل إحدى الدعامات الرئيسة في تحالفه مع الأحزاب الكردية^(٥)، وعلى الرغم من تحذيراته المستمرة لحزب البعث بالتخلي عن سياسته السابقة تجاهها والتوجه نحو حل ديمقراطي سلمي، وتجنب أتباع سياسة إثارة النزاع بين كتلتي البارزاني وجناح الطالباني^(٦).

لم يرفض مصطفى البارزاني نظام حزب البعث بشكل صريح، ولكنه أصرّ على أن التعاون معه متوقف على التخلص من جناح ابراهيم- الطالباني، وعندما لم يستجب البعث لذلك، سحب

= عكار التميمي، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية- ابن رشد، ٢٠١٠ .

(١) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٢٢٤.

(٢) نقلاً عن: سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٢٩.

(٣) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤١٦.

(٤) جريدة طريق الشعب ، العدد ٩، واسط كانون الاول ١٩٦٨.

(٥) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٢٧٤.

(٦) مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية ، ج ٢، ص ٣٤٧.

البارزاني ممثله في مجلس الوزراء، لأنه يعلم أن كل ما يريده البعث هو كسب الوقت لتثبيت وتقوية أركان نظامه الجديد، فأختار البارزاني وسائل أخرى لإظهار نفسه على أنه لا يمكن الاستغناء عنه وأثبت سيطرته على الحركة الكردية، فحصلت مناقشات عديدة بين قواته وقوات إبراهيم- الطالباني وكان التفوق له في أغلبها بسبب مهارة مقاتليه وتفوق عددهم^(١).

ونتيجة تأزم الأوضاع في كردستان، طرح الحزب الشيوعي حلاً سلمياً للمسألة الكردية يقوم على أساس الحكم الذاتي، والاعتراف الصريح بكيان القومية الكردية وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره^(٢)، وفي أثر ذلك أعلن حزب البعث في شباط ١٩٦٩ عن التزامه بتنفيذ بيان عبدالرحمن البزاز لعام ١٩٦٦، وأصدر لذلك عدة مراسيم، فتجاهل البارزاني تلك التصريحات وهاجم القوات الحكومية في آذار ١٩٦٩ مظهراً قدراته العسكرية المتزايدة بضرب تجهيزات النفط في كركوك بالقنابل بقصد إحراج موقف الحكومة دولياً وخاصةً مع شركة النفط العراقية التي تملكها بريطانيا^(٣).

حاول الحزب الشيوعي تهدئة الموقف بعد قيام البارزاني بمهاجمة حقول النفط وقيام الحكومة بتحشيد قواتها العسكرية في المناطق الشمالية، فدعا إلى ضرورة التحاور مع البارزاني لحل المسألة، وبين أن دعوته لتحقيق الحل الديمقراطي للقضية الكردية لم يعد مجرد واجب وطني فحسب وإنما جاء لتبديد مخاوف حزب البعث من الحل السلمي للقضية الكردية، مبيناً أن حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الانفصال وتكوين دولة مستقلة بعيداً عن وحدة الأراضي العراقية^(٤).

تزايدت الأخطار في نيسان ١٩٦٩ عندما أعلنت إيران من جانبها إلغاء اتفاق سعد آباد لعام ١٩٣٧^(٥)، الخاص بترسيم شط العرب ومطالبتهم بحقوق الملاحة في مياهه بوصفه ممراً مائياً

(١) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٩٠.

(٢) مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٣) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات / أكراد، ملف رقم (١ / ٥٥١٢)، واع / باريس، في ٢٤ شباط ١٩٨٣؛ ماريون سلوغنت وبيتر سلوغنت، المصدر السابق، ص ١٧٧؛ ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٩١. **ينظر**

الملحق رقم (١٣)

(٤) جريدة طريق الشعب، العدد ٢، أواخر شباط ١٩٦٩.

(٥) **أرسلت الحكومة العراقية** وفداً حكومياً إلى إيران بعد اندلاع أزمة شط العرب عام ١٩٦٩ لأقناع الشاه بالتوقف عن دعم الكرد مقابل قيام العراق بتقديم بعض التنازلات في شط العرب، لكن الشاه رفض ذلك العرض وأصر على الحصول على حقوق متساوية في شط العرب، لمزيد من التفاصيل حول ميثاق سعد آباد ينظر: **وزارة امور خارجة ايران**، روابط إيران بأعراق بروايت وأسناد ساواك، تهران، ١٧ تيرماه ١٣١٦، ص ١٧٩؛ **خورشيد شوكت راوندوزي**، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، بغداد، ١٩٧١، ص ٣٢؛ إسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص ١٤-١٨؛ ماريون سلوغنت وبيتر سلوغنت، المصدر السابق، ص ١٧٧.

دولياً، وقيامها بدعم البارزاني بمختلف الأسلحة الثقيلة من جهة، ومن جانب آخر قيام البعث بمد جناح إبراهيم-الطالباني بمختلف الدعم والتحريض، أدرك البعث أنه من غير المستحيل أن يقبل الأكراد بشيء أقل من الحكم الذاتي، وأن هذا هو ثمن تحييد إيران والتودد إلى الشيوعيين^(١).

تعد خطوات البعث تلك دليلاً على أنهم كانوا قد قرروا اللجوء إلى الخيار العسكري في محاولة لإيجاد حل نهائي للقضية الكردية، ولاسيما بعد أن تمكنوا من تصفية خصومهم السياسيين، واستؤنف القتال في مطلع أيار عام ١٩٦٩، على الرغم من تحقيق القوات الحكومية لبعض الانتصارات في البداية، إلا أن القوات الكردية استطاعت أن تقلب المعركة لصالحها فيما بعد، وبعد أن أدركت حكومة البعث أن الحل العسكري لم يأت بجديد، فالكرد ازدادوا ضراوة ومراساً في القتال، واصبحوا منظمين أكثر من أي وقت مضى، كما أن المساعدات الايرانية للأكراد، قد ازدادت بعد أزمة شط العرب عام ١٩٦٩، إلى الحد الذي جعل الحكومة العراقية تعيد حساباتها بشأن منح الكرد حكماً ذاتياً^(٢).

اضطر حزب البعث بعد هذه الأحداث بالاعتراف بدور البارزاني القيادي للحركة الكردية، ففي حزيران أعلنت الحكومة العراقية أن قانون الحكم الذاتي سوف يُنشر بواسطة اللامركزية الإدارية وإقامة إقليم كردي في دهوك، كذلك كان هناك ثمن آخر لابد من دفعه، ففي شهر أيار ١٩٦٩ وصفت جريدة (الثورة) حزب البارزاني بالمعتدل وهو مؤشر باتجاه تحسن العلاقة بين الطرفين، إذا ما أخذنا البعد الإيراني بعين الاعتبار، بأنه ليس هناك خيار أمام البعث سوى التفاوض مع البارزاني^(٣).

ونتيجة للجهود التي قام بها الحزب الشيوعي في تقريب وجهات النظر بين الحزبين البارتي والبعث، قامت حكومة البعث بأجراء مفاوضات سرية مع مصطفى البارزاني لأدراكها بما يمثله الأخير من قوة حقيقية في المنطقة الكردية لا يمكن قهرها بسهولة^(٤)، وفي ظل ذلك الوضع المشحون، بدأ حزب البعث الاتصال مع الأكراد عن طريق فؤاد عارف^(٥)، بعد إعلان الحكومة بأنها على استعداد

(١) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤٠٥.

(٢) **فلاح خلف محمد**، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٤٠-٤١.

(٣) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٩٢.

(٤) **تشارلز تريب**، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة، زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩٤.

(٥) **فؤاد عارف**: سياسي كردي ولد عام ١٩١٢ في السليمانية، تخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩٣٤، تدرج بالرتب العسكرية حتى عين مرافقاً للملك غازي ١٩٣٦، عين وزير دولة عام ١٩٥٩، ووزير للإرشاد بعد استقالة حسين جميل لكنه قدم استقالته عام ١٩٦١ بسبب حرب ١١ أيلول مع الأكراد، عين وزير دولة لشؤون الأوقاف عام ١٩٦٣، عين نائب لرئيس الوزراء ووزيراً =

لمنح الحكم الذاتي للكرد في كل شيء باستثناء الجيش والخارجية، وأن يقطع البارزاني جميع علاقاته الخارجية ومنها علاقته بإيران^(١)، وبدأت المفاوضات في أيلول عام ١٩٦٩، وتواصلت على مدى ثلاث مراحل حتى عام ١٩٧٠، ذهب خلالها صدام حسين مرات عديدة إلى كردستان لمقابلة البارزاني شخصياً والتفاوض معه^(٢).

صرحت صحيفة الثورة في تشرين الأول ١٩٦٩ أن الحكم الذاتي هو أفضل حل للإيفاء بالحقوق الكردية، ورحب الأكراد بهذا التقارب وبدأت المفاوضات الرسمية في كانون الثاني ١٩٧٠، وكشف البارزاني عن حجم مطالبه الأساسية لحل المسألة الكردية وأصرَ على أن تقطع الحكومة علاقتها مع جناح إبراهيم - الطالباني، وعلى تسريح قوات فرسان صلاح الدين، وفي النهاية وافق البعث على تلك المطالب باستثناء كركوك وحقلها النفطية التي طالب البارزاني بضمها إلى منطقة الحكم الذاتي^(٣).

قدم الحزب الشيوعي دور كبير في إبداء النصح والإرشاد للقادة الكرد وقاموا بتذليل الكثير من العقبات من أجل إقرار الحقوق القومية للشعب الكردي وفي مقدمتها الحكم الذاتي ضمن حدود الوحدة العراقية ولغرض التوصل إلى اتفاق تاريخي^(٤)، ففي نهاية المطاف تراجعت حكومة البعث إذ لم يعد أمامها أي مخرج آخر من الوضع الذي وضعت نفسها فيه، وبعد أن أنهكت الحرب قوى البلاد العسكرية والاقتصادية طوال تسع سنوات، دون أن تتمكن من قهر الشعب الكردي المتمسك بحقوقه المشروعة، فضلاً على ازدياد الضغط العالمي والعربي على حكومة العراق لحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً سلمياً^(٥).

بعد عجز الحكومة عن تحقيق اتباع سياسة الاحتواء مع الأكراد، توجهت نحو البارزاني لأدراكهم بأنه الممثل الرئيس للحركة الكردية، وبعد وساطات سوفيتية بين الجانبين الحكومي والكردي، أثمرت عن تقريب وجهات النظر بين الطرفين وتنتهي سنوات من القتال في شمالي العراق وكحل جذري

= لأعمار الشمال في وزارة عبد الرحمن البزاز لعام ١٩٦٧. للمزيد ينظر: **محمد سلمان منور التميمي**، فؤاد عارف

ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥، رسالة غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.

(١) **فؤاد عارف**، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، مطبعة آراس، أربيل، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢.

(٢) طالب عبد الجبار حيدر، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٣) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٩٢.

(٤) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٩.

(٥) **عبد الرزاق الصافي**، شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية، ج ٢، دار القرطاس، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١١٨.

للمشكلة يسمح بإقامة الحكم الذاتي في نهاية المطاف^(١)، ونتيجة لانفراج الأزمة السياسية وصل بغداد في أوائل كانون الثاني ١٩٧٠ وفد حزب البارتي وطالب بضرورة مشاركة الأحزاب الوطنية في المباحثات ولاسيما الحزب الشيوعي، لكن حزب البعث رفض ذلك ورأى إن الحوار يكون بين الأطراف المتنازعة فقط، وكان لجهود القيادي المستقل عزيز شريف الدور الأهم والذي يحظى بمكانة مهمة لدى البارزاني وقبولاً من قيادة حزب البعث^(٢).

وبعد سلسلة من المفاوضات التي اتسمت بالمد والجزر وقع صدام حسين والملا مصطفى البارزاني على مسودة اتفاقية لحل المسألة الكردية حلاً جذرياً، وقد أعلن أحمد حسن البكر الجزء العلني منها في الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ وعرفت ببيان آذار للحكم الذاتي^(٣)، مُنح الأكراد فيه لأول مرة منطقة حكم ذاتي وأنهى القتال المتقطع بين الطرفين، وكان الاتفاق الجديد بين الحكومة العراقية والأكراد يضر بمصالح الغرب وبعض الدول المجاورة، ولاسيما إيران التي كانت تقوم بتسليح الأكراد لغرض الضغط على العراق وتحقيق أطماعها الخاصة فيه^(٤).

كان اتفاق ١١ آذار يضم شروط تسوية جديدة للحكم الذاتي الكردي في إطار الجمهورية العراقية^(٥)، إذ تألفت الاتفاقية من خمسة عشر بنداً، وتضمنت اعترافاً بالقومية الكردية، واستخدام اللغة الكردية بجانب اللغة العربية في المناطق الكردية في التعليم، والإقرار بدفع التعويضات للأضرار التي طرأت من جراء القتال، ومشاركة الكرد في الحكومة المركزية وفقاً لنسبتهم من عدد السكان، والقيام بخطوات لتطوير المنطقة وأجراء الإصلاح الزراعي في المناطق التي يقطنها الأكراد^(٦)، بالمقابل كان على الكرد قطع العلاقة مع إيران، أما القضايا الأساسية موضع الخلاف بين الطرفين، مثل عائدة مدنية كركوك، ومساحة منطقة الحكم الذاتي، فقد أدرجت في ملحق سري ينص على

(١) نوار سعد محمود الملا ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.

(٢) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٢٧٨.

(٣) للاطلاع على النص الكامل للبيان ينظر: (لكي يسان السلام وتتعزيز الوحدة الوطنية)، مطبوعات الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣،

ص ١٣٧-١٥١. لمزيد من التفاصيل حول بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ينظر الملحق رقم (١٣)

(٤) **Peshawa Abdulkhaliq Muhammed**, U.S.Perspectives on Kurdish independence From Iraq, 1972-2011, Dissertated Dissertation, Institute of Law and Politics, University of Kiel 2012, p.173.

(٥) F.O, 51 / 191, RR 6/10, Research Middle East, The Kurdish Problem in Iraq , (1963- 1971) 6 December 1971. p. 1.

(٦) د . ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس، في ٢٤ شباط ١٩٨٣ ، ص ١٣. ينظر الملحق رقم (١٣) .

اجراء احصاء سكاني لتحديد مساحة وحدود منطقة الحكم الذاتي، وأن يتم تطبيق ذلك الاتفاق لمرحلة تجريبية مدتها اربع سنوات، يُعلن في نهايتها إقامة منطقة الحكم الذاتي بشكل نهائي^(١). استُقبلت الاتفاقية بحماس كبير ليس في كردستان فحسب بل على طول العراق وعرضه، بعد أن ظن الجميع انها وضعت نهاية لحرب لا طائل منها، أما الأكراد فقد اعتقدوا انها حققت اكثر من كل ما تم عرضه في الماضي^(٢)، ورحب القادة الأكراد باتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ بشئ من الرضا وبعض الحذر، على الرغم من أن مصطفى البارزاني كانت لديه خشية من نوايا حكومة البعث بعدم الالتزام به، فهو طيلة مدة المفاوضات وحتى بعد توقيع الاتفاق لم يقيم بزيارة بغداد نهائياً، لورود معلومات متتالية عن محاولات لاغتياله من قبل نظام البعث^(٣)، وأصدرت قيادة فرع حزب البارت في الخارج بياناً لها عبرت فيه " أن الاسباب التي دفعت النظام البعثي لتوقيع اتفاق ١١ آذار جاءت بسبب عجزه القضاء على الثورة الكردية... وعزلته التامة عن جميع القوى السياسية والشعبية وإفلاسه المالي الذي جعل من الصعوبة عليه مواصلة الحرب بشكل يحقق أية نتائج مرجوة من استمرارها"^(٤). أما على المستوى الشعبي فقد عبرت الجماهير عن فرحتها بإعلان الاتفاق وتوقف القتال بين أبناء الوطن الواحد، لأنه انهى مشكلة دامت سنوات عديدة قد رافقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وكانت ترى في ذلك انتصاراً للحركة الكردية ولسياسة الحزب الشيوعي العراقي وكفاحه من أجل تحقيق أمان الشعب الكردي^(٥)، بالمقابل كان حزب البعث يقوم بتصعيد حملته القمعية ضد الحزب الشيوعي، ولاسيما أن البعث لم يتمكن من تجيير الانتصار لحسابه، لان الرأي العام الداخلي والخارجي كان يعرف أن ما تحقق هو ليس من صلب سياسة هذا الحزب، وأن إقرار السلطة لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ جاء بضغط الحركة الكردية المسلحة أولاً، وتحت ضغط الحزب الشيوعي العراقي والرأي العام على حكومة البعث ثانياً^(٦).

(١) **جيرارد جاليان** ، شعب بدون وطن - الكرد وكردستان ، ترجمة عبد السلام النقشبندي ، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠١٢، ص ١٧٠.

(٢) Bulloch and Morries, Op.Cit, p.131.

(٣) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد، ص ٦٨.

(٤) نقلاً عن: **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، بيان من قيادة فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الخارج ، أواسط تموز ١٩٧٥.

(٥) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٦) بهاء الدين نوري ، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي ، ص ٢٧.

كما اشادت صحيفة التآخي الكردية في بغداد باتفاق ١١ آذار ووصفته باللحظة التاريخية الفارقة، ويبدو أنها المرة الأولى التي يُظهر فيها الأكراد بشكل صادق وراضي نسبياً أن تسوية مشكلتهم قد تكون في النهاية، وبطريقة ما فإن الاحتفال بالقرار الذي أصدرته الحكومة العراقية في ١١ آذار لتسوية المشكلة الكردية في العراق كان على أساس الحكم الذاتي للأكراد في المناطق الشمالية التي يشكلون فيها أغلبية، وأن الحكومة العراقية قد أعلنت بأنها ستطرح دستور جديد سيثبت الحقوق القومية الكردية على النحو المبين في إعلان ١١ آذار ١٩٧٠^(١).

أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً في أواسط آذار ١٩٧٠ بعنوان: (الحزب الشيوعي العراقي يحل الانتصار التاريخي بحل المسألة الكردية)، ربط فيه ما تحقق في بيان آذار والجهود التي بذلها الحزب طوال سنوات ماضية من أجل الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، وبين فيه " أن الاتفاق هو حقبة جديدة في مسيرة العراق والشعب الكردي، وأن رجوع الوضع إلى حالته الطبيعية في كردستان سيوفر موارد مالية ضخمة، ويضع حد لكل نشاط خارجي من دول الجوار للاعتداء على سيادة العراق الوطنية والتدخل في شؤونه الداخلية"^(٢).

وفي السياق ذاته بعث عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي ببرقية تهنئة للحكومة العراقية، وأصدر بياناً مفصلاً أسّنعرض فيه بنود بيان آذار ومما جاء فيه: " أن الحزب الشيوعي العراقي الذي بذل جهوده طوال السنوات الماضية من أجل الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية لن يدخر طاقاته وإمكاناته من أجل تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي نصاً وروحاً بالتعاون مع حزب البعث وحزب البارتى وكافة القوى الوطنية والتقدمية، وأنه انتصار للشعب العراقي بعربه وأكراده وأقلياته القومية وحركته الوطنية... هو هزيمة نكراء للقوى الاستعمارية"^(٣).

كانت نظرة الحزب الشيوعي للقضية الكردية في العراق كمشكلة قومية مضطهدة لها ما للقومية العربية من تاريخ وأرض ولغة، وأنه متمسك بموقفه الثابت بحق القومية الكردية في إقامة كيان قومي مستقل^(٤)، ومن أجل إيجاد حل ديموقراطي وطيد للقضية الكردية لابد من منح الحكم الذاتي لكردستان لكردستان العراق، ورحب ببيان ١١ آذار وعده مكسباً هاماً للشعب الكردي وللحركة الوطنية

(١) F.O, No.17 / 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq , 4 / 2 / 1970. P. 92.

ينظر الملحق رقم (١٠)

(٢) م . أ . ع ، بيان الحزب الشيوعي العراقي، حول اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية ، بغداد ، أواسط آذار ١٩٧٠ ؛ الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار، ص ١١٣.

(٣) نقلاً عن: عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤٠٦ ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق، ج ٥، ص ٩١.

(٤) زكي خيرى ، المصدر السابق ، ج ٢، ص ٣٠.

والديموقراطية في العراق، وأن النضال السلمي هو السبيل الوحيد من أجل تنفيذ بنود اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ دونما يؤدي إلى نشوب القتال من جديد^(١).

لقد كان شعار الحكم الذاتي مطلب الحزب الشيوعي الذي طالما نادى به لحل القضية الكردية سلمياً ولسنوات طويلة^(٢)، والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة الدولة العراقية، وبذلك اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات بأشراكهم في الحكومة واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية^(٣).

حظي بيان ١١ آذار بترحيب واسع فكتبت جريدة برافدا الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي مقالاً بعنوان: (العراق يتخطى مرحلة صعبة) وأبرز ما جاء فيه: "أن إعلان حق الأكراد في الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية، يعد خطوة ضرورية عادلة يتعذر بدونها خلق اتحاد متين بين شعبين... وأن هذه الخطوة تعد الأولى من نوعها على مدى آلاف السنين من تاريخ الحركة الكردية"^(٤)، وبذلك الخطوة فقد سدت الحكومة العراقية الطريق أمام أي تدخل خارجي يستهدف تعقيد المسألة الكردية وبينت أن الحل السلمي للقضية الكردية جاء نتيجة النضال المتواصل الذي خاضه الشيوعيون العراقيون من أجل إنهاء المشكلة الكردية^(٥).

أن التوقيع على اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ بين حزب البعث وحزب البارتى كان يعني الاتفاق على مسألتين لم يعلن عنهما في البلاغ الرسمي:

المسألة الأولى: تحديد مدة انتقالية قدرها أربع سنوات قبل الإعلان عن الاستقلال الذاتي الداخلي لكردستان في موعد أقصاه ١١ آذار / ١٩٧٤^(٦).

المسألة الثانية: إعادة إحصاء الشعب الكردي في كركوك، وفي موعد أقصاه ١١ آذار / ١٩٧١، ويقصد منه التعرف على نوع المنطقة المتنازع عليها، وقد رفض البعث فكرة الاستفتاء سواء في التاريخ المذكور أم في أي تاريخ لاحق، لأن بغداد كانت تعلم جيداً أن الغالبية العظمى في كركوك

(١) غزوة نجم عبد صاحب الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٧.

(٢) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية، ص ٢١٢-٢١٣ ؛ ماريون وبيتر سلوغت، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٦.

(٣) **سارة يونس كامل** ، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١١، ص ٣٨ .

(٤) نقلاً عن: **صلاح سعد الله** ، المسألة الكردية في العراق ، دار المثنى للطباعة والنشر ، ط ٢، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٦ ؛ الحزب الشيوعي العراقي، الانهيار، ص ١١٢-١١٣.

(٥) جريدة طريق الشعب، العدد ٤ ، أواخر نيسان ١٩٧٠.

(٦) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ١٣٧.

من السكان هم الأكراد، لذلك شهدت مدة الانتقال التي كانت محددة بأربع سنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ لتطبيق نظام الحكم الذاتي تصدعاً كبيراً في العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الوطنية الكردية^(١).

بعد عقد اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ الذي عدّه الحزب الشيوعي نصراً لمبادئه التي طالما نادى بها وعدها من أهم مطالبه المركزية، وبعد استيزار خمسة وزراء لحزب البارتى^(٢)، فقد انهارت بالمقابل العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث الذي لم تختلف سياسته عن السابق في إدارة الظهر للقوى الوطنية بعد تقاربه مع الأكراد، وهذا ما حدث مع الشيوعيين الذين ندّدوا في بيانات عديدة بحملة المdahمات والاعتقالات التي قام بها حزب البعث، فتم اعتقال المئات من الشيوعيين في جميع أنحاء العراق حتى ملئ معتقل قصر النهاية وتعرض فيه المعتقلين لأنواع التعذيب والاضطهاد^(٣).

ومما يلفت النظر أن المسؤولين في كلا الحزبين البعث والبارتي، أصبحوا يتحدثون ويتصرفون كما لو كان هناك في العراق حزبان فقط هما البعث والبارتي الكردي^(٤)، وذهب كليهما يجاهر بخصومته للحزب الشيوعي، فقاد البعث حملة اعتقالات كبيرة ضد الحزب الشيوعي وكوادره الحزبية، وبدأ نظام البعث يسلك أسلوباً مضاداً للديمقراطية ولسياسة الجبهة الوطنية المؤمل تشكيلها، وأخذت الأجهزة البوليسية التابعة للبعث بتصفية منظمات الحزب الشيوعي العراقي، وإبعاده عن الحياة السياسية^(٥)، وقد سارت الأمور نحو الأسوأ بالنسبة للشيوعيين، فبدلاً من أن يثني طرفا الاتفاق على الجهود التي بذلها لا سيما جهود عزيز شريف ومكرم الطالباني اللذان أديا دوراً مهماً في المفاوضات وفي تقريب وجهات النظر بين الطرفين والتي أفضت بالنهاية لاتفاق ١١ آذار ١٩٧٠^(٦).

من جانب آخر بين الحزب الشيوعي طبيعة حزب البعث قائلاً: "أن دكتاتورية البعث قد واصلت هجومها على الشيوعيين، حيث أصيبت منظمات الحزب بخسائر فادحة خلال حملة البعث

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) الوزراء الاكراد (إحسان شيرزاد وزيراً للأشغال، عبد الله النقشبندى وزيراً للاقتصاد، مصلح النقشبندى وزيراً للعدل، محسن دزه بي وزيراً لأعمار الشمال ونوري صديق شاويس وزير دولة). ينظر: عبد الرزاق الصافي، شهادة على زمن عاصف، ص ١١٨.

(٣) م. أ. ع.، بيان الحزب الشيوعي العراقي، حول استمرار حملة الاعتقالات بحق الشيوعيين والتقدميين، أواسط آيار ١٩٧٠؛ إبراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص ١١٠-١١١.

(٤) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤١٦-٤١٧.

(٥) نقلاً عن: كريم أحمد الداود، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٦) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٥٢.

الارهابية بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١"، فشنت أجهزة أمن البعث حملة اعتقالات ضد الشيوعيين فاعتقل ثابت حبيب العاني^(١) عضو المكتب السياسي في آيار ١٩٧٠^(٢)، وأُغتيل البعض الآخر وسحقت العديد من المنظمات في المدن، فرفض الحزب الشيوعي الدخول في حوار مع البعث وقرر الاكتفاء بالعمل السري^(٣).

بعد مرور شهر من توقيع اتفاق آذار شُكلت لجنة ضمت (أربعة من الأكراد ومثلهم من العرب) لغرض تنفيذ ما اتفق عليه ولاسيما المادة الثانية منه^(٤)، قام الرئيس أحمد حسن البكر بتعديل وزاري وعين خمسة وزراء من الأكراد البرزانيين (كما مر سابقاً)^(٥)، كذلك تم تنفيذ أغلب مواد بيان آذار ومنها استخدام اللغة الكردية في كردستان، وبدأت الصحف الكردية بالظهور، والانسحاب الوحيد الذي لاح في الأشهر الأولى من شهر العسل تمثل في رفض الحكومة لمرشح الأكراد حبيب محمد كريم^(٦) لمنصب نائب رئيس الجمهورية وفقاً للمادة ١٢ من بيان ١١ آذار بحجة كون أصوله فيلية^(٧).
وقد صرح البارزاني في كانون الأول ١٩٧٠ قائلاً: "أنا متفائلون الآن بعد عشر سنوات من القتال عرضت الحكومة العراقية علينا الحكم الذاتي في آذار الماضي وحتى الآن يبدو أنهم يُنفذون

(١) **ثابت حبيب العاني**: ولد عام ١٩٢٢ في الرمادي، خريج معهد المساحة، أُنتمى لصفوف الحزب الشيوعي في منتصف عام ١٩٤٠، تقلد مناصب حزبية عدة وأصبح مسؤول الخط العسكري للحزب الشيوعي، كان له دور فاعل في مؤتمرات الحزب الثاني عام ١٩٧٠ والثالث عام ١٩٧٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: **ثابت حبيب العاني**، صفحات من السيرة الذاتية ١٩٢٢-١٩٩٨، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٢.

(٢) جريدة النداء، (بيروت)، العدد ١٨٣٤، في ٥ ايلول ١٩٧١.

(٣) زكي خيري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤.

(٤) **Kerim Yildiz**, The Kurds in Iraq The Past Present and Future, Pluto P Press, London, 2004, p.19.

(٥) عبد الرزاق الصافي، شهادة على زمن عاصف، ص ١١٨.

(٦) **حبيب محمد كريم**: كردي فيلي، سكرتير اللجنة المركزية لحزب البارتى ١٩٦٤-١٩٧٥، كان من الاعضاء الموقعين على طلب تأسيس الحزب عام ١٩٦٠، أعيد انتخابه سكرتيراً للجنة المركزية عام ١٩٦٤ في مؤتمر الحزب السادس حتى استسلامه للسلطات العراقية عام ١٩٧٥، غادر بعدها العراق الى إيران ومنها الى القاهرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٧) **الفيلية**: تنسب إلى الكرد وتوطن مناطق الحدودية العراقية الإيرانية، ابتداء من مناطق جلولا وخانقين ومنديلي شمالاً إلى منطقة منطقة علي الغربي جنوباً، لهجتهم الكردية تختلف عن مثيلاتها في العراق وإيران وتسمى اللهجة اللورية. لمزيد من التفاصيل ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ج ١، حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج ١، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٥، ص ٥٩؛ **زكي جعفر الفيلي العلوي**، تاريخ الكرد الفيليين وآفاق المستقبل، مؤسسة البلاغ للنشر، لندن، ٢٠٠٩، ص ١١١-١١٣.

الاتفاقية^(١)، مع ذلك كان هذا آخر تصريح إيجابي له تجاه الحكومة، وقبل انقضاء الشهر كانت هناك محاولة اغتيال فاشلة استهدفت ابنه إدريس البارزاني في بغداد^(٢).

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ بين البعث والأكراد، إلا أن العمل على تحقيق ما تضمنته الاتفاقية ولاسيما في مسألة الحكم الذاتي لم يستمر طويلاً^(٣)، ففي ٢٩ أيلول ١٩٧١ تعرض الملا مصطفى البارزاني لمحاولة اغتيال دبرتها السلطة الحاكمة عندما زار وفد برئاسة عبد الجبار الاعظمي وعبد الحسين الدخيلي وهما من علماء الدين، لرأب الصدع بين الحكومة والقادة الكرد^(٤)، فعندما دخل الوفد لمقر البارزاني دوى انفجار قوي أصيب البارزاني في أثره وقتل أربعة من أعضاء الوفد، وبعد فشل محاولة الاغتيال أعلنت الحكومة شجبها لتلك المحاولة^(٥)، وهذا يبين أن حزب البعث لا يكتثر بالوعود التي قطعها للأكراد في اتفاق آذار ١٩٧٠ حول التزامه بتنفيذ بنود الحكم الذاتي^(٦).

لقد بان للحزب الشيوعي سياسة حزب البعث منذ عودته للسلطة عام ١٩٦٨، إذ عزم على "عدم محاربة الشيوعيين والحركة الكردية في آن واحد، فقد هادن الشيوعيين عندما حارب الحركة الكردية بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٠، وهادن الحركة الكردية بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١ وطارد الشيوعيين، وعاد ليخطب ودهم من جديد عام ١٩٧١"^(٧)، وأما حزب البارتّي الذي كانت له علاقات تاريخية متينة مع الحزب الشيوعي أخذ ينظر إلى كردستان بوصفها منطقة نفوذه ولا يحق لأحد أن ينافس فيها، وبدأت جريدة التآخي تنشر موضوعات حول اقتسام الهيمنة على النشاط السياسي بذريعة أن البعث أصبح امتداد لحزب البارتّي في وسط وجنوبي العراق والبارتّي امتداد للبعث في كردستان العراق^(٨).

(١) نقلاً عن: ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٤٩٦.

(٢) أوراق الدكتور جمال السامرائي، رسالة خطية من صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني حول محاولة اغتيال إدريس البارزاني في ٧ كانون الثاني ١٩٧٠. ينظر الملحق رقم (١٧)

(٣) بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي، ص ٢٨.

(٤) Kerim Yildiz, Op.Cit, p.19.

(٥) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٣٤٨.

(٦) **Henri J.Barkey**, Preventing Conflict over Kurdistan, Carnegie Endowment for International Peace 1779 Massachusetts Avenue, NW Washington, DC 2003, p.7.

(٧) نقلاً عن: زكي خيري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٥.

(٨) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٩-٣٥٠.

أخذ جهاز (الباراستن)^(١) يمنع المنظمات الحزبية الشيوعية من العمل في بعض المناطق الكردية مما عكّر العلاقة بين الطرفين، وفي أواسط نيسان ١٩٧٠ قامت قوات البشمركة^(٢) بعملية إطلاق النار على مقرات الحزب الشيوعي في كردستان، وحدثت بعض الاغتيالات في صفوف الشيوعيين غايتها إخلاء مقرات الشيوعيين بذريعة كونهم أصبحوا في تحالف مع البعث خصمهم الأول، وعبر الحزب الشيوعي في البداية عن استنكاره لهذه الحوادث، وأجرى اتصالات مع القيادات الكردية وطالب البارزاني بوقف المضايقات التي تعرضت لها مقراته، فكان رد البارتي: "ماذا نفعل لكم ... إن ذلك أشبه باحتجاجات الصين ضد الوجود الأمريكي"^(٣).

ذهب وفد من الحزب الشيوعي إلى المكتب التنفيذي لحزب البارتي في كردستان في أيار ١٩٧٠، مؤلف من عزيز محمد وزكي خيري ويوسف حنا للتفاوض بين الحزبين حول إصلاح الأوضاع المتردية لكن دون تحقيق نتيجة إيجابية بسبب طبيعة العلائق مع السلطة المركزية في بغداد، أذ كان الجانب الكردي يرى أن حزب البعث هو الذي يقود السلطة في العراق، ولم يكن الحزب الشيوعي قد سلم بهذا الرأي آنذاك^(٤).

٢- موقف الشيوعيين والأكراد من شروط البعث لعقد الجبهة الوطنية (١٩٧٠-١٩٧١):

بعد إعلان حزب البعث في العاشر من تموز ١٩٧٠ شروطه لعقد الجبهة الوطنية وتأكيده ضرورة قيام بقية الأحزاب بتقييم حكومة حزب البعث، والاعتراف بالدور القيادي له على صعيد الحكم والمنظمات لاسيما الجبهة الوطنية حال قيامها^(٥)، والامتناع عن إقامة أية علاقة مع أي فئة سياسية معادية للحزب، وضرورة سعي الحزب الشيوعي إلى دفع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إلى

(١) **الباراستن**: هو جهاز مخابرات الملا مصطفى البارزاني الذي كان يستخدمه في مراقبة وتصفية خصومه السياسيين والذي تشكل من قبل الموساد الإسرائيلي والسافاك الإيراني بعد الانشقاق في صفوف الحركة الكردية جناح إبراهيم أحمد- جلال الطالباني والذي حدث عام ١٩٦٤ وعلى غرار جهاز السافاك الإيراني وكان تحت أشرف مسعود البارزاني . لمزيد من التفاصيل ينظر: ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٢) **البشمركة**: وهو مصطلح استخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الأكراد، ويعني (الذين يواجهون الموت) وهم جماعات مسلحة مسلحة كردية تعني الفدائيين تأسست في أوائل القرن العشرين في العراق وشنت حرب عصابات ضد الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد. ينظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) <https://www.Wikipedia.net>

(٣) نقلاً عن: سيف عدنان أرحيم القيسي، قراءات في ذاكرة عزيز محمد، ص ٨٣.

(٤) عصام عزيز شريف، المصدر السابق ، ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٥) **صالح ياسر**، بعض الدروس المستخلصة من تقييم تجربة الحزب الشيوعي العراقي للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٩، ج ١، موقع

الحوار المتمدن، العدد ٢٠٢٨، ٤ أيلول ٢٠٠٧، www.ahewar.org

التحالف مع فروع حزب البعث في تلك الدول^(١)، وعدم السماح بإقامة أي ولاء أو تنظيم حزبي في المؤسسة العسكرية عدا الولاء للثورة وغيرها من الشروط^(٢).

حاول حزب البعث تقوية جبهته الداخلية بالعمل على رفع قدرات الجيش العراقي بصورة سريعة فلجأ إلى استيراد الأسلحة التي يحتاجها من الدول الاشتراكية لاسيما الاتحاد السوفيتي^(٣)، الأمر الذي تطلب تقديمه بعض التنازلات للحزب الشيوعي لغرض كسب السوفييت إلى جانبه لحاجة العراق المستعجلة لتلك الأسلحة، فضلاً على ذلك أن حزب البعث كانت علاقته بمحيطه الإقليمي غير جيدة ويشوبها بعض الفتور^(٤)، لذا كان بأمس الحاجة للتحالف مع دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي يستند عليها في الوقوف بجانبه في حل قضايا المصيرية كتأميم النفط^(٥).

لقد جاء إعلان بيان ١١ آذار في مصلحة جميع العراقيين بمختلف فئاتهم وفقاً للصحافة العراقية، فقد صرح البارزاني "أن أعداء الشعب العراقي حاولوا وضع العراقيين بين الأكراد والحكومة قبل أن يتم التوصل إلى الإعلان، لكن جهودهم تلك قد فشلت نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأكراد وحزب البعث الحاكم"^(٦)، من ناحية أخرى أكد عضو المكتب السياسي لحزب البارتى محمود عثمان^(٧) أن الحزب سيعقد مؤتمره الثامن في الأول من تموز ١٩٧٠ تحت شعار (السلام والأخوة

(١) جريدة الثورة ، العدد ٥٦٩ ، ١٠ تموز ١٩٧٠ ؛ رحيمة عبد الحسين عباس، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) جريدة الثورة، بغداد، العدد ٥٦٩ ، ١٠ تموز ١٩٧٠ ؛ جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٥٣.

(٣) **عمار فاضل حمزة** ، العلاقات العراقية- السوفيتية (١٩٦٨-١٩٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة، ١٩٩٨، ص ٣٠.

(٤) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص ١٥٦.

(٥) عمار فاضل حمزة، المصدر السابق، ص ١١١.

(٦) F.O, No. 17/ 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127), Problems of Kurds in Iraq ,4 / 2 / 1970. P. 90.

ينظر الملحق رقم (١٠)

(٧) **محمود عثمان**: ولد عام ١٩٣٨ بقرية (بياره) في السليمانية، استطاع بعد اكمال دراسته الثانوية الدخول الى كلية الطب في جامعة بغداد، مارس العمل السياسي بوقت مبكر إذ التحق بصفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، شارك في القتال الذي حدث في الشمال منذ عام ١٩٦٤ ونجا من محاولة اغتيال البارزاني في حاجي عمران عام ١٩٧١، ترأس الوفد الكردي في مفاوضات آذار ١٩٧٠، وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ جرت محاولة تسميمه بالثاليوم من قبل الحكومة الا انه عالج نفسه منه وشفي، وعلى اثرها اعتزل العمل السياسي حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، تم تعيينه عضواً في مجلس الحكم (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ثم انتخب عضواً في البرلمان العراقي (الجمعية الوطنية العراقية) عام ٢٠٠٥. للمزيد ينظر: **محمد علي الصوريكي**، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، المجلد ٣، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

والوحدة الوطنية) في منطقة كَلالة، وفي حديثه لوكالة الأنباء العراقية الرسمية، إن نحو (١٠٠) من المندوبين سيحضرون المؤتمر من أعضاء الحزب ، فضلاً على وفد يمثل حزب البعث وآخرون يمثلون التيارات الوطنية المختلفة^(١).

عقد المؤتمر الثامن لحزب البارتّي للمدة بين (١-٦ تموز ١٩٧٠)، أي بعد أربعة أشهر من توقيع بيان ١١ آذار، والقيت فيه كلمات ممثلي القوى السياسية التي أجمعت على انتقاد حزب البعث وأساليبه التعسفية، وألقى عبد الكريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي كلمة الحزب الشيوعي العراقي^(٢)، بيّن فيها تاريخ النضال المشترك بين الحزبين طوال تحالفهما من عام ١٩٥٦، وتعاونهما في إسقاط النظام الملكي في عام ١٩٥٨، دون إن يتطرق لأحداث ١٩٦٣^(٣)، ودعا عبد الكريم الداود إلى عقد اجتماع مشترك لجميع الأحزاب الوطنية لإنشاء جبهة وطنية وتحديد دستورها وهاجم السياسات الشوفينية من الحكومات المتعاقبة في العراق التي أجبرت الشعب الكردي على حمل السلاح لنيل حقوقه المشروعة^(٤).

أشاد كريم الداود بإعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وانعكاساته على القضية الكردية، وانتقد احتكار حزب البعث للعمل السياسي وعدم فسح الحريات الديمقراطية للأحزاب الأخرى ، بسبب ابتعاده عن الاتفاقية واستمراره في ممارسة الإرهاب تجاه الشيوعيين، وبين أن الحل الأمثل للأزمة يكمن بعقد الجبهة الوطنية، وإطلاق الحريات بما فيها حرية الأحزاب والعمل وفق برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي مشترك، وبيّن موقف حزبه من شروط حزب البعث التعجيزية التي طرحها بشأن إقامة الجبهة، وذلك في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر: " أن الأمور سارت بعكس الاتجاه الذي كان يريده المخلصون للجبهة الوطنية والمساعي المبذولة من أجل إقامتها"^(٥).

ردت جريدة الثورة الحكومية على مزاعم الشيوعيين تلك وكتبت مقالاً بعنوان: (حول المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني... السلوك الديمقراطي هو الذي يستهدف نقد الثورة من مواقع

(١) F .O, No. 17/ 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127), Problems of Kurds in Iraq ,4 / 2 / 1970. P. 90.

(٢) محسن دزه بي ، احداث عاصرتها، ج ٢ ، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠٠٢، ص ٢٠٥.

(٣) Johan Franzen, op.Cit, p.233.

(٤) F .O ,No. 17/ 1238 , NEQ 1/ 2. (Part c 88-127), Problems of Kurds in Iraq, 27 / July / 1970. P.

95. ينظر الملحق رقم (١٠) .

(٥) نقلاً عن: كريم أحمد الداود، المصدر السابق ص ١٩٩-٢٠٠ ؛ عصام عزيز شريف، المصدر السابق، ص ٤٠٧ .

الحرص عليها، لأضعافها تمهيداً لأسقاطها) ومما جاء فيه: " أن بعض الذين حضروا المؤتمر ... قد خرقوا التقاليد المتعارف عليها في مثل هذه المناسبات، وذلك بالطرح الذي دّل على عدم الحرص على تحقيق الوحدة الكفاحية، وأن أسلوب التجريح وتشويه الحقائق ليس طريق بناء علاقات وطيدة بين القوى الوطنية المخلصة... " (١).

قامت جريدة طريق الشعب بالرد على جريد الثورة ومما جاء فيها: " أن الجريدة الناطقة باسم حزب البعث طرحت شروطه لإقامة الجبهة في عددها الصادر في الاول من آب ١٩٧٠، وأسمتها (شروط البعث التعجيزية للجبهة) إذ ناقشتها بطرح جملة من الأسئلة منها، (لماذا لم يحدد حزب البعث الأهداف التي يمكن أن تتحد حولها هذه الأحزاب والقوى في مشروع برنامج الجبهة؟ وكيف يوفق حزب بين الدعوة للجبهة وإصراره على استمرار الأوضاع الاستثنائية؟ وماهي المبررات التي جعلت حزب البعث يهمل قرارات مؤتمره القومي التاسع الذي اعلن التخلي عن موضوع الحزب القائد وأقر شعار الجبهة على أساس المساوات والاحترام المتبادل؟) " (٢).

أخذت مجلة الثقافة الجديدة، تنشر المقالات عن الجبهة بأقلام عدد من قياديي الحزب الشيوعي، فكتب مكرم الطالباني مقالاً بعنوان: (الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق) تضمن شروط الشيوعيون للعمل الجبهوي، وفي الوقت ذاته بين أن الحل الأمثل للشروع في بناء الجبهة الوطنية هو التضامن الوطني الذي يأتي عبر مؤتمر وطني لمناقشة أسس دستور ديمقراطي للبلاد، وحكومة ائتلاف وطني تتبثق عن مجلس وطني منتخب (٣).

وفي غمرة تلك الأوضاع السياسية الصعبة تقرر عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي، والذي كان تأخر عقده واحداً من الأسباب التي دفعت إلى جدل كبير ومشاكل تنظيمية في صفوف الحزب في الستينات، إلا أن الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ قد

(١) نقلاً عن: جريدة الثورة ، العدد، ٥٦٩ ، ١٠ تموز ١٩٧٠.

(٢) نقلاً عن: جريدة طريق الشعب ، العدد ٧ ، أوائل آب ١٩٧٠ ؛ مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٣٤٩ ، ١٦ آذار ٢٠١٢ ، ص ٣٥ ؛ **الحزب الشيوعي العراقي**، وثائق المؤتمر الوطني الثاني، أيلول ١٩٧٠، ص ٣٩-٥٤ ؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤١٧.

(٣) **مكرم الطالباني**، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد الرابع، تموز ١٩٦٩، ص ١٢٧.

طرحَت الحاجة إلى عقد مؤتمر للحزب وتحديد موقفه تجاه القضية الكردية والموقف من التحالف مع البعث الحاكم^(١).

عُقد المؤتمر الوطني العام الثاني للحزب الشيوعي العراقي للمدة بين (٢٨ آب - ٤ أيلول ١٩٧٠) في قرية دركّلة في جبال كاروخ لمنطقة راوندوز في أربيل، وجاء اختيار منطقة انعقاد المؤتمر، لنشاط الحزب الشيوعي العراقي فيها، ووجود العديد من الأنصار الشيوعيين مما ساعد على تأمين المنطقة من أي تدخل حكومي^(٢)، وحضر المؤتمر قرابة (١٠٢) مندوب غير أن بعض المندوبين لم يحضروا المؤتمر وذلك لمواصلة إشرافهم على تنظيماتهم الحزبية وأبقى البعض الآخر في بيوتهم من باب الصيانة والاحتياط^(٣).

استمرت أعمال المؤتمر ثمانية أيام وقد ناقش الأوضاع التي نشأت بعد انقلاب ١٧ تموز واستيلاء حزب البعث على السلطة، وموضوع الحوار معه والموقف من الجبهة الوطنية المقترحة، ورفض أية شروط مسبقة لحزب البعث بشأن تشكيل الجبهة^(٤)، وأشاد باتفاق ١١ آذار ١٩٧٠، حول المسألة الكردية وحذر من خطر وجود بعض العناصر اليمينية في قيادة الحركة الكردية، التي لا تبدي حصانةً تجاه مساعي تخريب التعاون بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي^(٥).

أيد الحزب الشيوعي في مؤتمره الثاني اتفاق ١١ آذار وأكد أن تنفيذه يُعد نصراً كبيراً للشعب العراقي بعربه وأكراده، وبين أن المهمة التي تواجه الحزب والحركة الوطنية هي وقف تدهور الأوضاع وتحقيق الحريات الديمقراطية وإزالة أثار القمع، وإقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي^(٦)، وأنقذ المؤتمر سياسة (تبعيث أجهزة الدولة) لاسيما المؤسسة العسكرية، ودعا الى عقد مؤتمر وطني عام يضم جميع الأحزاب والكتل الوطنية دون استثناء، لمناقشة قضية التوصل إلى جبهة وطنية موحدة

(١) **سليم اسماعيل البصري**، الصراع - مذكرات شيوعي عراقي، دار المدى للنشر، بغداد ٢٠٠٦، ص ٣٢٥ ؛ سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٠٤-١٠٦ ؛

(٢) **صلاح الخرسان**، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ١٣٧ ؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٠٦. للمزيد من الاطلاع على أسماء المشاركين في المؤتمر ينظر: سمير عبد الكريم ، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٠٤.

(٣) **صاحب جليل الحكيم**، النجف الوجه الآخر محاولة استنكار، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠٣ ؛ سليم اسماعيل البصري، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ ؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ١٣٧.

(٤) جريدة طريق الشعب، العدد ٨، أيلول ١٩٧٠ ؛ ثابت حبيب العاني، المصدر السابق، ص ٤٢٣.

(٥) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٠٧.

(٦) فيصل الفوادي، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح، ص ١٠١.

وأشترط لمساهمة الحزب الحاكم فيها مبادرة الطرف القابض على السلطة بوقف كل أشكال القمع والاضطهاد بتوفير المناخ الديمقراطي^(١).

كما دعا المؤتمر إلى تعزيز علاقة الحزب الشيوعي بالحركة الكردية وبقيادة البارزاني وتخفيف التناقضات بينهما بوجه عام، وتوسيع تحالفهم عن طريق تعزيز قواعد تنظيمات لجنة إقليم كردستان للحزب الشيوعي كقاعدة رئيسة للتحرك السياسي في منطقة كردستان العراق، ووجه الاتهامات إلى عناصر أجهزة البعث المدنية والعسكرية بأنها تحاول عرقلة تنفيذ اتفاق آدار والقيام بأعمال تخريبية وافتعال الصدامات في كردستان والتآمر على الاستقلال الوطني^(٢).

وقد لخص الحزب الشيوعي العراقي موقفه من المسألة الكردية الذي أعلنه في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٧٠ بما يلي^(٣):

١- أن منح الحكم الذاتي لكردستان معناه جعل المنطقة إقليماً واحداً تدير دفته سلطة محلية تنفيذية، منبثقة من مجلس تشريعي إقليمي لكردستان منتخب في جو من الحريات الديمقراطية الحقة، وعلى أساس الانتخاب العام المتساوي المباشر والاقتراع السري، وتخضع هذه السلطة المحلية للحكومة المركزية في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والبرمجة الاقتصادية، وتتولى سائر شؤون الإقليم الإدارية والثقافية وغيرها، وتدعم من قبل الحكومة المركزية للعمل على بعث التراث القومي التقدمي للشعب الكردي، وتطوير ثقافته القومية وإنشاء ما يضمن تحقيق ذلك في الجامعات والمؤسسات الثقافية الحكومية.

٢- وجوب الاعتراف الحقيقي بالحقوق القومية للشعب الكردي وضمان تمثيله وفق نسبته إلى مجموع السكان في هيئات السلطة المركزية التشريعية والتنفيذية.

٣- إنهاء سياسة التمييز إزاء كردستان لاسيما في وضع خطط التطور الاقتصادي والتنمية البشرية والثقافية، وبين أن تطبيق اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠، يستلزم حكومة ائتلافية تساهم فيها جميع الأحزاب الوطنية.

في سيرة العلاقة بين الحزبين الشيوعي العراقي والبارتي للمدة من بيان ١١ آذار ١٩٧٠ والسنوات التي أعقبت ذلك، كان للحزب الشيوعي حضوره الفاعل في كل الجهود لحل المشاكل

(١) **ماجد زيدان الربيعي**، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ١٩٦٨-١٩٧٣، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٤٩، ١٦ آذار ٢٠١٢، ص ٣٥.

(٢) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) عصام عزيز شريف، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

والخلافات التي نشأت بين نظام البعث والحركة القومية الكردية، على الرغم من عدم وجود وثيقة تحالف تربط الشيوعيين بأي من الطرفين البعث والبارتي، وعدم اشتراكه في الوزارة بعد^(١)، يتضح أن الحزب الشيوعي صلات وثيقة بقيادة الحركة الكردية الذين كانوا يأتون إلى بغداد بين الفينة والأخرى، وتعززت هذه الصلة رغم المثالب التي كانت تحصل بينهما.

اتسمت سياسة الحزب الشيوعي في المدة الأولى (١٩٦٨-١٩٧١) بقدر من التحفظ والحذر إزاء سلطة البعث، لأن ماضي حزب البعث يبرر الحذر منه وعدم الثقة به، فقد أكدت الحملة الشرسة في عامي ١٩٧٠-١٩٧١ التي سُحقت بها تنظيمات الشيوعيين في البلاد، وسياسة تضيق الخناق على قادة وكوادره حزبه، نوايا حكام البعث الحقيقية إزاء الحزب الشيوعي بعد أن كانوا قد ضمنوا عن طريق اتفاق آذار ١٩٧٠ هدنة مؤقتة مع الحركة الكردية المسلحة^(٢)، يبدو أن تلك الحملة دلت بوضوح على أن البعث لم يغير هدفه في رغبته بالتخلص من الحزب الشيوعي والحركة الكردية بقيادة البارزاني، وإنما غير الأساليب فقط لتحقيق أهدافه.

ثالثاً: تراجع العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والأكراد (١٩٧١-١٩٧٣)

١- العلاقة بين الشيوعيين والأكراد في ظل تقارب حكومة البعث مع السوفييت (١٩٧١-١٩٧٢):

كان للحزب الشيوعي العراقي دورٌ كبيرٌ في نشر الأفكار التقدمية في كردستان العراق على الرغم من التباين في العلاقات بينه وحزب البارتي في مختلف مراحل الحركة الكردية، إلا أنه يعده الحليف الاستراتيجي الثابت والأقرب إليه من بين كل الأحزاب العراقية الأخرى، ولا يمكن الفصل بين علاقة الحزب الشيوعي بالحركة الوطنية الكردية عموماً وتأثير علاقة الاتحاد السوفيتي بهما، لاسيما ما نعرفه من تأثير مواقف الشيوعيين العراقيين بسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحكومة العراقية وانعكاس ذلك طردياً على القضايا الوطنية ومنها القضية الكردية^(٣).

في ٢٧ أيلول ١٩٧١ قدم الحزب الشيوعي مذكرة لحزب البارتي دعا فيها إلى تنسيق وتنظيم الأنشطة السياسية بينهما من خلال قيام البارتي على مستوى قياداته وقواعده بمساع لتوسيع المطالبة بتنفيذ اتفاق آذار والجبهة الوطنية، والقيام بفعاليات مشتركة بين الحزبين الشيوعي والبارتي في ميدان الدعاية والنشر وتنظيم اللقاءات والمذكرات المشتركة، وعقد الاجتماعات الدورية لتنسيق المواقف

(١) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٢.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ١ ، كانون الثاني ١٩٧١.

(٣) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص ٢١٩.

والنشاط السياسي على مستوى القيادتين بوضع المعالجات المشتركة لها، فضلاً عن تحقيق برنامج تعاون عملي في المنظمات العمالية والفلاحية والنسوية وفي اتحادات الأدباء والمنتقنين^(١).

وعلى الرغم مما أبداه الحزب الشيوعي من تعاون لم يوافق حزب البارتي على هذه المذكرة لوجود تقارب كبير بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد عام ١٩٧١ من جهة، وخشية الأكراد من عدم تنفيذ بنود بيان ١١ آذار التي كان يطالب بها إذما أنجرّ لذلك التقارب من جهة أخرى، وأخذ البارتي يضيق الخناق على منظمات الحزب الشيوعي لتعزيز تفرده في كردستان الأمر الذي أدى إلى ظهور الخلافات من جديد بين الحزبين^(٢).

أوضح الحزب الشيوعي أن هذه الخلافات تدور حول دعوات بعض أعضاء حزب البارتي المتكررة بضرورة حل تنظيماته في كردستان، وعدم التمييز في سياسة وممارسات بعض الأوساط القيادية في البارتي بين الفئات الرجعية العربية الحاكمة التي كانت تضطهد الشعب الكردي وبين الجماهير العربية الكادحة المكتوبة هي الأخرى بنار الاضطهاد، ونظرة الأوساط القيادية في البارتي إلى المسألة الكردية وشروط حلها من زاوية خفية وحيدة الجانب وبمعزل عن التطورات السياسية التي تجري على نطاق العراق^(٣)، وبعد قيام حزب البعث بتقوية علاقاته مع الكتلة الشرقية والحركة اليسارية عموماً، سرعان ما تغيرت العلاقة بين كل من الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفيتي مع الحركة الكردية من جهة، بالمقابل قيام القيادة الكردية في توثيق علاقتها بإيران والغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية^(٤).

لقد ساعدت العديد من العوامل على زيادة التقارب ما بين الشيوعيين والبعثيين، ومن تلك العوامل تدهور العلاقة ما بين حكومة البعث والأكراد على خلفية تعرض مصطفى البارزاني في ٢٩ أيلول ١٩٧١ لمحاولة اغتيال على يد البعثيين بهدف عرقلة تنفيذ بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠، فضلاً عن أن الحزب الشيوعي قد أشار في بيان في الذكرى الأولى لبيان آذار إلى توتر العلاقة بين الطرفين ووجود خلافات حادة حول تطبيق بنوده، وقيام الحكومة العراقية بمحاولة تأمين النفط من أجل كسب

(١) أركان حمه أمين رشيد الزرداري، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٧٧.

(٣) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٧٨.

(٤) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص ٢٢٠ ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٥٩-٣٦٠.

المعسكر الاشتراكي لاسيما الاتحاد السوفيتي إلى جانبها في معركة التأميم، كل تلك الأمور دعت حزب البعث أن يطرح مشروع ميثاق العمل الوطني^(١).

طرح حزب البعث مسودة ميثاق العمل الوطني في أوائل تشرين الأول عام ١٩٧١، ودعا بموجبها القوى السياسية للتفاوض من أجل تشكيل حكومة ائتلافية منبثقة من جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب الوطنية إلى جانب حزب البعث^(٢)، لكن الحزب الشيوعي اعترض على الكثير من فقرات مسودة الميثاق حيث أكدت المسودة على دور حزب البعث في قيادة الدولة، وأقر الحزب بوجود خلافات بشأن عدد من المواضيع، وأكد على دعمهم القلبي الكامل لنية البعث التي تبدو جدية في حل المسألة الكردية^(٣).

أعلن الرئيس أحمد حسن البكر مشروع (ميثاق العمل الوطني) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١، وتضمن مقدمة وأربع أبواب وأهم ما جاء فيه: التأكيد على تعاون الأحزاب السياسية فيما بينها لتقوية الجبهة الداخلية^(٤)، داعياً فيها إلى تشكيل جبهة وطنية تقدمية وشدد على نية النظام في تحقيق أوسع تحالف جبهوي ممكن مع جميع القوى الوطنية والقومية التقدمية ضمن إطار نظام ديمقراطي شعبي موحد^(٥).

وصف الحزب الشيوعي العراقي مشروع ميثاق العمل الوطني بعد دراسته بأنه يتضمن أسساً صالحة للتعاون الوطني، وجاء هذا الترحيب في سياق بيان أصدره في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧١^(٦)، معلناً فيه استعداده للدخول في مفاوضات لغرض وضع صيغة نهائية للميثاق باعتبار الذي تم طرحه مسودة يجب تعديلها^(٧)، وقد تفاعل مع الميثاق وعده بادرة إيجابية بعد عمليات الاعتقال العشوائية

(١) م. أ. ع. ، بيان الحزب الشيوعي العراقي - منظمة إقليم كردستان ، الذكرى الأولى لاتفاقية آذر ، أوائل آذار ١٩٧١ ؛ إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢) رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٣) ماريون فاروق سلوخت وبيتر سلوخت ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٤) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١١٣ ، لمزيد من التفاصيل حول مواد الميثاق ينظر :

وزارة الإعلام - مديرية الإعلام العامة ، ميثاق العمل الوطني ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، (د. ت) ،

ص ٣ - ٤٢ .

(٥) ماريون فاروق سلوخت وبيتر سلوخت ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٦) م. أ. ع. ، بيان الحزب الشيوعي العراقي ، حول ميثاق العمل الوطني ، ٢٧ ، تشرين الثاني ١٩٧١ ؛ **علي محسن مهدي** ،

الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٦٨-٦٩ .

(٧) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

التي تعرض لها والتي أستمريت لمدة طويلة، لذا ارتأت قيادة الحزب الشيوعي وضع حدٍ لتلك الممارسات بفتح الحوار مع البعث^(١).

أوضح الشيوعيون ان مسودة الميثاق كانت "محاولة من البعث لتخفيف وطأة الإرهاب على طريقة معاوية، السيف بيد والكتاب بيد، وانهم يرفضون قيادة حزب البعث للعملية السياسية واشترطوا المساواة في التعامل والمشاركة الواقعية وضرورة اشراك الأكراد وبقية الأحزاب الوطنية فيها، فرفض حزب البعث أن يكون حزب البارتي ممثلاً لجميع الأكراد، وإذا امتلك الأكراد رؤية صحيحة وغير شوفينية لأمكن إجراء حوار أكثر فائدة وأقرب واقعية، ولفرضنا تنازلات حقيقية لصالح الشعب العراقي عموماً ولكرديستان بصفة خاصة"^(٢)، وقد جاء ذلك الموقف المتشنج من اصرار البارتي على أن يضع الحزب الشيوعي في مكانة ثانوية ولاسيما في كردستان من أجل تحجيم الحزب في أوساط المجتمع الكردي الذي كان يتعاطف مع الشيوعيين لموقفهم الثابت ودفاعهم عن مصالح الأكراد وحق تقرير المصير^(٣).

أخذ حزب البعث يدغدغ مشاعر السوفيت من خلال التلويح بالاشتراكية والتقارب مع المنظومة الاشتراكية ووآد سياسة الماضي، ولاسيما تحسين علاقته مع القوى الوطنية ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي، فأصبح الطريق ممهداً لمثل ذلك التقارب بعد تعثر العلاقات بين الجانبين إبان انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣^(٤)، وثنى الحزب الشيوعي سياسة الحكومة في التقارب بين حكومة البعث والاتحاد السوفيتي وعد ذلك في بيان له بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح^(٥)، من أجل الوصول إلى حل مناسب للقضية الكردية من جهة ورغبة البعث الواضحة في إنهاء احتكار شركة نفط العراق من جهة أخرى، ولاسيما وأن النفط أصبح مثل البندقية التي بيد من يطلق النار ولكنه في الوقت نفسه أصبح وبالأعلى العراقيين وعلى الشعب الكردي بالدرجة الأساس^(٦).

(١) مجلة الثقافة الجديدة ، العددان ٣٠ - ٣١، تشرين الثاني-كانون الأول ١٩٧١، ص ٣-٧ ؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١١٤.

(٢) نقلاً عن: زكي خيري ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٥٧.

(٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١١٥ ؛ فيصل الفوادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ص ١٠٨.

(٤) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٣٦١.

(٥) علي محسن مهدي ، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٦) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٧٥.

قام الحزب الشيوعي بتوجيه رسالة إلى القيادة القطرية لحزب البعث في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢، أكد فيها على ضرورة مجابهة الشركات الاحتكارية بكل قوة، ولا يتحقق ذلك إلا بتقوية الجبهة الداخلية في العراق من خلال إقامة تحالف يضم جميع الأحزاب الوطنية الفاعلة، والعمل على تطوير عمل شركة النفط العراقية^(١)، كما أكد مكرم الطالباني بأن مناقشات جدية كانت تجري بين البعث والشيوعيين على أسس ميثاق العمل الوطني، وعلى الرغم من وجود خلافات حول عدد من المواضيع فإن الحزب الشيوعي يؤكد الدعم القلبي الكامل لنية البعث التي تبدو جدية في حل المسألة الكردية وموقفه المعادي للإمبريالية^(٢).

حاول البعث أن يُشرك الحزب الشيوعي العراقي في الوزارة لتقوية جبهته الداخلية أثناء مفاوضاته مع الشركات الاحتكارية^(٣)، وقد واجه مقترح اشراك الحزب الشيوعي في الوزارة تحفظاً من جانب حزب البارتّي في الوقت الذي كان يُشارك هو بخمسة وزراء في الحكومة^(٤)، فهل كان وراء هذا التحفظ ما لمسه البارتّي من عدم جدوى المشاركة في حكم لا يُقام فيه وزن للتكافؤ بين القوى والتعامل الديمقراطي فيما بينها؟، أو لعلّ البارتّي كان يُدرك أن البعث يُريد من الأمر أن يأمن جانب الشيوعيين في صراعه مع الحركة القومية الكردية وقيادتها الممثلة بالبارزاني؟، وأن هذه القيادة كانت تنوي تصعيد الخصومة مع البعث استناداً لنصائح وعود أجنبية ظهر زيفها فيما بعد، وبهذا لا تُريد تعزيز حكم حزب البعث؟.

وفي التاسع من نيسان ١٩٧٢ تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي لمدة خمسة عشر عاماً^(٥)، وقد رحب الحزب الشيوعي بهذه المعاهدة التي شملت حسب وصف زكي خيري مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وأشاد بأهميتها لردع أي تحرك امبريالي ضد العراق مستقبلاً ولأنها تساعد العراق على تحسين أوضاعه الداخلية^(٦)، وكان البارزاني

(١) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي إلى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢ ؛ إبراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) **عدنان عباس** ، هذا ما حدث، جزئين ، دار سطور، بغداد ، ٢٠١٦، ص ١٦٠.

(٣) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٢٣.

(٤) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣، ص ١١٧.

(٥) لمزيد من الاطلاع على بنود المعاهدة ينظر: **نهاد طالب عويد جبير الحميداي** ، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٧٢-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، ٢٠١٤، ص ٥٥-٥٦.

(٦) **بدر ناصر حسين الطريمشاوي** ، السياسة النفطية في الصحف العراقية (١٩٥٨-١٩٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص ٧٢ ؛ مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٥، نيسان ١٩٧٢.

يتمتع بدعم الاتحاد السوفيتي حتى التوقيع على اتفاق الصداقة بين موسكو وبغداد، إذ بدأ في ذلك الوقت بتحويل ثقته بعيداً عن السوفيت إلى القطب الأيديولوجي المعاكس المتمثل بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة^(١).

أستغل حزب البعث المعاهدة للضغط على الحزب الشيوعي وحمله على الإذعان للشروط التي يضعها للعمل الجبهوي من جهة، وكورقة ضغط في تعامله مع الدوائر الغربية من أجل الحصول على شروط أفضل في تعامله الاقتصادي من جهة ثانية، ووظفها بشكل خاص لإنجاح خطته في تأمين النفط وتسويقه، وكان السوفيت بحاجة لهذه المعاهدة لكي تعوضهم عما لحق بهم من الأضرار الأدبية والمادية جراء أبعاد الرئيس المصري أنور السادات للخبراء السوفيت عن مصر^(٢).

زاد في تقارب الحزبين الشيوعي العراقي والبعث ما حدث في الأول من حزيران ١٩٧٢ بقيام حزب البعث بتأميم شركة نفط العراق، وتأييد الحزب الشيوعي الذي عد الاتفاقية بأنها "خطوة جريئة للحكومة العراقية وأنها تمثل إرادة الشعب في تحرير الثروة الوطنية من الاحتكار العالمي"^(٣)، وعبرت الصحف السوفيتية عن مساندتها للعراق تجاه تلك الخطوة وأن تأميم شركة نفط العراق تعد خطوة جريئة يخطوها الحكم الوطني في العراق حيث جاء ذلك التأميم خاتمة لمأساة دامية استمرت ٤٥ سنة^(٤)، على الرغم من استخدام البعث لعوائد النفط فيما بعد كوسيلة لزيادة رصيده الشعبي ولزيادة الماكنة العسكرية والأمنية ووجهها فيما بعد ضد خصومه، بمن فيهم الأكراد في حرب غير عادلة لم يحصد الجانبان منها إلا الخسائر البشرية والمادية^(٥).

(١) جريدة طريق الشعب، العدد ٧٢، ٩ كانون الأول ١٩٧٣؛ جريدة طريق الشعب، العدد ١٠٦٧، ٣١ آذار ١٩٧٧؛ جريدة الفكر

الجديد، بغداد، العدد ٢٦٤، ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٧؛ زكي خيري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٢.

(٢) في ٨ حزيران ١٩٧٢ قرر أنور السادات طرد الخبراء العسكريين السوفييت والذين يقدر عددهم عشرون ألف خبير حيث جاءوا

بطلب من مصر بعد حرب عام ١٩٦٧، لتدريب الجيش المصري على أسلحة سوفيتية جديدة لمعادلة التسليح الإسرائيلي، وبعد

فشل الخبراء السوفييت في ذلك واستمرار حرب الاستنزاف حتى عام ١٩٧٠، وعند إعلان السادات أن عام ١٩٧١ هو عام

الحسم مع إسرائيل ولم يحسم، ألقى باللوم على السوفييت بأنهم لم يلتزموا بما تعهدوا به في عام الحسم ذلك مما أخرجهم مع

شعبه، فعقد اجتماعاً مع قادة جيشه وقرر الاستغناء عن الخبراء وإبلاغ الكرملين بالقرار المصري. ينظر: <http://www.marefa.org>

(٣) جريدة الفكر الجديد، العدد ١٧، ١٥ تشرين الأول ١٩٧٢.

(٤) **وزارة الاعلام**، اصداء تأميم شركة نفط العراق، مديرية الاعلام العامة، ١٩٧٢، ص ٢٣.

(٥) جريدة الفكر الجديد، العدد ١٧، ١٥ تشرين الأول ١٩٧٢.

كان ضغط حزب البعث يزداد على الشيوعيين خلال مدة المفاوضات الثنائية فما تحقق من أنجاز في معركة النفط وتأميمه في حزيران من العام ١٩٧٢^(١)، أثار كل من إيران ومن وراءها الولايات المتحدة، وكان سبباً كافياً لدخولهما في خط المواجهة مع نظام البعث عبر البوابة الكردية، فالتقاء المخاوف الإيرانية من تعاظم قدرات العراق العسكرية مع الاستراتيجية الأمريكية التي تقضي (بأضعاف أي بلد مرتبط بالاتحاد السوفيتي)^(٢)، قد وجدت اصداء مماثلة لدى الملا مصطفى البارزاني الذي أثاره الاتفاق العراقي- السوفيتي، وعد الأسلحة التي سيتزود بها العراق ستوجه ضد الكرد من دون غيرهم^(٣).

أفرز توقيع المعاهدة العراقية-السوفيتية عام ١٩٧٢ أثاراً خطيرة في القضية الكردية خلال تلك المرحلة الحاسمة من ناحيتين: أولهما، أنه أدخل الخلاف العراقي- الإيراني ضمن دائرة الحرب بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكان عبء ذلك التنافس على القضية الكردية بشكل مباشر، وثانيهما تمثل في أن الاتحاد السوفيتي فضل هذه المرة إقامة علاقات وثيقة مع الحكومة العراقية على حساب الكرد مما فرض عزلة داخلية على البارزاني^(٤).

شعر القادة الأكراد بضرورة الحصول على دعم دولي لقضيتهم لاسيما بعد توقيع المعاهدة العراقية- السوفيتية وتراجع الدعم السوفييتي لقضيتهم، فلم يجدوا سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت لها مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط^(٥)، فأخذ الأكراد الميل نحو المعسكر الغربي والابتعاد عن التنظيمات الشيوعية في كردستان، كما أخذت أجواء عدم الثقة تسود بين قادة الحركة الكردية والحكومة العراقية فتعثرت بذلك مفاوضات تطبيق بيان ١١ آذار ١٩٧٠^(٦).

أصدر الحزب الشيوعي في ١٢ نيسان ١٩٧٢ بياناً بمناسبة التوقيع على معاهدة الصداقة العراقية-السوفيتية ووصفها بكونها "انعطافاً كبيراً ومهماً في العلاقات بين الدولتين والشعبين... وأن الحزب الشيوعي إذ يُعبر عن ترحيبه البالغ بالمعاهدة، فإنه كان يتابع باهتمام تطور العلاقة بين حكومة البعث والاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد زيارة الوفد العراقي للأخير في شباط ١٩٧٢، وعبر عن

(١) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٢.

(٢) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ١٧٥.

(٣) ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص ٤٩٨.

(٤) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ؛ آدمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(٥) ناهض حسن جابر الراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٤.

(٦) حبيب محمد كريم ، المصدر السابق ، ص ١٢٢.

ترحيبه بسياسة حزب البعث الرامية لتطوير تلك العلاقات إلى مستوى تعاهدي^(١)، كما أعرب عن استعداده الكامل لاستئناف حوار مع حزب البعث، والعمل بكل طاقته دون تحفظ للتعاون معه من أجل أن ترتفع راية الصداقة العراقية-السوفيتية عالياً^(٢)، فكانت تلك المعاهدة حدثاً هاماً بالنسبة للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي اللاحق مع المنظومة الاشتراكية لتحقيق التقدم الاجتماعي وتوطيد السيادة الوطنية^(٣).

وخلال مدة استعداد حزب البعث لإعلان تأميم النفط ولتأمين جبهته الداخلية طرح على الشيوعيين في ٩ نيسان ١٩٧٢ المشاركة في الوزارة، وتعامل الحزب الشيوعي بإيجابية مع العرض آملاً في إنجاز الميثاق وإقامة الجبهة الوطنية^(٤)، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توقف الملاحظات الملاحظات الموجهة ضد الحزب وعلى أنجاز وضع الميثاق في صيغته النهائية المقبولة من جميع الأطراف المعنية وإقامة الجبهة الوطنية، وأن يكون للمشاركة في الوزارة تأثير إيجابي على رص الوحدة الوطنية وتوطيد الحقوق القومية التي أحرزها الشعب الكردي والإسراع في تنفيذ ما تبقى من بيان ١١ آذار بما في ذلك الحكم الذاتي لكردستان العراق^(٥).

وقد نبه الحزب الشيوعي في بيان له بعنوان: (حول المساهمة بالوزارة) في ١٥ أيار ١٩٧٢ إلى: "إن الحركة الوطنية كانت تواجه مهمات ينبغي تحقيقها، وعلى رأسها إقامة أوضاع ديمقراطية تستند إلى مؤسسات دستورية، وإيجاد الحلول لمشاكل الشعب المعيشية الملحة وتحرير الثروات النفطية من شركات الاحتكار الأجنبية"^(٦)، وقد شفع الحزب الشيوعي استجابته للاشتراك بالحكومة بطلب تشكيل مجلس للوزراء لقيادة الدولة^(٧)، ومع ذلك فقد دخل الشيوعيون الوزارة بمقعدين متمثلاً بمكرم الطالباني وزيراً للري وعامر عبدالله وزيراً للدولة^(٨)، لكونهما شخصيتان مقربتان من البعث بدرجة أساسية، وتم

(١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٢. للاطلاع على النص الكامل للبيان ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٥، بيان الحزب

الشيوعي العراقي حول معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي، ١٢ نيسان ١٩٧٢، ص ١٠٠.

(٢) نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، المصدر السابق، ص ٥٦؛ نوار سعد محمود الملا، المصدر السابق، ٢١٩-٢٢٠.

(٣) **باقر إبراهيم**، متراس جبار في مواجهة الإمبريالية، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٤، نيسان ١٩٧٥، ص ٤.

(٤) علي محسن مهدي، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٥) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٦) **بيان المكتب السياسي للحزب** الشيوعي العراقي بعنوان: (حول المساهمة بالوزارة) الصادر في ١٥ أيار ١٩٧٢.

(٧) جريدة التآخي، العدد ١٠٣٤، ١٦ أيار ١٩٧٢؛ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص ٤٢٤.

(٨) م. و. د. ملف رقم (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، نشرة داخلية أصدرها الحزب الشيوعي العراقي، مؤرخة

بتاريخ ١٤ أيار ١٩٧٢؛ زكي خيري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٢.

استتيزارهما في ١٤ آيار ١٩٧٢^(١)، وجاءت تلك الخطوة بادرة حسن نية من جانب حزب البعث على طريق إقامة الجبهة الوطنية^(٢).

بعد اشتراك الشيوعيون في الوزارة ومنحهم حق إصدار جريدة تحت مسمى (الفكر الجديد) في ١٨ حزيران ١٩٧٢، والتي جاءت لتعزيز الجهود الوطنية في بناء جبهة موحدة تضمن الحقوق الكاملة للشعب العراقي بمختلف قومياته^(٣)، طالب السوفيت من الأكراد أن يتبعوا سياسة مرنة مع حزب البعث للبعث للتقاهم وحل المشاكل القائمة وتأجيل المستعصي منها إلى فرصة أخرى، لكن العناصر اليمينية في حزب البارتى ذهبت تهاجم المعاهدة العراقية-السوفيتية، مما زاد العلاقات سوءاً بين الأكراد والسوفيت، هذا في الوقت الذي كان السوفيت قد أعلموا القيادة الكردية بانهم سيوقعون على المعاهدة التي لم يحضر الأكراد مراسيم التوقيع عليها بل استمروا في توطيد علاقاتهم بالغرب وإيران^(٤).

ازدادت العلاقات أكثر توتراً بين حكومة البعث وحزب البارتى بعد توقيع معاهدة الصداقة العراقية-السوفيتية والتي عدّها البارزاني موجهة بالأساس ضد الأكراد، وهو ما دفعهم إلى قبول المساعدات الخارجية وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقد ازدادت مخاوف الأكراد بعد قيام حزب البعث بتشكيل (الحزب الثوري الكردستاني) عام ١٩٧٢ ليكون منافساً لحزب البارتى وكسر احتكاره للساحة السياسية الكردية في العراق^(٥).

وأما على الصعيد الداخلي فقد تطور الخلاف بين الحزب الشيوعي والبارتى إلى قتال مسلح في السليمانية وساندت القوات الحكومية الفصائل الشيوعية، حتى نشطت العناصر اليمينية في كردستان ولم تبق حجة للعناصر اليسارية في حزب البارتى للدفاع عن التعاون مع الحزب الشيوعي^(٦)، وفي ظل تأزم الوضع أصيبت العلاقة بين الحزبين بنكسة كبيرة نجمت عن اعتقال أحد عشر طالباً شيعياً في صيف ١٩٧٢ كانوا عائدتين بشكل غير قانوني من الدراسة في موسكو ودخولهم إلى العراق عبر

(١) جريدة الثورة، العدد ١١٣٩، ١٥ آيار ١٩٧٢؛ ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٢) عادة فائق محمد علي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٣) جريدة الفكر الجديد، العدد ١، ١٨ حزيران ١٩٧٢.

(٤) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٦٠.

(٥) **الحزب الثوري الكردستاني: حزب أسسه حزب البعث من السياسيين الأكراد المناوئين لمصطفى البارزاني والذين كانوا ساخطين عليه بسبب الدفع الخارجي له بعدم قبول بيان ١١ آذار، ولكي لا يثير باقي القوميات في تلك الدول لاسيما تركيا وإيران لمطالبة دولها بالمثل، ينظر: إبراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص ١٢٥.**

(٦) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٦٠.

منطقة زاخو، حيث تم اعتقالهم وقتلهم في المنطقة التي كانت تحت سيطرة حزب البارتي وضمن مسؤولية القائد الكردي عيسى سوار^(١) على الرغم من موافقة البارتي السماح بدخولهم، فتوترت العلاقة بين الطرفين واقترن ذلك بمضايقات على منظمات ومقرات الحزب الشيوعي في كردستان ومنع أي نشاط له فيها^(٢).

على الرغم من الصدامات التي حدثت بين الحزبين الشيوعي والبارتي فقد أستمريت اللقاءات في بغداد، وكان واضحاً أن الحزبين قد وصلا إلى مفترق طرق ويسيران في خطين متعاكسين داخلياً وخارجياً، وأن الصراع بين الحزبين كان خطأ تاريخي فادح لأن القادة الأكراد لم يقدروا خطورة ذلك والخسائر الناجمة عن القطيعة إذ ما حصلت، ويعود ذلك إلى توجه القيادة الكردية نحو الغرب لغرض الحصول على العون والمساعدة، ولكون القادة الأكراد كانوا ينظرون بمنظار عسكري إلى أهمية التعاون مع الحزب الشيوعي الذي يعتقد هو الآخر أن الضرر لحق به أيضاً بفقدان قاعدته المحررة في كردستان في تعاونه مع البعث^(٣)، ويبدو أن الأكراد بسبب القطيعة قد فقدوا الجهاز الإعلامي المهم لحركتهم الذي كان دائماً ما يفضح الحكومات الدكتاتورية ويعريها، ويدافع عن الحركة الكردية وأهدافها العادلة.

٢- قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في ١٧ تموز ١٩٧٣ وأثرها في القضية الكردية:

طرح الحزب الشيوعي في أيلول ١٩٦٨ مشروع ميثاق الجبهة الذي طُبع بشكل كراس وفيه عرض مفصل لمفهوم عمل الجبهة من وجهة النظر الشيوعية^(٤)، وذلك بهدف اتخاذ الأحزاب السياسية الأخرى هذا المشروع محوراً لكل نشاط سياسي من أجل العمل الجبهوي، وأكد على "أن الاستقلال الفكري والتنظيم السياسي وحتى النشاط العملي والأيدولوجي المستقل لجميع الأحزاب

(١) عيسى سوار: هو من أحد القيادات الكردية وكان حاكماً لمنطقة زاخو في دهوك، وكان شرساً في تعامله وقسوته وكان يهاجم قوات الحكومة العراقية ويقتل الأسرى منهم، وكان يطلق عليه لقب الذئب، وكان مستقلاً في منطقته، وقد أمتد نفوذه على الفلاحين الكرد ليس في مناطق سيطرة القيادة الكردية فحسب، بل كذلك خارجها في منطقتي الموصل من العراق والجزيرة في سوريا بفرض الضرائب والإتاوات على أهلها، وأنهم بقتل ١١ شاباً شيعياً في صيف ١٩٧٢، بعد عودتهم من الدراسة في موسكو ودخولهم العراق من منطقة نفوذه في زاخو. لمزيد من التفاصيل حول الحادثة ينظر: عصام عزيز شريف، المصدر السابق، ص ٤١٣.

(٢) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٣) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ٣٦٠.

(٤) لمزيد من الاطلاع على مشروع ميثاق الجبهة الوطنية الذي قدمه الحزب الشيوعي ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، العدد، ٣، في حزيران ١٩٦٩، ص ١٩٢.

والقوى السياسية المتحالفة هو مبدأ يجب مراعاته في أي تحالف يراد له الحد الأدنى والضروري من الدوام والتماسك^(١).

كانت هناك ضغوط داخلية وخارجية كبيرة تمارس على الحزب الشيوعي العراقي للموافقة على عقد الجبهة بأقل الشروط^(٢)، فعلى الصعيد الداخلي لم تقتصر على الملاحظات الأمنية فقط، فإنها اتخذت منحى الاغتيالات لبعض عناصره البارزين^(٣)، وزج المئات من الشيوعيين في معتقل قصر النهاية وأقبية الأمن العام في مختلف المحافظات، وتمكن أجهزته الأمنية من تحجيم معظم منظمات الحزب الشيوعي، فكان إيقاف القمع أحد الدوافع التي فرضت عقد الجبهة الوطنية ليلتقط الحزب الشيوعي العراقي الأنفاس ويُعيد بناء منظماته^(٤).

ومن جانب آخر فقد تعرض الحزب الشيوعي لانتقاد شخصيات سياسية وأكاديمية حول موقفه من تشكيل جبهة وطنية مع حزب البعث، ومن بينها إبراهيم كبة^(٥) الذي انتقد عامر عبدالله عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والذي كان أحد أهم مفاوضي الجبهة آنذاك حول الجدوى من تلك الجبهة وما فعله البعثيون بالشيوعيين وقادتهم في عام ١٩٦٣ حيث قال: " كيف نسيتم ماذا فعلوا بسلام عادل وبقية رفاقه؟ كيف؟ فأجابه عامر عبدالله ... من اجل الحفاظ على استقلالية البلد والنهوض به علينا أن نقلب هذه الصفحة وإن ننسى جراحاتنا"^(٦).

لم تقسح سلطة البعث مجالاً ليطور الحزب الشيوعي تحالفاته مع القوى الوطنية الأخرى ولتجريده من حلفائه فقد وجهت ضربات مميتة للتيار الناصري واغتالت بعض قياداته، واعتقلت بعض قيادات الحزب الوطني الديمقراطي لتوقيعهم على مذكرة في آيار ١٩٧٠ مع الحزب الشيوعي العراقي تعالج قضية الديمقراطية^(٧)، وأكدت ذلك نشرة حكومة حزب البعث الداخلية (جريدة الثورة) ومما جاء

(١) نقلا عن: سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج٥، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) **ماجد عبد الرضا**، بعض المفاهيم الخاطئة في الجبهة الموحدة ، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١١، شباط ١٩٧٠، ص ٩.

(٣) عدنان عباس ، المصدر السابق ، ص ١٥٦.

(٤) ماجد زيدان الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٣١.

(٥) **إبراهيم كبة**: ولد في بغداد عام ١٩١٩، أكمل دراسته الثانوية عام ١٩٣٦، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٠، عمل أستاذاً في جامعة بغداد ١٩٥٣-١٩٥٨، عين وزيراً للاقتصاد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في تموز ١٩٥٩ عين وزيراً للإصلاح الزراعي والنفط وكالة، أعفي من منصبه في شباط ١٩٦٠، مارس التدريس الأكاديمي في كلية الإدارة والاقتصاد. للمزيد ينظر: **أحمد مريح المنصراوي**، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ٢٠١٤ .

(٦) نقلا عن: أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق ، ص ١٤٨.

(٧) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ٩٢ ؛ ماجد زيدان الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٣١.

فيها: " قبل إقامة الجبهة يجب أن تنتهي كل التنظيمات القومية العاملة على الساحة العراقية، لأنها بالأساس من أصول بعثية ولا بُدَّ أن ترجع إلى أصولها لحزب البعث وذلك حتى تكون ميزان قوي واضح يسمح لحزب البعث أن يُقيم جبهة وتحالفاً مع الحزب الشيوعي" (١).

إما على الصعيد الخارجي فقد تعرض الحزب الشيوعي إلى ضغوط من أجل تسريع الاتفاق مع حزب البعث لتشكيل الجبهة، إذ مارس الحزب الشيوعي السوفيتي والشيوعي السوري وبعض الدول الاشتراكية ضغوطاً عليه للوصول إلى اتفاق مع نظام البعث (٢)، فعمل الاتحاد السوفيتي الذي تربطه اتفاقية صداقة وتعاون مع حكومة البعث على دفع الحزب الشيوعي لإيجاد تفاهم مع مطالب البعث من خلال التوصيات التي حملها عزيز محمد بعد زيارته إلى أوربا الشرقية عام ١٩٧٢، (بأن نظام البعث يحمل شعارات يسارية) (٣).

كما مارس الحزب الشيوعي السوري واللبناني الضغط على الحزب الشيوعي العراقي بضرورة الاتفاق مع حزب البعث لتشكيل الجبهة، فقد أشار خالد بكداش (٤) إلى ضرورة الاقتداء بما جرى في سوريا والذي تمثل بتشكيل الجبهة الوطنية انطلاقاً من إحياء أفكار إمكانية تحول قسم من البرجوازية الصغيرة إلى الماركسية (٥)، وقد تأثر الحزب الشيوعي العراقي كما هو حال بقية الأحزاب الشيوعية في بلدان العالم الثالث بنظريات التحول للارأسمالي نحو الاشتراكية التي كانت سائدة في تلك المدة من حقبة السبعينات، حيث كان الحزب الشيوعي يرى في حزب البعث العراقي سائراً نحو تطبيق

(١) جريدة الثورة ، العدد ٥٢١ ، ١٣ آيار ١٩٧٠.

(٢) كان الحزب الشيوعي السوري قد دخل في جبهة مع حزب البعث الحاكم في سوريا ، وكان امين الحزب (خالد بكداش) يحث الشيوعيين العراقيين للقيام بجبهة مماثلة مع حزب البعث في العراق تحظى بمباركة السوفيت والدول الاشتراكية. للمزيد ينظر: **رافد رسول عبد** ، الفكر السياسي للحزب الشيوعي العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٦٩.

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٠٣.

(٤) **خالد بكداش**: من عائلة كردية ولد عام ١٩١٢ في قرية عسال الورد في سوريا، ودخل كلية الحقوق ولم يكمل دراسته، انضم إلى الحزب الشيوعي السوري ١٩٣٠، أعتقل عام ١٩٣٣، وبعد خروجه من السجن سافر إلى موسكو عام ١٩٣٤ واكمل دراسته هناك، وحضر عام ١٩٣٥ المؤتمر العالمي السابع للكومنترن، وفي عام ١٩٣٦ عاد إلى سوريا ليتسلم مسؤولية الحزب الشيوعي، أسس عام ١٩٣٧ جريدة صوت الشعب، اصبح عضوا في البرلمان عام ١٩٥٤، توفي في ٢٤ تموز عام ١٩٩٥. للمزيد ينظر: **عماد نداف** ، خالد بكداش يتحدث ، دمشق ، ١٩٩٣، ص ٢٠-٢٦ ؛ **ذياب عبود حسين الدليمي**، موقف العراق من التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٩، ص ٣٧-٣٨.

(٥) **زكي خيري** ، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم ١٩٦٨-١٩٩٥، ج ٢، السويد، ١٩٩٤، ص ٦٢ ؛ عبد الرزاق الرزاق الصافي، شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية ، ج ٢، ص ١٣٠.

الاشتراكية التي هي مبتغى الحزب الشيوعي والتي تتطابق مع نظريته الماركسية، مما سهل الكثير من المسائل العالقة ما بينه وبين حزب البعث^(١).

أصر الحزب الشيوعي على دخول حزب البارتي في الجبهة حتى اللحظات الأخيرة من التوقيع على ميثاقها، ليتمكنوا من طرح وجهات نظرهم من خلالها، ولكنهم رفضوا الفكرة وأصرروا على الانتظار لحين تنفيذ كامل بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠، وطلبوا من الشيوعيين أن لا يخطو أية خطوة باتجاه التوقيع على ميثاق الجبهة، وأن سبب إصرار الشيوعيين على دخول البارتي للجبهة هو من أجل تحصينها ضد سياسة التفرد والارتداد البعثي المفاجئ، فالبعث كان يُصر على عقد الجبهة بأي ثمن من أجل تحصين جبهته الداخلية بعد انفراط تحالفهم مع الكرد^(٢).

من المؤكد أن الشيوعيين قد تشجعوا كثيراً للدخول في الجبهة بفضل البيانات الرسمية التي كان يطلقها البعث بين الفينة والأخرى، ففي تصريح للبكر قال فيه: "أن البعث يريد جبهة تبقى طويلاً وجبهة متماسكة... والتي ستكون نموذجاً جيداً لجميع القوى التقدمية والوطنية في الوطن العربي كله"^(٣)، وبخصوص تشجيع السوفيت للحزب الشيوعي في التوجه نحو البعث صرح البكر أيضاً: "بأن تأميم شركة نفط العراق سيكون مستحيلاً دون مساعدة الاتحاد السوفيتي، وأثبتت الأحداث وجود إخلاص وثقة متبادلة في العلاقة ما بين شعبنا وثورتنا وبين قوى التقدم والاشتراكية في العالم وعلى رأسها كان الاتحاد السوفيتي الصديق"^(٤).

لقد بنى الحزب الشيوعي تقييمه لميثاق العمل الوطني الذي طرحه حزب البعث على أساس^(٥):

١- أن المشروع من حيث مضامينه واتجاهاته الرئيسة معادٍ للرجعية، ويحدد أهدافاً أساسية ملموسة للكفاح الوطني التحرري، ويدعو القوى الوطنية إلى التعاون من أجل تحقيقها.

٢- الاستمرار في توثيق التعاون مع الدول الاشتراكية، وإعلان الانحياز الكامل والحازم لمعسكر الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية.

(١) ماجد زيدان الربيعي، المصدر السابق، ص ٣٢؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٢٣؛

إبراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٢) سيف عدنان أرحيم القيسي، قراءات في ذاكرة عزيز محمد، ص ٨١-٨٢.

(٣) نقلاً عن: منشورات الثورة، الجبهة في مرحلة الميلاد، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٣، ص ٤٤-٤٥.

(٤) نقلاً عن: ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، المصدر السابق، ص ٢١٩-٢٢٠؛ رحيمة عجينة، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٥) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١١٤.

٣- أن الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، وبيان ١١ آذار هو الإطار السليم لضمان الحقوق والتطلعات القومية المشروعة للشعب الكردي بما فيها الحكم الذاتي. انطلقت مفاوضات مضمينة وطويلة بين البعث والشيوعيين والتي بدأت في شباط ١٩٧٢، وقدم البعث مشروعه في ذات الوقت إلى حزب البارتي الذي دخل الحكومة بخمسة وزراء، إلا أن البارتي لم يبدِ ارتياحه للمشروع وأبدى تحفظه حول وجود مجلس قيادة الثورة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، وكان رأيه أن لا تجر محادثات ثلاثية بشأن الجبهة، ويرى الحزب الشيوعي أن مسألة تحفظ البارتي قد اتخذت ذريعة لرفض المشاركة ليس إلا، على الرغم من إدراك قادة حزب البارتي لما لهذه المحادثات الثلاثية من مصلحة كبيرة للقضية الكردية^(١).

تواصلت المفاوضات بين الحزبين الشيوعي والبعث لأشهر طويلة لم يطرح خلالها حزب البعث مسألة قيادته للجبهة التي يراد تأليفها، غير أن التوصل إلى إقامة الجبهة في سوريا على أساس الإقرار بقيادة حزب البعث الحاكم فيها دفع ذلك البعثيين في العراق الإصرار على الشروط السورية ذاتها لعقد جبهة العمل الوطني مع الأحزاب الوطنية العراقية^(٢).

أكد الحزب الشيوعي أثناء المفاوضات على ضرورة أن لا يكون التحالف مقتصرًا على الشيوعيين والبعثيين بل يجب دخول حزب البارتي وبقية الأحزاب الوطنية إلى الجبهة، لأن ذلك سيعزز من مكانتها ويحد من استئثار أي حزب فيها ويقوي من مركز الشيوعيين والأكراد معًا، إلا أن توتر العلاقات بين البعث والبارتي حال دون تحقيق ذلك، وقام الشيوعيون بالتوقيع على الرغم من استلامهم للعديد من الرسائل من القيادة الكردية بعدم التوقيع، لكنهم عدوا هذا الأمر هو قرار يخص الحزب الشيوعي وحده، كما كان التوقيع على اتفاق آذار شأن يخص الأكراد أنفسهم^(٣)، يبدو أن حزب البارتي كان قد وقع تحت تأثير قوى أجنبية (إيران والولايات المتحدة الأمريكية) التي لا تحبذ حصول أي تحالف وطني في العراق من جهة، وتقف بالصد من وجود أي تعاون بين الحزبين الشيوعي والبارتي من جهة ثانية.

بعد عقد عدة اجتماعات بين حزبي البعث والشيوعي العراقي عقدت لجنة الحوار الحزبي بينهما بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢، والتي أكد فيها عامر عبدالله على ضرورة رفع التجاوزات ملفتاً النظر

(١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

(٢) جاسم الحلواتي ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٣٦٩ .

(٣) زكي خيري ، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم ، ج ٢ ، ص ٦٢ ؛ فيصل الفؤادي، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح، ص ٩٢- ١٠٦ ؛ علي محسن، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

إلى بعض المقترحات والمطالب والشكاوى المقدمة سابقاً إلى حزب البعث والتي لم تحسم، والتميز في معاملة البعث للأكراد وعدم مساواة الشيوعيين بهم شارحاً المكتسبات الكبيرة التي حصل عليها الأكراد وتحججهم بأنهم حصلوا على ذلك كله كونهم حركة مسلحة، وأشار إلى أن الحزب الشيوعي حليف أقرب إلى البعث من أية جهة سياسية أخرى^(١).

وفي السادس من نيسان ١٩٧٣ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً لمناقشة المستجدات التي شهدتها الساحة السياسية العراقية وفي مقدمتها العلاقة مع حزب البعث^(٢)، وكانت مسألة قيادة الجبهة أهم نقاط الخلاف وكانت اللجنة المركزية منقسمة على نفسها بشأن عقد التحالف من عدمه مع حزب البعث، وعندما عُرضت القضية للتصويت لم تحظ بالقبول^(٣)، فطالب عزيز محمد من أعضاء اللجنة مراعات ما يعني لهم الدخول في الجبهة ومما جاء فيه: "أن الانضمام إلى الجبهة أصبح ضرورة ملحة لحزبنا، وبمثابة إظهار حسن نيتنا اتجاه البعث بكوننا نؤيد سياستهم التقدمية، ولا يجب أن يبقى ذلك في السر حيث لا تجني قواعداً من ذلك أية نتائج مثمرة" ^(٤).

وعلى ضوء ذلك تم إعادة التصويت فأنتقل صوت أحمد باني خيلاني إلى صف الموافقة على انعقادها^(٥)، بعدما حدثت بليلة داخل الاجتماع كان على رأسهم بهاء الدين نوري الذي عد الدخول في الجبهة هو بمثابة انتحار بسبب تقلب حكومة البعث بين الفينة والأخرى والتي لا يؤمن لها جانب^(٦)،

(١) ل . ت . ج . ب ، ملف رقم ٤١/٢٢ ، الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي ، مذكرة ممثل حزب البعث في جلسات الحوار المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢ . ينظر الملحق رقم (١٥)

(٢) الحزب الشيوعي العراقي ، تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في ٦ نيسان ١٩٧٣ المعنون : آفاق التطور اللاحق في العراق ، مطبعة الرواد ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٣٢ .

(٣) ذكر بهاء الدين نوري في مذكراته ان من بين المؤيدين لذلك التحالف كان كل من ، عزيز محمد ، كريم احمد ، باقر ابراهيم ، عبد الرزاق الصافي ، اما المعارضين فكان من بينهم ، بهاء الدين نوري ، زكي خيري ، مهدي كريم ، عدنان عباس وسليمان اسطفيان . لمزيد من التفاصيل ينظر : بهاء الدين نوري ، مذكرات ، ص ٤٢٤-٤٢٥ ؛ جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي ، ص ٣٧٢ .

(٤) نقلاً عن : سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٢ .

(٥) أحمد باني خيلاني : ولد في ٢٨ أيار ١٩٢٥ في قرية (فه قى جنه) في شمالي العراق من عائلة دينية ، انتمى للحزب الشيوعي العراقي في منتصف الاربعينيات من القرن الماضي ، واستطاع هو ورفاقه ان يصدروا صحيفة (بيرى نوى) ، انتقل الى مدينة السليمانية في اواخر اربعينات القرن العشرين ، وقد كانت له مواقف من الاحداث السياسية آنذاك فتعرض للسجن مرات عديدة ، وقد تم انتخابه عضواً للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٦٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد باني خيلاني ، مذكراتي ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

(٦) بهاء الدين نوري ، مذكرات ، ص ٤٢٤-٤٢٥ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٢ .

وقد ابلغ الشيوعيون حزب البعث موافقتهم على الدخول في تحالف جبهوي معه على وفق ما تم التوصل إليه في المفاوضات^(١).

تم الاتفاق على الدور القيادي بين الحزبين على الصيغة التالية: " أن إقرار ميثاق العمل الوطني بصيغته اليوم، يعتبر الإعلان الرسمي لقيام جبهة الأحزاب والمنظمات والقوى والعناصر الوطنية والقومية التقدمية التي تجسد القيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي من أجل تحقيق أهداف الميثاق، ويحتل حزب البعث موقعاً متميزاً في قيادتها وفي هيئاتها ويقود السلطة السياسية في الدولة، وتقوم العلاقات بين أحزاب الجبهة الوطنية والقومية التقدمية على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل حزب، إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً"^(٢).

رفض حزب البارتّي الاتفاق مع الحزب الشيوعي لمعادلة كفة حزب البعث في الجبهة الوطنية المزمع أنشاؤها في اتخاذ القرارات المهمة، وظل الشيوعيون على اتصال دائم بالقيادات الكردية إلى يوم التوقيع المشترك على الميثاق، وأبلغ الشيوعيون في نيسان البعث بقرار لجنتهم المركزية بالموافقة على عقد الجبهة، ولكن حزب البعث تجاهل الأمر ولم يعد له إلا في أوائل تموز ١٩٧٣، في أعقاب احتدام الصراع الدموي داخل حزب البعث والذي أنهى بضرب حركة ناظم كزار^(٣) ومجموعته في (٣٠ حزيران - ١ تموز ١٩٧٣)^(٤)، والتي تركت اثرها البالغ على النظام البعثي وحفرته للإسراع بتشكيل الجبهة^(٥).

(١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) نقلاً عن: **وزارة الإعلام**، ميثاق العمل الوطني والنظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، السلسلة الوثائقية رقم (٢٩)، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٠؛ جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٧١.

(٣) **ناظم كزار**: ولد عام ١٩٤٠ في المقدادية في ديالى من عائلة متواضعة ترجع في أصولها إلى طائفة الصابئة في مدينة العمارة، أكمل تعليمه الابتدائي ومن ثم تعليمه في المعهد الصناعي في بغداد، انضم لحزب البعث عام ١٩٥٩، وعين مديراً لهيئة التحقيق بعد انقلاب شباط ١٩٦٣، منح رتبة لواء عسكري بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ثم مديراً للأمن العام، أطلق عليه لقب (أبو حرب)، قاد انقلاباً ضد حكم البعث في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ لكنه باء بالفشل وأعدم في ٧ تموز ١٩٧٣. للمزيد ينظر: **شامل عبد القادر**، ناظم كزار سيرة أقوى مدير أمن عام في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩٦٨-١٩٧٣ وأسرار انقلابه الفاشل، ط ٢، بغداد، ٢٠١٥؛ **عبد الوهاب حميد رشيد**، العراق المعاصر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٦٩؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٩٨.

(٤) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١٢٤-١٢٥.

(٥) F.R.U.S, No.317, 1969-1976, vol. XXVII, Iran and Iraq (1973-1976), Research Study Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, November 1976 .

كان الاجتماع الحاسم بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في ١٥ تموز ١٩٧٣، وبقيت القضايا الهامة دون حسم بين الطرفين وأحيلت إلى قيادة الحزبين^(١)، وفي ١٦ تموز ناشد الحزب الشيوعي البارتي بالانضمام إلى مسيرة العمل الجبهوي وكانت آخر محاولة لأقناعه في الدخول للجبهة الوطنية والعمل على تذليل المشاكل العالقة بينه وبين الحكومة^(٢)، ويكون له دور في صناعة القرار السياسي الذي يخص المسألة الكردية، لكن البارتي ظل مصراً على تحفظاته السابقة ورفض دعوة الانضمام لحين تنفيذ بنود اتفاق آذار ١٩٧٠ بشكل كامل ولعدم وجود تكافؤ في اللجنة العليا للجبهة التي يسيطر البعث عليها^(٣).

وفي موازاة تلك الأحداث كانت المفاوضات قد وصلت إلى نهايتها بين الحزبين ففي ١٧ تموز ١٩٧٣^(٤)، قام كل من عزيز محمد وأحمد حسن البكر بالتوقيع على (ميثاق العمل الوطني) ومما جاء فيه: "أن إقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية هي استجابة لهدف كبير نادت به وناضلت من أجله كل الأحزاب والقوى التقدمية... وهي استجابة حية ومخلصة لأمني الجماهير ومقتضيات ترسيخ الوحدة الوطنية في البلاد، واستكمال الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية وفقاً لبيان ١١ آذار التاريخي وتأمين مستلزمات النجاح في معركتنا القومية ضد العدو الإمبريالي... وأن انبثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية يشكل نقطة بارزة ومشقة في مسيرة العمل الجاد والمخلص والشامل لتكاتف الأحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية"^(٥).

بعد توقيع الميثاق بدأت جهود الحزب الشيوعي لإدخال حزب البارتي إلى لجان الجبهة الوطنية، وكان التنازل المرفق الذي قدمته حكومة البعث للشيوعيين هو حسن نيتها بهدم معتقل قصر النهاية

(١) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٣.

(٢) جريدة الفكر الجديد ، العدد ٦٠ ، ١١ آب ١٩٧٣.

(٣) جريدة الثورة ، العدد ١٥٠٩ ، ١٨ تموز ١٩٧٣ ؛ **سمير عبد الكريم** ، موقف الحزب الشيوعي من الجبهة والتحالف الجبهوي ، مطبعة الأندلس ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٢-٤٤-٤٦.

(٤) جريدة الفكر الجديد ، العدد ٥٣ ، ٢٣ حزيران ١٩٧٣ ؛ **جاسم الحلواني** ، الجبهة الوطنية ضرورة تاريخية ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥ ، بغداد ، السنة السابعة ، أيار ١٩٧٤ ، ص ٣٨ ؛ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ٢١٤ ؛ لمزيد من التفاصيل حول النظام الداخلي للجبهة الوطنية والقومية التقدمية ينظر: جريدة الثورة ، العدد ١٥٤٢ ، ٢٦ آب ١٩٧٣ ؛ **علي صالح عباس الحسناوي** ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦-٥٧-٥٨-٥٩ ؛ جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٣٧٢.

(٥) نقلاً عن: **سمير عبد الكريم** ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٥١ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١٢٥.

سجن التعذيب سيئ الصيت في العراق^(١)، واكتساب الحزب الشيوعي المشروعية القانونية^(٢)، وبذلك انتقل الحزب الشيوعي العراقي من جبهة المعارضة السرية إلى جبهة المشاركة العلنية في السلطة ومثل ذلك أول اعتراف رسمي بالحزب منذ تأسيسه.

يُعد توقيع ميثاق الجبهة الوطنية بين حزبي البعث والشيوعي العراقي أضفاءً لشرعية الأخير، حيث أعطى دستور الجبهة للشيوعيين المزيد من الحرية لنشر توجهات الحزب وأدبياته وكسب المزيد من الأعضاء الجدد، وكما أعتقد قادة الحزب الشيوعي بأنهم سيكونون قادرين على التأثير على بعض قادة البعث ذوي الميول اليسارية رغبةً منهم في بناء نوع من الاشتراكية، ولاسيما صدام حسين الذي أصبح بنظرهم (كاسترو العراق)^(٣).

وفي بيان للحزب الشيوعي في ٢٧ تموز ١٩٧٣ بعد عشرة أيام من توقيع ميثاق العمل الوطني، أعلن أنه يقف جنباً إلى جنب مع حزب البارتي والأحزاب الوطنية الأخرى وسيكون التوجه لبناء الاشتراكية، والعمل على محاولة استيعاب البعثيين وتحولهم من البرجوازية الصغيرة إلى الديمقراطية الثورية، لأن الأحزاب الوطنية الديمقراطية هي التي تعبر عن مصلحة الجماهير^(٤)، وعلى الرغم من أن الاتفاق قد تم في ١٧ تموز ١٩٧٣ فإن ميثاق الجبهة تأخر صدوره لشهر أيلول لفسح المجال لحزب البارتي بالانضمام إليها^(٥)، والذي لم يكن كما يبدو راغباً فيها بسبب اعتقاده بسيطرة حزب البعث على قراراتها مسبقاً.

توجه العمل بعد توقيع الاتفاق على ميثاق العمل الوطني إلى أنجاز الجانب التنظيمي وتشكيل الهيئات القيادية للجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وتكونت للجبهة لجنة عليا وسكرتارية عامة ولجان لها في بغداد والمحافظات^(٦)، وتكون وفد الحزب الشيوعي للجنة العليا من عزيز محمد وثابت حبيب العاني وعامر عبدالله الذي انسحب فيما بعد وحل محله كريم أحمد، وفي السكرتارية كان مهدي الحافظ ورحيم عجينة ممثلين للحزب الشيوعي، وشكلت لجان المحافظات على نفس نسب السكرتارية^(٧).

(١) جريدة النهار ، (بيروت) العدد ٨ ، بيروت ١٥ تموز ١٩٧٣.

(٢) حنا بطاطو ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ص ٤٢٤-٤٢٥.

(٣) Peter Sluglett, Op.Cit,p.3.

(٤) Johan Franzen,Op. Cit, p.234.

(٥) جريدة الفكر الجديد ، العدد ٦٢ ، ٢٦ آب ١٩٧٣.

(٦) جريدة الثورة ، العدد ١٥٤٩ ، ٢٩ آب ١٩٧٣.

(٧) رحيم عجينة ، المصدر السابق، ص ١٠٨ ؛ مجيد خدوري ، العراق الاشتراكي ، ص ١٦٢.

حاول الحزب الشيوعي ضم حزب البارتي إلى الجبهة بعد تشكيلها ومهد حزب البعث لهذا الامر بإصدار مرسوم جمهوري في الرابع عشر من آب ١٩٧٣ يقضي بتعيين وزيرين كرديين هما محسن دزه يي وزيراً للأشغال والاسكان، والمهندس نوري شاويس وزيراً للدولة، لكن هذا الاجراء لم يغير في موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني تجاه الانضمام للجبهة^(١).

وركز عزيز محمد جهوده بصدد إقناع حزب البارتي بدخول الجبهة الوطنية ومما جاء في ذلك: "لقد طالبنا البارتي الدخول في الجبهة حتى اللحظات الاخيرة من التوقيع على ميثاقها... ولكنهم رفضوا الفكرة وأصرروا على الانتظار لحين تنفيذ بيان الحادي عشر من آذار وطلبوا منا ان لا نخطو أية خطوة باتجاه التوقيع على ميثاق الجبهة، وكان رأينا ان هذا الامر لا يصب في مصلحتنا كحزب"^(٢)، مؤكداً أن سبب إصرار الحزب الشيوعي على دخول حزب البارتي للجبهة الوطنية والقومية التقدمية هو لترصين الجبهة ضد سياسة الارتداد البعثي المفاجئ^(٣).

عقدت اللجنة العليا للجبهة الوطنية اجتماعها الأول في ٢٨ آب ١٩٧٣ برئاسة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وأصدرت بياناً دعت فيه أعضاء الحزبين وكل التقدميين إلى بذل الجهود لإشاعة وتوطيد روح التحالف الجبهوي في جميع ميادين نشاطهم، وأقرت استكمال الاتصالات مع العناصر الوطنية بما فيها حزب البارتي للانضمام والمشاركة فيها وتشكيل السكرتارية العامة للجبهة ولجانها في بغداد والمحافظات، وأخذ الشيوعيون يطرحون في أدبياتهم الحزبية بعد صدور جريدتهم المركزية طريق الشعب في ١٦ آب ١٩٧٣ بصورة علنية وتزايد عدد نسخها مقابل نسخ جريد الثورة لسان الحزب الحاكم ونشرها العديد من الموضوعات^(٤)، في محاولة لتحقيق المكاسب الحزبية التي تتعارض مع قواعد العمل الحزبي في الجبهة الوطنية من وجهة نظر البعثيين.

جدد عزيز محمد في نهاية آب ١٩٧٣ دعوته لحزب البارتي الانضمام للجبهة الوطنية واكد على " ضرورة وجود حزب البارتي في الجبهة ينطلق من نظرة مبدئية اساسها تصليب الوحدة الوطنية

(١) اكد محسن دزه يي في مذكراته بعد توليه وزارة الاعمار والاسكان انه كان هناك مجلس يسمى بـ (المجلس الاعلى للتخطيط) وكان يرأسه صدام حسين نائب رئيس الجمهورية كانت مهمته مناقشة مشاريع الوزارات الحكومية (مثل الإعمار والاسكان والاشغال العامة والصناعة والري والتربية والتعليم العالي) والاشراف عليها وتنفيذها دون الاعتماد على الوزراء فقط. لمزيد من التفاصيل ينظر: محسن دزه يي، المصدر السابق ، ج٢، ص ٢٦١.

(٢) نقلاً عن: سيف عدنان ارحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨١ .

(٣) علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ٥١.

(٤) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج٥، ص ١٥٢ ؛ سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٤١.

وسد الثغرات بوجه المتطاولين...^(١)، كما دعا اطراف الجبهة إلى اليقظة واخذ الحيطة والحذر و قال بهذا الصدد ما نصه " لن نفاجاً اذا ما شهدنا التحرك المضاد من جانب قوى اليمين... ولن نفاجاً اذا ما رأيناها تتحرك حتى في اجهزة محسوبة على الدولة لتخريب الجبهة الوطنية ... ينبغي ان نعمل جميعاً لجعل الجبهة حدثاً هاماً... ونرفع من شأنها وتأثيرها في حياة الشعب"^(٢)، كما دعا الحزب الشيوعي إلى تناسي سنوات الماضي والمضي قدماً بالعمل المشترك في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية^(٣).

سار عمل الجبهة في السنة الأولى من دون صعوبات جدية، وكانت الاجتماعات تجري بشكل منتظم، وأراد الحزب الشيوعي العراقي تحويل الجبهة إلى مؤسسة جماهيرية، لكنه فشل بسبب أصرار البعثيين على أن لا تكون الجبهة أكثر من اجتماعات ومدولة للآراء، وأن لا تتحول إلى جهاز أشرف ورقابة على السلطة وسياساتها كما يُريدها الشيوعيون^(٤)، وكان العمل الجبهوي منذ البداية عملية صراع بين الحزبين الشيوعي والبعثي وذلك لعدم وجود أطراف أخرى في الجبهة يحتكم إليها في المسائل الخلافية.

أخذ الحزب الشيوعي يدعو في أدبياته الحزبية إلى المساهمة في المنظمات الجماهيرية للعمال والفلاحين والطلبة والشبيبة والمرأة لتحقيق بعض المكاسب الحزبية، لكن تلك المحاولات لم تنجح في تحويل الجبهة الوطنية إلى مؤسسة جماهيرية ومد نشاطها لباقي المؤسسات والمصانع والتجمعات الجماهيرية، وجعلها أداة للرقابة الجماهيرية على سياسات الحكومة^(٥)، الأمر الذي عده حزب البعث خروجاً على قواعد العمل في الجبهة الوطنية^(٦)، ولأن البعثيين كانوا قد احتكروا مفاصل العملية السياسية التي لا ينبغي للحزب الشيوعي الاشتراك فيها من وجهة نظرهم^(٧).

لم يكن دخول الجبهة من قبل الحزب الشيوعي هدفاً استراتيجياً، وإنما كان خطوة أملت فيها الظروف التي كانت تحيط بالحزب داخلياً وخارجياً، واستهدفت إتاحة الفرصة للحزب لأعاده بناء

(١) نقلاً عن: مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥١ ، آب ١٩٧٣ ، ص ٧ - ٩ .

(٢) نقلاً عن: سيف عدنان ارحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٢ .

(٣) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢٤ ، ٨ ايلول ١٩٧٣ .

(٤) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٨-١٠٩ .

(٥) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥ ، ايلول ١٩٧٣ ، ص ٧ .

(٦) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٥٢ .

(٧) Tariq Y. Ismael, The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq, Cambridge University press, USA, 2008, pp.181-200.

تنظيماته التي جرى تدميرها وإعادة صلاته مع الجماهير^(١)، وأُتيحت للشيوعيين حرية الصحافة والنشر فأخذت أدبياتهم بالانتشار وطُبعت جريدة (الفكر الجديد) في آب ١٩٧٣ باللغتين العربية والكردية إلى جانب جريدة (طريق الشعب) الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي^(٢)، واستطاع الحزب الشيوعي من النهوض من جديد وراح يكسب أعضاء جدد ونمت كوادره بشكل كبير على مختلف المستويات، واخذت مكاتب الحزب تفتح في مختلف مناطق العراق^(٣).

أن حزب البعث سعى منذ البداية جعل الجبهة مجرد أداة وواجهة دعائية له يحركها كيفما يشاء، فقد استولى على لجانها وقراراتها وجريدتها^(٤)، وبات يسعى إلى التحرر تدريجياً من شيء أسمه الجبهة الجبهة بعدما جبرها لنفسه، ومن علاقته بالحزب الشيوعي العراقي كما سنرى في نهاية المطاف^(٥)، كما أن الأكراد الذين رفضوا الانضمام إلى الجبهة قد استنفذوا أهميتهم التي منحها لهم بيان ١١ آذار، واصبح شبح المواجهة جلياً بين الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة وهذا ما شكل عامل ضغط على الحكومة وقيادة حزب البعث^(٦).

بناءً على ما تقدم يبدو أن هنالك صراع داخل حزب البعث نفسه، الأمر الذي أدى إلى مواجهة مكشوفة بين عناصره البارزين وتمت التصفية بينهما على هذا الأساس، كما أن عدم ضمه لبقية الأحزاب الأخرى لاسيما حزب البارتى دليل على رغبته في أحداث شرخ كبير بين الحزبين (الشيوعي والبارتى) لغرض التفرغ فيما بعد لتصفية القضية الكردية التي طالما أرقّت مضاجعه على المستويين الداخلي والخارجي، وهو يعلم من تجربته السابقة أن الدخول في صراع مع الحزب الشيوعي في الفترة الأولى من استيلائه على السلطة سيهدد استمرار سلطته ولا يتم ذلك إلا عن طريق الدخول في جبهة موحدة مع الحزب الشيوعي لهضمه ومن ثم التخلص منه فيما بعد بأية طريقة.

(١) طارق مجيد تقى ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٩، العدد ٧٨، ٢٠١٣، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) شوكت خزندار، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٣) جريدة طريق الشعب ، العدد ٦١، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ ؛ باقر ابراهيم ، مذكرات باقر ابراهيم ، ص ١٥٢.

(٤) جريدة الفكر الجديد، العدد ٥٩ ، ٤ آب ١٩٧٣ ؛ زكي خيري، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم ، ج ٢، ص ٦١ .

(٥) جاسم الحلواني ، محطات مهمة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢.

(٦) جريدة الفكر الجديد ، العدد ٥٩ ، ٤ آب ١٩٧٣.



الفصل الثالث

الحزب الشيوعي العراقي وسياسة التذبذب في المواقف (١٩٧٣ - ١٩٧٥)

أولاً : التحالف الشيوعي البعثي وأثره في القضية الكردية (١٩٧٣ - ١٩٧٤)

ثانياً: دور الحزب الشيوعي العراقي في تشريع قانون الحكم الذاتي نيسان ١٩٧٤

ثالثاً: حرب (نيسان ١٩٧٤ - آذار ١٩٧٥) ودور الحزب الشيوعي العراقي فيها

رابعاً: موقف الشيوعيين من اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ وتداعياته على الحركة الكردية



أولاً : التحالف الشيوعي البعثي وأثره في القضية الكردية (١٩٧٣-١٩٧٤):

على الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي كان الحليف الاستراتيجي للحركة الكردية المتمثلة بحزب البارتلي، إلا أنه لم يستطع أن يستمر في الحفاظ على ذلك التحالف، لاسيما وأن حكومة البعث في هذه المدة قامت بخطوات كبيرة نحو التقارب من دول أوروبا الشرقية التي كانت سائرة في فلك المعسكر الاشتراكي، وهذا ما أثر في تغير مواقفه تجاه سلطة البعث والحركة الكردية معاً^(١).

كان الإعلان عن قيام الجبهة في تموز ١٩٧٣ من أهم عوامل التوتر في علاقات الحزبين الشيوعي العراقي والبارتلي بقيادة مصطفى البارزاني، وحاول الحزب الشيوعي إزالة الخلافات ليبقي التحالف بينهما قائماً كما كان سابقاً، فكان الشعار الذي رفعه الشيوعيون في تلك المرحلة تحت عنوان: (ماذا يعني الحكم الذاتي لكرديستان العراق) ومما جاء فيه: " الديمقراطية للعراق والاستقلال الذاتي لكرديستان العراق، وأن تقرير المصير هو مبدأ لا جدال فيه لجميع الشعوب التي تأتلف في مجتمع عراقي متعدد، لها الحق في الاستقلال الذاتي داخل دولة موحدة أو فدرالية اتحاد دولتين"^(٢).

مع علم الحزب الشيوعي بوجود علاقات تربط قادة الأكراد بمختلف القوى الخارجية ومن بينها إيران والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تخطط لدفع الأكراد للقيام بتمرد جديد ولا بد من أن ينال الحزب الشيوعي المتحالف مع البعث نصيبه من نتائج ذلك المخطط، فقد تعرضت منظمات الشيوعيين في كردستان إلى القمع والإرهاب على أيدي بعض عناصر حزب البارتلي وبعلم من البارزاني وولديه إدريس ومسعود الذين كانت لهم علاقات وثيقة بنظام حكم الشاه، وعلى الرغم من ذلك لم يرغب الشيوعيون بقطع علاقتهم بالبارزاني وقيادة حزب البارتلي^(٣).

كان أكبر عامل يؤثر ويحدد العلاقة بين الأكراد والشيوعيين في تلك المرحلة هو طبيعة العلاقة بين حزب البعث والأكراد وأكثر تحديداً العلاقة مع مصطفى البارزاني والتي كانت تتدهور باستمرار، ولاسيما بعد توصل البارزاني إلى قناعة بأن نظام البعث لم يعد مهتماً بتطبيق بيان ١١ آذار ويحاول كسب الوقت لإضعاف الحركة الكردية وبالتالي تقويضها، لذا عاود البارزاني ومنذ

(١) أركان حمة أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(٢) نقلا عن: ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص٢٣٨ .

(٣) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار ، ص١١٦ .

آيار ١٩٧١ التذمر مجدداً بعد قيام البعث بخلق واقع ديموغرافي جديد في كركوك وذلك بنقل العرب، ولاسيما المسيحيين منهم إلى كركوك، ومنع جريدة التآخي من الصدور في عام ١٩٧١^(١). جرى نقاش واسع حول تشريع قانون الحكم الذاتي لأكراد العراق بعد قيام الجبهة الوطنية في سنتها الأولى من تموز ١٩٧٣ إلى آذار ١٩٧٤، وكان للحزب الشيوعي رؤيته الخاصة بشأن هذه المسألة في اجتماعات اللجنة العليا، وبعد الاتفاق على مشروع القانون بين البعث والشيوعيين تم تقديمه باسم الجبهة إلى حزب البارتي الذي وعد بدراسته والرد عليه بأقرب وقت^(٢).

عُقدت اجتماعات عدة للجنة العليا للجبهة مع حزب البارتي وبعض الشخصيات الكردية المستقلة المتعاونة معه، وقدم البارتي بعد دراسة مشروع القانون تعديلات تتعلق بشمول كركوك بالحكم الذاتي، وتخصيص نسبة من الميزانية العامة لكردستان وعدّ اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان وغيرها من التعديلات، وكانت كركوك نقطة الخلاف الرئيسة بين البعث والأكراد بسبب غناها بالبترول الذي يريد الأكراد السيطرة عليه أو تقاسمه على الأقل مع الحكومة العراقية التي رفضت أية صيغة تحجم من سيطرتها على هذه المدينة^(٣).

أصبحت العلاقات بين الحزب الشيوعي والأكراد بعد تشكيل الجبهة الوطنية بالبرود وبعض التدهور والتي أشرت نهاية مرحلة من تلك العلاقة، إذ عدها البارتي بمثابة وقوف الحزب الشيوعي إلى جانب الحكومة، ولاسيما أن المرحلة شهدت تأزماً كبيراً بين الحكومة والأكراد حيث وصف حزب البعث العلاقة بين قادة الحركة الكردية والشيوعيين بالمتأرجحة من جراء ضغوط حزب البارتي، وأن العمل على إنهاء تلك العلاقة سيسهم في إضعاف موقف البارتي، وهكذا حوّل انبثاق الجبهة الوطنية الصراع السياسي الداخلي في العراق لصالح حكومة البعث^(٤).

كان لتحالف الحزب الشيوعي مع حزب البعث أثر كبير في ابتعاده عن حزب البارتي، فقد وقف الشيوعيون لأول مرة في تاريخهم النضالي في تحالف يخلو من الأكراد، بعدما عدّ الشيوعيون صدام حسين بأنه قائد ثوري من طراز كاسترو في ذلك الوقت، وظهر عزيز محمد في تلك المدة مع أحمد حسن البكر وصرح بأن التحالف بينهما هو "تحالف استراتيجي وليس تحالف تكتيكي مرحلي، إذ جاء بتشجيع من الاتحاد السوفيتي للحزب الشيوعي العراقي، كون السوفيت قد أبرموا مع الحكومة العراقية معاهدة صداقة وأن مصلحتهم في ذلك الوقت تقتضي مساندة

(١) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ٢١٢.

(٢) مقابلة شخصية مع بهاء الدين نوري ، السليمانية ، ١٧ تموز ٢٠١٧.

(٣) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

(٤) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤١٣-٤١٤.

الشيوعيين في العراق لنظام حكم البعث^(١)، وأدعى الرئيس البكر في أيلول ١٩٧٣ أنه بعد تأسيس الجبهة الوطنية بأن سلطات الحكم قد انتقلت إلى الجبهة نفسها وأن أعضاءها يتحملون مسؤولية الحكم بالتعاون مع حزب البعث داعياً حزب البارتى وبقية الأحزاب الانضمام لها^(٢).

يبدو أن الشيوعيين كانوا مدركين بأن القوة الحقيقية المتحركة في جميع السلطات كانت بيد حزب البعث وتظاهروا بأنهم يتقاسمون تلك السلطة معه ولو ظاهرياً لكي يظهروا أنفسهم أمام جماهيرهم بأنهم على الند مع البعثيين، وكانت قيادة الحزب الشيوعي تأمل كذلك في أن يؤثر ذلك بدفع بعض قيادات حزب البعث باتجاه يساري عام.

قام الشيوعيون بدور الوسيط بين حزب البعث والبارتى حرصاً منهم لحل الاختلاف بين الطرفين، ونبهوا البعثيين لأن يتعاملوا برفق مع تطبيق بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ومؤكدين على: "إن المسيرة المشتركة في طريق التحالف والديمقراطية والأخوة الوطنية وفق الأسس الواردة في بيان ١١ آذار، وأن تطبيق الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن حدود الوحدة الوطنية للجمهورية العراقية ستحول البلاد إلى حصن منيع لا يُقهر، وثورة الشعب الكردي لن تتوقف"^(٣).

بعد الخطوات التي قامت بها اللجان المشكلة بين البعث والأكراد لتطبيق بيان آذار وتنفيذ مراحله ومتابعة الحزب الشيوعي لذلك، كان في تصور الشيوعيين أن يتعثر تطبيق البيان نتيجة الصراع بين البعث والأكراد حول صيغة التطبيق، واحتمال انتهائه بالصدام بين الطرفين، وأن تجربة القوى الوطنية مع البعث تثبت ذلك، كأقدام البعث على محاولة اغتيال البارزاني بعد توقيع بيان آذار، مما أضطر البارزاني إلى سحب ممثليه من بغداد، وحاول الشيوعيون تدارك الأمر من خلال ممثليهم في اللجنة العليا وتم تشكل وفد لذلك، وبعد وصولهم إلى كركوك أعترض البارتى على وجود ممثل الحزب الشيوعي^(٤)، لأنهم باتوا لا يطبقون تواجد الشيوعيين بينهم من جديد بعد عقدهم للجبهة مع البعث ويفضلون اقتصار المحادثات عليهم وعلى البعثيين

(١) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية ، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص ٢١٩.

(٤) تشكل وفد الجبهة من (غانم عبد الجليل ورحيم عجينة من الحزب الشيوعي، ورافق الوفد محمد محمود من حزب البارتى، وفؤاد عارف) وعندما وصل الوفد إلى كركوك اعترض المكتب السياسي لحزب البارتى على وجود رحيم عجينة ممثل الحزب الشيوعي لانهم كانوا يفضلون اقتصار المناقشات عليهم وعلى البعث فقط لأنهم لم يريدوا الاعتراف بالجبهة التي كانوا يريدوها ان تتم اولا بينهم وبين البعث. ينظر: رحيم عجينة ، المصدر السابق، ص ١١٢.

فقط، أو لربما لم يكونوا مرتاحين للتقارب الشيوعي البعثي وكانوا يحبذونها أن تتم بينهم والبعث أولاً بوصفهم القومية الثانية في البلد بعد العرب ومن ثم مع بقية الأحزاب الوطنية بعد ذلك^(١).
لقد اندلعت أحداث خطيرة بين الحكومة العراقية وقوات الحركة الكردية المسلحة في السليمانية وسنجار حيث تم أكره آلاف اليزيديين الأكراد منذ شباط وآذار ١٩٧٣ على ترك منازلهم في محاولة من البعث لإعادة توزيع السكان داخليا، وفي شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من العام نفسه هاجم حزب البعث القيادات الكردية ونصحهم بأن يقطعوا روابطهم مع إيران والتخلي عن هجماتهم لتخريب خطوط سكك الحديد ومنشآت النفط، وكانت القوة الجوية العراقية في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٣ تقوم بقصف متقطع للقرى الكردية في شمالي العراق^(٢)، وعلى ضوء ما تقدم يبدو أن حرباً جديدة تشنها الحكومة ضد الأكراد بدت وشيكة الحدوث بين الطرفين. وقد تلا التوقيع على ميثاق الجبهة بين البعث والحزب الشيوعي أحداث متقاربة صعدت التوتر بين الشيوعيين والأكراد منها:

- ١- بعد توقيع الحزب الشيوعي على ميثاق الجبهة الوطنية في ١٧ تموز ١٩٧٣، تلا ذلك تطور كبير بإجراءات الحكومة العراقية في كركوك في سبيل تعريب أجزاء من سكانها.
- ٢- تم في المدة ذاتها اغتيال أحد عشر شاباً شيوعياً كانوا راجعين من الدراسة في الدول الاشتراكية عند دخولهم الأراضي العراقية من منطقة زاخو.
- ٣- قامت حكومة البعث في الوقت نفسه بتسليح أنصار الحزب الشيوعي فأدى ذلك إلى تصادم مسلح بين الشيوعيين وقوات حزب البارت في بعض مناطق كردستان، وقد أشدت التوتر السياسي كثيراً بعد هذه الحوادث لأنه شمل جميع القوى الوطنية^(٣).
- ازدادت خشية الأكراد كثيراً بعد انبثاق الجبهة الوطنية، بأن يؤدي ذلك إلى قيام حكومة البعث بتسليح العناصر الشيوعية في كردستان، واستخدم هذا السلاح ضدهم، على الرغم من تأكيدات الحزب الشيوعي أن حيازته لهذه الأسلحة هي لغرض الدفاع عن النفس فقط^(٤)، وهكذا بدأت العلاقة بين الحزبين تتخذ منحى خطير وتتحول من فقدان الثقة إلى الصراع المسلح، الأمر

(١) مقابلة شخصية مع عريان السيد خلف ، مقر الحزب الشيوعي العراقي، بغداد ، ٥ كانون الأول ٢٠١٦.

(٢) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس، في ٢٤ شباط ١٩٨٣ ؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص ٢١٤. **ينظر الملحق رقم (١٣)**

(٣) عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤١٢.

(٤) زكي خيري ، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم، ج ٢، ص ٦٧.

الذي كان يصبُّ في مصلحة حكومة البعث^(١)، واللافت للنظر أن كلا الطرفين الشيوعي والكردى كانا يدركان ذلك.

بدأت الجهود لرأب الصدع بين الحزبين خوفاً من تعمق الأزمة بين الطرفين، فكان من بين ذلك ما بذله القيادي عزيز شريف الذي عمل في الأول من آب ١٩٧٣ لتهدئة الوضع بينهما، ولكن ذلك لم يكن له أي أثر إيجابي مما أوصل العلاقات بين الجانبين إلى حد الصدام المسلح، وخروجها من الحرب الإعلامية، ليكون السلاح هو الحاسم بينهما في المناطق التي ينتشر فيها نفوذ الطرفين^(٢).

تم تسليح بعض القوات الشيوعية في كردستان من قبل سلطة البعث مما دعا البارزاني إلى إنذار ممثلي الحزب الشيوعي بنزع أسلحتهم، فوافقوا حيث يكون الدفاع عن مراكزهم ممكناً ورفضوا في مناطق أخرى وقد انسحب الشيوعيون بأسلحتهم إلى قرب رانية، وأخذت حالة التوتر تتسع وبدأ عناصر البيشمركة بالتنسيق على مواقع الشيوعيين في المناطق الكردية^(٣)، وبذلك فأن الشيوعيين كانوا يخشون على عناصرهم من التصفية على يد القوات الكردية بعد عقدتهم لميثاق الجبهة الوطنية مع البعث، وجاء رفض الشيوعيين نزع أسلحتهم عندما طُلب منهم بحجة الدفاع عن النفس في الوقت الذي كان كل من البعث والأكراد يمتلك السلاح في ظل تلك الأوضاع المتوترة^(٤).

وقد حدث أن طوقت قوة من البيشمركة فصيل للحزب الشيوعي على مشارف القوش في دهوك ليلة ٢٩/٣٠ أيلول ١٩٧٣ وبينما كان الصدام العسكري جارياً، جرى لقاء بين ممثلي الحزب الشيوعي والبارزاني في مقر الأخير وأكد البارزاني على أنه لا يحتمل وجود قوة مسلحة في منطقة تابعة لنفوذه في كردستان، وأبدى الشيوعيون وجهة نظرهم إزاء ذلك بأنهم لا ييغون سوى الدفاع عن أنفسهم، وبعد نقاش طويل اتفق الطرفان على تجنب وقوع المصادمات المسلحة بينهما مستقبلاً قدر الإمكان، غير أن المعركة أستمريت وأستتجد الفصيل الشيوعي بالقوات الحكومية التي عمدت على قصف مقر القوة الكردية^(٥).

(١) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ، ص ٤١٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٤-٤١٥.

(٣) جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٩ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣.

(٤) عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤١٤.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤١٤.

وفي أثر وقوع المصادمات بين أتباع الحزبين الشيوعي والبارتي والتدخل الحكومي لجانب الشيوعيين، فقد كان هناك تقرير سري لمديرية الأمن العامة موجه إلى وزارة الداخلية حول أحداث أواخر أيلول ١٩٧٣ ومما جاء فيه: "... بالرغم من تعزيزات المسلحين الأكراد فقد أحتل مسلحو الحزب الشيوعي بعض المناطق التي تراجع عنها البارتى بعد أن أصيبت فصائلهم بخسائر في الأرواح حيث أدخلوا سبعة من جرحاهم إلى مستشفى دهوك، مما دفعهم إلى القيام بحملة اعتقالات بين منتسبي الحزب الشيوعي..."^(١).

ويذكر تقرير وزارة الداخلية إن حزب البارتى قام بتعزيز قواته في دهوك والشيخان وتصادم مع الشرطة، وفي تقرير سري لمحافظ أربيل عبدالوهاب الأتروشي عضو قيادة حزب البارتى موجه لوزارة الداخلية يذكر فيه " أن الحزب الشيوعي قام بتوزيع أسلحة أكثرها بنادق كلاشنكوف على نطاق واسع بين منتسبيه ومؤيديه في مختلف مناطق المحافظة، وأن مصادر هذه الأسلحة حكومية"^(٢).

وفي ضوء تأزم العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البارتى ألقى ثابت حبيب العاني تبعات تلك الحوادث على القوة التابعة لحزب البارتى عندما أطلقت النار على الأنصار الشيوعيين في بعض المناطق الكردية، مما دفع بقوات الأنصار للتصدي لهجوم تلك القوات من موقع الدفاع عن النفس^(٣)، وعلى الرغم من المبادرات لتخفيف حالة التوتر إلا أنها لم تتكلل بالنجاح، وشهدت تلك المدة تدخلات خارجية عدة من إيران والولايات المتحدة الأمريكية اللتان شجعتا على دفع النزاع بين الأكراد والحكومة إلى الذهاب دون رجعة^(٤).

استنكر المكتب السياسي لحزب البارتى في بيان له بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٣، ماحدث من صدام مسلح مع الشيوعيين ومما جاء فيه: " حدث خلاف محلي قبل بضعة أيام في منطقة القوش بين أنصارنا وبين الشيوعيين وحضر إلى مقرنا فور وقوع النزاع ممثلون عن قيادة الحزب الشيوعي وتم الاتفاق على حسم المشكلة، إلا أن قوات الجيش اتخذت من الحادث العابر حجة

(١) م . و . د ، مديرية الامن العامة ، تقرير سري من مديريةية الأمن العامة/ الشؤون السياسية / الى وزارة الداخلية، العدد،(ش ٣ / ٢١٧٠١)، في ٩/ ١٠/ ١٩٧٣.

(٢) م . و . د ، مديرية الامن العامة ، تقرير سري من محافظ أربيل/ الى وزارة الداخلية ، العدد،(س ١٤ / ٩٢٥) ، في ١١/ ١١/ ١٩٧٣ .

(٣) **ثابت حبيب العاني** ، لمصلحة من الاعتداءات ضد الشيوعيين الكرد ، مجلة الاخبار، العدد ٩٩٨، ١٧ كانون الاول ١٩٧٣.

(٤) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤١٧.

لمهاجمة المنطقة وقصف القرى المحيطة بها بالمدفعية الثقيلة، وكانت الاشتباكات مستمرة وأن المصلحة العامة وصيانة أرواح المواطنين وممتلكاتهم تستلزم الإيعاز بوقف القتال فوراً والذي لم يكن له مُبرر ولكي يتسنى لنا سحب أنصارنا من منطقة الاشتباك^(١).

كان من ضمن الخلافات التي أشارت إليها جريدة طريق الشعب، قضية أدراج المسألة الكردية في مناقشات مؤتمر السلام العالمي الذي كان سيعقد في موسكو، ففي أواسط تشرين الأول ١٩٧٣ ألتقى كل من (عزيز شريف وعامر عبدالله) عن الحزب الشيوعي بوفد البارتى (صالح اليوسفي وإحسان شيرزاد)، وقدا اقترحا بأثارة أوضاع الشعب الكردي في المؤتمر، وبعد مناقشات أفتّرح عزيز شريف إثارة موضوع حقوق الأكراد بصورة عامة دون الإشارة إلى أكراد العراق في المؤتمر، بسبب تحسن تحالفهم مع الحكومة العراقية التي لا يريد الشيوعيون توتيرها، مما دعا أحد أعضاء حزب البارتى أن هدد بأن حزبهم لن يتردد في سحق الشيوعيين في المنطقة الكردية^(٢)، وعدّ ذلك تنازلاً من الشيوعيين في الدفاع عن القضية الكردية بسبب التأثير الذي يملكه الحزب الشيوعي في المنظومة الاشتراكية^(٣).

وبعد قيام قوات البيشمركة بالتضييق على مواقع الشيوعيين في المناطق الكردية، طالب الحزب الشيوعي في صحفه الرسمية قيادة البارتى بوقف الحملة العسكرية التي يتعرض لها الشيوعيين، مبيناً أن سبب استمرار تدهور الوضع هو **إصرار** بعض المسؤولين في البارتى على تصفية الشيوعيين وتنظيماتهم^(٤)، وقد أبرز الحزب الشيوعي بعض الوثائق الصادرة من مكتب البارزاني التي تدعو إلى تصفية الشيوعيين، وهو طلب أحد أتباع البارزاني من الأخير في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ بالموافقة على حرق وتدمير قرية باني خيلاني مكان تواجد الشيوعيين، وكان ردّ البارزاني بأن حرق القرى سيضر بسمعة الحركة الكردية، ولكن المهم هو عدم فسح المجال لأي شيوعي بوضع أقدامه في هذه المناطق بصورة عامة^(٥).

كما طالب الحزب الشيوعي في مذكرة موجهة لحزب البارتى يدعو فيها إلى وقف الحملة المعادية له في المنطقة الكردية، ومما جاء فيها: "أن الأنباء الموثوقة التي كانت ترد إلينا تؤكد أن الحملة الإرهابية المعادية لحزبنا الشيوعي وتنظيماته ومناضليه كانت مستمرة بمختلف أشكالها

(١) نقلا عن: عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٥١ ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤١٧ .

(٤) جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٩ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٥٠ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

وأساليبها، من الإهانات والاعتقالات والتعذيب... ولذا فأنا نهيب بكم مرة أخرى أن توقفوا هذه الحملة المعادية لمنظمات حزينا وجماهيره، وتتخذوا الإجراءات الرادعة ضد أولئك الذين كانوا وكانوا يوغلون في ارتكاب الجرائم والاعتداءات المتكررة ضد رفاق حزينا وأصدقائنا في المنطقة^(١).

عاد الصدام المسلح في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ بين مسلحي الحزب الشيوعي في كردستان وبين قوات البيشمركة الكردية في منطقة دريندخان، وأتهم البارتي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بأنها تلقت مساعدات عسكرية قبل وقوع الصدامات المسلحة فيما بينهم، وأن الشيوعيين هم من دبروا ذلك الهجوم، وخلال المدة من كانون الأول ١٩٧٣ وشباط ١٩٧٤ قامت الأحزاب الشيوعية الدولية بحملة ضد حزب البارتي بسبب طرد الشيوعيين من كردستان^(٢).

أدانت الأحزاب الشيوعية العربية في بيان لها ما يتعرض له الشيوعيون في العراق ومكان الأهداف التي تقف من وراء تلك المضايقات، والتي تهدف إلى تخريب الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية، وافتعال الصدامات المسلحة تحت راية مكافحة الشيوعية السيئة الصيت شاء ذلك مدبروها أم لم يشاؤوا^(٣)، وفي أثر ذلك عقد الحزبان الشيوعي والبارتي اجتماعاً في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ لرأب الصدع، وبعد محادثات مطولة نتج عنها بيان مشترك دعا إلى إنهاء الأعمال القتالية وعودة الأوضاع إلى الحالة الطبيعية ومواصلة اللقاءات لحل الخلافات بين الحزبين، ودعا إلى إقامة الحكم الذاتي واستكمال الجبهة الوطنية والقومية التقدمية^(٤).

وعلى الرغم من تلك الجهود فإن الأزمة سرعان ما عادت تطفو على السطح، فبدأ الحزب الشيوعي من جانبه ومن خلال صحافته بتحشيد جماهيره التي بدورها استنكرت أعمال القمع والإرهاب التي مارستها بعض الفئات اليمينية في قيادة حزب البارتي ضد منظمات وأنصار الحزب الشيوعي في كردستان، وبدأ الحزب الشيوعي استخدم الأسلوب الذي يتبعه دائماً عندما يتعرض للهجوم من قبل القوى المناوئة لنشاطه، فأخذ يحشد قواه داخلياً وخارجياً ليبدأ حملة

(١) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار ، ص ١١٦.

(٢) عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق، ص ٣٦١.

(٣) م . و . خ ، وزارة الخارجية ، ما يكتب عن العراق، ملف رقم (١٢٤)، بيان الاحزاب الشيوعية في الأردن وسوريا ولبنان حول الأحداث الجارية في كردستان، ١٨ / ١١ / ١٩٧٣ ؛ سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤١٨.

جريدة طريق الشعب ، العدد ٥٨ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ . ؛ Johan Franzen, Op.Cit, p.242 (٤)

احتجاجات واسعة وأخذت صحفه تحمل بين طياتها تعبيراً عن الحالة التي وصلت إليها العلاقات بين الحزبين^(١).

تحول الصراع من تراشق للاتهامات بين الحزب الشيوعي والبارتي إلى تطور خطير في صحافة الحزبين، مما ولد أثراً سلبياً في العلاقات بين الطرفين، فأخذت جريدة التآخي ترد على ما تحمله عليها جريدة طريق الشعب وما تكتبه من مقالات ضد القوى الكردية، فقد بينت التآخي أن طريق الشعب تعمل على زج كثير من الأصدقاء الذين يكن لهم الأكراد كل الود والتقدير في هذه المعركة، وأن سبب ما ذهبت إليه طريق الشعب هو لغرض التغطية على تراجع الحزب الشيوعي عن دعم الحركة التحررية للشعب الكردي^(٢).

بناءً على ما تقدم يتضح أن الحزب الشيوعي كان يعد الحركة الكردية بقيادة حزب البارتى ولسنوات طويلة واحدة من أبرز الجهات السياسية التي تعامل معها، ولهذا أستمرت العلاقة به حتى بعد اتفائه مع حكومة البعث، وأن الحزب الشيوعي أراد أن يتخذ سياسة متوازنة في رسم علاقاته مع كل من حكومة البعث والأكراد، وحاول البقاء على علاقات جيدة معهم بالرغم من كل الاختلافات التي حدثت بينهما.

انتقد الحزب الشيوعي العراقي سياسة حزب البارتى بالهجوم على منظماته في كردستان والاعتقالات والاعتقالات التي حدثت بحق أنصاره من الشيوعيين من قبل، ونتيجةً لتلك الأحداث فقد قدم أكثر من مئة محامي برفقة يطالبون فيها الطرفين الشيوعي والبارتي بضرورة إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها^(٣)، وأن دخول الحزب الشيوعي في تحالف مع البعث في نظر البارتى قد أضعف مركزه القوي الذي كان يتميز به عند وقوف الشيوعيين معه، وما كان يمارسه ذلك من ضغط على حكومة البعث والرأي العام العالمي فيما إذا كانا مجتمعين^(٤)، وقد أنتقد الحزب الشيوعي تلك المغالطات التي حملتها صحيفة التآخي على الشيوعيين بتخليهم عن دعم القضية الكردية عند دخولهم الجبهة الوطنية، مؤكداً أن ميثاق العمل الوطني رسم في أحد فصوله برنامجاً ديمقراطياً لحل المسألة الكردية حلاً سلمياً^(٥).

(١) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص٤١٨.

(٢) جريدة التآخي ، العدد ١٥٣٤، ١٢ كانون الثاني ١٩٧٤.

(٣) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار ، ص١١١.

(٤) جريدة التآخي ، العدد ١٥٤٦، ٢١ كانون الثاني ١٩٧٤.

(٥) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٠٦، ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٤.

أن هذا التحول الجزئي في موقف الحزب الشيوعي إزاء الحركة الكردية المسلحة لم يتكامل إلا مع مرور الوقت إلى الحد الذي قطع به الشيوعيون علاقاتهم بالبارزاني وقيادة الحركة المسلحة ووقف إلى جانب حزب البعث^(١)، وما كان يأتي ذلك التحول إلا لأسباب عدة كان منها:

١- أن عدد من قيادي وكوادر الشيوعيين الأكراد كانت تنشط في كردستان لتعزيز منظمات لجنة الإقليم لتتخذ منها قاعدة حزبية في المنطقة الكردية، مقابل القاعدة الحزبية للبارتي المنافس سياسياً وتنظيمياً للحزب الشيوعي.

٢- أن عدم قدرة قيادة الحزب الشيوعي على مواجهة الإنجازات الكبيرة التي حققها حزب البعث، والتي كانت تخشى أن يُسحب البساط من تحت أقدامها، وحينذاك تكون في وضع أسوأ مما كانت عليه أذا ما قطعت علاقاتها كلياً مع البارزاني وحزبه، فتفقد بذلك آخر معقل لها في كردستان وهذا ما لا يريده الشيوعيون^(٢).

٣- أن الحزب الشيوعي ومنذ سنوات عدّ القضية الكردية ورقة رابحة إعلامياً وسياسياً وتنظيمياً بيده، حيث أستخدمها مع جميع أنظمة الحكم في العراق من أجل الكسب الحزبي في الداخل، ولتعزيز موقعه في الحركة الشيوعية العالمية الذي يحرص على وجوده فيها دائماً^(٣).

وهكذا كانت مواقف قيادة الحزب الشيوعي متذبذبة إزاء سلطة البعث من جهة وقيادة الحركة الكردية من جهة ثانية، وبطبيعة الحال لم يرغب الحزب الشيوعي في إقامة علاقات ثابتة وطويلة الأمد في تلك المرحلة، لا مع البارزاني والحركة الكردية ولا مع سلطة البعث، فأختل التوازن الذي كان يحرص عليه الحزب في ذلك الوقت^(٤).

إن سياسة كل من الحزبين الشيوعي العراقي والبارتي كانت في تلك المدة تتجه نحو الخصومة والتباعد على الرغم من كل تلك التدخلات، وأستمر تبادل الاتهامات والتراشق عبر صحافتيهما، فقد أوضحت جريدة طريق الشعب بأن الحزب الشيوعي وجه انتقادات لاذعة وشديدة للبارتي، حتى وصلت لاتهامهم بالسلب وتهجير عشرات المواطنين من أراضيهم^(٥)، وكان البارتي يسعى هو الآخر لتعكير جو التعاون الجديد الذي شهده الاتفاق بين حزب البعث والشيوعيين،

(١) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار، ص ١١٢.

(٢) Johan Franzen, Op. Cit, p.244.

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٠.

(٤) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار، ص ١١٢.

(٥) جريدة طريق الشعب ، العدد ١١١، ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٤.

ولاسيما انتقاده للشيوعيين وموقفهم من عملية تهجير الكرد الفيليين، وببين الشيوعيون أنهم قد أوضحوا موقفهم منها عندما حدثت في أواسط عام ١٩٧١ ووقتها لم يكن يملك الشيوعيون وسيلة لإيصال صوتهم إلى الأحزاب الوطنية والرأي العام عدا طريق النشر المحدود، كما أن جريدة طريق الشعب قد تناولت تلك المسألة في آب ١٩٧١ في مقالها آنذاك^(١).

وعلى خلفية توتر العلاقات بين البارتى والحزب الشيوعي، بدأ الأخير يعد الخطوات ويبحث الخُطى كالتى كان يتبعها مع البعث في السابق، وأخذ بتأليب الرأي العام العالمي ضد نهج حزب البارتى^(٢)، فما كان من البارتى إلا أن يُزيد من مذكرات الاستتكار الشعبية ضد ما أسماه النهج التحريفي اليميني الذيلي لجريدة طريق الشعب والمخططين لنهجها^(٣)، إلى أن وصلت الأمور إلى حد تدخل سكرتير الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش لمعالجة الخلافات بين الطرفين، حيث ناشد الأخير البارزاني بوقف أعمال اختطاف الشيوعيين واعتقالهم وتعذيبهم واغتيالهم ووقف كافة أشكال الإرهاب التي تحدث في مناطق كردستان^(٤).

ثانياً: دور الحزب الشيوعي العراقي في تشريع قانون الحكم الذاتي نيسان ١٩٧٤:

على الرغم من إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠، ودعم الحزب الشيوعي العراقي له وتعاونيه في إعدادهِ، إلا أن هناك بعض النقاط التي حدث الاختلاف فيها تسببت في تدهور العلاقات بين الحكومة والأكراد^(٥)، تمثل بعضها في عدم تحديد المناطق الكردية، لاسيما في كركوك ومطالبة الأكراد بتقاسم نفط حقولها، وضرورة ضمها إلى منطقة الحكم الذاتي لكونها ذات أغلبية كردية، بينما ترى الحكومة أنها منطقة مختلطة بالسكان من العرب والتركمان والأكراد، وأن العرب والتركمان يشكلون أغلبية سكانية أما الأكراد فهم أقلية، إلا أن البارزاني أصر على الطابع الكردي لمدينة كركوك، مما أدى إلى ازدياد شدة الخلافات بين الطرفين^(٦).

مع ذلك، كان للملا مصطفى البارزاني رأي آخر في تقويم اتفاق الحادي عشر من آذار فعلى الرغم من احتفاظه باختيار العبارات التي كانت تؤكد على خلق جو من الثقة المتبادلة مع

(١) جريدة طريق الشعب ، العدد ١١١ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٤.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ١١٦ ، ٤ شباط ١٩٧٤.

(٣) جريدة التأخي ، العدد ١٥٥٣ ، في ٤ شباط ١٩٧٤.

(٤) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢١.

(٥) Johan Franzen, Op. Cit,p.245.

(٦) موسى علي، المصدر السابق، ص ٦٤.

الحكومة، إلا أن الشكوك ظلت قائمة بين الطرفين لأسباب عديدة، فالحكومة حاولت الالتفاف على الاتفاقية عبر المماطلة في تنظيم الإحصاء السكاني لكردستان، بل عملت على تغيير التوازن السكاني في عدد من مناطق الاقليم، ولاسيما كركوك عن طريق توطين العرب فيها^(١).

بعد أشهر من التوقيع على بيان ١١ آذار، وصلت العلاقات بين حكومة البعث وحزب البارتى إلى طريق مسدود بسبب إصرار كل طرف على فرض إملاءاته على الآخر دون أن تكون هناك نية حقيقية للبعث في المضي لتحقيق ما توصلوا إليه، ومما عمق ذلك تلك المحاولات المستمرة من قبل حزب البعث لاغتيال البارزاني في ٢٩ أيلول ١٩٧١، والمحاولة الثانية في ١٥ تموز ١٩٧٢^(٢).

اتبعت حكومة حزب البعث مختلف السبل من أجل إضعاف الجبهة الكردية من الداخل، ونجحت في استمالة عبيد الله البارزاني^(٣) نجل مصطفى البارزاني ومحاولة اغتيال إدريس البارزاني في بغداد، مستغلةً الخلاف العائلي داخل الأسرة البارزانية، مما أثار حفيظة والده كثيراً، إذ قام عبيد الله بكشف علاقات والده الخارجية ولا سيما مع إيران وسوريا^(٤)، من جانب آخر بدأت بدأت الحكومة بعد تأميمها النفط وتوفر الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للعراق ببناء منظومته العسكرية والأمنية، فبدأت القيادة الكردية من جانبها البحث عن وسائل الاتصال بالخارج للحصول على الدعم العسكري، مما وفر الفرصة للإيرانيين والأمريكان للتدخل في المسألة الكردية

(١) Bulloch and Morries, Op.Cit, p.131.

(٢) تشير إحدى تقارير حزب البعث أن المحاولة الثانية لاغتيال البارزاني قد وقعت في نهاية أيلول ١٩٧٢ عندما حاول ٩ أشخاص أن يغتالوا البارزاني بوضع القنابل والمتفجرات في مقره في حاج عمران، ويوضح هذا التقرير عدم صواب بعض المصادر في تاريخ حدوث عملية الاغتيال، ينظر: **حزب البعث العربي الاشتراكي** - المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات، محاولة جديدة لاغتيال زعيم الأكراد، العدد (٢/د / ٧٣١)، ستوكهولم (سفارة العراق)، في ١٣/ ١١ / ١٩٧٢. لمزيد من التفاصيل حول محاولتي الاغتيال ينظر: مسعود البارزاني، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٧١-٢٧٢؛ **درية عوني**، الأكراد، د. ن، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٩٥؛ جوناثان راندال، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) **عبيد الله مصطفى البارزاني**: ولد عام ١٩٣٣ في منطقة بارزان، وهو الأب البكر للبارزاني، عمل منذ بداية حياته مساعداً لوالده في الحركة الكردية، اعتقل لمدة تسع سنوات حتى عام ١٩٥٥، اختلف مع أبيه حول مواقفه السياسية مع حكومة حزب البعث، عين وزيراً للدولة في نيسان ١٩٧٤، تم اغتياله عام ١٩٨٠ في ظروف غامضة. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٤) أوراق الدكتور جمال السامرائي، رسالة خطية من صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني حول محاولة اغتيال إدريس البارزاني، ٧ كانون الثاني ١٩٧٠. ينظر الملحق رقم (١٤)

من أجل الضغط على الحكومة العراقية، فأصبحت المواجهة بين الحكومة والحركة القومية الكردية حتمية واقعة لا محالة^(١).

عقدت أول جلسة مباحثات بشأن مشروع الحكم الذاتي في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٤ بين ممثلي الجبهة الوطنية وحزب البارتي، وكان الواضح منذ البداية اختلاف وجهة كل طرف عن الآخر في كيفية تنفيذ البيان، ورأى البارتي أن الظروف التي صدر بها البيان قبل أربع سنوات قد اختلفت ولا بد من مراعاة التغيرات السياسية التي حصلت، كما طالب تأجيل اعلان الحكم الذاتي إلى الحادي عشر من آذار ١٩٧٥^(٢)، وكان وفد الجبهة متمسكاً بما جاء في بيان ١١ آذار ولا يحيد عنه، وأدت تلك الخلافات بوفد البارتي إلى مقاطعة الاجتماعات والعودة لكردستان^(٣).

كانت أولى مهام الحزب الشيوعي في تلك الأثناء هي مواصلة التعاون مع البعث والقوى الكردية في كردستان من أجل تطبيق قانون الحكم الذاتي تطبيقاً ديمقراطياً ولمصلحة الشعب الكردي بجميع طبقاته وفئاته الكادحة، وبما يستجيب لمهام النضال ضد الامبريالية وفساد عملائها من القوى الرجعية في المنطقة، وبما يعزز الأخوة الكفاحية للشعبين العربي والكردي والأقليات المتأخية في إطار عراق ديمقراطي موحد مزدهر^(٤).

وبعد قرار البارتي مقاطعة الاجتماعات حول تطبيق قانون الحكم الذاتي، قرر وفد الجبهة الوطنية أن يشرع القانون في موعده المحدد، وسارت الحكومة في إجراءاتها لتنفيذ بيان ١١ آذار، فساءت العلاقة بين البارزاني والحكومة العراقية كثيراً لاسيما بعد إعلان البارزاني رسمياً حق الأكراد في نفط كركوك، وعدت الحكومة أصرار الأكراد بشأن كردية كركوك كإعلان حرب، وقررت بأنها لن تتفاوض بعد ذلك مع البارزاني بل سوف تقوم باستئصاله هو وجماعته^(٥).

كانت العلاقة بين الحزبين الشيوعي والبارتي محفوفة بالمخاطر إلى أقصى حد بحلول نهاية عام ١٩٧٣، ولاسيما بعد قيام جهاز البارستن بشن هجمات منظمة ومتزايدة ضد الشيوعيين الأكراد، وفي تشرين الثاني نشرت جريدة طريق الشعب تذمر الشيوعيين من تصعيد البارتي

(١) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص ٢٢٨-٢٢٩ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٣.

(٢) عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠ - ٤٥١.

(٣) فائز عبد الله العساف ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٤) **عزيز محمد**، أربعون عاما من النضال المجيد (خطاب الرفيق عزيز محمد في احتفالات العيد الأربعين)، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٦٠ نيسان ١٩٧٤، ص ١٣.

(٥) فائز عبد الله العساف ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

لحملته ضد الشيوعيين في كردستان والتي لا يستطيع الحزب الشيوعي إن يسكت عنها لأنها أخذت طابعاً منظماً وبحجم حملة عسكرية منظمة لإبادة الشيوعيين الكرد^(١).

وخلال منتصف عام ١٩٧٣ ومنذ تشكيل الجبهة الوطنية وما توصلت إليه من حوارات ثلاثية بين البعث- الشيوعي من جهة والبارتي من جهة أخرى، كان الحزب الشيوعي يعمل على تقييم تلك المرحلة من تاريخ انضمامه إليها، فقد أشار إلى أن " البعث ذو نزعة معادية للديمقراطية ويتصف بطبيعة شوفينية تنتكر لحق الأمم في تقرير مصيرها، وحققها في إدارة شؤونها بنفسها، وحرمان الأقليات القومية من حقوقها الإدارية والثقافية "^(٢)، وعلى الرغم من ذلك فقد بذل الحزب الشيوعي جهده للحيلولة دون حدوث الاصطدام المسلح الذي لاحت نذره قريباً، بعد أن فشلت المفاوضات التفصيلية حول القانون قبل آذار ١٩٧٤.

وقدم عزيز محمد النصح لقادة الأكراد المتواجدين في بغداد قائلاً: " أن هذا القانون مشرع، وساهمنا فيه، وحاولنا قدر المستطاع تحسينه، وهو شرع للحزب الديمقراطي الكردستاني، وليس للحزب الشيوعي، والبعثيون يريدون التعاون معكم لصالحكما أنتم والبعث، وليس لصالح الحزب الشيوعي... ولا نستبعد أننا سنضطهد عندكم في كردستان، ومع كل ذلك نصيحتنا لكم أن تقبلوا القانون، ونخوض سوية الصراع المقبل لردم الثغرات في القانون،... ونحن ندرك أن جانباً من هذا الصراع سيكون بيننا وبينكم عندما تطبقون قانون الحكم الذاتي بالتعاون مع البعثيين "^(٣).

لم تسفر مساعي الحزب الشيوعي التي قام بها لدفع خطر التصادم بين حزب البعث والأكراد عن نتيجة مثمرة، بسبب دفع الدوائر الأجنبية التي كانت تنفخ في نار الفتنة وبدفع الأوضاع في كردستان للتدهور، وكان الحزب الشيوعي يرى نفسه بأنه سوف يُزج بهذا الصراع عنوةً، فباسم الحرص على الجبهة والعمل المشترك مع البعث كان هناك من يدفع به إلى حد المشاركة في ضرب الحركة الكردية، وسرت في صفوف بعض الشيوعيين نزعة شوفينية غريبة،

(١) اتهمت جريدة طريق الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي محافظ السليمانية بإصدار امرٍ سري للشرطة هناك يقضي بوضعها في حالة الانذار وتكون على أهبة الاستعداد لتصفية الشيوعيين. لمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة طريق الشعب، العدد ٤٨، ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ ؛ جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٩ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ ؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.

(٢) نقلاً عن: عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١٣٧.

(٣) نقلاً عن: عزيز محمد، أربعون عاماً من النضال المجيد ، ص ١٢ ؛ رحيم عجينة، المصدر السابق، ص ١٢٣ - ١٢٥.

متذرعين بما كان يلقونه في بعض المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية في شمالي العراق وما يتعرض له الشيوعيون من مضايقات وإرهاب^(١).

ومن جانبها عملت قيادة حزب البارتى بزعامة مصطفى البارزاني على إجراء اتصالات واسعة مع الشيوعيين الأكراد في كردستان العراق، لاسيما القياديين منهم للعمل على إعلان تأسيس حزب شيوعي كردستاني، وقد وعد مصطفى البارزاني العناصر الشيوعية المرشحة لهذا العمل بفسح المجال أمامها للعمل بين الأكراد وأشراكهم في الحكم الذاتي، والعمل بعد ذلك على إنهاء تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي من المنطقة الكردية^(٢)، وقد وجه المكتب السياسي لحزب البارتى في العاشر من كانون الثاني ١٩٧٤، مذكرة حول حقيقة وضع الشيوعيين في كردستان مبيناً وجود اتجاه انتهازي شوفيني لدى بعض الأوساط القيادية في الحزب الشيوعي العراقي والتي تعمل على تعكير صفو العلاقات بين الحزبين لاسيما العناصر المسلحة منها^(٣).

وصف الحزب الشيوعي تلك المذكرة التي نشرتها جريدة التآخي حول حقيقة وضع الشيوعيين في كردستان، بأن مضمونها لا يخرج عن كونه جملة من الادعاءات والافتراءات وسلسلة من الاتهامات الباطلة، ومحاولة من الجريدة الكردستانية لإبراز القوة التي يتميز بها حزب البارتى في مناطق كردستان، ويبدو أن البارتى كان يتحين الفرص لإنهاء تواجد منظمات الحزب الشيوعي المنافسة لهم في تلك المناطق بعد دخوله مع حزب البعث في جبهة واحدة^(٤).

وفي أواخر شهر كانون الثاني وأوائل آذار ١٩٧٤، جرت محاولات للتفاوض بين مسؤولين كبار من حزب البارتى وحزب البعث، حيث أكد إدريس البارزاني لصدام حسين، بأن الأكراد سوف يقطعون كافة علاقاتهم مع إيران إذا ما تم التوصل إلى اتفاق شامل، مع ذلك لم يكن هناك التقاء في الآراء حول مصير مدينة كركوك، والتي قد تعززت قيمتها بالنسبة للطرفين من خلال تأميم صناعة النفط فيها في حزيران ١٩٧٢^(٥).

في ظل استمرار عملية الصراع داخل الجبهة الوطنية لمدة غير قصيرة، وتغير ميزان القوى لصالح حزب البعث الذي خاض المعركة مع الشيوعيين منفرداً، كما خاضها مع البارتى

(١) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٣٧.

(٢) ل . ت . ح . ب ، الملف رقم ٤١/٢٢ ، حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القومية - المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات ، نشرة خاصة ، بلا عدد ، بغداد ، ١٤ شباط ١٩٧٤ . ينظر ملحق رقم (١٦).

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤١٩.

(٤) جريدة طريق الشعب ، بغداد، العدد ١٠١، ١٥ كانون الثاني ١٩٧٤.

(٥) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٥.

بنفس الشكل^(١)، أراد البعث أن يُوَظَر بيان ١١ آذار بأضييق صيغة ممكنة، والبارتي يريده بأوسع الصيغ بما يُؤمّن تطبيق بيان الحكم الذاتي، وطرح البارتّي الصعوبات التي يواجهها وزراءه ومسؤوليه الإداريون من قادة وكوادر من الذين كانوا يحكمون المحافظات الكردستانية من صعوبة في تأدية مهامهم، وتشكلت لجنة استشارية واسعة في شباط ١٩٧٤ ضمت أطرافاً عديدة من البعث والبارتي والشيوعي والمستقلين للعمل على حل الصعوبات والمشاكل ووقف الصدامات، واستمرت اللجنة في عملها لأسابيع عدة، لكنها لم تفلح في التوصل إلى بلورة المقترحات المطلوبة لتطبيع الأوضاع في كردستان العراق^(٢).

وقد حسمت القيادة الكردية أمرها وموقفها من قضايا عديدة بعدما حصلت على الكثير من الدعم الخارجي، إذ كان البارزاني يتلقى الدعم المالي والسلاح والخبرة العسكرية من نظام الشاه في إيران ومن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية^(٣)، وكانت القيادة الكردية قد قررت أن تدخل الحرب مزهوة بما كانت تتلقاه من دعم مالي وعسكري خارجي سخي متعدد الأطراف، وباتت تعادي الشيوعية والحزب الشيوعي، وأصدرت أوامرها بتجريد الفصائل الشيوعية من سلاحها حتى تلك التي تنضوي تحت قيادتها، وخاضت معارك مسلحة عديدة معها، وأمرت باعتقال من يعصي أوامرها وأعلن البارزاني عن استئناف القتال في آذار ١٩٧٤^(٤).

حاول الحزب الشيوعي أن يجنب نفسه الانجرار وراء سياسة حزب البعث بالذهاب إلى المشاركة الفعلية معه في العمليات العسكرية ضد الحركة المسلحة الكردية باسم الجبهة الوطنية، وفي الوقت الذي كان ينتقد فيه من اندفاع حزبي البارتّي والبعث نحو التصادم العسكري، ويجاهر بإعلان رأيه بهذا الشأن أو في أسوأ الأحوال الوقوف على الحياد والامتناع عن المشاركة العسكرية، ولاسيما أن البعث ذاته قد حرم عليه المشاركة في القوات المسلحة، والأسوأ من ذلك أن الحزب الشيوعي قد قبل على مضض، إدخال عناصر كردية في الجبهة ولجانها باسم أحزاب كردية كارتونية قد أصطنعها حزب البعث بديلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني^(٥).

(١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١١٠.

(٢) كان على رأس هذه اللجنة عبد الخالق السامرائي وأشترك فيها طه ياسين رمضان وسعدون غيدان وغانم عبد الجليل وطارق عزيز عن حزب البعث، ومن الأكراد محمد محمود (سامي) وصالح اليوسفي ونوري شاويس ودارا توفيق، ومن الحزب الشيوعي كريم احمد ومهدي عبد الكريم ومكرم الطالباني ورحيم عجينة ، ومن المستقلين عزيز شريف وفؤاد عارف وعبد اللطيف الشواف. للمزيد من التفاصيل ينظر: رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٩.

(٣) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، ص ٣٢٣.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ ؛ جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٣٧٦.

(٥) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١٣٨ .

لقد كانت الاوضاع في شمالي العراق اوائل عام ١٩٧٤ تسير باتجاه المواجهات العسكرية مع اقتراب موعد تطبيق قانون الحكم الذاتي، فأخذ حزب البعث بزج الحزب الشيوعي في هذه المسألة بغية توريثه في المواجهة مع قوات مصطفى البارزاني، لذا عمد على اشراك الحزب الشيوعي في إعداد القانون بوصفه شريكاً في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية^(١)، إذ كان حزب البعث يخطط لدق اسفين الفرقة بين الحركة الكردية والحزب الشيوعي في محاولة لضرب القوى المعادية له واتباع سياسة التفريق بين تلك القوى^(٢).

رافق الشروع في إعلان قانون الحكم الذاتي تزايد النشاطات الإيرانية على الحدود العراقية-الإيرانية والتي تناولها الحزب الشيوعي في بياناته ، منبهاً لذلك النشاط الذي تدور حوله الشكوك ومسعى إيران للحيلولة دون تشريع القانون الجديد في الموعد الذي حددته الحكومة العراقية^(٣)، والذي كان لعزیز شریف وللحزب الشيوعي دور واسع وملموس في الوصول إلى إيجاد حل سلمي لقضية الشعب الكردي القومية والتي تكلفت بصدر قانون الحكم الذاتي لكرديستان^(٤).

وفي غضون تلك التطورات أعلنت حكومة البعث ومن طرف واحد التزامها بتنفيذ بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠^(٥)، وأصدرت قانون الحكم الذاتي رقم (٣٣ لسنة ١٩٧٤) لمنطقة كردستان العراق^(٦)، وأعطت للبارزاني مهلة أسبوعين لقبول القانون والانضمام إلى الجبهة الوطنية^(٧)، والتي شكلت فرصة أفضل لحزب البارتى للحصول على حقوقه بالتفاوض مع حزب البعث وكان من الممكن للحزب الشيوعي أن يدافع بقوة عن حزب البارتى لو أنه قبل بشروط حكومة البعث حول قانون الحكم الذاتي^(٨).

(١) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٤٧.

(٢) علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ٦٥-٦٦.

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٣.

(٤) عزيز محمد، أربعون عاما من النضال المجيد ، ص ١٢.

(٥) **مؤيد إبراهيم الوندائي** ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد (١٩٧٤-١٩٨٣)، مكتبة دجلة ، بغداد ، ٢٠١٨، ص ٦٥.

(٦) **الحزب الشيوعي العراقي** ، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة ؛ Johan Franzen, Op. Cit, pp.181-182 ؛ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ٢١ حزيران ١٩٧٤، ص ٧-١٠.

(٧) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٤٩ ، ١٤ آذار ١٩٧٤ ؛ منشورات الثورة، المسألة الكردية-الوضع الراهن وآفاق المستقبل، ص ٤٠ ؛ Kerim Yildiz, Op.Cit, p.20.

(٨) جريدة طريق الشعب ، العدد، ١٥٢، ١٧ آذار ١٩٧٤ ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٦.

وجاء في مقدمة القانون: "تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء الشعب العراقي من العرب والأكراد والأقليات المتأخية، وانسجاماً مع المبادئ الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز، ووفاء لعهداها وتطبيقاً لبيان الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠ وما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب... قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان"^(١)، وتضمنت المادة الأولى من قانون الحكم الذاتي الأمور الآتية:

- أ- تتمتع منطقة كردستان بالاستقلال الذاتي وهي وحدة متكاملة في إطار العراق^(٢).
- ب- تحدد المنطقة التي يكون الأكراد غالبية سكانها وسيحدد التعداد العام حدود المنطقة وتعد قيود عام ١٩٥٧ اساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي يجري فيها الإحصاء العام .
- ج- تعد المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية، والأقسام الإدارية فيها تتفق ونصوص قانون المحافظتين مع الأخذ في الاعتبار القانون الحالي^(٣).
- د- أن المنطقة جزء لا يتجزأ من الأراضي العراقية، وشعبها جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي^(٤).
- هـ- تكون مدينة أربيل مركز لإدارة الحكم الذاتي، وهيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية^(٥).

ونصت المادة العاشرة من قانون الحكم الذاتي على أن المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون، وقد أصدرت حكومة البعث قانون المجلس التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية في ٦ آذار ١٩٧٤، واختارت بعد ذلك أعضاء المجلس التشريعي للدورة الأولى، وأوضحت المادة الثالثة عشرة أن المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة، وحددت المادة الخامسة عشرة صلاحيات

(١) Kerim Yildiz, Op.Cit, p.21.

(٢) Ibid. p.21.

(٣) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، ص ٢٣١.

(٤) Kerim Yildiz, Op.Cit, p.20.

(٥) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، ص ٢٣١.

المجلس التنفيذي^(١)، وأصدر مجلس قيادة الثورة في اليوم ذاته قراراً بتعديل الدستور المؤقت فأضيفت الفقرة التالية إلى المادة الثانية من الدستور "ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون"^(٢).

قبلت الحكومة العراقية فكرة الإدارة المشتركة لمنطقة كركوك وضواحي خانقين وسرجنار، ثم اقترحت إجراء التعداد في وقت لاحق بدون أن تحدد تاريخه، ولكن الحكومة لم تنفذ شيئاً بالنسبة للإدارة المشتركة في المناطق المتنازع عليها، وأصبحت الجمهورية العراقية بناءً على هذا الاتفاق تضم ١٨ محافظة، أربعة منها في الشمال هي (أربيل، السليمانية، دهوك وكركوك) وتكون الثلاث الأولى (منطقة الحكم الذاتي)^(٣).

وصف الحزب الشيوعي العراقي قانون الحكم الذاتي بأنه نظام يُتيح للشعب الكردي بالدرجة الأولى فرص المساهمة في إدارة شؤون كردستان بالذات وشؤون العراق عامةً، ومحدراً في الوقت نفسه من التدخلات الأجنبية الأمريكية والدول الرجعية سيما إيران، متهماً هذه الدول بالتآمر على أسقاط الحكم الوطني، لكونهم لا يحبذون تشريع قانون الحكم الذاتي لاستغلال عدم استقرار الأوضاع في العراق من جهة، ومن جهة أخرى إن استغلال الشعور القومي الكردي المتأجج وتسليم قيادته إلى عناصر يمينية وجعل الحركة القومية الكردية جزءاً من مخطط إمبريالي واضح المعالم سيؤدي إلى دفع القضية الكردية في متاهات خطيرة^(٤).

أن حل المشكلة القومية في العراق كما أكدتها الأحداث مراراً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، ومن المستحيل حلها عن طريق استخدام القوة أو الاتفاقات الفوقية والنصوص التشريعية^(٥)، وأكد الحزب الشيوعي أن تطبيق قانون الحكم الذاتي سيفتح آفاقاً رحبة لتطور المناطق الكردية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قبل المضي باتجاه الحرب التي

(١) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٤٧ ، ١٢ آذار ١٩٧٤ ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ١٨٤ . للمزيد

ينظر: **حزب البعث العربي الاشتراكي** ، قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل للقانون ينظر: **جمهورية العراق**، قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم (٣٣)، بغداد، ١٩٧٤، ص ٨-٢٩ ؛ صفاء الحافظ ، حول مفهوم الحكم الذاتي وتطبيقاته في العراق، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٥ ، تموز ١٩٧٠ ، ص ٤٥ ؛ جريدة طريق الشعب ، العدد ١٤٨ ، ١٣ آذار ١٩٧٤ ؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٣٢٧ ، ١١ آذار ١٩٧٤ ، ص ٣ ؛ مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥٩ ، آذار ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦-٢٤٣ .

(٣) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧٠ .

(٤) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٤ .

(٥) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

ستجلب الدمار للشعب الكردي، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للحزب الشيوعي لدفع الأكراد بقبول تطبيق قانون الحكم الذاتي، إلا أنه تم رفضه من قبل حزب البارتي وتم اللجوء إلى حمل السلاح ضد الحكومة^(١).

وفي الرابع من نيسان ١٩٧٤ بعث عزيز محمد برسالة هنا فيها حزب البعث بمناسبة ذكرى ميلاده السابع والعشرين، كما هنا الحكومة بإقرار قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان^(٢)، وقد دعت جريدة طريق الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي حزب البارتي على قبول قانون الحكم الذاتي محذرة إياه من مغبة المصادمات العسكرية مع الحكومة كونها تشكل خطوة لها عواقب وخيمة على حد تعبير الجريدة^(٣).

يبدو ان هذه التهنة مثلت الصدمة لبقية كوادر الحزب الشيوعي والعد التنازلي الذي أتبعه عزيز محمد، إذ أن الجبهة لم تجرب بشكل عملي على أرض الواقع، فكانت خيبة أمل كبيرة للقواعد الحزبية الواعية وغير المقتنعة بهذه الجبهة الكارتونية.

أصدر حزب البارتي في اليوم التالي من اعلان القانون بياناً حمل عنوان:(وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني حول مسألة الحكم الذاتي)، عبر فيه عن امتعاضه من الفقرة (ب) من المادة الاولى من القانون التي اشارت إلى إجراء إحصاء سكاني لتحديد منطقة الحكم الذاتي في المناطق المتنازع عليها، وأقترح أن تتم عملية الإحصاء بعد إرجاع الأكراد الذين هجروا من مناطقهم منذ عام ١٩٦١ والغاء التغييرات التي حصلت في التركيبة القومية للسكان والناجمة عن تطبيق السياسة العنصرية في التعريب، والتعاون لإقامة إدارة مشتركة في كركوك والمناطق المتنازع عليها وان يجري إحصاء جديد بأشراف ممثلين عن كلا الحزبين^(٤).

لم توافق الحكومة على المطالبات التي تقدم بها حزب البارتي فأغلقت بذلك ابواب الحوار بين كردستان العراق وبغداد، واخذ كل طرف يحصن موقعه ويخزن السلاح ويضع خططاً للسيطرة على المواقع والدفاع عنها، واستطاعت الحكومة العراقية نتيجة لزيادة اسعار النفط شراء

(١) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٥.

(٢) م. و. د ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية ، الحزب الشيوعي العراقي ، تهنة عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي الى قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة الذكرى ٢٧ لميلاد الحزب، العدد ٥٤٢ ، بغداد ٤ نيسان ١٩٧٤.

(٣) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٥٩ ، ٢٤ آذار ١٩٧٤.

(٤) جريدة الثورة ، العدد ٧٧٨ ، ٣ نيسان ١٩٧٤ ؛ جريدة طريق الشعب ، العدد ١٤٧ ، ١٢ آذار ١٩٧٤ ، ص ٤ - ٥ ؛ جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٥٥٣.

الكثير من الاسلحة المتطورة، فضلاً عن الدعم السوفيتي، من جانب آخر كان حزب البارتى قد تعهدت له اطراف اقليمية ودولية متمثلة بإيران والولايات المتحدة لاستتزاز قدرات العراق الاقتصادية^(١)، وكجزء من سياستها الرامية لمعاقبة العراق بسبب اتخاذه قرار تأمين النفط وعقده معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي^(٢).

أعلن البارزاني عن رفضه لقانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤ وأن الكفاح المسلح لن يتوقف إلا بعد تأمين الحقوق القومية للشعب الكردي^(٣)، وقام معظم الأكراد في مناطق كردستان العراق بترك وظائفهم والالتحاق بقوات حزب البارتى في المدة مابين ١١ و ١٥ نيسان ١٩٧٤ والتجمع في المناطق الخاضعة تماماً لسيطرته^(٤)، كما قدم الوزراء الأكراد استقالاتهم مساء يوم ١١ آذار ١٩٧٤ وانضموا لحركة البارزاني، وكان المحاربون الأكراد في أواخر آذار قد قاموا بتدمير المنشآت البترولية في كركوك وأستمر القتال بصورة متقطعة حتى ١٥ أيلول ١٩٧٤ حيث عجلت بغداد بتنفيذ عملية الاستقلال الذاتي لكردستان من جانب واحد في وقت اشتداد المعارك بين الطرفين^(٥).

ورأى الحزب الشيوعي أن الدور الرجعي الذي مارسه فئة رؤساء العشائر والأغوات وكبار ملاك الأرضي، والمصالح الطبقية الاستغلالية والنفعية التي تمثلها هذه العناصر داخل المجتمع الكردي^(٦)، فضلاً عن العسكريين الجدد من قادة البيشمركة الذين استطاعوا في ظل الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة الكردية منع رياح التحول الاجتماعي من أن تمر بمنطقة نفوذهم في كردستان، وأن هؤلاء جميعاً شعروا بالخطر الذي سيهدد مصالحهم الاستغلالية، وفيما إذا حولت الجماهير الكردية الكادحة قانون الحكم الذاتي إلى سلاح للنضال ضد مستغليها، ومن أجل تحسين ظروف حياتها السياسية والاجتماعية^(٧)، وإن العامل الأساس الذي دفع الحركة الكردية

(١) **شلمو نكديمون**، الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجليل للنشر، عمان ، ١٩٩٧، ص ٢٨١ - ٢٨٣.

(٢) منشورات الثورة ، المسألة الكردية- الوضع الراهن وآفاق المستقبل ، ص ٢٠ ؛ **سهام ميران**، الكتاب الكردي الاسود ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

(٣) مؤيد إبراهيم الوندائي ، المصدر السابق ، ص ٦٧.

(٤) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ ؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩.

(٥) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، ص ٢٣٤.

(٦) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٨٦.

(٧) **سامي عبد الرحمن**، البديل الثوري في الحركة التحررية الكوردية التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني المنعقد من ٢٦ - ٣٠ تموز ١٩٨١، (د، ت)، ص ٢٤٠.

لأمتشاق السلاح عشية إعلان قانون الحكم الذاتي يتمثل برغبة الأوساط الرجعية والإمبريالية في دفع الأكراد لعدم الاستجابة، ولإبقاء الأوضاع متوترة في مناطق كردستان بشكل دائم، لكي تقوم بفرض شروطها وإملاءاتها على الحكومة العراقية^(١).

يعد رفض الأكراد لقانون الحكم الذاتي الذي أقرته الحكومة العراقية في ١١ آذار ١٩٧٤ بداية لنهاية السلام والهدوء التي تمتعت بها منطقة كردستان العراق، فعادت الأزمة مرة أخرى وحمل أعضاء حزب البارتي السلاح مدعين بأن الحكومة العراقية قد فشلت في الإيفاء بوعودها، في حين أن السلطة المركزية اتهمت مصطفى البارزاني وحزبه بنقض الاتفاق والتعاون والتآمر مع الأجنبي، لاسيما إيران ضد سلامة ووحدية الأراضي العراقية، وبالمعمل على محاولة فصل كردستان العراق عن باقي الأراضي العراقية^(٢).

إما الشيوعيون فقد أعلنوا عن تأييدهم لخطوة حزب البعث بإعلان قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤، جاء ذلك في جريدة طريق الشعب التي جاء فيها: "أن القانون الصادر هو وثيقة تاريخية مهمة صدرت استجابة لطموحات شعبنا الكردي، وهذه الوثيقة التاريخية هي الأولى من نوعها في تاريخ شعبنا الكردي"^(٣)، وذلك يثبت أن حزب البعث قد طبق الديمقراطية وعلى حزب البارتي أن يوافق على دخول الجبهة دون تردد لأنه كان يطالب بالديمقراطية والحرية التي عمل حزب البعث على إيجادها للشعب الكردي^(٤).

وقد اتضح ذلك أيضاً في برقية بعث بها عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي إلى القيادة القومية لحزب البعث في ٤ نيسان ١٩٧٤، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لميلاد حزبهم ومما جاء فيها: "... ومما يسعدنا حقاً أن الاحتفال بهذه المناسبة يجري في ظروف التحالف الوطني وقيام الجبهة الوطنية... في وقت تحققت فيه العديد من الإجراءات والمكاسب الثورية لشعبنا العراقي العظيم ولحركته الوطنية التحررية في ميادين السياسة الداخلية والخارجية وعلى طريق حل المسألة القومية للشعب الكردي بإقرار قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان"^(٥).

(١) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٨٦.

(٢) سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص ١٣٧.

(٣) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٦٦ ، ٣١ آذار ١٩٧٤ ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥، ص ١٨٨.

(٤) أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.

(٥) م. و. د ، ملف (٢٩/٤/٨)، الدعاية الشيوعية، الحزب الشيوعي العراقي، تهئة عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي الى قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة الذكرى ٢٧ لميلاد الحزب ، العدد ٥٤٢، بغداد ٤ نيسان ١٩٧٤.

ازدادت الأزمة أكثر اتساعاً بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي، ورافقتها عمليات عسكرية حكومية على مناطق كردستان، بعد اقرار قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤، وقد عدت القيادة الكردية أن القانون قد شُرع من جانب واحد دون أن يكون للبارتّي أي رأي فيه، كما اعترض البارتّي على تشريع القانون كونه يكرّس من سيطرة الحكومة ويطلق سياسة التعريب في المناطق الكردية، وهو ما أثار حفيظة الحركة الكردية^(١)، وبذلك غامر البارزاني بكل شيء بناء على الدعم الخارجي الموعود به من الولايات المتحدة وإيران، وكان قد أخبر الأمريكيين في شهر آذار ١٩٧٤ قائلاً: " إذا ما أعطيتُمونا أسلحة تماثل تلك التي لدى الحكومة العراقية، فأنا سنقاتل وإلا فأنا سوف نعقد السلام، فنحن لا نريد أن نقتل " ^(٢).

بناءً على ما تقدم يتضح أن مصطفى البارزاني كان غير مدرك بخفايا ألاعيب السياسة الخارجية إلى حد كبير، على الرغم من كل ما مرّ عليه من تجارب لمدة طويلة لم يستوعب بعد بشكل كامل إن أياً من الراعيين الداعمين له (إيران ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية) لا يرغبان فعلاً ولا يرحبان بالحكم الذاتي لكردستان العراق؛ لأن ذلك أن حصل سوف يحرك شعوب المنطقة من الأكراد نحو مطالبة حكوماتها بالمثل.

انتقد الحزب الشيوعي وجود تعاون بين (العناصر اليمينية)^(٣) كما يسميها في الحركة الكردية وبعض الجهات الغربية متسائلاً " لماذا تعج المناطق الكردية التي تقع تحت سيطرة مسلحو الجناح اليميني في الحركة الكردية بالخبراء والجواسيس من الدول الإمبريالية والحركة الصهيونية العالمية؟ ولماذا يصبح نفوذ جهاز السافاك الإيراني داخل هذه القيادة الكردية؟ " ^(٤)، أن هذا التحول في العلاقات بين الحزب الشيوعي والبارتّي وقيام الحزب الشيوعي بفضح العلاقات التي ترتبط بها الحركة الكردية مع الدول الغربية لاسيما إيران المدعومة من الغرب،

(١) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٤.

(٢) نقلاً عن: ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧.

(٣) **اليمين:** هو حالة الحفاظ على القائم أو تطويره ببطء وبشكل نسبي مع الحفاظ على الأسس والأصول التي نشأ فيها أو يقوم عليها، وبمعنى أكثر شمولية هو الحفاظ على الموروث الحضاري رغم ما يحمله من عوامل التخلف وعناصر الانحدار للخلف، أما **اليسار:** فهو تهديم وتجديد القائم وإقامة البديل الفكري والتطبيقي وفق مفاهيم التقدم ووفق معطيات اليسار الحديثة، وهو نوعان: اشتراكي أممي ومنه الحزب الشيوعي العراقي واشتراكي قومي ويمثله حزب البعث. للمزيد ينظر: **مسلم هادي موسى**، نظرات في المسارات السياسية-الحزب الشيوعي العراقي ، ج ١، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ٦٠-٦١.

(٤) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٩١، في ٦ أيار ١٩٧٤ .

يعود ذلك إلى كونه خرج عن نطاق العلاقات الوطيدة بين الحزبين، وبعد أن أصبح شريكاً في الحكم من الناحية الظاهرية فقط^(١).

لقد بدأ يلوح في الأفق حسم الموقف باللجوء للقوة بعد وصول المفاوضات بين الأكراد والحكومة العراقية إلى طريق مسدود، كورقة ضغط يمارسها كل من الطرفين على بعضهما، سيما بعد حصول الأكراد على الدعم الخارجي، فكان هدف الحكومة من الاتفاق مع الكرد هو للعمل على سد الثغرات أمام التواجد الإيراني في المنطقة وهو ما أكدته البعث فيما بعد، وكان الموقف يفرض على الشيوعيين خياراً صعباً في تحديد الوقوف إلى أي طرف من جانبي الصراع^(٢).

وبعد انقضاء مهلة الأسبوعين التي حددتها الحكومة العراقية للأكراد بقبول قانون الحكم الذاتي، كرر البارزاني عرضه بالسماح لشركات النفط الغربية لاستثمار حقول نفط كركوك، كاشفاً النقاب عن فكرته المبالغ فيها حول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة كردستان العراق مضيفاً " أن كردستان قد أصبحت عاملاً هاماً في التوازن السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، ومن واجب القوى الغربية أن تتصالحنا حول أي دور ينبغي أن نلعبه"، كما وعد البارزاني بأنه سوف يمنع الأكراد في تركيا وإيران من الثورة لأجل الاستقلال، وهو وعد ربما لم يستطيع الإيفاء به^(٣).

في الوقت الذي قرر فيه مصطفى البارزاني وحزب البارتري رفض قانون الحكم الذاتي شعر آخرون من أعضاء حزبه بأنه لم يعد بإمكانهم المضي معه، إذ شعر كل من (عزيز رشيد عقراوي)^(٤) عضو المكتب السياسي، وهاشم حسن عقراوي وملا عزيز من اللجنة المركزية لحزب البارتري، أنهم معرضون للخطر نتيجة اعتراضهم في كانون الثاني ١٩٧٤ على التحالفات التي عقدها البارزاني مع أعداء العراق ونزاعه مع الحزب الشيوعي العراقي، فقام البارزاني بطردهم بعدما أتهمهم بالخيانة، وقد انضم عبيد الله مصطفى البارزاني مع آخرين للجبهة الوطنية في

(١) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢٦.

(٣) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧.

(٤) **عزيز رشيد عقراوي**: ولد عام ١٩٢٥ في مدينة عقرة في دهوك واكمل دراسته فيها، التحق بالكلية العسكرية الملكية وتخرج منها عام ١٩٤٥، ثم دخل كلية الاركان عام ١٩٥٦ وتخرج منها ومنح شهادة الماجستير في العلوم العسكرية، تم تعيينه وزيراً للدولة عام ١٩٧٤ كما تم اختياره عضواً عاماً في المجمع العلمي الكردي عام ١٩٧٥ وعضواً في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٧٩، قدم استقالته من جميع مناصبه عام ١٩٨٢ وسافر إلى خارج العراق. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

بغداد، معترفين أن قانون الحكم الذاتي هو أفضل ما تطلع اليه الأكراد في تاريخهم ويجب مساندته^(١).

أصدرت حكومة البعث في ٧ نيسان ١٩٧٤ في محاولة لشق صفوف الحركة الكردية المرسوم الجمهوري رقم (١٤٩) بتعيين عزيز رشيد عقراوي وزير دولة، وعبد الستار طاهر شريف وزيراً للأشغال والأسكان، وهاشم حسن عقراوي وزيراً للبلديات، وعبيد الله مصطفى البارزاني وزير دولة، وعبدالله اسماعيل أحمد وزير دولة^(٢)، وبعد رفض البارزاني خضوع مدينة كركوك الغنية بحقول النفط لسيطرة حكومة البعث، صعدت الأخيرة من عزمها في تنفيذ قانون الحكم الذاتي وأقنعت بعض أعضاء حزب البارتى بالتعاون في ذلك وكان هذا الفصل بقيادة عزيز رشيد عقراوي مما ولد تحالفاً ضد البارزاني، والتي كانت على خلاف تاريخي معه في كيفية تعامله مع القضية الكردية^(٣).

وفي ظل ذلك بدأ الأكراد بقيادة البارزاني باللجوء إلى الأضراب الشامل في منطقة كردستان لغرض تعطيل الحياة العامة، احتجاجاً على ما أسماه (بسياسة التعريب والتبعيث في كردستان) على الرغم من نفي الحكومة ذلك، وشرع بتحشيد قواته العسكرية لبدء القتال^(٤)، وإزاء تلك الحالة ونتيجة توتر الأوضاع أنتقد الحزب الشيوعي موقف القيادة الكردية لكونها تعمل على خلق حالة من التوتر الشديد وتضع كل الإمكانيات التي بحوزتها في حالة الاستنفار والمجابهة مع السلطة المركزية في بغداد، وأنهم يرفضون الحكم الذاتي بل ويحاربونه اليوم بالسلاح كما حاربوا أمس من أجله بالسلاح، ما دامت نصوصه تتجاهل تثبيت منطقة الحكم الذاتي التي يجب أن تضم مدينة كركوك الغنية بالنفط^(٥).

حمل الحزب الشيوعي العراقي من اسماهم بالعناصر اليمينية والرجعية في الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية رفض القانون واللجوء إلى القتال^(٦)، إذ جاء في وثائق الاجتماع الكامل الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٧٤ بهذا

(١) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٨.

(٢) شامل عبد القادر، اتفاقية الجزائر والأسرار الكامنة لانهاية الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥، دار المجلة، بغداد ، ٢٠١٦، ص ٦٠.

(٣) تشارلز تريپ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

(٤) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٧.

(٥) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٦٣ ، ٢ نيسان ١٩٧٤.

(٦) Johan Franzen, Op, Cit, p. 182.

الخصوص ما نصه: "إن قانون الحكم الذاتي الذي اقترحتة الجبهة الوطنية وشرعته السلطة في الحادي عشر من آذار ١٩٧٤ كان حصيلة الاتفاق بين حزينا وحزب البعث... وإن اعتراضات القيادة اليمينية على قانون الحكم الذاتي باعتبارها الحجة لرفض الاتفاق مع الحكومة والجبهة الوطنية واللجوء إلى القتال قوبلت بالريبة والشك في نوايا هذه القيادة"^(١).

اتهم الحزب الشيوعي العراقي الأكراد بإعاقة تطبيق القانون بمختلف أساليب الخدع والتمويه بدعوى أن هذا القانون ناقص ومبتور^(٢)، وتساءل الحزب الشيوعي هل أن الطريق إلى الاستقلال يمر عبر إعلان القتال ضد السلطة؟^(٣)، ورأى أن الدوافع وراء أمتشاق السلاح عشية إعلان قانون الحكم الذاتي بأنه نهج يتوافق مع ما أرادته الأوساط الإمبريالية والرجعية من تصعيد التوتر وتفجير أزمة العلاقات مع حكومة الجبهة الوطنية التقدمية^(٤).

وهكذا وجد الشيوعيون أنفسهم مضطرين لتأييد حكومة البعث في حربها التي اندلعت ضد حلفائهم السابقين على الرغم من الجهود التي بذلوها لتهدئة الأوضاع ولدفع البارتي للحيلولة دون وقوع الصدام المسلح بين الطرفين، فقد طرح الحزب الشيوعي عبر ممثليه في اللجنة العليا للجبهة الوطنية فكرة الاتصال بالبارزاني واقترحوا إرسال وفد مشترك عن الحزبين لمقابلة البارزاني، وقابل الوفد البارزاني على الرغم من كل العراقيل التي وضعت من قبل الحكومة لأبعاد ممثل الحزب الشيوعي عن المفاوضات، إلا أن مساعي الحزب لم تسفر عن نتيجة مثمرة فقد كان كلا الطرفين يدفعان بالأمر إلى حد التصادم^(٥).

ويصف عبدالكريم أحمد الداود ما دار في المفاوضات "بعدها أدركنا أن هناك مخططاً لإدخال الأكراد في قتال مع الشيوعيين دعونا إلى لقاء مشترك بيننا وحزب البارتي في بغداد، حضره من الجانب الكردي سامي عبد الرحمن وصالح اليوسفي ونوري شاويس، ومن جانبنا عزيز محمد ومكرم الطالباني، وأبلغناهم بأن المعركة ليست بيننا وبينكم وحقوق الشعب الكردي لم يغتصبها الحزب الشيوعي، فلماذا تنوون الهجوم علينا وتدخلون في معركة معنا؟ ألسنا حليفكم

(١) منشورات طريق الشعب ، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ٢١ حزيران ١٩٧٤، ص ٧-٩.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢٠٢، ٧ أيار ١٩٧٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٣، ٨ أيار ١٩٧٤.

(٤) المصدر نفسه، العدد ٢٠٥، ١٠ أيار ١٩٧٤.

(٥) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص ١٣٧.

الدائم؟ نرجو تبليغ قيادة الثورة بأنكم إذا أعلنتم القتال ضد الحكومة، فلن نكون إلى جانب الحكومة بأي شكل من الأشكال ولن نقاتلكم فنحن ضد عودة الاقتتال مرة أخرى" (١).

ثالثاً: حرب (نيسان ١٩٧٤ - آذار ١٩٧٥) ودور الحزب الشيوعي العراقي فيها:

بعد إقرار قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤ نشب الخلاف بين البارتى والحكومة حول آلية تطبيقه لاسيما الفقرة الرابعة عشر من القانون، والتي تنص على: "اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أغلبية كردية وفقاً للإحصائيات التي سوف تسعى الدولة لتطويرها... وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فأن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال" (٢).

كان التوتر قد وصل إلى أقصاه، وعملية التعريب تجري على قدم وساق، وآلاف الأكراد يزحفون إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة البارتى، وأزداد عدد النازحين إلى درجة أن طلب الأكراد من الهلال الأحمر أن يساعدهم على إيواء النازحين، لاسيما وأن كردستان كانت تحت حصار اقتصادي خانق من قبل حكومة البعث، وقد زاد عدد الفارين إلى المنطقة الكردية ومنها إلى إيران خوفاً من الحرب إلى مليون ومئتي نازح حسب إحصائيات المنظمات الإنسانية (٣).

لم يقطع الشيوعيون الأمل في عودة علاقتهم مع حزب البارتى لتجنب الحرب ووقف نزيف الدم، أذ قاموا بزيارة مصطفى البارزاني في مقره في أواخر آذار ١٩٧٤ لثنيه عن موقفه المتشدد من الشروع بالقتال، فكانت حجة البارزاني هي "أن الشيوعيين لهم تجارب كثيرة في العداء للبعث ولذا خرجوا سالمين بعد كل ضربة تلقوها منهم، وأما نحن فأن لنا تجارب مريرة في التعاون مع البعث وقد تلقينا الضربات منهم نتيجة تعاوننا معهم، لذا أن من يعاديهم يسلم ومن يصادقهم يتأذى فكان مصراً على القتال" (٤)، يبدو أن موقف الحزب الشيوعي العراقي قد أصبح في غاية الصعوبة بعد اندلاع المواجهات العسكرية، بين مؤيد لتلك العمليات العسكرية وبين معارض لها. وبعد اليأس من تنفيذ الاتفاقية السياسية التي وقعت بين حكومة البعث والأكراد التجأت الحركة الكردية إلى الكفاح المسلح مرة أخرى (٥)، فعندما رفض البارزاني قبول شروط قانون الحكم

(١) كريم أحمد الداود ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨.

(٢) نقلاً عن: صلاح سعد الله ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٣) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧٠.

(٤) نقلاً عن: سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٩.

(٥) حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، المصدر السابق ، ص ٣٠٠.

الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤، كان لديه ما يقارب (٥٠-٦٠) ألف مقاتل من البيشمركة الأكراد المدربين جيداً بحلول شهر نيسان ١٩٧٤، وحوالي ٥٠ ألف من المقاتلين غير النظاميين مدعومين بالصواريخ والمدفعية الإيرانية^(١)، وكان الأكراد بمن فيهم الهاريين من الجيش العراقي يتحشدون تحت راية البارزاني عندما لاحت بوادر الحرب واقعةً لا محالة، فقواته كانت معتادة على الحرب التقليدية، ولكن تعوزه الأسلحة الثقيلة، أما بغداد فقد استطاعت أن تنتشر أكثر من تسعون ألف مقاتل مع ١٢٠ دبابة ومدرعة و ٢٠٠ طائرة حديثة^(٢).

بدأت المواجهات بين الطرفين في بداية نيسان ١٩٧٤ وقام البارزاني في السادس عشر من الشهر نفسه بهجوم على مواقع القوات العراقية، وتمكن في البداية من احراز نجاحات واسعة على جبهة القتال التي امتدت من زاخو شمالاً إلى خانقين جنوباً واستطاع البارزاني محاصرة عدد من وحدات الجيش العراقي، الذي بدأ هو الآخر عملياته العسكرية مدعوماً بفصائل الانصار الشيوعية وبعض العناصر الكردية المنشقة المعادية للبارزاني (قوات فرسان صلاح الدين)^(٣).

كانت لدى مصطفى البارزاني استراتيجية جديدة حيث قرر الاحتفاظ بالهلال الجبلي للريف على طول خط يمتد من زاخو إلى دربندخان، ويأمل بالاحتفاظ أيضاً بحقل نفط كركوك على مدى رمي المدفعية الكردية، ليبرهن للولايات المتحدة الأمريكية أن مدينة كركوك بالفعل في متناول يده، ولكن لا يمتلك المدفعية البعيدة المدى لجعل ذلك الهدف واقعياً^(٤)، وأنه إذا تلقى دعماً كافياً من الولايات المتحدة الأمريكية فإنه سيكون قادراً على السيطرة على حقول كركوك ومنح حقوق الامتياز لشركة أمريكية^(٥).

استؤنف القتال بين الأكراد والحكومة العراقية على نطاق واسع ولم تنجح مبادرة اللحظات الأخيرة للسوفييت في الحيلولة دون وقوع المجابهة الحتمية^(٦)، ودخلت بغداد بكل قواها في هذه

شامل عبد القادر، المصدر السابق ، ص ٦١ . ؛ Kerim Yildiz, Op.Cit, p.23 ^(١)

(٢) جوناثان راندال ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ ؛ عبد اله جهاني بين، كردستان عراق، رسالة رايزن دومي، دانسكاه بين الملل ، تهران، ١٣٧٣ هـ. ش ١٩٩٤م، ص ١٠٢.

(٣) علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٤) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٥) Johan Franzen, Op. Cit, p.243.

(٦) أرسل الاتحاد السوفييتي وزير دفاعه (اندرية غري تشكو) في محاولة أخيرة لمنع القتال، إلا أنه فشل بعد أن رفض البارزاني عرضه بناءً على وعود من الولايات المتحدة وايران. للمزيد ينظر: عبد اله جهاني بين، المصدر السابق، ص ٩٧ ؛ **وزارة امور خارجه**، أسناد لانه جاسوسة، ج ٣١، ١٣٦٦ هـ. ش (١٩٨٧م)، ص ٧٦ ؛ جوناثان راندال، المصدر السابق، ص ٢١٠ .

الحرب من أجل القضاء نهائياً على الحركة الكردية المسلحة التي طالما أقضت مضاجعها، وقد حدثت أولى الأعمال الحربية بقصف مدينة (قلعة دزه) في ٢٤ نيسان ١٩٧٤ التي راح ضحيتها عشرات المواطنين، مقابل ذلك كان حوالي خمسون ألف من المقاتلين البيشمركة وآلاف من المقاومة الشعبية متهيئين للقتال^(١).

كانت المواجهات شرسة بين الطرفين بين الأكراد والجيش العراقي بعد السادس عشر من نيسان ١٩٧٤، حيث قامت القوات الكردية بشن هجوم كبير على مواقع الجيش وأخذت المعارك تسبب الخسائر الكبيرة في صفوف الطرفين لاسيما قوات الجيش العراقي، مما أدى إلى استدعاء الحكومة لقوات احتياطية لتدارك الأمر^(٢)، وبدأت بشن هجوم واسع النطاق في الثامن من أيلول ١٩٧٤ حول حوض راوندوز التي ينشط فيها جهاز استخبارات البارزاني البارستن، حيث وقعت معارك شرسة بين الطرفين تمكنت قوات البارزاني من صد القوات المهاجمة^(٣).

سرعان ما أظهر الجيش العراقي قوته في التكتيك وأعطى الأولوية للتخفيف أو الانسحاب من المواقع الواقعة داخل منطقة السيطرة الكردية، وفي تلك الأثناء عرضت إيران بضمن الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عينية وأسلحة وذخيرة للأكراد لمواجهة القوة الهائلة للجيش العراقي^(٤)، ورحب الأكراد بالمساعدات الأمريكية-الإسرائيلية التي جاءت بشكل غير مباشر عن طريق إيران، على الرغم من تحفظ بعض قادة البارتى الذين كانوا يدعون إلى السلم والحوار وضرورة الاتصال مع العرب والسوفييت لحمل بغداد على وقف إطلاق النار^(٥).

وعلى الرغم من أن حزب البعث كان قد حرّم مسبقاً على الأحزاب ولاسيما الشيوعيين المشاركة في القوات المسلحة، الأمر الذي أحدث خللاً في تنظيماهم في شمالي العراق، ودفع بعدد من الشيوعيين الأكراد إلى تقديم استقالاتهم من الحزب^(٦)، ومع بدء العمليات العسكرية تشكلت عشرون سرية مسلحة من الحزب الشيوعي وفق قرار حزب البعث، وكانت الغاية من ذلك

(١) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧٠-٣٧١ ؛ مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٣.

(٢) تشارلز تريپ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

(٣) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧١.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) فيصل الفؤادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، ص ١٠٩-١١٠ ؛ رحيمة عجيبة ، المصدر السابق ، ص ١١٣ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي ، ج ٣ ، ص ١٣٨ ؛ شوكت خزندار ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧.

هي زج الشيوعيين في مواجهة مباشرة مع الحركة المسلحة الكردية ولقطع الطريق أمام أي تقارب بينهما في المستقبل، أما الأكراد فقد عولوا على الدعم الإيراني والغربي لتعزيز موقفهم المتشدد تجاه الحكومة العراقية والذي سيؤدي حسب اعتقادهم إلى إضعاف مركز الحكومة^(١).

وصف الحزب الشيوعي ما ذهب إليه حزب البارتّي بإعلانه الحرب على الحكومة العراقية بأنه "التقاء المصالح بين الاستعمار والجناح اليميني في قيادة الحركة القومية الكردية، ودخول الحزب الشيوعي في مواجهة مباشرة مع الأكراد جاءت بتأثير تحالفه مع حزب البعث، فضلاً عن كونها رد فعل على التصرفات السلبية لحزب البارتّي ضد الشيوعيين في كردستان"^(٢)، وبذلك يكون حزب البعث قد نجح في دق أسفين الفرقة بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي.

وبعد اتّساع الحركة المسلحة ومناصرة معظم الشعب الكردي لها ومساندتها من قبل القوى الخارجية بالأسلحة وبكميات كبيرة، لاسيما من جهاز السافاك الإيراني^(٣)، دفعت حزب البعث لاستنفار كل إمكانياته العسكرية، حتى تمكنت قواته من الاندفاع بعيداً في المناطق الكردية، وبات يهدد معاقلها الحصينة، فقد سيطر في ١٩ آب ١٩٧٤ على (قلعة دزه)، وفي ٢٢ آب على (راوندوز)، وبعد شهر من ذلك زحف إلى (جبل زوزك) وسيطر على قسم منه، وكان يتجه لإتمام السيطرة عليه والزحف نحو هندرين، حيث يفتح بعدها السبيل إلى معاقل البرزانيين المحصنة، وقد غدا الوضع صعب جداً بالنسبة للمسلحين الأكراد^(٤).

وفي أثر تلك الأحداث بعث مصطفى البارزاني برسالة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤ إلى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في قمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة المغربية الرباط،

(١) سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(٢) نقلاً عن: **رحيم عبد الحسين عباس**، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٧٣-١٩٧٩) الحزب الشيوعي وحزب البعث إنموذجاً، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، نيسان ٢٠١٥، ص ٥٥٥.

(٣) **السافاك**: أسس بعد ثورة مصدق عام ١٩٥٣، وتشكل بمساعدة المخابرات الأمريكية عام ١٩٥٦ من أجل القضاء على المعارضين للشاه، وقد أصبح (تيمور بختيار) أول رئيس له وكان يرتبط مباشرة بالشاه ويتمتع برتبة نائب رئيس الوزراء، وقد قدر عدد المنتمين للجهاز بـ (٦٠) ألف عنصر، فضلاً عن ثلاثة ملايين من العملاء السريين في مختلف المدن الإيرانية، أما تسميته فهي اختصاراً لـ (سازماني اطلاعات فا ميچناق اي كيشغار) ومعناها (المنظمة الوطنية للأمن والمعلومات)، تم حله بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج ٣، ص ٨٣-٨٦؛ مسعود الخوند، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨٤-١٨٥.

(٤) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٣، ص ١٣٩.

ومما جاء فيها: "اننا وانطلاقاً من وشائج الدين الحنيف وروابط الجوار والتاريخ المشترك... ورغبة منا في حقن المزيد من دماء العراقيين من العرب والاكرد... نتوجه اليكم بنداؤنا المخلص هذا بوضع حد لاقتتال الاخوة عن طريق إرسال لجنة تتوب عنكم لتقصي الحقائق عن الاحداث الجارية في بلادنا ووضع الحلول التي ترونها مناسبة للإنقاذ الشعب العراقي"^(١).

كما بعث البارزاني برسالة اخرى إلى وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر يطلب فيها الدعم المادي والعسكري، ولاسيما بعد أن ضيقت القوات الحكومية الخناق على المقاتلين الأكراد في جبهتي راوندوز وحاج عمران^(٢)، وبذلك يكون الحزب الشيوعي قد وقف بجانب حزب البعث وتناغم موقفه المؤيد للعمليات العسكرية الحكومية ضد الحركة الكردية المسلحة مع توجهات الحكومة^(٣).

بدأ حزب البارتى العمل في الخارج على إدخال القضية الكردية في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أخذت مكاتبه في الخارج، لاسيما في فينا من تكثيف هجماتها الإعلامية ضد الحزب الشيوعي^(٤)، بسبب موقفه ومساهمته في العمليات العسكرية بأنها " قد نظمت من قبل حزب البعث ونفذها الشيوعيون، وبتشجيع من الاتحاد السوفييتي وضع الشيوعيون كل طاقاتهم ضد أي حل إيجابي للمشكلة الكردية، وبهذا فقد الشيوعيون في كردستان القيمة الباقية من رصيدهم"^(٥).

ردّ الحزب الشيوعي العراقي عبر منظماته في الخارج، سيما منظمة اتحاد الطلبة التي نددت واستهجنّت السياسة اليمينية التي ينتهجها الجناح اليميني في الحركة الكردية^(٦)، وكثف الحزب الشيوعي من مساعيه من أجل وقف التدهور في العلاقات بين حزب البارتى وحزب

(١) **ملحق اخبار كردستان**، (نشرة دورية يصدرها ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في لبنان ، العدد ٩ ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤، ص ١ - ٢ ؛ علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

(٢) F. R. U. S , No.264, 1969 -1976, vol. XXVII, Iran and Iraq (1973- 1976), Text of General Mulla Mustafa Barzani's Letter to Secretary Kissinger , Washington, 2 November, 1974.

(٣) أحمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

(٤) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٦٢، حزيران ١٩٧٤، ص ٩.

(٥) **وزارة الخارجية** ، سفارة جمهورية العراق (فينا) ، إلى وزارة الخارجية العراقية ، م/نشرة اتحاد الطلبة الكرد، الرقم (٦/١)، ١١ تموز ١٩٧٤.

(٦) وزارة الخارجية، ملف رقم (١٥٤)، دائرة العلاقات العامة، رقم الكتاب (١١/٧ / ٥٤)، ١٦ شباط ١٩٧٥، رئاسة ديوان ديوان الجمهورية، م/ مؤتمر جمعية الطلبة الكرد في أوروبا فرع هنغاريا.

البعث والبحث عن حل وسط للمسألة الكردية يضمن تحقيق الحكم الذاتي وأن لم يكن يلبي كامل طموحات الشعب الكردي ومطالب قيادته^(١).

تصاعدت حدة الخلافات بين الحزب الشيوعي والبارتي في تشرين الثاني ١٩٧٤، وأعلنت جريدة طريق الشعب أن الخلافات بين الحزبين قد أتسمت بالحدة بعد توقيع ميثاق العمل الوطني مع حزب البعث، وتنامي علاقات العراق مع الاتحاد السوفياتي وتوقيع معاهدة الصداقة ومما جاء فيها حول تلك الأوضاع: "أن الحزب الشيوعي العراقي عندما وقع ميثاق التعاون مع حزب البعث فقد وقع في وضوح النهار وليس في ظلام الليل، ومع حزب وطني تقدمي وليس مع جبهة مشبوهة معادية لشعبنا"^(٢)، وأصبح لدى القيادات الكردية القناعة الكاملة في المضي بالقتال بالاعتماد على الدعم الخارجي التي قد أخطأت التقديرات هذه المرة طبقاً لتغير المصالح الدولية المتغيرة، وأصبح كل شيء لدى الأكراد يعتمد على العون القادم من الخارج^(٣).

نشرت جريدة طريق الشعب بأن أمراً قد صدر من قيادة الحركة المسلحة الكردية إلى فروع حزب البارتي بتجريد الشيوعيين من السلاح، وكتبت مقالاً بقلم (هيئة تحرير طريق الشعب) أعلنت فيه أن إطلاق النار على الانصار الشيوعيين قد بدأ في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السادس من تشرين الثاني ١٩٧٤ وأن الهدف من ذلك كان (إبادة الشيوعيين... وقتلهم وتصفيتهم)^(٤)، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٤ أوضحت فيه أن هدف الخطة التي يشنها البارتي هو "أبادة الشيوعيين الأكراد ومنظماتهم، وإخفاء طابع هذه الحملة التي يشنها البارتي تتذرع قيادته بأن الهدف هو مجرد تجريد الشيوعيين من أسلحتهم"^(٥).

وفي أثر ما تعرض له الشيوعيون في مناطق كردستان العراق، بعث المكتب السياسي للحزب الشيوعي برسالة إلى اللجنة المركزية لحزب البارتي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ ومما جاء فيها: " لا بد أن نشير إلى الدوافع الحقيقية وراء الأزمة المفتعلة التي خلقتها بين حزبينا، ولجوؤكم لاستخدام السلاح وأساليب العنف والإرهاب ضد منظمات حزبنا وأنصارنا في كردستان، فالانعطاف في سياسة حزبكم... قد أرتبط بالتطورات الإيجابية التي شهدتها بلادنا والتي كان من

(١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣ ، ص ١٣٨ .

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٣٧٦ ، ١٤ كانون الأول ١٩٧٤ .

(٣) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، ص ٢٣٥ .

(٤) جريدة طريق الشعب ، العدد ٣٤٨ ، ١١ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

(٥) نقلاً عن: سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .

أبرزها تأميم شركة نفط العراق، وعقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي ومشاركة حزينا في الوزارة وأخيراً إعلان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية^(١).

عُقد اجتماع في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٤ بين الحزب الشيوعي وحزب البارتي وجرت مفاوضات بينهما لغرض تهدئة الوضع، ومما جاء في الاجتماع: "أن حملة تصفية حزينا سابقة لأوانها وليست في صالحكم...، وكان الجواب الكردي ليس الموضوع تصفية الشيوعيين وإنما نحن ضد تزايد التجمعات المسلحة في منطقتنا، وكان جواب الشيوعيين على ذلك التسليح أن تسليحنا ليس ضدكم وإنما هو الدفاع عن مواقعنا"، وفي نهاية الاجتماع صدر عن الطرفين بيان مشترك، فيه دعوة إلى عودة الأوضاع بين الحزبين إلى حالتها الطبيعية وتطوير علاقاتهما في المستقبل لتوطيد التعاون فيما بينهما^(٢).

استمرت المناوشات بين الحزبين على الرغم من هذا الاتفاق وتصاعدت أعمال العنف والقتل وازدادت عزلة الحركة الكردية عن الحركة الوطنية، وقد عالج الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٢٥ كانون الأول ١٩٧٤ مسألة الخلاف مع البارتي وأرجع أسباب ذلك إلى: ^(٣)

١- الدعوات المتكررة لبعض تيارات البارتي بضرورة حل تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان تحت ذرائع مختلفة، تارةً بدعوى (ليس في كردستان تمايز طبقي)، وتارةً بالقول (إن الفلاحين الأكراد لا يقبلون التنظيم الشيوعي).

٢- الموقف السلبي لبعض الأوساط اليمينية للتخلص من الخط الوطني المعادي للإمبريالية والرجعية ولقيام السلطة العراقية بتوطيد علاقات التعاون بينها والاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية، ومن المعاهدة العراقية السوفيتية بالذات.

٣- الموقف الخاطيء والضار الذي يتخذه بعض قادة البارتي تجاه الدول الاستعمارية والرجعية وأعداء العراق الذين يتظاهرون بالود لمساعدة قضية الشعب الكردي^(٤).

وعلى الرغم من تصاعد حدة القتال بين الحزب الشيوعي والبارتي، إلا أن الشيوعيين بقوا يعولون على قائد الحركة الكردية مصطفى البارزاني، ويتحاشون توجيه الاتهامات المباشرة له

(١) جريدة طريق الشعب، العدد ٣٥٤، ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤.

(٢) المصدر نفسه، العدد ٣٥٩، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤؛ عصام عزيز شريف، المصدر السابق، ص ٤١٨.

(٣) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٧٩-١٨٠.

(٤) جريدة طريق الشعب، العدد ١٦٥، ٤ نيسان ١٩٧٤.

ولقيادته، حتى أن خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري ناشد البارزاني شخصياً للتدخل وإيقاف الإرهاب ضد الشيوعيين وأنصارهم، ويظهر من فحوى الرسالة مدى الأهمية التي يوليها الشيوعيين للبارزاني والنعوت الكثيرة التي وصف بها، وأستجد الحزب الشيوعي العراقي بالأحزاب الشيوعية العالمية لمساعدته في إيقاف القتال بين الشيوعيين والحركة الكردية المسلحة^(١).

ونقلت جريدة طريق الشعب مقالاً عن وكالة نوفوستي السوفياتية للأنباء بعنوانين بارزة " مع من يتعاون اليمينيون الأكراد ؟ ولمصلحة من؟ ممثلو شركة النفط في خيمة...! وخيمتان لممثلي إسرائيل وخبراء التآمر... في دوائر الاستخبارات الغربية ! لأن بغداد عدو للصهيونية التوسعية... ولأن بغداد أمتت النفط"^(٢)، ونتيجة استمرار القتال ناقشت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماعها الاعتيادي في ٢١ شباط ١٩٧٥ تطورات الأزمة الكردية، ودعت إلى ضرورة الخروج منها من خلال التأكيد على توطيد دور الجبهة الوطنية، وإقامة المؤسسات الدستورية وتعزيز الحكم الذاتي للأكراد^(٣).

انعكس التدهور المتزايد لموقف الأكراد وحقيقة الدول التي كانت تساعدهم والتي لم تكن ترغب في رؤية دولة كردية مستقلة كشاه إيران والولايات المتحدة، لأن كلا الطرفين لا يؤمن بإقامة حكم ذاتي للأكراد لأن ذلك سيسبب إحراجاً كبيراً لشاه إيران من جهة، وعلاوة على ذلك فأن مذكرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمؤرخة في ٢٢ آذار ١٩٧٤ وتحمل وجهة نظر الشاه للعب بالورقة الكردية لأضعاف إمكانيات العراق وتحقيق أطماعهم فيه لذلك لم يعد بحاجة إلى الأكراد من جهة أخرى^(٤).

وبسبب سياسة شاه إيران بالتعاون مع مخابرات الولايات المتحدة الداعمة للحركة الكردية، أصبح واضحاً بأنه ليس هناك من رايح في تلك المواجهات، وأن تلك الاستراتيجية من قبل الشاه في دعم التمرد الكردي ضد الحكومة العراقية نجحت في تحقيق أهدافها المنشودة، ولاحتمال

(١) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٨٠-١٨١.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢٤٧ ، ٢١ حزيران ١٩٧٤.

(٣) **الحزب الشيوعي العراقي**، تقرير الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢١ شباط ١٩٧٥، للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧١ ، آذار ١٩٧٥.

(٤) Peshawa Abdulkhalik Muhammed, Op. Cit , pp.177-178.

تعرض العراق لانهيار عسكري واقتصادي كامل، أضطر العراق إلى قبول التفاوض مع إيران لتعديل الحدود بين البلدين مقابل تعهد إيران بوقف المساعدات لأكراد العراق^(١).

اضطر نظام البعث القبول بوساطة الجزائر، وعُقدت الاتفاقية في ٦ آذار ١٩٧٥ والتي بموجبها تنازل العراق عن حق سيادته الكاملة في شط العرب مقابل توقف الشاه عن دعم الحركة الكردية وهو ما تحقق، إذ سرعان ما انهارت الحركة الكردية بصورة مفاجئة دون إبلاغ قيادتها بوقف الدعم من قبل إيران والذي عدته شأن داخلي، وبهذا خسر العراقيون التفاهم الداخلي، وخسر الكرد الحرب، وخسر العراق مناطق نفوذه في شط العرب^(٢).

على الرغم من وقوف الحزب الشيوعي العراقي مع حكومة البعث في قتال الأكراد وبعد تصفية المقاومة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني عام ١٩٧٥^(٣)، تحول البعث على الشيوعيين وبدأ بتصفيتهم بعدما أستخدمهم في ضرب الأكراد وكشف تنظيماهم في أغلب مناطق العراق، حيث بدأ بتصفية القيادات الشيوعية بين الحين والآخر، وبذلك خسروا أنفسهم وحلفائهم ووقعوا بالفخ الذي نُصبوه لأنفسهم نتيجةً لثقتهم المفرطة بحكومة البعث ووقوفهم معه ضد حلفاء الأمس، فقد خسروا الشعب الكردي الذي احتضنهم في أشد الأوقات بعدما تعرضوا لقمع واضطهاد البعثيين عام ١٩٦٣ والذي كاد أن يقضي على وجودهم السياسي على الساحة العراقية^(٤).

لم تفلح المساعدات الخارجية لاسيما الإيرانية منها رغم كثافتها في تغيير نتيجة المعركة، وبات أمر إنقاذ الكرد من الهزيمة، يستلزم تدخل إيران من خلال حرب شاملة مع العراق، وهو الأمر ذاته الذي أدركه العراق بعدم قدرته على مواجهة إيران والأكراد معاً، وخيار المواجهة الشاملة لم يرحب به الطرفان، سيما وأن مسألة إعادة ترسيم خريطة شط العرب كانت محل مفاوضات سرية بين الجانبين العراقي والإيراني^(٥)، مما جعل إيران تعيد النظر في مسألة دعمها للكرد.

^(١) Liam Anderson and Gareth Stan field, The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division, New York: Palgrave, 2004, p.56.

(٢) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٢٥.

(٣) أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.

(٤) مقابلة شخصية مع عريان السيد خلف ، بغداد، بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٦.

(٥) مؤيد إبراهيم الوندائي ، المصدر السابق ، ص ٧٧.

رابعاً: موقف الشيوعيون من اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ وتداعياته على الحركة الكردية:

بعد إعلان قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤، جرى نشاط ونقاش واسع من أجل تطبيقه، وسعى الحزب الشيوعي أن تأتي حصيلة هذا السعي بما يتفق والحاجة إلى نشر الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكردستان، إلا أن العقلية الشوفينية التي تميز بها البعث فقد تركت أثرها السيئ على العديد من نصوص قانون الحكم الذاتي وإجراءاته^(١).

لم يستطع الحزب الشيوعي العراقي أن يمنع وقوع الصدام المسلح بين حكومة البعث والأكراد بعد أن فشلت كل المفاوضات التفصيلية حول قانون الحكم الذاتي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها للحيلولة دون ذهاب الطرفين لطريق لا رجعة فيه، لاسيما بعد أن قرر حزب البعث إعلان القانون في ١١ آذار وتطبيقه حتى لو رفضه قادة الأكراد، وكان للمسار الذي ذهب فيه البارزاني وحزبه في الاعتماد على الدعم الخارجي من شاه إيران والأوساط الغربية، لم يترك للحزب الشيوعي خياراً ليتخذ موقف محايداً على الأقل^(٢).

كانت الأوضاع الداخلية والخارجية تتجه نحو مزيد من التصعيد بين العراق وإيران نتيجة الدعم اللامحدود الذي تتلقاه الحركة الكردية في شمالي العراق، بهدف إحراج العراق واستنزاف موارده وقواته العسكرية، فكان ذلك الموقف قد وضع علاقات البلدين على حافة المواجهة المسلحة^(٣)، ووقعت بعض المواجهات البسيطة بين الطرفين في نهاية عام ١٩٧٤، وأصبحت المنطقة مهددة بحرب مفتوحة بين البلدين لا يمكن أن تحسب عواقبها، فأدركت إيران عند ذلك بأن تصعيد المناوشات سيكون مضرّاً بمصالحها في المنطقة، واتجهت إلى سياسة (التعايش السلمي) مع جارتها العراق، كما أدركت حكومة العراق بأن كسب إيران إلى جانبها وتحييده هو الحل الوحيد والسريع لحسم الحرب وحل المشكلة الكردية في العراق بعد سلسلة من الدبلوماسية السرية والعلنية^(٤).

اضطرت الحكومة العراقية إلى البحث عن طريق يوصلها إلى تفاهم مع إيران على أساس قطع مساعداتها عن الأكراد مقابل حل النزاع حول شط العرب^(٥)، وبدأت تتصل بالدول التي

(١) جاسم الحلواني ، محطات مهمة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٦.

(٣) سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص ١٣٨.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٩.

(٥) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٣٤.

تربطها بإيران علاقات قوية للضغط عليها بإيقاف الدعم الذي تقدمه للحركة الكردية، وكان من بينها الاتحاد السوفيتي الذي ترجع وساطته لعام ١٩٧٣^(١)، عندما أقنع الحكومة العراقية بضرورة حل الخلافات مع إيران عن طريق المحادثات، ونجحت تلك الوساطة في أن تجمع وزير خارجية البلدين في جنيف وكان موضوع شط العرب واحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي^(٢)، والمساعدات الإيرانية للأكراد أهم محاور تلك المحادثات^(٣)، على الرغم من موافقة العراق على اعتبار موضوع احتلال الجزر أمراً واقعاً ومفروغاً منه إلا أن الخلاف حول شط العرب والمسألة الكردية فشل المحادثات^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن السوفييت واصلوا جهودهم لتحسين العلاقات بين العراق وإيران، فخلال زيارة رئيس الوزراء السوفييتي نيكولاي بودغورني لطهران في أوائل عام ١٩٧٤ حدث المسؤولين في القيادة الإيرانية على حل خلافاتها مع العراق، وأبلغ الشاه خلال استقبال الأخير له بأن " التوتر في علاقات إيران مع العراق لا يخدم المصلحة الحقيقية للسلام، ونحن مع الاتجاه الذي يطالب بضرورة حل هذا الخلاف على مائدة المفاوضات"^(٥)، وعلى الرغم من أن النجاح لم يحالف الجهود السوفييتية لإنهاء التوتر إلا أن ذلك لم يمنع أطرافاً أخرى من محاولة تقريب وجهات النظر بين البلدين الجارين^(٦).

(١) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧١.

(٢) تعد مشكلة الحدود مع إيران وتحديداً في منطقة شط العرب من المشاكل القديمة المرتبطة بتاريخ هاتين الدولتين، إذ ترجع جذور المشكلة إلى عهد الامبراطورية العثمانية حينما كان العراق جزءاً منها ، وتتصل بقضية إقليم عربستان الذي تم ضمه إلى بلاد فارس بموجب معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ التي عقدت ما بين الدولة العثمانية وبلاد فارس والتي تم التوصل بموجبها إلى تقسيم المناطق الحدودية بين الدولتين. لمزيد من التفاصيل ينظر: **جهاد صالح العمر**، التطورات التاريخية لمشكلة الحدود العراقية الإيرانية في شط العرب ، مركز الدراسات الإيرانية في جامعة البصرة ، مطبعة دار الحكمة ، البصرة ، ١٩٩٠ ؛ **راضي دواي طاهر الخزاعي** ، العلاقات العراقية- الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧، ص ٨-١٨.

(٣) **باسم قاسم السامرائي** ، سياسة إيران الخارجية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

(٤) جريدة النهار ، بيروت ، بلا عدد ٣ حزيران ١٩٧٣.

(٥) نقلاً عن: **اسماعيل صبري مقلد** ، الصراع الأمريكي- السوفيتي حول الشرق الأوسط- الأبعاد الإقليمية والدولية ، الكويت ، ١٩٨٦، ص ٤٥٢.

(٦) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠.

بعد تأزم العلاقات بين العراق وإيران بشكل كبير أوقف العراق المفاوضات وقدم شكوى إلى الأمم المتحدة في ٢٢ شباط ١٩٧٤ من خلال مندوبها الدائم، حول التجمعات والحشود الإيرانية على طول الحدود العراقية الشرقية، وعلى الرغم من ذلك أمتنع العراق عن قطع علاقاته مع طهران^(١)، ودخل مجلس الأمن الدولي على خط الوساطة بين الطرفين بصورة مباشرة في أثر الشكوى التي تقدم بها العراق للأمم المتحدة للنظر في نزاع الحدود بين البلدين، الذي تطور في سابقة خطيرة إلى اشتباكات مسلحة بين جيشيهما في العام ١٩٧٤^(٢).

لم تكن قيادة الحركة الكردية بعيدة عما كان يدور خلف الكواليس وفي الأروقة الدبلوماسية فقد أعترف محمود عثمان بأن الأكراد كانوا على علم بالاتصالات الجارية بين وزير الخارجية العراقي والإيراني، قائلاً " نحن كنا مخطئون لأننا لم ندرك أن هذه الاتصالات التي أستمريت أشهر طويلة صارت على وشك إنتاج اتفاق جدي بين البلدين"، وفي تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من عمر (الانتفاضة الكردية) لم يجد مصطفى البارزاني من ملجأ يحتمي به غير الولايات المتحدة الأمريكية الذي وضع البيض كله في سلتها، فبعث برسائلته الشهيرة إلى الإدارة الأمريكية في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٥ والتي أعرب فيها عن استعداده لتحويل كردستان العراق "إلى الولاية الأمريكية الحادية والخمسين"^(٣).

وقع البارزاني بأطراف لعبة دولية تتقاذفها أمواج المصالح السياسية لكل دولة، وأصبح عرضةً للأعيب سياسة اميركا وشاه إيران، فقد عمد العاهل الإيراني المراوغ إلى خداع الأكراد بحثهم على تبني رأي العاهل الأردني بشأن تأليف (حكومة منفى) بالتعاون مع أطراف المعارضة العراقية الأخرى، وسارع البارزاني إلى الاستجابة لطلب الشاه وأرسل وفداً برئاسة (محسن دزه يي) إلى بيروت للاجتماع مع بعض الشخصيات المعارضة المقيمة فيها، ومنها توجه أعضاء الوفد إلى الأردن، وما أن وصلوا في كانون الثاني ١٩٧٥ حتى فرض عليهم الانتظار أسبوعاً كاملاً قبل إبلاغهم برفض الملك استقبالهم^(٤).

(١) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧.

(٢) وصفت الاشتباكات التي حدثت بين الطرفين في شباط عام ١٩٧٤، بأنها الاعنف بين سابقاتها وما بعدها، فقد استخدم الجانبان خلالها المدافع والاسلحة الثقيلة، وقتل فيها ما يفوق المائة وخمسون شخصاً، تبادل الطرفان الاتهامات بشأن افتعالها، ينظر: جريدة الثورة ، العدد ١٧٣٩، ١٦ نيسان ١٩٧٤.

(٣) نقلاً عن: مجلة قراءات سياسية ، العدد الأول ، شباط ١٩٩٣، ص ١٩.

(٤) **عدنان المفتي** ، الأكراد والعلاقات العربية الكردية ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، ١٩٩٨، ص ٤٨.

ونتيجة لذلك قرر البارزاني التوجه إلى طهران لمقابلة الشاه لاستطلاع الوضع عن كثب، ولكنه بقي منتظراً لعدة أسابيع متواصلة لموعد مقابلة الشاه، الذي توجه خلال وجود البارزاني في طهران إلى سويسرا في زيارة خاطفة أجمع خلالها مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في زيورخ، مع تزايد الشائعات عن وجود مبادرتين جزائرية وأردنية لتسوية النزاع بين العراق وإيران على حساب الأكراد^(١)، وبعد عودة الشاه لطهران غادرها على وجه السرعة إلى الجزائر في ٤ آذار ١٩٧٥ دون استقبال البارزاني، وذلك للمشاركة في مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط أوبك (OPEC) والتي حضرها نائب الرئيس العراقي صدام حسين أيضاً وكما تم ترتيبه سلفاً^(٢).

كان من أهم الأسباب التي دفعت شاه إيران للتفاوض مع العراق وتخليه عن مساندة الأكراد المضاعفات التي أحدثتها الحركة الكردية العراقية وتأثيرها في أكراد إيران الذين بدأوا يشكلون قوة مناوئة تهدد كيان دولته^(٣)، وبعد مفاوضات طويلة نجحت الجزائر في أن تجمع بين صدام حسين ومحمد رضا بهلوي وجهاً لوجه لأول مرة، والتي أسهمت في انضاج المشروع الذي تمت بلورته بين ممثلي الجانبين العراقي والایراني، والذي تم إعلانه على أرضها، فكانت الجزائر الطرف الثالث الذي أخذ صفة الشاهد والمراقب على تنفيذ ذلك الاتفاق^(٤).

وفي الثاني من آذار ١٩٧٥، أعلم الرئيس الجزائري هواري بومدين شاه إيران بأن صدام حسين أخبره بأنه سيستغل مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الذي سينعقد في العاصمة الجزائرية خلال شهر آذار ١٩٧٥ من أجل التوصل إلى اتفاق مع إيران^(٥)، ونجح الرئيس الجزائري بجمع كل من صدام حسين مع شاه إيران، وعقد الطرفان اجتماعهما الأول الذي لم يدم أكثر من نصف ساعة^(٦)، وتم الاتفاق على أن تجري المباحثات حول قضيتين أساسيتين وهما: إنهاء

(١) **حيدر علي خلف العكيلي**، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) (١٩٦٠-١٩٨٠)، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤، ص ٨٢.

(٢) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص ٢٢٦.

(٣) جريدة القبس، (الكويت)، العدد ١٠٠٧، ١٢ آذار ١٩٧٥.

(٤) فلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٥) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٦) فلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص ٨٠.

المساعدات الإيرانية للأكراد أولاً وتخطيط الحدود البرية والنهرية للبلدين بشكل نهائي ثانياً، وجرى الاجتماع الثاني مساء الرابع من آذار في محل إقامة الرئيس الجزائري وبحضوره^(١).

أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في السادس من آذار عام ١٩٧٥ أن العراق وإيران قد توصلا إلى اتفاق بشأن حل الخلافات التي كانت قائمة بينهما^(٢)، وتعاقد الشاه وصادق حسين علناً، وأعلننا عن شكرهما لوساطة الرئيس الجزائري بومدين، وتلا على المؤتمرين البيان المشترك الذي وقعه الطرفين^(٣)، وتضمن البيان نقاط رئيسية منها :

١- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤.

٢- تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك، ويعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت^(٤).

إن دراسة وتفحص هذه البنود، يوضح أنها فصلت وفقاً لمقاسات الاهداف التي كان يرومها الطرفان من عقد ذلك الاتفاق، فالمادتان الاولى والثالثة تعني تخلي إيران عن بضعة كيلومترات على الشريط الحدودي مع العراق وتمكين العراق من القضاء على التمرد الكردي بعد

(١) إسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق ، ص ٢٤-٢٥. يُذكر أن صدام حسين هو الذي طلب ان يكون الاجتماع الثاني بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين، بعد فشل الطرفين في الوصول الى اتفاق خلال الاجتماع السابق، عسى أن ينجح في تقريب وجهات نظر الطرفين. لمزيد من التفاصيل ينظر: باسم السامرائي، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢) **جاريث ستانسفيلد** العراق- الشعب والتاريخ والسياسة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩، ص ١١٦.

(٣) **وزارة الخارجية العراقية** ، النزاع العراقي- الايراني ، ملف وثائقي ، بغداد، ١٩٨٢، ص ٣٣ ؛ وثائق الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، العدد ٦٥، حزيران ١٩٧٩، ص ١٤٦-١٤٧ ؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، ص ٢٢٦ ؛ شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

(٤) خط التالوك: هو الخط الذي يقع وسط المجرى الرئيسي من النهر الصالح للملاحة عند أعرق منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى الخليج العربي. لمزيد من التفاصيل ينظر: **سعد البزاز**، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، الدار الأهلية، عمان ، ١٩٩٦، ص ١٧٥.

أن يتمتع الشاه عن تقديم المساعدة للمقاتلين الأكراد، اما المادة الثانية فتعني تلبية طموحات الشاه في شط العرب بعد أن وافق العراق على أن يسير خط الحدود على وفق خط التالوك^(١).

وفيما كانت المادة الرابعة من الاتفاق بمثابة تذكير للطرفين، بأن الحصول على أي مكسب يجب أن يكون مصحوباً بدفع ضريبة عنه، أي بمعنى آخر أن ضريبة حصول الشاه على الامتيازات الجديدة في شط العرب، هي التخلي عن دعمه للأكراد، فيما كانت ضريبة قضاء صدام حسين على الحركة الكردية، تخليه عن جزء من سيادة العراق على شط العرب لصالح إيران، وبذلك أنهت اتفاقية الجزائر حالة الصراع بين الطرفين، فتوقفت إيران عن دعم الأكراد كما توقف العراق عن إثارة الاضطرابات في عريستان وتم وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين^(٢).

عقب إعلان اتفاق الجزائر بعث إدريس البارزاني ببرقية إلى اخيه مسعود من الخطوط الامامية للمعارك، في السابع من آذار ١٩٧٥ يعلمه بانسحاب المدفعية الإيرانية وقد جاء في البرقية ما يأتي: " اخي العزيز مسعود... على اثر الاتفاق الذي حصل بين شاه إيران وصدام قمنا صباح اليوم ورأينا كافة مدافع ضد الجو [هكذا وردت] تتسحب إلى خانة [منطقة حدودية]... حوالي الساعة الحادية عشرة جاء تيمار [وهو ضابط إيراني] وقال بأنه صدرت إليهم الأوامر بسحب المدفعية أولاً والهاونات ١٥٥ ملم ثم ١٣٠ ملم، ولكن نرى الآن في الساعة الثالثة والنصف جميع انواع المدافع تتسحب وتذهب إلى خانة... هاجم العدو صباح اليوم سرتيز وناورويين ونهاية زوزك وبرزيوه وهندرين ويدور الآن قتال عنيف بين قواتنا وقوات العدو على طول الجبهة... لم نسمع عن انتصارات للعدو لحد الآن ولكن لعدم وجود إسناد المدفعية اخشى من سقوط بعض المواقع بيد العدو والله الامر... مقاومتنا في برزيوه ضعيفة وقد تقدمت قوات الدبابات حتى خلطان وقد ارسلنا مفارز الصواريخ والله المستعان ... ويقول الوالد بأنه ليست لديه معلومات سوى ما سمعه من الاذاعة "^(٣)، يتضح مما ورد في البرقية اعلاه أن الحركة الكردية كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على المدفعية الإيرانية في صد تحركات القوات الحكومية كما بينت إحراز بعض التقدم للقوات الحكومية في جبهات القتال.

(١) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨١-٨٢.

(٢) إسلام محمد عبد ربه المغير ، المصدر السابق ، ص ٢٧ ؛ Kerim Yildiz, Op.Cit, p.23.

(٣) نقلاً عن: اوراق الدكتور جمال السامرائي ، وثائق غير مؤرشفة ، (رسالة من ادريس البارزاني الى اخيه مسعود البارزاني في ٧ آذار ١٩٧٥) . ينظر الملحق رقم (١٧).

نبه الحزب الشيوعي من خطورة الاتفاق مع إيران من أجل إنهاء الدعم الإيراني للأكراد وذلك منذ عام ١٩٦٥، وهو ما أشارت له إحدى وثائق الحزب بأن الاستخبارات العسكرية طلبت رسمياً من الجهات العليا للحكومة العراقية ضرورة التعاون مع دول حلف السنتو لقاء تنازلات لإيران في الخليج، لتتفرغ لقتل أبناء الشعب الكردي وتدمير كردستان العراق^(١)، وأطلق الشيوعيون على الاتفاق الجديد باتفاقية إنهاء المشاكل المعلقة بين العراق وإيران^(٢)، كما وصف عزيز محمد سكرتير اللجنة المركزية للاتفاق بأنه ساعد على إنهاء التمرد الرجعي في كردستان^(٣).

لم يكن اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ مجرد تسوية لمشاكل حدودية قائمة بين العراق وإيران أو على حساب القضية الكردية، كما كشفت نصوص المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها^(٤)، والتي وقعت في ١٣ حزيران ١٩٧٥ من قبل وزير خارجية العراق سعدون حمادي ووزير خارجية إيران عباس علي خلعتبري^(٥) وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر كشاهد على المعاهدة، فقد شكلت نوعية في علاقات البلدين رفعتها إلى مستوى التعاون في شتى المجالات بما فيها التنسيق الأمني والعسكري للقضاء على حركة التمرد الكردية المستعصية بين البلدين^(٦).

أكد الحزب الشيوعي في اجتماع للجبهة الوطنية في العاشر من آذار ١٩٧٥ على أن اتفاق الجزائر يأتي في سياق النهج الثابت المعادي للإمبريالية الذي ينتهجه (العراق الثوري)، كما يعبر هذا الاتفاق عن النهج الذي أكدته الجبهة في تسوية المشاكل مع إيران وإقامة علاقات حسن الجوار^(٧)، وحذرت لجنة إقليم كردستان للحزب الشيوعي من الاتفاق المذكور بأنه سوف يأتي

(١) مديرية الأمن العامة ، الحزب الشيوعي العراقي ، اكراد، أرشيف عام ١٩٣٤-١٩٨٣، ج٥، ص ١٣٣٩.

(٢) جريدة طريق الشعب بغداد ، العدد ، ٤٤٣ ، ٧ آذار ١٩٧٥.

(٣) **عزيز محمد** ، حول الجبهة ومردودها وآفاقها ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧٤، حزيران/ تموز ١٩٧٥، ص ٢.

(٤) جرى التوقيع بعد تلك لمحات على بروتوكول طهران المنعقد في الخامس عشر من آذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية في بغداد المؤرخ في العشرين من نيسان ١٩٧٥، وبموجب المادة الاولى من هذه الاتفاقية فقد اوقفت حكومة الشاه في ايران دعمها للحركة الكردية في شمالي العراق، الا ان تلك الاتفاقية قد حرمت العراق من نصف مياه شط العرب. فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٥) **عباس علي خلعتبري**: سياسي إيراني ولد عام ١٩١٢ في طهران، نال شهادة الدكتوراه من جامعة باريس، شغل مناصب دبلوماسية في باريس وبولونيا وبوخارست، تولى منصب وزير الخارجية الإيرانية، أمين عام حلف السنتو، رئيس وفد إيران لدى الأمم المتحدة، لجأ إلى الخارج عام ١٩٧٩ بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا. ينظر: مسعود الخوند ، المصدر السابق، ج١٢، ص ٢١٩.

(٦) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٧) نقلاً عن : سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٣٨.

بمردود سلمي على الحزب وأن حزب البعث سيبدأ بتصفية قوات الانصار الشيوعية بعد اكتمال الحاجة منها، ثم تصفية تنظيمات الحزب المدنية^(١).

وفي ذات الوقت عد فؤاد عارف اتفاقية الجزائر بأنها كانت طعنة كبيرة في ظهر الأمة الكردية عموماً وأكراد العراق بالذات، وكان رأي الحكومة العراقية مخالفاً تماماً لذلك فقد عدت الاتفاق فرصة لإنهاء الحرب في شمالي العراق وعبرت حرفياً " أنه لا بد أن يُقضم ظهر التمرد الرجعي العميل في الشمال الذي استنزف طاقات هذا الوطن " ^(٢)، وقد تمكن حزب البعث من كبح جماح الحركة الكردية المسلحة وكسر إرادة الشعب الكردي مؤقتاً، ونسيت أنها قد تنازلت عن جزء مهم من سيادتها على مجرى شط العرب، فكانت بذلك صفقة خاسرة بكل المقاييس والمعايير الوطنية، فلو تنازلت من بعض كبرياتها لمواطنيها الأكراد لما فقدت جزء من سيادتها على مياها الإقليمية ونافذتها المطلة على العالم الخارجي^(٣).

وبذلك ترك اتفاق الجزائر انعكاسات خطيرة على سياسة الحكومة العراقية، توضحت من خلال علاقاتها ومواقفها مع القوى السياسية العراقية الأخرى، لاسيما الحزب الشيوعي العراقي، فقد أدى القضاء على الحركة الكردية المسلحة إلى تقوية مركز حزب البعث في الحكم، ولما لم يعد هنالك (خطر كردي) على السلطة، فلم يعد هنالك ضرورة لوجود شريك في تلك السلطة، حتى ولو كان ذلك الشريك ضعيفاً^(٤).

وصفت جريدة طريق الشعب الطريقة التي انهارت بها الحركة الكردية المسلحة بأنها جاءت بسبب الأساليب الفكرية العقيمة والعشائرية المتحكمة في تسيير السياسة الكردية التي اعتمدها قادة الحركة لتبرير تمردهم وخروجهم عن (النهج الوطني التقدمي للعراق)^(٥)، وحملوا الجناح اليميني في قيادة الحركة الكردية ماوصلت إليه الأوضاع في كردستان والذي بدوره دفع الحكومة العراقية إلى عقد اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ مع إيران، والذي جاء بنتائج خطيرة على حركة الشعب الكردي ومسيرته النضالية^(٦)، وحقق إنهاء الحرب الداخلية منذ أيلول ١٩٦١ والتي لم تستطع

(١) أحمد باني خيلاني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢.

(٢) نقلاً عن: فؤاد عارف ، مذكرات ، ص ٢٧٨ .

(٣) مقابلة مع بهاء الدين نوري ، بالسليمانية بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٧ .

(٤) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٨.

(٥) جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٦٨ ، ٢ نيسان ١٩٧٥.

(٦) جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٥٩ ، ٢٣ آذار ١٩٧٥.

الحكومات المتعاقبة على حكم العراق أنهاءها في ذلك الوقت^(١)، ويتتسق واسع بين العراق وإيران على سحق الحركة الكردية المسلحة التي لم يساعدها شاه إيران إلا لدوافع آنية خدمةً لنظامه، ولم يكن يعتبر مساعدته لها سوى (ورقة يلعب بها في النزاع مع جيرانه)^(٢)، كما أنه أراد الإبقاء على مصطفى البارزاني كورقة يهدد بها العراق إذا لم ينفذ اتفاق الجزائر، فخصص له داراً في طهران ووضع تحت تصرفه مئة دار أخرى ليوزعها على أتباعه^(٣).

يتضح مما تقدم أن الحزب الشيوعي العراقي قد أدرك متأخراً تلك الخطوات التي رافقت عقد اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ والمغزى الحقيقي من ورائه، بعدما وقع في الفخ الذي نُصب له، وأن نية حكومة البعث العراقية كانت بعد القضاء على الحركة الكردية المسلحة هي التوجه صوب الشيوعيين والعمل على كسر شوكتهم والتخلص منهم، لذا قاموا بترتيب أوضاعهم خشية حدوث ذلك، وأن اتفاق الجزائر في حقيقته كان طبخة شاركت فيها أطراف عديدة، فقد حصل الشاه على نصف شط العرب، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على وعد من الحكومة العراقية بالخروج من دائرة نفوذ الاتحاد السوفييتي، والدخول إلى دائرة النفوذ الأمريكي.

(١) منشورات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) ، طريقان للحركة التحررية القومية الكردية (مشروع وثيقة برنامجية مطروحة للمناقشة العامة) ، تشرين الثاني ١٩٧٥.

(٢) ماجد عبد الرضا ، المسألة القومية الكردية في العراق ، ص ٢٩٩.

(٣) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ٤٣١.



الفصل الرابع

موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية (١٩٧٥ - ١٩٧٩)

أولاً: الحزب الشيوعي العراقي وتطورات القضية الكردية (١٩٧٥-١٩٧٧)

١- موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

٢- تأثير انهيار الحركة الكردية المسلحة في الأحزاب الكردستانية (١٩٧٥-١٩٧٧)

ثانياً: التطورات السياسية على الساحة العراقية (١٩٧٦-١٩٧٨)

١ - تأثير انهيار الحركة الكردية على المسار السياسي للحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٦-١٩٧٧)

٢ - نهاية التحالف بين حزبي البعث والشيوعي العراقي عام ١٩٧٨

ثالثاً: تدهور العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وعودة التحالف مع الأكراد (١٩٧٩)

١ - الخلافات بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث والانتقال الى صفوف المعارضة (١٩٧٩)

٢ - عودة الكفاح المسلح للحزب الشيوعي مع الأحزاب الكردية ضد نظام حزب البعث عام ١٩٧٩



أولاً: الحزب الشيوعي وتطورات القضية الكردية (١٩٧٥-١٩٧٧):

١- موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥:

بعد القضاء على الحركة الكردية المسلحة عمل حزب البعث على إتهام الحزب الشيوعي العراقي باتخاذ الجبهة الوطنية سُلماً للقفز إلى السلطة، فبدأت المضايقات والاعتقالات تتصاعد ضد أعضاء الحزب الشيوعي، وجرى اغتيال العديد من قادته وكوادره عن طريق الدهس بالسيارات أو إطلاق الرصاص، وادعت المصادر الحكومية بأنها (حوادث مؤسفة، قيدت ضد مجهول) كما اخذت الصحف الرسمية للحكومة، تتعرض للحزب الشيوعي وتوجه حملاتها الإعلامية ضده^(١)، وقد ادرك الحزب الشيوعي من جراء تلك الخطوات أن هنالك نية لتوجيه ضربة قوية له من لدن حزب البعث، لذا بدأ يرتب أوراقه للعودة إلى العمل السري، وغادر العديد من قادة الحزب العراق، بعد أن تأكد لهم أن الحملة ضدهم باتت وشيكة، وأن اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ كان في حقيقته خطة أمريكية ضد الشعب الكردي ولدفع نظام بغداد لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط^(٢).

عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً طارئاً في أثر انهيار الحركة الكردية المسلحة عقب اتفاق الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، وأكد أن ذلك الاتفاق سيزيد من غرور السلطة العراقية ومن إجراءات البطش والانتقام بحق الشعب الكردي، وسيبقى المشكلة الكردية من دون حل، وتوقعت (لجنة إقليم كردستان) أن تُغير السلطة موقفها من الشيوعيين وستتحين الفرص لضربهم بعد أن فرغت من ضرب الأكراد، كما توقعت تجدد الكفاح المسلح من جديد في ربوع كردستان العراق، وبدلاً من دراسة هذه التوقعات ومجمل الوضع المستجد وعرضها على اجتماع طارئ للجنة المركزية، قابلها المكتب السياسي للحزب الشيوعي بالرفض^(٣).

وعلى الرغم من التدابير الصارمة التي استخدمها حزب البعث لقمع الحركة الكردية المسلحة فإن الحزب الشيوعي يضع اللوم دائماً على القيادة اليمينية لحزب البارتي، والتي كانت معادية للخط السياسي الوطني التقدمي ومعارضه للتغيرات الاجتماعية لاسيما الإصلاح الزراعي، وهي بذلك

(١) عبد الحميد عبد الله ، البعث والتطلع لزعامة العالم العربي، مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ١٢٨، دمشق، شباط

١٩٨١، ص ١٢٦ ؛ فلاح خلف محمد، المصدر السابق ، ص ١٠٩.

(٢) عبد الستار طاهر شريف ، صراع مع الحياة مذكرات ، ص ٧٥.

(٣) بهاء الدين نوري ، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي ، ص ٣٤.

تكون مناهضة للشيوعية علناً، كما أوضح الحزب الشيوعي بأن التمرد الكردي الذي استولت عليه العناصر الإقطاعية الرجعية: " كان بالأساس انتفاضة مسلحة ضد استقلال كردستان العراق لأن قيادة حزب البارتري رفضت الحكم الذاتي في ظل نظام تقديمي"^(١)، مما زاد من ممارسة الأعمال التعسفية الحكومية تجاه أكراد العراق من خلال ما تعرضوا له من عمليات ترحيل وتعريب من أجل تفتيت الواقع الاجتماعي والثقافي للشعب الكردي^(٢).

بعد أن أنهى اتفاق الجزائر ١٩٧٥ حالة النزاع بين العراق وإيران والقتال في كردستان والذي أقرن بارتكاب (أخطاء فادحة) من لدن الحزب الشيوعي تجاه القضية الكردية، فكان الحرص على تعزيز التحالف مع البعث حمل القادة الشيوعيين على التزام الصمت إزاء جرائم التهجير الواسعة لسكان القرى الكردية وتدمير المباني والممتلكات واعتقال الآلاف ونقلهم قسراً إلى مناطق أخرى في جنوبي العراق، وأقتصر دفاع الشيوعيين عن الشعب الكردي على أحاديث ومناشآت بعض المسؤولين في السلطة، أو تقديم مذكرات سرية لم يسمع لها صوت^(٣)، وبدلاً من أن يعلن الشيوعيون موقف الإدانة الصريح لتلك السلطة على ما حصل للشعب الكردي ويذهب إلى الانسحاب من مجلسي الحكم الذاتي السوري، الذي أقرن وجوده فيه بتجاوزات لم يسبق لها مثيل في تاريخ كردستان العراق، أخذ مكتبه السياسي على عاتقه تنفيذ مهمة فوق صلاحياته حيث: "سلم لسلطة البعث ليس فقط الأسلحة التي كان الحزب قد أستلمها منه، بل كذلك أسلحة الحزب الخاصة به، التي حصل عليها المقاتلون الشيوعيون بالدماء والتضحيات الجسام، والتي أكدت الوقائع لاحقاً أنه كان يجب الاحتفاظ بها"^(٤).

كان هناك إجماع في الرأي عند أغلب أعضاء الحزب الشيوعي ضد المسار الذي أتبعه مصطفى البارزاني وحزب البارتري في رفض قانون آذار ١٩٧٤ والاعتماد على شاه إيران والأوساط الغربية في دعم الحركة الكردية المسلحة، غير أن الأهداف من وراء ذلك كانت متباينة، فالبعض

(١) Johan Franzen, Op. Cit, p.246.

(٢) سامي شورش ، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية (إدريس البارزاني نموذجاً) آراس للنشر ، أربيل ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٣ .

(٣) إسلام محمد عبد ربه ، المصدر السابق، ص ٢٧ ؛ بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي، ص ٣٤.

(٤) نقلاً عن: بهاء الدين نوري ، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي ، ص ٣٤.

أخذ هذا الموقف لكي يؤمن مسيرة (التطور اللاأسمالي)، فيما استهدف فريق آخر تعزيز الدور المستقل للحزب وتنميته قدراته النضالية وتوثيق صلاته بالشعب الكردي^(١).

ومنذ انتكاسة الحركة الكردية المسلحة في ٦ آذار ١٩٧٥، فقد تبلورت وجهتا نظر مختلفتان في الحزب الشيوعي الأولي: كانت ترى في هذه الانتكاسة اندحاراً (للجيب العميل) وانتصاراً تاريخياً للحكم الوطني التقدمي السائر صوب الاشتراكية وكانت هذه وجهة النظر الرسمية لقيادة الحزب أو غالبيتها، فذكر بهاء الدين نوري: " يقف في مقدمة منجزات الجبهة وضع قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق وتصفية التمرد اليميني الرجعي فيها، وإن انهيار التمرد الرجعي المسلح خلق إمكانية موضوعية أفضل لتطبيق الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية"، والثانية: كانت وجهة نظر الغالبية الساحقة من مسؤولي وكوادر منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي، وخلاصتها: " إن انتكاسة الحركة الكردية المسلحة ستؤول إلى انتكاسة للحركة الشيوعية ولكل الحركة الوطنية أيضاً، إذا لم يبادر الحزب الشيوعي إلى اتخاذ موقف سياسي سليم تجاه الوضع المستجد في كردستان بسبب الانتكاسة" التي حدثت للقضية الكردية^(٢).

كما أكد عبد الكريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي في انتقاد للحركة الكردية المسلحة وقيادتها اليمينية في دفع أمور الصدام والنقائل مع الحكومة العراقية وعدم تنفيذ قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤ وقبولها بالوسائل السلمية الديمقراطية قائلاً: "عندما أصبح الحكم الذاتي واقعاً ملموساً تخلت (القيادة اليمينية) للحركة الكردية المسلحة عن الديمقراطية لماذا؟ لأن الديمقراطية التي تحققت في العراق ليست ذات طابع سياسي فقط، وإنما لها مضمون اجتماعي ينعكس في التحولات الاجتماعية الجارية"^(٣).

وصف بهاء الدين نوري تلك المرحلة بأنها وفرت أمام الحزب الشيوعي العراقي بعد اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ فرصة لاستعادة نفوذه التقليدي وتعزيز مواقفه السياسية في كردستان لكي يملأ الشيوعيون الفراغ الذي نجم عن أخطاء قادة الحركة الكردية، وكان باستطاعتهم أن يحققوا الكثير من الإنجازات وأن يكسبوا ولاء الشعب الكردي لهم فيما لو تبنى قادة الحزب الشيوعي مطالب الشعب

(١) **سمية جمني** ، صدام حسين وسياسته تجاه الأكراد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٥٢ .

(٢) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين ، ص ٤٤٢ .

(٣) نقلاً عن: مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧١ ، آذار ١٩٧٥ ، ص ١١ .

الكردى القومية المشروعة ودافع عنها بجرأة ووضوح أمام سلطة أقل ما يقال عنها مترممة ولا تسمح للآخرين التعبير عن آرائهم بدون قمع وإرهاب^(١).

بعد انهيار الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٧٥ توفرت فرص حقيقية أمام الشيوعيين للخروج من عزلتهم الشديدة في كردستان عن طريق استمالة الجماهير الكردية التي يؤتت من قيادتها التقليدية البرجوازية- العشائرية، والتي كانت تبحث عن قيادة جديدة تدافع عن حقوقها ومصالحها، فضلاً عن ذلك أن تلك الجماهير أصبحت في محنة عميقة ومريرة بسبب البطش والتككيل الدموي البعثي الذي أصابها، فكان الدفاع عنها واجباً إنسانياً ووطنياً وطبقياً معاً^(٢)، وأنتقد الحزب الشيوعي سياسة الجناح اليميني المتطرف في حزب البارتى ونشاطه، لكنه اعترف في الوقت ذاته بشرعية مطالب الشعب الكردي وحقوقه القومية، وكان مهتماً بأن تحافظ القوى الديمقراطية الحقيقية على مواقعها في كردستان، مع استمرار مواصلة الحزب الشيوعي الحديث عن التمرد الكردي الرجعي واندحاره في مقالات وأحاديث كُتابها وفي صحافته الرئيسية التي أدلى بها عدد من قادة حزبه وفي بياناته الرسمية^(٣).

لقد برر الحزب الشيوعي مشاركته في القتال ضد جماعة البارزاني في حرب ١٩٧٤، كما يذكر بهاء الدين نوري: "بأنه حتى لا يكون موقف الحزب خارج الصف الوطني بعدما شاركنا في تشريع قانون الحكم الذاتي الذي كان يحلم به شعبنا الكردي بعد نضال طويل، وما قابلته القيادة الكردية من رفض لذلك القانون، ولعدم موافقتنا على ما جرى للشعب الكردي وربط مصير حركته القومية بأطراف خارجية لا يهما سوى تحقيق رغباتها ومصالحها، في الوقت ذاته لم تكن لنا ثقة بنظام البعث ولم نرد تحويل نكسة الحركة القومية الكردية إلى عامل انتصار واستقرار لذلك النظام، بل أردنا أن نستثمر الوضع الناشئ ولنصبح أصحاب قوة مسلحة في كردستان قادرين على أن نتصدى لتجاوزات الحكم البعثي وإيقافه إذا ما دعت الضرورة لذلك في المستقبل"^(٤).

وفي موقف آخر عدت قيادة الحزب الشيوعي وعلى رأسها عزيز محمد سكرتير الحزب اتفاقاً ٦ آذار ١٩٧٥ بأنه ساعد على إنهاء التمرد الرجعي في كردستان وكان موقف بقية أعضاء حزبه

(١) مقابلة شخصية مع بهاء الدين نوري ، السليمانية ، بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٧ .

(٢) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين ، ص ٤٤٣ .

(٣) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٩٤ .

(٤) مقابلة شخصية مع بهاء الدين نوري ، السليمانية ، بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٧ .

مسانداً للحكومة، ومعدّين انتصارها عسكرياً على التمرد الكردي انتصاراً للشيوعيين أنفسهم، ونتيجةً لذلك الموقف الذي أبدته منظمة الحزب الشيوعي لإقليم كردستان تقرر إجراء تغييرات لقادة المنظمة وجاء الجواب سريعاً، فنقل بهاء الدين نوري إلى المدرسة الحزبية في بغداد ونُسب أحمد باني خيلاني إلى المكتب الفلاحي في بغداد، ونُسب كريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي للإشراف على لجنة الإقليم^(١)، مما تقدم يدل على عدم وضوح الرؤية عند قيادة الحزب الشيوعي تجاه ما حصل للأكراد مع اختلاف وجهة نظر منظمة إقليم كردستان التي رأت عكس ذلك.

أرجع الحزب الشيوعي انهيار الحركة الكردية إلى سياسة التوجه اليميني المتطرف التي أعتمدها قادة التمرد لتبرير أخطائهم وجلبت الولايات والمآسي للشعب الكردي، بعد عقد اتفاق الجزائر وما حمله من آثار سلبية انعكست على القضية الكردية^(٢)، وعند مناقشة اتفاق الجزائر في اجتماع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العاشر من آذار ١٩٧٥، وصف الحزب الشيوعي الاتفاق بأنه يأتي في سياق النهج الثابت المعادي للإمبريالية الذي ينتهجه العراق الثوري، سواء على صعيد السياسة الخارجية أم الداخلية وضمن الالتزام المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والقومية العليا للبلد، كما يعبر الاتفاق عن النهج الذي أكدته الجبهة الوطنية في تسوية المشاكل مع إيران وإقامة علاقات حسن الجوار معها^(٣).

لم يُصدر الحزب الشيوعي بياناً باسمه حول انهيار الحركة الكردية، وإنما كان نقلاً عن وكالة الأنباء العراقية، فعندما لا يكون اتفاق على أي قرار يُتخذ بالأجماع يُنشر في جريدة طريق الشعب إشارة على أنها صادرة عن وكالة الأنباء العراقية، والتي تنشر كل ما يصدر عنها وفقاً لقانون الصحافة العراقية (١٥٤)، وبذلك حاول الحزب الشيوعي العراقي أن يكون بمنأى عن ذلك الاتفاق الذي فرط بحقوق العراق المائية^(٤).

كان الحزب الشيوعي يعيش حالة من الارتباك والتخبط السياسي فهو من جهة يعارض على استحياء اتفاقية الجزائر لكونها قد فرطت بجزء مهم من سيادة العراق على مياهه الإقليمية في شط العرب، بالرغم من مشاركته في الحرب ضد الأكراد، ومن جهة بقى مستمراً في اجتماعات الجبهة

(١) عزيز محمد ، حول الجبهة ومردودها وآفاقها، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧٤، حزيران/ تموز ١٩٧٥، ص ٢.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٤٥٩، ٢٣ آذار ١٩٧٥.

(٣) سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٣٨.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٣٨-٤٣٩.

الوطنية والتي يعلم بهيمنة حزب البعث على مقدراتها والتصديق على مقرراتها مسبقاً وبدون أخذ حتى مشورة شركائه في المسائل الاعتيادية^(١).

بدأ قادة الحزب الشيوعي فرع إقليم كردستان بتوخي الحذر بعد عقد اتفاقية الجزائر التي سيكون لها مردود سلبي على تواجد الحزب في مناطق كردستان، فيذكر أحمد باني خيلاني بعد توقيع اتفاق الجزائر بأسبوع: " بأنه عُقد اجتماع في مكتب الاقليم لدراسة الوضع والأثر السلبي للاتفاقية وتوصل إلى نتيجة بأن البعث سيبدأ بمعادة وتصفية تنظيمات الشيوعيين المسلحة ومن ثم تبدأ تصفية تنظيماته المدنية، فمن الضروري أن يتوجه الحزب بجذ العمل السري وإخفاء كوادره المعروفة، وكذلك أجهزة الطباعة والممتلكات الحزبية الأخرى، وإخفاء أسلحة الحزب الموجودة في أيدي الأنصار"^(٢).

كما وصفت القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي نتائج اتفاق الجزائر وانهيار الحركة الكردية المسلحة، بأنها جاءت: " نتيجة تواطؤ الفاشية العراقية والرجعية الإيرانية والإمبريالية الأمريكية وخيانة القيادة البرجوازية الكردية، لقد أنهت القيادة البرجوازية بشكل مفاجئ نضال أربعة عشر عاماً من القتال، على الرغم من الاتفاقات التي عقدت لإيجاد حل نهائي للأزمة الكردية، ومنها اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخي الذي لم يحسن الأكراد التعامل معه، ومن جهة أخرى أعطت الفرصة للحكومة لتعمل على تقوية نفوذها بشكل أوسع داخل الجبهة الوطنية"^(٣).

على الرغم من كون الحزب الشيوعي شريكاً في حكومة البعث ويمارس نشاطه السياسي في ظل تحالفه الجبهوي، فلم يصدر عنه ما يُدين الضربة القاسية وعمليات التشريد المبرر لعشرات الآلاف من الأكراد وعوائلهم إلى إيران، أو الذين هجروا من مناطق سكناهم لمناطق مختلفة من العراق، وازعاً مسؤولية ما حدث للشعب الكردي على عاتق القيادة الكردية اليمينية، وقد برزت خلال تلك المدة ظاهرة انتهازية وغير إنسانية في صفوف بعض القادة من العرب والأكراد في

(١) مقابلة شخصية مع عريان السيد خلف ، بغداد ، بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٦.

(٢) نقلاً عن: أحمد باني خيلاني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣.

(٣) **نقلاً عن:** سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٤٤٠.

الحزب الشيوعي العراقي حينذاك، مفادها التشفي من بعض قادة حزب البارتّي الذي أضطهد الشيوعيين في كردستان العراق خلال سنوات الحكم الذاتي القصيرة (١٩٧٥-١٩٧٠)^(١).

لقد كان للسياسة (غير العقلانية) المتبادلة بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي أثر كبير في وصول العلاقة بينهما إلى طريق تقاطع المصالح الآنية، وكان من أهم تلك الأسباب التي سارعت في تدهور العلاقة بينهما ما يلي^(٢):

١- ضعف الوعي الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية في صفوف الحزبين ومجمل الحركة الوطنية العراقية.

٢- النظرة الحزبية الضيقة والرغبة في الاستفادة من الأوضاع التي يمر بها الحزب الآخر من مواقع حرفية ومنافسة غير ديمقراطية، غالباً ما كانت تقود إلى خسارة الجميع واستفادة السلطة من تلك الصراعات الهامشية والذاتية.

٣- عدم إدراك أبعاد اللعبة السياسية التي مارستها حكومة البعث الحاكم في الحالتين، علماً بأن الحالتين كانتا ضد الحياة الديمقراطية والحياة الحزبية وضد الحزبين اللذين كانت وما تزال تربطهما قضايا نضال مشتركة.

٤- نجاح حكومة حزب البعث في تحقيق تحالف مع هذا الحزب أو ذاك لمحاربة حزب آخر، وهذا ما أستخدمه مع الحزبين الشيوعي والبارتّي، إضافةً إلى ممارسة سياسة (الجزرة والعصا) لتصفية أغلب القوى السياسية وانفراده بالسلطة المطلقة في العراق.

عزى الحزب الشيوعي سبب مشاركته إلى جانب الجيش العراقي في العمليات العسكرية في نيسان ١٩٧٤ ولغاية ٦ آذار ١٩٧٥، كجزء من سياسته في تعزيز التحالف مع البعث، وكذلك رداً على حملات البارتّي المعادية للشيوعية التي استهدفت سحق المنظمات الشيوعية في كردستان فقد كانت قوات الأنصار الشيوعية تقوم بدعم القوات الحكومية ضد الحركة الكردية المسلحة وكأنها في حرب تصفية حسابات بين غريمين^(٣).

(١) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر، ص ٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٣) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي ، ص ١٤٨-١٤٩.

كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تؤكد على الدوام في الاجتماعات التي تعقدها في المدة التي كانت رعى المعارك تدور على أشدها في شمالي العراق على: "إن جماهير الشعب المسلحة بقيادة فصائلها الوطنية والقومية التقدمية هي خير حارس للدفاع عن الحكم الذاتي وخير حاجز بوجه مسلحي الجناح اليميني ويجب أن تركز الجبهة الوطنية جهوداً استثنائية لإنجاح التعبئة الجماهيرية بأساليب ديمقراطية"^(١).

قام الحزب الشيوعي بمساندة حكومة البعث في حربها ضد الأكراد وأن كانت المشاركة تشكل شيئاً رمزياً نظراً لنوع الأسلحة التي كان يستخدمها أفراد الحزب مثل بنادق الكلاشنكوف، لكن البعث كان يهدف من وراء تلك المشاركة العملية والمعنوية، كسر كل ما تبقى من الود والتقارب بين الحزب الشيوعي والبارتي ولكي لا تكون هنالك أية وشائج للعلاقات القوية التي كانت تربطهما قبل التحالف مع حكومة البعث، فذهب الحزب الشيوعي بمساندة كل الخطوات التي قام بها حزب البعث على المستويين الداخلي والخارجي وإصدار لجنته المركزية للكثير من القرارات التي كانت تحت الجماهير لحمل السلاح لمحاربة العناصر اليمينية المسلحة لحزب البارتى من جهة أخرى^(٢).

بالنسبة للقضية الكردية، لم يرفع الحزب الشيوعي صوته أو يعارض اتفاق الجزائر ولم يبحثها بشكل عميق في لجنته المركزية، ولم يدرس ما سترتب عليها بشأن الأكراد، فكانت مشاركته في رفع السلاح ضد الحركة القومية الكردية باسم الجبهة، وأنقسم الشيوعيون يتساءلون: هل كان الحزب محقاً في اندفاعه وراء البعث وحمل السلاح ضد (الثورة الكردية)؟ ألم يكن يفكر أنه بذلك قد خسر الظهير الذي يستند إليه إذا ما تعرض إلى غدر البعث، وهو أمر محتمل؟ ولماذا يطلب من الشيوعيين المشاركة في الحملة العسكرية مع أنه محرم قانوناً في الجيش؟ ولماذا لم يرتفع صوت للحزب الشيوعي ضد اتفاقية الجزائر، وقد عُقدت بالصد من مصلحة البلاد؟، وكانت مؤشراً بارزاً على تراجع البعث وارتداده^(٣)، ويُشكل القسم الثاني بأن بعض الاعضاء لم يستشهدوا برأي الحزب المثبت في وثيقة التقييم المقررة في مؤتمره الثالث لعام ١٩٧٦، فقد جاء في الوثيقة النص التالي: " فلجأ نظام البعث إلى التفاهم مع الرجعية والإمبريالية وأقر المساومة بين صدام حسين وشاه إيران في

(١) **الحزب الشيوعي العراقي** ، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، حزيران

١٩٧٤، ص ١٧-١٨.

(٢) مقابلة شخصية مع عريان السيد خلف ، بغداد، بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٦.

(٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣، ص ١٤٠.

الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، وكانت اتفاقية الجزائر مؤشراً بارزاً للتراجع والارتداد في نهج النظام البعثي وعلاقاته السياسية العربية والدولية^(١).

يتضح مما تقدم أن الحزب الشيوعي ظل مستمراً في تحالفه مع حزب البعث ومشاركاً بوزيرين في الحكم، ولم يصدر عنه ما يدين الضربة القاسية وعمليات التشريد المريعة لعشرات الآلاف من الأكراد وعائلاتهم إلى إيران، أو أبعادهم إلى مناطق مختلفة من العراق في مجتمعات سكنية قسرية، واضعاً مسؤولية ما حدث للشعب الكردي وما تعرضت له حركته المسلحة بعد اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥ على عاتق قيادة حزب البارتى والتشفي منه لاضطهاده الشيوعيين في كردستان خلال سنوات الحكم الذاتي القصيرة (١٩٧١-١٩٧٥)، ولتعزيز مواقع الحزب وتنشيط سياسته إزاء المسألة الكردية.

٢- تأثير انهيار الحركة الكردية المسلحة في الأحزاب الكردستانية (١٩٧٥-١٩٧٧):

أصبحت الحركة المسلحة الكردية بفعل اتفاقية الجزائر بانتكاسة كبيرة أدت إلى إيقاف الكفاح المسلح للشعب الكردي التي دامت أربعة عشر عاماً وانسحبت آثارها في جميع أجهزة ومنظمات وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث أن سياسة تهجير الكرد من مناطقهم جرت على قدم وساق، فضلاً عن قيام البعث بمحاولة محو الشخصية القومية للأكراد وتحطيم العلاقات التاريخية للكفاح المشترك بين العرب والأكراد في الوطن الواحد^(٢).

أسس انهيار الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق عام ١٩٧٥، لبداية مرحلة جديدة في صنع السياسة الكردية، فقد شهدت تلك المرحلة ظهور متغيرات اجتماعية وسياسية جديدة تسارعت بتحول الهياكل والتحالفات السياسية في المنطقة نفسها^(٣)، فبعد حل حزب البارتى تنظيماته الحزبية والعسكرية أثر الضربة القاسية والموجعة له في عام ١٩٧٥، اضطرت القيادة المركزية مغادرة الأراضي العراقية إلى إيران ومن ثم إلى أوروبا، لإعادة تنظيم صفوفها^(٤)، وفي ١٠ كانون الأول ١٩٧٥ عقد الحزب مؤتمراً له في برلين والذي أكد إعادة النظر بسياسته السابقة للخروج من حالة الانكسار الذي واجهته الحركة الكردية، وإعلان مواصلة الكفاح المسلح لتحقيق أهداف الشعب الكردي،

(١) نقلاً عن: جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٧٨.

(٢) **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، نشرة داخلية خاصة بالأعضاء والمرشحين، ٢٧ شباط ١٩٧٦.

(٣) Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, The Kurds A Contemporary Overview, London and New York, 1992, p.105.

(٤) **علي محمد**، أوراق من ذلك الزمن - الحركة الأنصارية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٤١.

وصدرت الخطوط العريضة لسياسة حزب البارتي حيث بدأ خوض كفاحه المسلح ضد القوات الحكومية في آذار ١٩٧٦^(١).

انقسمت الحركة الكردية على نفسها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة المؤقتة) و (اللجنة التحضيرية) و (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)^(٢)، وقد أثرت الهزيمة التي حلت بالحركة الكردية المسلحة في نفوس نسبة عالية من الشعب الكردي في الداخل والخارج بشكل كبير ومؤثر إلى حدود بعيدة، وكان لابد من مواجهة ذلك بإجراءات سريعة وفعالة، وكان أمام المجموعات الموجودة في الخارج خيارين: أما التريث والاتصال بحزب البارتي وقيادته بهدف العودة إلى صفوفه وإعادة بناء الحزب لمواصلة النضال من جديد، وإما تشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع فيه كل أو بعض المختلفين مع حزب البارتي بقيادة مصطفى البارزاني لمواصلة النضال في كردستان العراق، ويبدو أن تلك المجموعات قد اختارت الطريق الثاني^(٣).

انطلقت حرب العصابات في ٢٦ آذار ١٩٧٦ من جبال كردستان التي طالما أحتفى بها المتمردون الأكراد، والتي تحولت فيما بعد إلى حرب نظامية حقيقية، ولكن تأثيرها كان معنوياً لم يؤثر في وضع الحكومة في كردستان^(٤)، وكرد فعل لذلك قامت الحكومة العراقية بتنفيذ سياسة (الحزام الواقي)، والتي تم بموجبها تهجير مئات القرى الكردية الحدودية بعمق (٢ كيلو متر) وهدمها وإعلانها منطقة عسكرية محرم دخولها لغير الجيش والمخابرات^(٥).

لقد نشأت أحزاب سياسية كردستانية بعد نكسة الحركة الكردية المسلحة لمعارضة نظام البعث ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من تلك الأحزاب السياسية: ^(٦)

أولاً: التشكيلات السياسية القديمة: مثل حزب البارتي بقيادة أبناء مصطفى البارزاني.

(١) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر ، ص ٣٠٦.

(٢) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٣) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر ، ص ٣٨٧.

(٤) Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, Op, Cit, p.107.

(٥) **مثنى أمين قادر** ، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً) ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٣، ص ١٧٥.

(٦) Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, Op, Cit, p.108.

ثانياً: التشكيلات السياسية الجديدة: والتي أسسها أعضاء سابقون في حزب البارتّي، مثل الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني وهو تشكيل سياسي كبير.

ثالثاً: التشكيلات الهامشية أو الثانوية: وهي التي ليس لديها جذور عميقة لا اجتماعية ولا تاريخية وهي تشمل الأحزاب الإسلامية الكردية، والتي نشأة بمساعدة إيران وتجاهلتها الأحزاب الكردية الأخرى، وهناك عدد من التشكيلات المسيحية الكردية الصغيرة والتي تعتمد على الأحزاب الكردية الأخرى في أعمالها السياسية والعسكرية.

ترك رحيل مصطفى البارزاني عن قيادة نضال الحركة الكردية في العراق حالة من الفوضى والارتباك، وكان أول من برز لمليء ذلك الفراغ هو جلال الطالباني الذي كان قد سُمح له بالعودة لصفوف البارتّي منذ اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠، حيث عينه البارزاني في منصب ممثل للحزب في بيروت وهو نوع من المنفى، ومن هناك ذهب إلى دمشق حيث شجعتة الحكومة السورية على تجديد نضاله ضد حكومة البعث، ففي ٢٢ أيار ١٩٧٥ صدر عن الطالباني ورفاقه بيان أعلنوا فيه عن: "رفضهم التسليم باتفاق الجزائر، وتسليم السلاح في كردستان وعن استعدادهم لمواصلة المسيرة النضالية للشعب الكردي وتحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الحركة الكردية"^(١).

لم يهدأ الشعب الكردي على المظالم التي لحقت بهم، فلم يكف يعض عام واحد على انهيار حركتهم المسلحة، حتى بادروا إلى حمل السلاح من جديد ضد سلطة البعث^(٢)، وتميزت المدة التي تلت هزيمة آذار ١٩٧٥، للحركة المسلحة الكردية بسيطرة الأفكار اليسارية، ولاسيما الماركسية بفعل التأثير الشيوعي^(٣)، وشن البعثيون حملة عسكرية جديدة في كردستان ضد حرب العصابات التي يقوم بها بعض المتمردين الكرد، منزلين الخراب والدمار في الكثير من القرى في كردستان، وتهجير أبنائها الأبرياء إلى خارج مناطقهم^(٤).

كان جلال الطالباني متحمساً ليحل محل البارزاني في قيادة الحركة الكردية لفرض هيمنته الشخصية على عموم كردستان، حيث وقع الاختيار عليه ليقود الاتحاد الوطني الكردستاني الذي

(١) نقلاً عن: كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر ، ص ٣٧٥-٣٨٧.

(٢) **حامد الحمداني**، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، فيثون ميديا ، السويد ، ٢٠٠٤، ص ١٢٧.

(٣) جيرارد جاليند ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢.

(٤) حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق ، ص ١٢٧.

تأسس من شخصيات ومنظمات تدعو للنضال من اجل تحرير العراق من الحكم المعادي للديمقراطية^(١) وأصدر بيانه التأسيسي بدمشق في ١ حزيران ١٩٧٥^(٢)، الذي ندد فيه باتفاق الجزائر والحكومة الايرانية، كما تضمن البيان جملة من الاهداف والمهام لتحقيق الاستقرار^(٣)، وأنتقد فيه سياسة حزب البارتى القديمة، حيث أتهمها بإدارة الحركة بأساليب عشائرية بالتعاون مع الامبريالية وعملائها^(٤).

كان للفراغ السياسي الذي حصل نتيجةً لانهايار الحركة الكردية في آذار ١٩٧٥، إحداث صراع عنيف بين الأحزاب في كردستان، وحتى داخل حزب البارتى الذي ظهرت فيه تيارات مناوئة لقيادة البارزاني وعائلته^(٥)، لكن البارتى استطاع النهوض بنفسه وتشكيل قيادة جديدة في العاشر من ايلول ١٩٧٥ تحت اسم (القيادة المؤقتة)^(٦)، والتي تمكنت من إعادة ترميم اوضاع الحزب والحفاظ على البقية الباقية من كوادره التي تشتت بعد الحرب^(٧).

(١) د . ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس، في ٢٤ شباط ١٩٨٣، ص ١٠ ؛ كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر، ص ٣٧٤ ؛ ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص ٥١٥-٥١٦. ينظر الملحق رقم (١٣)

(٢) المؤسسون هم عادل مراد، عبدالرزاق عزيز، كمال فؤاد، فؤاد معصوم، نوشروان مصطفى أمين، بالإضافة إلى جلال طالباني الذي اختير ليكون مسؤولاً للمكتب السياسي للحزب بعد اندماج جماعة (الكوملة) وهي جماعة ماركسية-لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أمين، وحركة كردستان الاشتراكية بقيادة علي عسكري ورسول مامند. لمزيد من التفاصيل ينظر: حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٧٩-٣٨٠ ؛ مثني أمين قادر ، المصدر السابق ، ص ١٧٤.

(٣) **غسان شريل**، دفاتر الثورة الكردية والعراق- جلال طالباني يتذكر، ج ١، مجلة الوسط، لندن، العدد ٣٥٥ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٨.

(٤) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٤١.

(٦) تشكلت قيادة جديد لحزب البارتى في العاشر من ايلول ١٩٧٥ بعد تعرضها لنكسة اتفاق آذار عام ١٩٧٥ وضمت القيادة الجديدة كل من ادريس البارزاني ومسعود البارزاني، وسامي عبد الرحمن، وعلي عبد الله، ونوري شاويس، فأصبح مسعود البارزاني مسؤول الجناح العسكري في حين كان اخيه ادريس البارزاني رئيساً لجهاز البارستين الأمني وكان مفاوضاً سياسياً في طهران، فضلاً عن ادارته للشؤون الخارجية للحزب وأعتبر الرجل الأقوى في الحزب إلى أن وافته المنية في عام ١٩٨٧. ينظر: علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٩-١٢٠.

(٧) **مديرية الامن العامة** ، الاحزاب الكردية ، مطبعة الامين ، بغداد ، ١٩٨٤، ص ٢٠١-٢٠٧.

لم تتشكل أية جبهة ثابتة بين الأحزاب الكردية على الرغم من محاولات عدّة كانت قد جرت في هذا المجال من وقت لآخر، وكان لتواجد الشيوعيين عاملاً مهماً نوعاً ما في التوازن بين حزب البارتي القيادة المؤقتة وبين الاتحاد الوطني، وبين مؤيديهم الفعليين أو المحليين في طهران ودمشق، وتبع ذلك محاولة حزب البعث الاستفادة من المواجهة بين الحزبين بمحاولة ربط إحدى المجموعتين به ضد المجموعة الثانية^(١).

حاول حزب البارتي السعي لتشكيل جبهة وطنية على نطاق الحركة الكردية، والتعاون مع القوى والأحزاب الكردستانية، والتخلي عن احتكار ساحة النضال السياسي لمواصلة النضال من أجل تأمين الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق، وتوجيه نقد هادف للتجربة السابقة ونقد غياب الممارسات الديمقراطية في الحزب، وممارسة القمع والإرهاب إزاء القوى السياسية في كردستان ومنها الحزب الشيوعي العراقي ومجموعات كردية أخرى^(٢).

لقد أدت الأفكار الماركسية بعد عام ١٩٧٥ إلى تشكيل العديد من الأحزاب الكردية الصغيرة وهيمنة كل طرف على مناطق جغرافية صغيرة، ولديه عدد معين من المقاتلين يدعى (بيشمركة) وأن عدد المقاتلين يتناسب مع تأثير الحزب، فكل الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني والبارتي الكردستانيين لديه أكثر من عشرة آلاف مقاتل، والأحزاب الصغيرة قرابة (٥٠٠٠) آلاف بيشمركة والأحزاب الأقل أهمية مثل الأحزاب الإسلامية لديها (٨٠٠-١٠٠٠) مقاتل، وعدد من الحركات والتنظيمات اليسارية التي لديها عدد لا بأس به من المقاتلين لحماية مكاتبها وممتلكاتها، ويعود سبب زيادة هؤلاء المقاتلين إلى قيام حكومة البعث بتهجير الآلاف من العائلات الكردية، مما أثار سخط شبابهم ولجؤهم لحرب عصابات ضدها^(٣).

جاءت حرب العصابات التي انطلقت في شمال العراق في بداية آذار ١٩٧٦ بين الاكراد والجيش العراقي، كرد فعل على سياسة التهجير وتهديم القرى التي انتهجتها الحكومة ضدهم^(٤)، وكانت المواجهات الرئيسية قد وقعت في بهدينان وبشكل خاص في مناطق العمادية وزاخو ودهوك، وحدثت مصادمات في بالك ورائيا وسيدكان وسورداش شمال السليمانية، وقام الطيران الحربي

(١) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

(٢) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر ، ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, Op, Cit, p.108.

(٤) علي صالح عباس الحساوي ، المصدر السابق ، ص ١٢١.

العراقي بغارات على مناطق في راوندوز وقره تو بين السليمانية وخانقين، ومع أن كردستان كانت برمتها تحت السيطرة العسكرية فأن حرب العصابات تنشط بين الفينة والأخرى، ففي منتصف حزيران ١٩٧٦، أضرم المقاتلون الأكراد النيران في منشآت نفطية في جمبور وفجروا مخزناً للسلاح في كركوك^(١).

عقدت القيادة المؤقتة لحزب البارتي اجتماعاً لها خارج العراق في برلين في آب ١٩٧٦ أكدت فيه ضرورة استمرار الكفاح المسلح^(٢)، وعدّ التقرير السياسي للمؤتمر (حزب البارتي) الحزب الوحيد الذي يمثل القضية الكردية، واعترف التقرير بالخطأ الذي ارتكبه الحزب باعتماده على الدعم الخارجي فقط في حربه ضد الحكومة^(٣)، ودعا إلى استمرار الكفاح المسلح في شمالي العراق والبدء بما اسمهاها بـ (ثورة كولان)^(٤).

استطاع محمود عثمان الذي ترأس في وقت سابق المكتب التنفيذي لحزب البارتي مع بعض الاعضاء المنشقين عن حزب البارتي تأسيس ماسمي بـ (اللجنة التحضيرية)^(٥)، وقد اصدرت اللجنة التحضيرية تقريرها السياسي المعنون بـ (تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهايارها والدروس والعبر المستخلصة منها)، وقد وصف التقرير الملا مصطفى البارزاني على انه كان سبباً لفشل (الثورة) الكردية وذلك لأتباعه الاساليب القديمة والاعتماد على الدعم الاجنبي الخارجي، مما ادى إلى تشريد كثير من الاكراد إلى خارج العراق^(٦)، وكانت هناك أحزاب صغيرة خاضت تجربة الكفاح المسلح

(١) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩.

(٢) ناهض حسن جابر الراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٣) **منذر الموصلي**، القضية الكردية في العراق - البعث والاكرد ، دار بيسان ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٣١٨.

(٤) **ثورة كولان**: مصطلح أطلق على الحرب التي انطلقت في بداية آذار ١٩٧٦ في شمالي العراق بين الاكراد والجيش العراقي، كرد فعل على سياسة التهجير وتهديم القرى التي انتهجتها الحكومة ضد الأكراد بعد الانتكاسة التي تعرضوا لها بعد اتفاق الجزائر والتي كانت عبارة عن حرب عصابات يخوضها المقاتلين الأكراد ضد القوات الحكومية، وكان تأثيرها محدود بعض الشيء على الحكومة العراقية، ولكنها تعزز في رفع المعنويات للمقاتلين بعد هزيمة آذار ١٩٧٥. للمزيد ينظر: سامي عبد الرحمن، البديل الثوري ، ص ١٨-٢٣ ؛ علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٥) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥١٦-٥١٧.

(٦) علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١٢١.

منها (حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني) الا ان هذا الحزب لم يكن له دور مؤثر ويعد من اضعف الاحزاب السياسية الكردية ^(١).

تدهورت الأوضاع في كردستان بعد نكسة الحركة الكردية المسلحة، وأن القتال المحدود ضد الحكومة قابله اقتتال داخلي بين الأكراد أنفسهم، لذلك ركز حزب البعث على مراقبة عناصر الحركة الكردية في شمال العراق، ففي تقرير مقدم من رئيس لجنة شؤون الشمال في ٢٢ ايلول ١٩٧٦ بشأن صعوبة السيطرة على الأوضاع في منطقة الحكم الذاتي، بسبب عدم الإلمام باللغة الكردية وبطبيعة حياة الأكراد، وكان الاقتراح بفتح دورات لتعلم اللغة لدراسة القضية الكردية واسلوب التعامل مع الشعب في منطقة الحكم الذاتي ^(٢).

وأوصى تقرير ٢٢ أيلول ١٩٧٦ بشأن تواجد الحزب الشيوعي في منطقة الحكم الذاتي والذي أخذ يتبنى القضايا القومية للأكراد في جميع المناسبات، كما أخذ يروج الإشاعات حول عدم جدية السلطة في منح الأكراد الحكم الذاتي، ويتبنى مشاكل المواطنين عن طريق عناصره من أعضاء المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي، وأقترح التقرير ^(٣) ما يلي:

- ١- إيجاد ذريعة لمنع جريدة (بير نوى) الفكر الجديد من الصدور لكونها واسعة الانتشار.
- ٢- يقوم الحزب بإصدار جريدة باللغة الكردية مهما تكن التكاليف وتسميتها (جريدة الحكم الذاتي).
- ٣- رفع شعارات مرحلية من قبل منظماتنا الحزبية لها مردود إيجابي بين الأكراد.
- ٤- ترجمة كلمة الحزب الشيوعي التي تلقى في المناسبات إلى اللغة الكردية.
- ٥- ضرورة التكلم باللغة الكردية أثناء الندوات التي تعقد من قبل الحزب وإدارتها من قبل رفاقنا الأكراد.
- ٦- وبشأن المنظمات الكردية فأن جميع المنشآت والاتحادات الكردية لا تعمل شيء سوى الإساءة للوجود الحكومي الرسمي في كردستان.

(١) **محمد حسين** ، الحزب الديمقراطي الكردستاني - الظهور والمسيرة النضالية لغاية عام ٢٠٠٣، تعريب حسن علي مطر ، مطبعة الساقى ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٢ .

(٢) م . و . د ، مديرية السجلات والوثائق ، الى السيد رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال المحترم ، م / تقرير ، بلا عدد ،

٢٢ ايلول ١٩٧٦ . **ينظر الملحق رقم (١٨)**

(٣) المصدر نفسه.

وقد أستمّر هذا الوضع إلى عام ١٩٧٧ حيث جلبت معها مرحلة جديدة للحركة الكردية في العراق، وقد أدت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في ذلك، ومع أن العمل المسلح لم يشكل خطورة على الحكومة، فإن محاولتين لأجراء المفاوضات قد جرت في أواسط عام ١٩٧٧ الأولى مع حزب البارتّي (اللجنة التحضيرية)، والثانية مع الاتحاد الوطني، وكلتا المحاولتين قد باءت بالفشل نظراً لإصرار الحكومة على الاستسلام الكامل للأطراف الكردية، علماً أن الأكراد لم يطالبوا بأكثر من وقف الترحيل والتعريب والاعتقال العشوائي ومطالب حول قانون الحكم الذاتي^(١).

كان جلال الطالباني مصمماً على التخلص من جماعات البارتّي التي نصبت الكمائن وقتلت مقاتليه في ثلاث مناسبات منفصلة: الأولى في ١٧ تموز ١٩٧٦ حيث سقط فيها ٣٧ مقاتلاً للاتحاد الوطني، والثانية في كانون الثاني ١٩٧٧ حين قتل قرابة خمسون رجلاً وهم يعبرون الحدود التركية إلى العراق ومرة ثالثة بعد شهر من ذلك^(٢)، وبعد عودة الطالباني إلى كردستان العراق نقل مقراته من دمشق إلى منطقة سوران في السليمانية نهاية عام ١٩٧٧، وقد حصل الحزب على السلاح والعتاد عن طريق الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي بحسب ما اشارت اليه إحدى وثائق مديرية الامن العامة^(٣).

كانت العوامل المحركة للصراعات الداخلية بين الأحزاب الكردية هي عوامل اقتصادية وحب السيطرة والنفوذ، ولكن سبل ممارسة الصراع متنوعة وأن سبل حسمها تبقى سياسية أو ربما سياسية عنيفة يكمن جوهرها في مسعى السيطرة على السلطة^(٤)، لذلك فإن إدريس البارزاني الذي كان يدير جهاز الباراستن الأمني السري كان يراقب الجميع بما فيهم سامي عبدالرحمن ورفاقه في المكتب السياسي، وبذلك لم يبق أمامه سوى الخروج من حزب البارتّي وإلا سيبقى خادماً لدى البرزانيين، لذلك أنسحب في الوقت المناسب هو ورفاقه المنشقون ليشكلوا حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني بعد التضييق عليه^(٥).

(١) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥.

(٢) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر، ص ٣٧٩.

(٣) م . و . د ، مديرية الامن العامة ، م/ معلومات، سري وشخصي، العدد ٣/٣، ١٨٠٤٣، بتاريخ ٣ ايار ١٩٧٧.

(٤) د . ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس، في ٢٤

شباط ١٩٨٣، ص ١٠ ؛ سامي عبد الرحمن ، المصدر السابق، ص ٢١٣ .

(٥) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠.

أن النتيجة التي وصلت إليها الحركة الكردية بعد النكسة التي تعرضت لها بعد اتفاق الجزائر وما تبعها من إرهابات كبيرة لولادة أحزاب كردية جديدة، قد رسمت حالة من عدم الاستقرار في منطقة كردستان العراق من تصارع الأحزاب فيما بينها من جهة وبين عمليات الكر والفر مع الحكومة المركزية في بغداد من جهة ثانية، تصاحبها انتهاكات لحقوق الإنسان مع نظام لا يُراعي ذلك، وما تميز به حكمه من سمة التكتيل والإخفاء القسري لمعارضيه، والذي لم يكن الأكراد الضحايا الوحيدين له، بل شمل كافة أطياف الشعب العراقي^(١).

ثانياً: التطورات السياسية على الساحة العراقية (١٩٧٦-١٩٧٨)

١- تأثير انهيار الحركة الكردية في المسار السياسي للحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٦-١٩٧٧):

أصبح الطريق سالكاً أمام البعث لبسط نفوذه على الساحة السياسية بعد خلوها من أية معارضة جدية، لاسيما بعد تمكن الحكومة من إنهاء الحركة الكردية المسلحة التي أثقلت كاهلها، وبهذا لم يعد هناك أية قوة فعالة على الساحة السياسية الوطنية باستثناء الشيوعيين الحليف الجبهوي^(٢)، فشرعوا أولاً بسحب الأسلحة من المقاتلين الشيوعيين الذي قاتلوا مع القوات الحكومية في مناطق كردستان بحجة انتهاء العمليات العسكرية، لقد كان الحزب الشيوعي يتوقع سياسة الارتداد البعثي بين آونة وأخرى، لاسيما بعد انتهاء الحركة الكردية المسلحة^(٣).

وبسبب أصرار حزب البعث على تحويل (كل شيء من أجل الجبهة)، اتخذ الحزب الشيوعي قراراً بتجميد منظماته الديمقراطية خوفاً من تفكك الجبهة، وأجبر الشيوعيين الذين يقودونها على تجميدها، وكان ذلك قرار المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية وليس قرار الهيئات القيادية لتلك المنظمات، وبذلك كان البعثيون دائماً ما يخبرون الشيوعيين بين الإبقاء على الجبهة أو الموافقة على تقديم التنازل في مجال معين^(٤).

(١) Kerim Yildiz, Op.Cit, p.51.

(٢) الحزب الشيوعي العراقي ، تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٩ (اقره المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ١٠-١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥)، ص ٣٢-٣٣ ؛ صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي ، ص ١٦٣.

(٣) سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٥-٨٦.

(٤) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١٢٥.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً لها في ١٩ أيلول ١٩٧٥، وأسفر عن مشروع برنامج الحزب الشيوعي والذي دعت فيه إلى ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية تمثل جميع الأحزاب الوطنية، وتعزيز وتطوير الحكم الذاتي للأكراد والمطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية^(١)، فضلاً عن المطالبة بتوسيع سلطات الجبهة، وجعلها حركة جماهيرية تسهم في رسم السياسة العامة للبلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما عدّ الشيوعيون الحركة المسلحة التي قام بها الاكراد ضد الحكومة عام ١٩٧٤ تمرداً يمينياً رجعيّاً^(٢)، والبدء بتهيئة المستلزمات الضرورية لعقد المؤتمر الثالث للحزب^(٣).

اختلفت الطريقة التي عقد فيها الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الثالث في بغداد، وهي المرة الأولى في تاريخ الحزب التي يعقد فيها مؤتمره الوطني بصورة علنية^(٤)، عقد المؤتمر بين ٤-٦ أيار ١٩٧٦ بمقر اللجنة المركزية في بغداد، تحت شعار (من أجل توطيد وتعميق المسيرة الثورية وتوجه العراق نحو الاشتراكية) بحضور ٣١٨ مندوباً^(٥)، أفتتح المؤتمر إعماله بكلمة ألقاها زكي خيرى أكبر الأعضاء سناً، ثم ألقى عزيز محمد السكرتير العام للحزب التقرير السياسي للمؤتمر الذي تناول نشاط الحزب منذ انعقاد المؤتمر الثاني ١٩٧٠ وحتى المؤتمر الثالث^(٦)، ومما جاء فيه: "أن الشيوعيين العراقيين لا ينظرون إلى إمكانية تطوير علاقتهم مع حزب البعث العربي الاشتراكي باعتبارها محصورة بحدود العلاقة التحالفية الحالية ومهمة أنجاز ميثاق العمل الوطني،

(١) **عزيز محمد** ، الحزب الشيوعي العراقي ، ترجمة عصام محمد حسون ، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية ، سلسلة

دراسات مترجمة رقم ٣١ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٦.

(٢) منشورات صحيفة طريق الشعب، مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي - اقره الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة

المركزية في ١٩-٢٣ ايلول ١٩٧٥، دار الرواد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١١-٦٠.

(٣) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، ص ١٥٠.

(٤) **كاظم حبيب** ، الجبهة الوطنية ولدت لتبقى وتتطور، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ٤ ، نيسان ١٩٧٥ ، ص ٦-٧.

(٥) غزوة نجم عبد الصاحب الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٥١.

(٦) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣، ص ١٤٤ ؛ سيف عدنان القيسي ، الحزب الشيوعي

العراقي في عهد البكر، ص ٤٦٧.

على عظم هذه المهمة بل أنهم يؤمنون بأن هذه العلاقة يمكن أن تتطور وتتعمق وتصل بحزبينا المتحالفين في الجبهة الوطنية سويةً إلى بناء الاشتراكية^(١).

وأكد التقرير أيضاً على ضرورة التعاون مع حزب البعث والسلطة الوطنية التقدمية، من أجل تطوير البلاد كما تناول التطورات السياسية الداخلية، منها الواقع السياسي والقضية الكردية، ووضع الحزب الشيوعي والمنجزات التي قام بها حزب البعث^(٢)، ولكن على الرغم من الطبيعة المفتوحة للمؤتمر والحرية المبهجة فقد أنتقد بعض أعضائه التحالف مع حزب البعث^(٣)، وأنصرف التقرير السياسي إلى إبراز الجوانب الإيجابية في مسيرة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي^(٤)، وكان هذا أمراً ضرورياً لكنه سكت عن الجوانب السلبية، أو مسها مساً خفيفاً، والذي غلبت عليه المجاملة السياسية بدعوى الحاجة إلى تعزيز التحالف^(٥).

أقر الحزب الشيوعي في مؤتمره الثالث برنامج الحزب والذي يتكون من أربعة عشر فصلاً، وخصص الفصل الحادي عشر للقضية الكردية مؤكداً موقفه المتمسك برؤيته بالمبدأ الماركسي المناادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتحرر من نير الاضطهاد القومي، ودعم نضال الشعب الكردي العادل بجميع أشكاله^(٦)، وخلال جلسات المؤتمر نُوقشت العديد من القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية وأُخذ بشأنها القرارات اللازمة، وكانت هناك العديد من الأصوات داخل المؤتمر تنتقد سياسة التحالف مع البعث الحاكم والذي يتخذ من الجبهة، أداة لفرض هيمنته وتسلطه على البلاد وتحكمه بجميع مقدرات الدولة^(٧).

(١) نقلاً عن: **الحزب الشيوعي العراقي**، وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي ١٩٧٦، من أجل توطيد وتعميق المسيرة الثورية وتوجه العراق نحو الاشتراكية، مطبعة الرواد، بغداد، ١٩٧٦، ص ٩-١١؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص ١٥٠.

(٢) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثالث، ص ٩-٣٨.

(٣) Johan Franzen, Op.Cit, pp.255-256.

(٤) **جاسم الحلواني**، مناقشات مهمة في تناول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، مقال منشور، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16413>، شباط، ٢٠١٥، ص ٣٠.

(٥) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٨٣.

(٦) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثالث، ص ١٦٠-١٦١.

(٧) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ١٥٠-١٥١.

أوضح الحزب الشيوعي في تقريره السياسي عن وجود خلافات كبيرة بينه وبين حزب البعث، إذ أشر التقرير السياسي للمؤتمر جملة من القضايا الخلافية التي تمت صياغتها بلهجة مخففة أو يمكن وصفها بأنها نقد على استحياء، ولعل أهم تلك القضايا: عدم تفعيل الدور الرقابي للجهة، وعدم إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والمطالبة بإنهاء المرحلة الانتقالية ووضع دستور جديد للبلاد بدلاً عن الدستور المؤقت، والمطالبة بضمان حرية العمل النقابي وإزالة العراقيل المقيدة لممارسة النشاط القانوني للأحزاب التقدمية^(١).

إن التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث أكد ضرورة المحافظة على التحالف مع حزب البعث على أمل تحقيق الاشتراكية سوية، وقد جاء في التقرير بهذا الشأن ما يلي: "يعاهد الحزب على انه سيواصل نضاله بإقدام وثقة ويؤكد تمسكه بالتزاماته إزاء رفاقه وحلفائه في الجبهة، دفاعاً عن المسيرة الثورية وتعميقها، ومتابعة السير معاً لاستكمال أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وتأمين مستلزمات التطور اللارأسمالي^(٢) في التوجه صوب الاشتراكية"^(٣).

بعد أن سحق البعثيون الحركة الكردية المسلحة بعد تفاهم مع شاه إيران وعقد اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، وبعد أن شعروا بأن مراكزهم في السلطة قد أصبحت ثابتة، راحوا يتصرفون وكأن الجبهة غير موجودة^(٤)، وتوضح هدفهم الحقيقي من قيام الجبهة، فهم لم يتحملوا وجود شريك لهم في السلطة حتى وأن كان ضعيفاً، بل لم يتحملوا حتى صدور صحيفة علنية للحزب الشيوعي أو قيامه بأي نشاط جماهيري ينافسهم السيطرة عليه^(٥).

(١) منشورات طريق الشعب ، برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي - وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد (٤-٦) أيار ١٩٧٦، مطبعة الرواد ، بغداد ، ١٩٧٦، ص ١٣-٢٣.

(٢) **التطور اللارأسمالي**: مفهوم ظهر في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في الحركة الشيوعية العالمية لتوصيف الطريق الذي يمكن أن تشقه الدول المستقلة، التي تتصف بضعف أو توسط تطور مستواها الاقتصادي والاجتماعي عبر التخطيط المركزي وتحت راية الاشتراكية وبقيادة الديمقراطيين الثوريين من مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة، وكان ذلك بمساعدة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى . ينظر: رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد ، ص ١٢٨-١٢٩ ؛ جاسم الحلواني ، حول طريق التطور اللارأسمالي ، بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٥، <http://ssrcaw.org/ar/show>.

(٣) **الحزب الشيوعي العراقي**، من وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد ، أيار ١٩٧٦، ص ٤٦-٥٠ .

(٤) Johan Franzen, Op.Cit,p.254 .

(٥) حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر، ص ١٢٨ .

كان التوتر واضحاً بين البعث والحزب الشيوعي فبعد أن توصل البعثيون إلى توطيد مواقعهم، بدأوا في أواخر عام ١٩٧٦ حملتهم ضد حلفاء الأُمس في الجبهة القومية^(١)، والتي حسب وصف الرئيس أحمد حسن البكر لها: " أن الجبهة لا تتصف بطابع مؤقت، وإنما بطابع استراتيجي"^(٢)، فقد تحولت إلى جهاز يدعوا للإنتاج الخط السياسي للبعثيين فقط، وحرّم الشيوعيون والديمقراطيون الكرد من إمكانية العمل بصورة مستقلة في إطارها^(٣).

تواصلت الحملات التعسفية لحزب البعث ضد الحزب الشيوعي مع منتصف عام ١٩٧٧، لتشمل بعض كوادر وقياديي الحزب^(٤)، في الوقت ذاته منعت سلطات البعث سفر بعض الشيوعيين إلى خارج العراق في العام نفسه^(٥)، كما كانت تجبر آخرين من الذين ينوون السفر على تنظيم صحيفة اعمال يدلي فيها الشيوعي بمعلومات عن تفاصيل حياته الكاملة^(٦).

واجه الحزب الشيوعي هجوماً عاماً على منظماته الحزبية وتحولت المظاهر والإجراءات الحكومية التي كانت تدل على نهج ثابت ومخطط متكامل للقضاء على الحزب الشيوعي ومنظماته^(٧)، فقد شرعت أجهزة البعث أواخر عام ١٩٧٧ بحملة اعتقالات واسعة ضد عناصر الحزب الشيوعي في المؤسسة العسكرية ومن ثم إعدامهم، متهمَةً تلك العناصر بخرق القانون من دون ان تبين طبيعة تلك الخروقات^(٨)، كما أصدرت أوامرها بمراقبة صحافة الشيوعيين المتمثلة

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦.

(٢) منشورات جريدة الثورة ، الجبهة في مرحلة الميلاد ، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٤٥.

(٣) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ، ص ٣٩٦.

(٤) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر، ص ٣٠٨.

(٥) م . ج . ب ، الملف المرقمة ق . ث ١٠٨٠ / ٢٥ ، مديرية امن محافظة واسط ، م / منوعات السفر ، العدد ٦٢٦٨ ، بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٧.

(٦) م . ج . ب ، الملف المرقمة ق . ث ٣٩٥ / ١ ، ٢ ، معاونية امن الكوت ، القيود السرية ، م / سفر ، بلا عدد ، بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٧٤.

(٧) فيصل الفؤادي ، من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٨-١٩٨٩) ، د. ن ستوكهولم، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٨) ل . ت . ح . ب ، الملف المرقمة ٢٢ / ٤١ ، رسالة القيادة القطرية لحزب البعث في العراق إلى اللجان المحلية للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٧٨.

بجريدة طريق الشعب والفكر الجديد ومجلة الثقافة الجديدة ورفع التقارير عما تنشره^(١)، ولم يكتفِ حزب البعث بحملات الاعتقال الواسعة بل حاول إحداث خلافات بين أعضاء الحزب الشيوعي أنفسهم، ذلك بوساطة عناصر بعثية مندسة فيما بينهم^(٢).

٢- نهاية التحالف بين حزبي البعث والشيوعي العراقي عام ١٩٧٨:

اصدر الحزب الشيوعي في مطلع عام ١٩٧٨ تعليماته إلى كافة كوادره في البلاد تضمنت مراقبة اجهزة الامن والشرطة في المحافظات ورفع التقارير عن تصرفاتهم السلبية بغية ايصالها للجبهة الوطنية لغرض مناقشتها^(٣)، فضلاً عن عرقلة عملية إصدار جوازات السفر للشيوعيين الذين لم يشملهم المنع من السفر^(٤)، فيما بات الشيوعي يُعتقل لمجرد انتقاده للأوضاع العامة^(٥)، فألقت تلك الأوضاع بظلالها على اجتماعات الجبهة التي اخذت تعقد في مواعيد متباعدة، تطرح فيها قضايا الاضطهاد والاعتقالات التي تعرض لها الشيوعيين، في حين لم يتلق الحزب الشيوعي اي رد حيال ما يطرحه في اجتماعات الجبهة^(٦).

في ضوء ذلك عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في العاشر من آذار ١٩٧٨ اجتماعاً ناقشت فيه الأوضاع المتردية الناتجة عن سوء العلاقة مع حزب البعث، وصدر عن الاجتماع تقرير مليء بالانتقادات التي أثارت حنق البعثيين كثيراً، ولعل أهم ما جاء في هذا التقرير هو انتقاد استمرار المرحلة الانتقالية وعدم تشريع الدستور الدائم، وأنتقد التقرير الطريقة التي طبق فيها البعث

(١) م . و . د ، مديرية الامن العامة ، التقرير السياسي الاسبوعي، سري وشخصي، ق . م . ش . س / ٢٩ / ٢١٥٨٥ ، ١٩٧٧ / ٥ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .

(٢) Tareq Y. Ismael , Op. Cit , pp. 181 – 182.

(٣) م . و . د ، مديرية الامن العامة ، التقرير السياسي الاسبوعي، سري وشخصي، ق . م . ش . س / ١١٧٣٣ ، بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٧ . ينظر الملحق رقم (١٩) .

(٤) ذكر عدنان عباس عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي انه عندما اراد الحصول على جواز سفر لغرض مشاركته في مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف عرقلت سلطات البعث ذلك الامر، لذا تطلب تدخل وزير النقل مكرم الطالباني للإصدار تصريح السفر ينظر: عدنان عباس ، المصدر السابق ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٥) م . ج . ب ، الملف المرقمة ق . ث ١٦٠٦ / ١٨ ، مديرية الامن العامة، سري وشخصي، م / معلومات، العدد ٤٣٧٨ ، بتاريخ ٩ آب ١٩٧٧ ؛ الملف المرقمة ق . ث ١٨٥ / ١١ ، معاونية امن الكاظمية ، م / تحرك شيوعيين ، العدد ١٣٦٤ ، بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٧٧ .

(٦) على صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ؛ رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

قانون الحكم الذاتي في كردستان، لاسيما مسألة التعيين وليس انتخاب أعضاء المجلس التشريعي للأكراد لكي يسهل عزلهم مستقبلاً، وطالب بتوسيع صلاحيات الجبهة الوطنية عن طريق إشراكها بدراسة القرارات المهمة قبل الإقدام على اتخاذها^(١).

وانتقدت اللجنة المركزية في تقريرها أيضاً "سياسة البعث المتبعة تجاه الأكراد والأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم مناطق العراق، متهمَةً النظام بأنه أخذ بالتوجه نحو الغرب على حساب حلفائه"^(٢)، لم يتأخر رد حزب البعث كرد فعل على ذلك التقرير من خلال حملة إعلامية تبنتها (جريدة الراصد) بينت فيه "بأنهم عملاء لموسكو وأن التقرير ينفي صفة الديمقراطية في الحكم، وتساءلت كيف للحزب الشيوعي أن يكون له إمكانية النقد والانتقاد إذ لم تكن هناك حرية سياسية في البلاد؟"^(٣).

بعد انهيار العلاقات بين حزبي البعث والشيوعي العراقي واشتداد موجة الهجمة الشرسة ضد أبرز قياداته وكوادره في منتصف نيسان ١٩٧٨، فقد توزع الشيوعيون ممن نجوا من قبضة البعث على مناطق مختلفة من العراق، فمنهم من فضل الاختفاء بعيداً عن أنظار الأجهزة الأمنية داخل البلاد وأتجه آخرون إلى جبال كردستان وشرعوا بتنظيم حركة الأنصار المسلحة، ومنهم من توجه إلى خارج البلاد^(٤)، وقام حزب البعث بكبس مقرات الحزب الشيوعي وجريدته طريق الشعب وصادرت كل الوثائق الموجودة فيها، كما صادرت مطبعة الحزب وتم تحريم تداول الكتب الماركسية في الاسواق والمكتبات العامة^(٥).

طالب الحزب الشيوعي في تقرير له في ٢٨ آيار ١٩٧٨ من حزب البعث ضرورة وقف حملات الاعتقالات والشروع بإرساء دعائم النظام الديمقراطي^(٦)، بما في ذلك المطالبة بإنهاء مدة الانتقال

(١) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٥٣-١٥٤ ؛ رحيم عبد الحسين ، المصدر السابق ، ص ٥٦٠ .

(٢) Peter Sluglett, Op. Cit, p.4.

(٣) جريدة الراصد ، بغداد ، العدد ٤١٦ ، ٢٠ نيسان ١٩٧٨ ؛ غزوة نجم عبد الصاحب الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٤) ثابت حبيب العاني، المصدر السابق، ص ٥٤٢ .

(٥) **عبد الحميد عبد الله**، البعث والتطلع لزعامة العالم العربي، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٢٨، دمشق، شباط ١٩٨١ ، ص ١٢٦ ؛ حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر ، ص ١٣٠ .

(٦) Johan Franzen, Op. Cit, pp.258-259.

وأجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد^(١)، ووجه التقرير نقداً لاذعاً وفي غاية القسوة لحزب البعث، وهو ما تبين من خلال رد جريدة الراصد الحكومية التي بدأت تتهم وتنتقد تقرير ٢٨ أيار^(٢)، وطالب حزب البعث الشيوعيين بضرورة التراجع عن تقرير اجتماع آذار ١٩٧٨ والتخلي عن أفكاره تلك وهو ما عارضه الشيوعيون بشدة^(٣).

إن عملية التراجع التي انتهجها حزب البعث أكدت أن هذا الحزب كان يرمي من الجبهة أن تكون واجهة لتجميل نظامه، وأن يؤيد الشيوعيون جميع قراراته ولا يعارضونه، وفي اجتماع مشترك للجبهة في ١٣ حزيران ١٩٧٨ وبحضور صدام حسين، أبدى عزيز محمد امتعاضه من ذلك الأمر ورد عليه " أن النقاش داخل الجبهة يجب أن يعتمد مبدأ الإجماع لا مبدأ التفرد، والحزب الشيوعي لا يستطيع أن يكون واجهة لنظام البعث"^(٤).

ثم عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً في حزيران ١٩٧٨ لمواجهة التطورات الخطيرة التي وصلت إليها الأوضاع مع حزب البعث، وتمخض عنه رفع شعار (وقف التدهور) واتخاذ إجراءات عدة لصيانة الحزب وحماية أعضائه والتي كان منها: "إن يتجه إلى خارج البلاد كل قيادي وكوادر الحزب الذين يتعذر اختفاؤهم في الداخل، والعمل على إيجاد قواعد للحزب في جبال كردستان تكون محطات يُلتجئ إليها عند الضرورة، والشروع بالانتقال إلى العمل السري"^(٥).

ووصف بهاء الدين نوري الموقف في تلك الأيام التي تلت إعدام العسكريين الشيوعيين بالعصيب ويضيف: "كان لابد من بذل قصارى الجهود لإيقاف عملية التدهور مع حزب البعث الذي أخذ يقوم بالضغط على الشيوعيين لأجل تقديم الكثير من التنازلات والتي لم يبق منها شيء سوى الطلب من قادة الحزب التمجيد بكل ما يقوم به حزب البعث دون اعتراض، وفي تموز ١٩٧٨ رغم

(١) رحيم عجينة ، المصدر السابق، ص ١٢٠ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٨٨ ؛ رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٦٠.

(٢) جريدة الراصد ، العدد ٤٢٨ ، ٢٩ نيسان - ١٢ أيار ١٩٧٨ ، ص ٤-١.

(٣) **الحزب الشيوعي العراقي** ، تقييم تجربة حزينا النضالية للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٩ (اقره المؤتمر الوطني الرابع الحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ١٠-١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥) ، ص ٤١ ؛ فيصل الفؤادي، من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي ، ص ١٥.

(٤) جريدة طريق الشعب ، العدد ١٤٢٦ ، ١٤ حزيران ١٩٧٨.

(٥) نقلاً عن: عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١٦٧-١٦٨.

عمليات البطش والتتكيل التي تعرض لها الشيوعيين، نُشر في جريدة الحزب مقالاً لباقر إبراهيم يُشيد به بمآثر البعث ويناشده الحفاظ على الجبهة الوطنية التقدمية^(١).

ظهر داخل الحزب الشيوعي في تلك المدة بشأن تطور الأحداث مع حكومة البعث اتجاهين الأول: أراد أن يخفف من وطأة الحدث ويشجبه، والثاني: كان يرى فيه بداية نهاية الجبهة الوطنية^(٢)، ومن الذين مثلوا الاتجاه الثاني باقر إبراهيم، الذي نشر في جريدة طريق الشعب مقالاً بمناسبة اعياد تموز ١٩٧٨، اشار فيه إلى ضرورة استمرار التحالف مع حزب البعث على الرغم من أن هذا التحالف يمر في مرحلة حرجه وبطريقه نحو الانهيار، والتأكيد على نبذ الخلافات بين الجانبين من خلال استمرار اللقاءات^(٣)، بينما أشار بهاء الدين نوري إلى "بذل الجهود من أجل الإسراع في اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرار النشاط الحزبي التنظيمي والإعلامي، وتهيئة البيوت السرية لإخفاء الكادر وأجهزة الطباعة السرية"^(٤)، وطالب كل من زكي خيري وباقر إبراهيم بتركيز الجهود من أجل إيقاف تدهور العلاقة مع البعث الحاكم والسعي لإعادة المياه إلى مجاريها، ورفض الدخول في مفاوضات معه قبل إيقاف حملته الإرهابية وإطلاق سراح المعتقلين ومنح الحريات الديمقراطية^(٥).

لقد سقطت من جراء حملات البعث منظمات حزبية شيوعية كاملة في قبضة أجهزة الأمن وتم اعتقال أعضائها، فتهامى الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي^(٦)، حتى قدرت بعض المصادر أعداد من تم اعتقالهم من قبل دوائر الأمن العام نهاية عام ١٩٧٨ بأكثر من (١٥) ألف معتقل شيوعي في عموم البلاد^(٧)، وتم إعدام أكثر من ألف كردي بتهمة إيواء متسللين والتهرب من تطبيق بيان آذار

(١) نقلاً عن: بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، ص ٤٧٣.

(٢) غزوة نجم عبد صاحب الموسوي، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٣) جريدة طريق الشعب، العدد ١٤٥٤، ٢٠ تموز ١٩٧٨.

(٤) نقلاً عن: بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، ص ٤٧٣.

(٥) زكي خيري، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم، ج ٢، ص ٧٠.

(٦) م. ج. ب.، الملف المرقمة ق. ث ٢٧٩ / ١٥٣، مديرية امن محافظة واسط، سري للغاية، م/ تسقيط اعضاء لجنة محلية، العدد ٢٨٣٩، بتاريخ ٩/١٢ / ١٩٧٨؛ الملف المرقمة ق. ث ٢٧٩ / ١٦٥، م / تسقيط شيوعيين، العدد ٢٩٩٤، بتاريخ ٩/٢٣ / ١٩٧٨.

(٧) زكي خيري، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم، ج ٢، ص ٨١-٨٢؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: علي محسن مهدي، المصدر السابق، ص ٦٤؛ سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر، ص ٥٥٢؛ رحيب عبد الحسين عباس، المصدر السابق، ص ٥٦٢.

وتغيير هوية المناطق الكردية، وتم نقل مئات الآلاف من الاكراد إلى جنوبي العراق واستبدالهم بالعوائل العربية من أجل التغير الديموغرافي للمنطقة^(١)، وبإجراءات حزب البعث تلك التي طالت الحجر قبل الانسان، فقدت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية كل مقومات بقائها متماسكة، والتي تحطمت بفعل الاختلاف الأيديولوجي الواضح بين الحزبين الشيوعي العراقي الماركسي ونزعة حزب البعث القومية المتطرفة.

ثالثاً: تدهور العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وعودة التحالف مع الأكراد (١٩٧٩):

١- الخلافات بين الحزبين الشيوعي العراقي والبعث والانتقال إلى صفوف المعارضة (١٩٧٩):

في أواخر عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩ أغلقت بالتدريج تقريباً كل مقرات الحزب الشيوعي العلنية في عموم العراق، ولم يبق منها سوى مقر جريدة طريق الشعب^(٢)، في الوقت الذي بدأ فيه حزب البعث مطلع عام ١٩٧٩ بالتخفيف من حملته على الحزب الشيوعي محاولاً إعادة تحالفه معه، لأسباب تتعلق بالصراع داخل حزب البعث الحاكم نفسه، فضلاً عن وقوعه تحت ضغط حملة إدانة واستتكار عالمية بسبب ما تعرض له الشيوعيين من معاملة قاسية^(٣).

عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي اجتماعاً في العاصمة الجيكية براغ في شباط ١٩٧٩، وناقش طلب حزب البعث بأجراء الحوار وتوصل إلى كتابة مذكرة حملها عبد الرزاق الصافي عند عودته إلى العراق^(٤)، وكان أحد شروط الحزب لعودة التحالف مع البعث هو إلغاء (مجلس قيادة الثورة)، وقد شكلت هذه المذكرة من محرريها المسمار الأخير في نعش الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بعد أن لفظت الجبهة أنفاسها بطعنات حزب البعث المميتة^(٥).

لم يرق رد الحزب الشيوعي ذلك مسامح حزب البعث فأصدر في أوائل آذار ١٩٧٩ بياناً باسم الجبهة هاجم فيه الشيوعيين، واصفاً إياهم بالانغلاق والانعزالية والذيلية واتخاذ المواقف الخاطئة، والتضحية بمصالح الأمة، مذكراً في الوقت نفسه بأن الحزب الشيوعي هو طرف في الجبهة، وله ممثلون في الحكومة، وفي مؤسسات الحكم الذاتي في كردستان، علاوة على إن له صحفه الخاصة

(١) نقلاً عن: غزوة نجم عبد الصاحب الموسوي، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٢) جريدة الجبهة، بغداد، العددان، ٤٣، ٤٥، ٦ كانون الثاني، و ٤ شباط ١٩٧٩.

(٣) باقر إبراهيم، مذكرات باقر إبراهيم، ص ١٦٦-١٦٨.

(٤) عبد الرزاق الصافي، أنجاز وطني كبير ينبغي المحافظة عليه، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٠٧، بغداد، تموز

١٩٧٨، ص ٦-١٣.

(٥) جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٤٠٣-٤٠٤.

التي تصدر علناً باسمه^(١)، وأنهى البيان باللائمة على الحزب الشيوعي متهماً إياه بخرق الاتفاق المبرم مع حزب البعث بشأن العمل السياسي في المؤسسة العسكرية، فضلاً عن عدم التزام بعض عناصره بالقوانين المرعية مما يضر بأمن الدولة، لذلك اتخذت بعض الإجراءات ضدهم من الجهات المختصة^(٢)، وهذا يعني ان حزب البعث قد ناقض نفسه بنفسه في البيان المذكور بإنكار وجود حملة ضد الشيوعيين ليعود مرة أخرى ويؤكد وجودها بطريقة أخرى في البيان نفسه.

وبعد قيام حزب البعث بحملته التي استهدفت عناصر الحزب الشيوعي من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية^(٣)، وفي أثر قيام جريدة طريق الشعب بالرد على البيان المذكور آنفاً تم تعطيلها في الخامس من نيسان ١٩٧٩ لمدة شهر، وفي آيار من السنة نفسها تم إغلاق الجريدة نهائياً^(٤)، في حين كان الوزير عامر عبدالله قد غادر الحكومة مجازاً قبل ذلك ولم يعد إليها، وبالتزامن مع هذه الأحداث قدم وزير النقل مكرم الطالباني^(٥)، استقالته في ٢ آيار ١٩٧٩ بوصفه آخر وزير شيوعي في الحكومة^(٦)، في الوقت الذي بدأ فيه بعض قادة الشيوعيين تحضيراتهم لإعادة لإعادة بناء العديد من قواعد الحزب القديمة في كردستان بعيداً عن مراقبة الأجهزة الأمنية^(٧)، قامت سلطات البعث برصد تحركات الشيوعيين والمتقنين الأكراد وما يصدر عنهم من تصرفات، تتم عن عداء عميق يضر بمصالح الدولة العراقية حسب وصف وزارة الإعلام العراقية^(٨).

وعندما حل تاريخ ١٦ تموز ١٩٧٩، فوجئ الشعب العراقي بإعلان استقالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وتولي صدام حسين قيادة حزب البعث ورئاسة الدولة في الذكرى الحادية عشر للانقلاب

(١) رحيب عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٦٣.

(٢) **وزارة الإعلام** ، النص الكامل لبيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٦-٢٤.

(٣) Johan Franzen, Op. Cit, p.260.

(٤) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣ ، ص ١٧١ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٢٧.

(٥) اصبح مكرم الطالباني وزيراً للنقل في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٧ بعد ان كان وزيراً للري. ينظر: احمد علي سبع الربيعي الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

(٦) رحيب عجيبة ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد ، ص ٢٦-٢٧ . للاطلاع على استقالة مكرم الطالباني **ينظر الملحق رقم (٢٠)**.

(٧) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، ص ٤٨١-٤٩٥.

(٨) د. ك. و. ، وزارة الإعلام ، مديرية الشؤون الأوربية ، سري وشخصي ، أوربية (٣٨٠٧)، إلى مجلس قيادة الثورة- مكتب السيد نائب الرئيس ، بتاريخ ٧ آيار ١٩٧٩. **ينظر الملحق رقم (٢١)**.

البعثي في ١٧ تموز ١٩٧٩^(١)، وتلقى الشيوعيون النبأ بالقلق الكبير وأيقنوا بخطأ تجربتهم الماضية بتحالفهم السياسي مع حزب البعث^(٢).

وعندما أحكم صدام حسين سيطرته المطلقة على مقدرات العراق بعد تصفية كل المعارضين لحكمه^(٣)، قام بحملة إعدام واسعة شملت أكثر من (٤٥٠) من قادة الجيش، ومركزاً حملته على الشعب الكردي وملاً السجون بالعديد من العناصر الوطنية^(٤)، ومارس أقصى أنواع التعذيب الجسدي والجسدي والنفسي بحقهم وقضى العديد منهم تحت التعذيب، واستهل خطته بحملة تهجير ضد مئات الألوف من المواطنين الأكراد الفيليين^(٥) متهما إياهم بأنهم من التبعية الإيرانية^(٦)، إذ عد حزب البعث البعث الكرد الفيليين شعوبيين وعملاء لإيران، وكان يستخدم صفة (التبعية الإيرانية) في وصفه لهم لمنع الرأي العربي من التعاطف مع قضيتهم^(٧)، حيث جرى مصادرة كافة أملاكهم وأموالهم ومعاملهم ومعاملهم ووثائقهم، وألقى بهم على الحدود الإيرانية وهم بحالة يرثى لها لا يملكون سوى ملابسهم التي كانوا يرتدونها عند مداومة بيوتهم ومواقع أعمالهم^(٨).

اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تموز ١٩٧٩ في العاصمة الجيكية براغ، وتمخض هذا الاجتماع عن الإعلان رسمياً عن إنهاء تحالفهم مع حزب البعث في العراق^(٩)، وبذلك

(١) Elicia Okake Ibezim, Saddam Hussein The Legendary Dictator, United States America , 2006, pp.14-16.

(٢) Johan Franzen, Op. Cit,p.260.

(٣) Ibid, p218.

(٤) Elicia Okake Ibezim, Op.Cit,p.17.

(٥) **عبد الجليل فيلي** ، اللور (الكورد) الفيليين في الماضي والحاضر، اربيل ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٩-١٤٦ ؛ زكي خيري ،

صدى السنين ، ج٢ ، ص ٩٩-١٠٠ ؛ زكي جعفر الفيلي العلوي ، المصدر السابق، ص ٢٦ ؛ ديفيد مكدول ،

المصدر السابق ، ص ٣٢٩-٣٣٠ ؛ Johan Franzen, Op. Cit,p.244.

(٦) سامي عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦.

(٧) **أحمد ناصر الفيلي وآخرون** ، الفيليون الانتماء والمحنة- جريمة تهجير الكورد الفيليين ، سلسلة اصدارات الهيئة

الوطنية العليا للمسائلة والعدالة- الدائرة الإعلامية ، دار النهرين للطباعة ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٧.

(٨) حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية ، ص ١٣٧-١٣٨.

(٩) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣ ، ص ١٨٠.

انتقل الحزب الشيوعي إلى صفوف المعارضة رافعاً شعار (إنهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة حكومة ديمقراطية ائتلافية تحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان)^(١).

وهكذا انهارت تماماً الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وإن كان هذا الانهيار قد بدأ قبل الإعلان عنه رسمياً، إذ كانت بوادره قد أخذت بالظهور منذ توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، واتضحت معالمه أكثر بعد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثالث عام ١٩٧٦، وعلى العموم فبهذا الإعلان تم قطع آخر خيط من الخيوط المحتملة لإعادة نسج علاقات ودية ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق في هذه المرحلة على أقل تقدير^(٢).

٢ - عودة الكفاح المسلح للحزب الشيوعي مع الأحزاب الكردية ضد نظام حزب البعث عام ١٩٧٩:

على الرغم من إن الحزب الشيوعي يعد من أقدم الأحزاب العراقية في كردستان حيث كان فرعه نشطاً في الحركة الكردية منذ الستينات أكثر من أي حزب آخر، وبعد أن أصبح في ١٧ تموز ١٩٧٣ شريكاً في الجبهة الوطنية وقيام تشكيلاته المسلحة بمقاتلة الحركة الكردية^(٣)، إلا أنه لم يستطع أن يفعل شيئاً لوقف جرائم البعثيين في كردستان لعدم وجود دور حقيقي له في حكم البلاد من جهة، ولم تكن الجبهة التي عُقدت بين الطرفين سوى حبراً على ورق، وكان لحزب البعث القول الفصل في كل مجريات الأمور في العراق من جهة أخرى^(٤)، وقد أثار استمرار التزام الحزب الشيوعي بالجبهة مع حزب البعث حنق القيادة الكردية، وتدهورت العلاقات بين الحزبين حتى وصل الأمر بين القيادة الكردية والشيوعيين إلى الصدام المسلح كما مر سابقاً^(٥).

وبعدما خسر الحزب الشيوعي أغلب مواقعه في كردستان حيث قامت القيادة الكردية بتصفية نفوذ الشيوعيين هناك بقوة السلاح، أخذت العلاقات بين حزبيّ البارتّي والشيوعي تعود من جديد بعد تنكّر البعثيون للجبهة الوطنية التقدمية، وشنهم حملة واسعة وشرسة على تنظيمات الحزب الشيوعي

(١) **مديرية الامن العامة** ، مواقف خيانية في مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، د. ط ، ١٩٨٣ ، ص ٤٦ ؛ فيصل الفؤادي

، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، ص ١١٧ .

(٢) رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٦٤ .

(٣) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

(٤) **محمد عبد ناجي** ، الحزب الشيوعي العراقي أزمة المواطنة والتنظيم ، منشورات دار الغروب للطباعة والنشر ، نيقوسيا

، ١٩٨٦ ، ص ٨٧-٨٨ .

(٥) حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية ، ص ١٢٧ .

مستهدفين استئصال نشاطهم من الساحة السياسية العراقية بعد أن حققوا انتصارهم على الحركة الكردية على أثر اتفاقية الجزائر مع شاه إيران^(١).

وبسبب الهجمة المنظمة من قبل نظام حزب البعث على الحزب الشيوعي والتي بدأت منذ منتصف عام ١٩٧٨ بشكل علني، هاجر العديد من كوادره إلى الدول المجاورة ودول أوروبا خلافاً لخطة الصيانة التي وضعها الحزب بغية الانتقال إلى العمل السري بعد أن طلب منهم حزب البعث كشف تنظيماتهم^(٢)، كما تمكن حزب البعث من زرع عدد من البعثيين في صفوف الحزب الشيوعي واصبحوا مؤيدين له بهدف التجسس عليهم وكشف خلاياهم السرية، بحسب ما اشارت اليه احدى وثائق المركز الوطني لجرائم البعث^(٣)، واجبار بعض الشيوعيين على التعهد بالبراءة والابتعاد عن السياسة، فكان لا بد للحزب الشيوعي من وضع خطة شاملة تمكنه من الانتقال إلى المعارضة السرية أو العلنية بأقل الخسائر، وضرورة استثمار كل فرصة للإعداد وفق هذه الخطة لتغيير أساليب الكفاح المسلح في حالات الضرورة^(٤).

وبعد الظروف الصعبة التي مرّ بها الحزب الشيوعي من جراء الهجمة الشرسة التي قامت بها حكومة البعث والتي أريد منها مسح هيبة الحزب الشيوعي أمام الشعب العراقي، قرر الشيوعيون أن يرفعوا السلاح بوجه (أسوء حكم قمعي) في تاريخ العراق المعاصر، وقد كانت هناك عوامل أساسية عدة في لجوء بعض كوادر الحزب الشيوعي للمناطق الجبلية في كردستان منها:

- كان لوجود الأحزاب القومية الكردية عاملاً مساعداً ومطمئناً في خروج الشيوعيين إلى تلك المناطق التي تسيطر عليها تلك الأحزاب، وكون المنطقة عسيرة وبعيدة عن مراقبة السلطة وأعوانها، فضلاً عن وعورة المنطقة الجبلية وصعوبتها وسيادة مشاعر العداء للنظام فيها^(٥).

(١) حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية، ص ١٢٨.

(٢) **موفق خلف غانم مهبش العلياوي** ، نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ١٦١ ؛ باقر ابراهيم ، مذكرات باقر ابراهيم ، ص ١٥٧ ؛ ثابت حبيب العاني ، المصدر السابق ، ص ٥٤٢.

(٣) م . ج . ب ، الملفة المرقمة ق . ث ٣٩٥ / ٣٤ ، معاونة أمن الكوت، م / معلومات، العدد ١١٧٩، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٧٩.

(٤) فيصل الفؤادي ، من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي ، ص ١٤.

(٥) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٤١١.

- ساهم تغير الأوضاع السياسية الجذرية في إيران عام ١٩٧٨، وسقوط نظام الشاه حليف صدام حسين في ١٢ شباط ١٩٧٩ وتحرر مناطق واسعة من كردستان إيران في خلق ظهير جديد لحركة المعارضة ضد نظام حزب البعث^(١).
 - ضعف سيطرة سلطة دول الجوار تركيا وإيران على المناطق الحدودية، أذ كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني يسيطر على مناطق واسعة من المناطق الحدودية مع العراق، وهو حليف جيد وسند قوي للقوى القومية الكردية والوطنية العراقية، وهكذا الحال على الحدود مع تركيا فتكاد تكون شبه فارغة في تلك المدة، قبل مجيء الحكم العسكري في عام ١٩٨٠.
 - تجربة الحزب الشيوعي في الحركة الأنصارية المسلحة منذ عام ١٩٦٣ وهي تجربة رائدة على الرغم من صعوبتها، ووجود كادر قيادي متمرس وله خبرة ميدانية منذ ١٩٦٣ و عام ١٩٧٠.
 - الحاجة إلى صيانة الكادر الحزبي وتصاعد روح التحدي والإصرار لإرجاع مكانة الحزب والوقوف أمام الهجمة الشرسة التي يقوم بها حزب البعث ضد الحزب الشيوعي^(٢).
- وبعد وفاة البارزاني في الأول من آذار عام ١٩٧٩ قام حزب البارتّي بإعادة تنظيم صفوفه فشكل قيادة مؤقتة تألفت من نجلي البارزاني مسعود وادريس وسامي عبد الرحمن العضو السابق في المكتب السياسي لحزب البارتّي، وبعد شهر من وفاة البارزاني اجتمعت القيادة المؤقتة وقررت تعيين مسعود البارزاني رئيساً للحزب^(٣)، واتسمت الحقبة الممتدة بين الاعوام (١٩٧٥-١٩٧٩) بأنها لم تشهد حركات عسكرية بالمعنى الواسع، بل اقتصرت عمليات الأكراد على تحريك مجموعات صغيرة لهذا الحزب أو ذاك تشبه في ادائها حرب العصابات ضد الحكومة المركزية في بغداد^(٤).
- عاد الحزب الشيوعي العراقي إلى حمل السلاح مرة أخرى في عام ١٩٧٩ مع بقية الفصائل الديمقراطية والقومية الكردية، مثل الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى تشكيل فرق أنصارية لأحزاب كردية صغيرة أخرى تشكلت في حينها، وأستمر النضال المسلح للقوى

(١) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص ٤١٢.

(٢) فيصل الفوايدي ، من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي ، ص ١٨-١٩.

(٣) **مسعود البارزاني** ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، جريدة الزمان ، (لندن) ، العدد ١٣٢٩ ، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٢.

(٤) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

الكردية وبعض القوى غير الكردية ضد نظام البعث والتي كان في مقدمتها هذه المرة الحزب الشيوعي العراقي الذي كان حليفاً للنظام البعثي ليس بالمدة البعيدة^(١).

أقتصرت عمل الحزب الشيوعي في بداية الأمر على بناء المواقع الأنصارية وتعزيزها وتشكيل مكتب عسكري، وتنظيم الأنصار المتواجدين في كردستان العراق في تشكيلات عسكرية وتدريبهم على السلاح استناداً إلى تجربة الحزب الشيوعي السابقة، ولم يكن لدى الأنصار الشيوعيين في بداية تشكل الحركة سوى بضع قطع من السلاح الخفيف، ومن الجدير بالذكر أن تاريخ نشاط أول مفرزة شيوعية أنصارية يعود إلى نيسان ١٩٧٩ بعد توجه الحزب الشيوعي نحو صفوف المعارضة^(٢).

وكانت هنالك ثلاث مراكز رئيسة للمعارضة الشيوعية هي: قاعدة (جبال هورمان) قرب حلبجة في السليمانية وتأسست في ٣١ آذار ١٩٧٩، وقاعدة (بهدينان) في ٥ تشرين الأول ١٩٧٩ بقيادة منطقة دهوك ونينوى، والقاعدة الأساسية في (ناوزنك) التي نشأت قبل ذلك حيث مقر القيادة الحزبية للشيوعيين بعد أن توفرت بعض مستلزمات العمل من مال وسلاح وكادر، وكانت هذه القواعد تتصل ببعضها البعض عبر أجهزة اتصال لاسلكية عثر عليها الأنصار الشيوعيون بين أنقاض المعدات العسكرية في ثكنة إيرانية متروكة^(٣).

كان يقود العمل الحزبي والأنصاري يومذاك لجنة أطلق عليها (لجنة هندرين) تيمناً بمعركة هندرين التي خاضها الأنصار الشيوعيون في أيار ١٩٦٤، وتميزت الحركة الأنصارية للحزب بتنوع تركيبها من مختلف القوميات وبسرعة تشكيلها وتطورها، وقد نالت احترام الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى، ولأول مرة في تاريخ نشاط الحزب الشيوعي الأنصاري شاركت المرأة في الكفاح المسلح، فقد التحقت العشرات منهجاً في صفوف الحركة، فمنهن من زاول العمل العسكري ضمن مفارز قتالية وعملت أخريات في مجال المخابرة والتمريض والإعلام^(٤).

أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماع أوائل آب ١٩٧٩ في بيروت بياناً حمل عنوان: (في سبيل جبهة وطنية ديمقراطية لإنهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة نظام ديمقراطي في

(١) كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر ، ص ٣١٠.

(٢) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٤١٢-٤١٣.

(٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣، ص ١٨٥-١٨٦.

(٤) **احمد عبد العزيز محمود** ، دور الأنصار (البشمركة) الشيوعيين في الكفاح المسلح في كردستان العراق (١٩٧٨-١٩٩١) ، مطبعة ازادي ، اربيل ، ٢٠١٣، ص ٢٢ ؛ جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي

العراقي ، ص ٤١٤ ؛ علي محمد ، المصدر السابق ، ص ٢١١.

العراق) وهو العنوان الذي نشرته جريدة طريق الشعب بعد استئناف صدورها مرةً أخرى في بداية شهر آب ١٩٧٩، حيث ناشدت فيه القوى الوطنية إلى توحيد جهودها وتناسي خلافاتها ولتجنب الدخول في متاهات لا تخدم عملها الرئيس في مقارعة الدكتاتورية^(١).

وبعد خروج الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية والتجائه إلى جبال كردستان، اتصل بالقوى والأحزاب الكردية (حزب البارتى والاتحاد الوطني والحزب الاشتراكي الكردستاني) من أجل القيام بتحالف ثنائي أو جماعي وكان ذلك شعار الحزب الشيوعي، وقد طور الحزب الشيوعي من شعاراته باختلاف الظروف، فرفع فيما بعد شعار (في سبيل جبهة وطنية ديمقراطية لإنهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة نظام ديمقراطي في العراق)^(٢).

وانطلاقاً من إيمان الحزب الشيوعي بضرورة جمع كل القوى المعارضة للنظام حزب البعث في بغداد، ومن أجل بناء عراق ديمقراطي تقدمي، تحرك الحزب نحو توحيد تلك القوى، فكانت دمشق مركزاً رئيساً آنذاك لممثلي العديد من الأحزاب والقوى الوطنية وأنيطت مهمة التحرك في هذا المجال لكل من كريم أحمد ومهدي عبد الكريم عضوي المكتب السياسي للحزب الشيوعي والذي أختار مدينة دمشق على كل من موسكو وبراغ لقربها من ساحة النضال وتواجد مقرات مختلف الأحزاب المعارضة فيها^(٣).

كان لإعلان الحزب الشيوعي العراقي قرار رفع السلاح ضد النظام البعثي في تموز عام ١٩٧٩، بأنه القوة الثالثة في كردستان بعد حزب البارتى والاتحاد الوطني في المناطق التي كان لهم فيها نفوذ وتأثير كبير، بحيث يمكنهم من منافسة باقي الأحزاب الكردية في السيطرة على مناطق نفوذ جديدة تمكنهم من توجيه فعاليتهم ضد نظام البعث بشكل جيد^(٤).

في هذه المدة قامت الأحزاب المعارضة لنظام حزب البعث بتوحيد جهودها ورص صفوفها من خلال عقد مؤتمراتها الدورية لإعادة تنظيمها، فقد عقد حزب البارتى مؤتمره التاسع بعد مرور أربع سنوات من عقد مؤتمره الثامن في (معسكر زيو) لللاجئين الكرد في كردستان إيران خلال الفترة الواقعة بين ٤-١٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ وحضره (٣٢٥ مندوباً)، وهو حدث كبير بالنسبة للقضية

(١) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢، أيلول ١٩٨٦ .

(٢) فيصل الفوادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، ص ١٤٤ .

(٣) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٤) ماريون فاروق سلوغلتي وبيتر سلوغلتي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

الكردية ورفع المؤتمر الشعارات التالية: (كردستان أو الموت) و (من أجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي حقيقي لكردستان)^(١).

كما واصل الحزب الشيوعي العراقي في اجتماع موسكو نهاية عام ١٩٧٩ السعي لجمع القوى الوطنية المعارضة في جبهة واحدة لإسقاط النظام الدكتاتوري القائم في بغداد، والحاجة إلى البديل الديمقراطي، والبرنامج الذي يتعين على الحكم الديمقراطي تطبيقه هو إعطاء الحقوق السياسية والديمقراطية للمواطنين وحقوق الشعب الكردي، وأكد الاجتماع أهمية تحالف القوى الوطنية والديمقراطية والقومية التقدمية لإسقاط نظام البعث^(٢)، وكانت تلك القوى قد توصلت إلى ميثاق وقواعد عمل للجبهة، وكذلك ناقشت آلية اتخاذ القرارات، فأتخذ الاجتماع قراراً حاسماً بعدم الدخول في أي جبهة إن لم تكن قراراتها بالأجماع^(٣).

توجت جهود الحزب الشيوعي بتشكيل الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جو قد) في دمشق^(٤)، وقد ضمت إلى جانب الحزب الشيوعي كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاشتراكية العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر العراق في دمشق والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني والمستقلون الديمقراطيون وجيش التحرير الشعبي، وأخذت على عاتقها الوقوف ضد نظام حزب البعث في بغداد وأستبعد منها حزب البارتى^(٥)، ويعود السبب الرئيسي لاستبعاده من هذه الجبهة إلى معارضة جلال الطالباني وحزب البعث قيادة قطر العراق،

(١) **فيصل عبد السادة الفوادي** ، مذكرات نصير - مسيرة الجمال والنضال ، مطبعة الخير، د. م، ٢٠٠٤، ص ٤٢ ؛ كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر، ص ٣٧٥.

(٢) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد، ١٧٠، شباط ١٩٦٨، ص ٦٠ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٣، ص ١٩١.

(٣) سامي عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ؛ جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٤١٥.

(٤) تشكلت الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جو قد) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠ في دمشق والتي جمعت الاحزاب المعارضة لنظام حزب البعث الحاكم ، ومحاولة منها لتوحيد جهودها لأسقاطه ، للمزيد ينظر: محمد عبد ناجي ، **المصدر السابق** ، ص ٢٦ ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ج ٣، ص ١٩٢ ؛ ناهض حسن جابر الراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٥) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص ٤١٦ ؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ ؛ حبيب محمد كريم ، المصدر السابق ، ص ١٥٤.

إلا أنه وبتحرك من الحزب الشيوعي العراقي تم تشكيل جبهه أخرى عرفت باسم (جود) وضمت الجبهة إلى جانب الحزب الشيوعي كل من حزب البارتي والحزب الاشتراكي الكردستاني^(١).

كان الحزب الشيوعي العراقي قد دعا جميع الاحزاب المعارضة لنظام حزب البعث للنضال الموحد لأسقاط الدكتاتورية، وذلك في بيان للجنة العليا(جود) دعت فيه كل فئات الشعب والفئات المخدوعة من منتسبي ومؤيدي حزب السلطة لمعارضة نهجه وسياسته، والوقوف بوجه الدكتاتورية، وفي إثر اشتراك الحزب الشيوعي في الجبهتين في آن واحد، أدى ذلك إلى انسحاب الحزب الاشتراكي الكردستاني من جبهة (جود) وانضمامه لجبهة(جود)، الأمر الذي أثار جماعة الاتحاد الوطني الكردستاني^(٢)، فأ انسحب الحزب الشيوعي من الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية(جود) وتحالف مع حزب البارتي مما أثار الاتحاد الوطني وأدى إلى حدوث اشتباكات عديدة راح ضحيتها الكثير من كلا الطرفين كان الشيوعيون في غنى عنها^(٣).

وفي نهاية عام ١٩٧٩ كان التوتر شديداً بين الأحزاب الكردية جرى تقسيم كردستان على قسمين، أحدهما القسم الشمالي والشمالي الغربي من كردستان العراق في(بهدينان) ويسيطر عليه حزب البارتي، والقسم الثاني في(سوران) ويشكل القسم الشرقي والجنوبي من كردستان العراق ويسيطر عليه الاتحاد الوطني، وكل طرف يدافع عن قاطعه دفاعاً مستميتاً في وجه الطرف الآخر، وكانت تجري مصادمات بينهما كلما تجرأ طرف على خرق حدود الطرف الآخر حتى وأن كانت الغاية من ذلك الخرق الحدودي تنفيذ عملية ضد قوات حكومة البعث العراقية^(٤).

كان تجمع الاحزاب المعارضة لنظام حزب البعث في المناطق الكردية، يعود سببه إلى بعدها عن بغداد للاحتماء بها من جهة، ولتبقى بعيداً عن بطش السلطات العراقية التي كانت في حرب مع ايران من جهة ثانية، واستمرت هذه التحالفات والاجتماعات داخل العراق في تلك المناطق وخارجها ولا سيما في سوريا

(١) جاسم الحلواني ، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ص٤١٦ ؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ

الحزب الشيوعي العراقي ، ج٣، ص١٩٢ ؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٧١.

(٢) جريدة طريق الشعب ، العدد ٢، أيلول ١٩٨٦ .

(٣) في إيضاح للحزب الشيوعي صادر من المكتب السياسي في ٢٠ حزيران ١٩٨٢، جرت الإشارة إلى مشاركة الحزب الشيوعي في (جود) ولذلك أبدى الحزب موقف الأطراف الأخرى من حزب البارتي التي ترفض فكرة انضمامه إلى الجبهة الجديدة، فقد عمل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الكردستاني على عقد تحالف مع حزب البارتي أتخذ أسم الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) التي أعلن عن تشكيلها في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٠. للمزيد ينظر: الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني السادس ، ص٩٢ ؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٧١ ؛ فيصل الفؤادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، ص١٤٥.

(٤) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦.

التي كانت حليفة مع النظام الايراني ضد النظام الحاكم في العراق^(١)، وكان الحزب الشيوعي العراقي هو الوسيط في كثير من الفعاليات واللقاءات مع الأحزاب الأخرى من أجل تحقيق التقارب بين الاتحاد الوطني وحزب البارتى ومن أجل وضع حد للتوتر في العلاقات بين الحزبين^(٢)، وبعد عقد اجتماعات عدة بين الأطراف المتصارعة فقد اتفقت على إلغاء حق السيطرة على منطقة ما، وأصبحت كل كردستان مفتوحة أمام جميع المجموعات المقاتلة بغض النظر عن الحزب الذي تنتمي إليه المجموعة، ولكن القيادات فشلت فيما بينها في تشكيل قيادة عسكرية مشتركة^(٣).

صار نهج الحزب الشيوعي العراقي في كردستان محط اهتمام مختلف الأحزاب والقوى الوطنية بحيث أصبح مقره مركزاً لالتقاء مختلف الأطراف السياسية المتصارعة فيما بينها، بسبب المصادمات التي حدثت بين (الاتحاد الوطني من جهة، والحزبان الديمقراطي والاشتراكي الكردستاني من جهة أخرى)، فكان الحزب الشيوعي يطبق بصورة خلاقة الشعار الذي رفعه من قبل وهو (ضد قتال الأخوة)^(٤).

يتضح مما تقدم أن تاريخ الحزب الشيوعي كان يتسم بدعمه الدائم لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وذلك بالحصول على كامل حقوقه القومية المشروعة، وكان الحزب يدعو دائماً إلى تأخي الشعبين العربي والكردي، وإلى تمتع الشعب الكردي في العراق بحكم ذاتي حقيقي يضمن له الحقوق القومية في ظل سلطة وطنية ديمقراطية.

وأخيراً يعد الحزب الشيوعي من أكثر الجهات دفاعاً عن الحقوق القومية للشعب الكردي بما فيها حق تقرير المصير، وكان نصيراً دائماً لحركة الشعوب المضطهدة بما تملّيه عليه مبادئه الماركسية، لذلك كانت له مكانة كبيرة بين الأحزاب الوطنية، لاسيما توسطه عند حدوث بعض الخلافات بين الأحزاب الكردية، فكان دائماً يدعو للحوار بين الأطراف المتنازعة لتوحيد جهودها لمحاربة الدكتاتورية، والعمل على تحالف وطني ديمقراطي قادر على تحقيق الاستقلال للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لأكراد العراق .

(١) أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، المصدر السابق ، ص ١٧١

(٢) فيصل الفؤادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، ص ١٤٥-١٤٦

(٣) جيرارد جالياند ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

(٤) ثابت حبيب العاني ، المصدر السابق ، ص ٥٤٢ .



الخاتمة



توصل الباحث من خلال دراسته لموقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩ إلى ما يأتي:

لقد كانت هنالك جهود كبيرة تبذل من قبل الحزب الشيوعي والقوى الوطنية لإزالة العراقيل التي تعترض تشكيل إقامة جبهة وطنية تكون البديل للنظام البعثي الحاكم في بغداد، وأنه لا يمكن ذلك بدون ضم الأطراف الأساسية للحركة الوطنية، وأن أي تشكيلة لا يرى فيها الشعب العراقي صورة البديل للحكم لا يمكن عدها الجبهة المنشودة، لكي تساهم في تحمل أعباء المسيرة الوطنية النضالية بصورة كاملة وتدعو إلى حل المسألة الكردية في سياق النضال الديمقراطي الوطني والتقدمي المشترك للقوى الوطنية والتقدمية .

كانت الورقة الكردية تستخدم كورقة ضغط خارجية من قبل دول الجوار لاسيما إيران وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لتحقيق أطماعها في العراق من جهة ولإبقائه ضعيفاً عسكرياً واقتصادياً من جهة ثانية.

إن القضية الكردية كانت من أكثر المشاكل التي واجهت العراق لأنها أرقّت كثير من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الآن، ولأن الأكراد كانوا يطمحون إلى إقامة دولة مستقلة لهم، لكن الحكومة العراقية كانت دائماً ترفض تلك الفكرة، وكان العراق يرى أن استقلال الأكراد سيفقده نفط كل من كركوك والموصل.

إن الحزب الشيوعي قد اسهم بدور كبير وفعال في إبراز القضية الكردية وساهم في دعمها في سبيل نيل الشعب الكردي كامل حقوقه القومية، وكان للقضية الكردية أثر واضح في فكره وأدبياته وجاء موقفه ذلك منذ انطلاقتها من منظور طبقي، إذ قدم مصلحة الطبقة العاملة على المصلحة القومية، وأنه مع حق تقرير المصير للأكراد مادام ذلك يصب في مصلحة الطبقة العاملة إلا أنه كان متناقضاً في طرح مفهوم حق تقرير المصير.

أن الحزب الشيوعي العراقي عبر مسيرة نضاله الطويلة وعلى الرغم من تعرضه لأقصى هجمتين على يد حزب البعث في مرحلتي تسلطه على حكم العراق في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨، فقد وقف إلى جانب القضية الكردية ومناصرتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويبقى شعار الحزب الشيوعي العراقي متوافقاً دائماً مع القيادة الكردية (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ضمن حدود الأراضي العراقية).

أوضحت الدراسة تباين موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية بين آونه وأخرى تبعاً لتطورات القضية الكردية وعلاقتها بالحكومة المركزية، إلا أنه كان يدعو دائماً إلى تقرير مصير الشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية، وضرورة التمسك بالوحدة الوطنية وأن العراق هو وطن لجميع العراقيين من العرب كما هو وطن للأكراد وباقي الأقليات، ويأتي ذلك من خلال التأكيد على الأخوة العربية الكردية وضرورة حل المشكلة الكردية حلاً ديمقراطياً يرضي جميع الأطراف وبما يحقق العدالة الاجتماعية، وبخلاف ذلك ستبقى القضية الكردية مصدر قلق وتفرز نتائج سلبية خطيرة على العراق وشعوب المنطقة بأسرها، وكان هذا الطرح ليس دائماً على طول الخط وإنما كان يؤيد في مراحل استقلال الأكراد عن العراق.

إن المشكلة الكردية أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في توتر الوضع السياسي العراقي لسنوات طويلة انعكست على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي والكردستاني على السواء، وستبقى مشكلة قائمة ما لم تجد حلاً سلبياً ديمقراطياً عادلاً وما لم توضع الحلول الجذرية التي تحقق للأكراد حقوقهم المشروعة وتضمن للعراق وحدة أرضه وشعبه، لذلك كان الحزب الشيوعي يدعو الحكومات المتعاقبة عدم ممارسة سياسة التمييز العنصري ضد الشعب الكردي لأنها ستدفع به حتماً إلى البحث عن الانفصال عن العراق بأي وسيلة كانت.

كان هناك بعضاً من التناقض في مواقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه القضية الكردية، لاسيما ما يؤيد حق تقرير المصير للأكراد إلى حد الانفصال، ويعارض أي حركة مسلحة تدعو للانفصال أو حمل السلاح ضد أي حكومة وطنية تحارب الاستعمار وتناضل من أجل الاستقلال الوطني، في الوقت نفسه يدعو إلى منح الأكراد حقوقهم القومية في إطار الوحدة العراقية، ولكي ينتفي هذا التناقض يبرر الشيوعيون موقفهم ذلك بالإشارة إلى أن الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخياً ضمن محيطه الإقليمي لا تساعد الأكراد على نيل حقهم في تقرير المصير ومنحهم الحكم الذاتي.

أُتسمت علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة القومية الكردية أو بمعنى أدق بالحزبين المتنافسين الرئيسيين المعنيين بالقضية الكردية البارتني والاتحاد الوطني الكردستاني بالتذبذب، ولكن ذلك لم يؤثر على الخط العام لموقف الشيوعيين من القضية الكردية والذي يتصف بالثبات إلى حد كبير تجاه حقوق الشعب الكردي القومية

كذلك أوضحت الدراسة أن مطالب الحزب الشيوعي المشاركة في السلطة لم يكن خطأً وذلك للدور الرئيس الذي قام به الحزب في استقرار الوضع السياسي آنذاك، لكنه أخطأ في طريقة التعبير في طرحه لشعار المشاركة على الجماهير ولم يحسب النتائج المترتبة عليه، مما أدى إلى فساد علاقته بالسلطة المركزية، حيث كشفت الدراسة أن قانون الجمعيات الذي صدر عام ١٩٦٠ كان قد ولد ميتاً لعدم سماحه بإجازة الأحزاب الوطنية المعارضة ، كما أن الأحزاب قد انشقت على نفسها بتأثير من السلطة كالحزب الشيوعي، وكان هدف السلطة من ذلك خلق التوازن وأضعاف الحزب الشيوعي سياسياً والحد من توسع نفوذه.

وفيما يخص العلاقة ما بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث فإن المحور الرئيس للعلاقة كان يدور حول سعي الحزب الشيوعي للاشتراك الحقيقي وليس الشكلي في السلطة، ومحاولة حزب البعث توظيف هذا السعي واستغلاله لصالحه إلى أبعد الحدود من دون إعطاءه أي سلطات حقيقية، وقد نجح البعثيون نجاحاً كبيراً في تحقيق هذا الأمر، إذ جاء تشكيل ما سمي بـ (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) متاغماً تماماً مع توجهات حزب البعث، الذي التفت على الجبهة ولم يمنحها أي سلطات، بل كانت مهامها استشارية فارغة المحتوى من أي سلطة حقيقية، وفي الوقت نفسه منح الحزب الشيوعي وزارتين ثانويتين في مجلس وزراء محدود الصلاحيات. وأخيراً أن التطور الأساسي الذي طرأ على المسألة الكردية لتحقيق هدف الحكم الذاتي قد ظهر في المدد الزمنية اللاحقة بعد عام ١٩٧٩ مع بداية حروب التوسع الخارجية المندفعة والمرتبلة التي قادها نظام حزب البعث ضد جيرانه (١٩٨٠-١٩٨٨ ، ١٩٩٠-١٩٩١)، والتي أضعفت حكومة بغداد المركزية وكبّلتها بقرارات دولية قادت إلى تجويع الشعب العراقي وانفصال كردستان وخروجها من دائرة سيطرتها والتي تحتاج إلى دراسة جديدة وبتفاصيل أدق، وهي دعوة للباحثين بعد أن وضعنا اليد على بداية الجرح النازف الذي أزهق الحكام والشعب العراقي بكافة أطرافه حتى وقتنا الحاضر لإكمال هذه المسيرة وفق دراسة جديدة وتحت منظور علمي أكاديمي مميز.

والله الموفق...



السلامة



ملحق رقم (١)

بهاء الدين نوري، الملف المرقمة ٢٧٦٤/م / ٩٦٦ أغلقت ١٣ آذار ١٩٧٢^(١).

استمارة طلب المعلومات

رقم الاضادة ٩٦٦/م/٢٧٦٤

الاسم الكامل واللقب - بهاء الدين نوري الملقب انور مصطفى

المهنة طالب سابقاً من مواليد السليمانية ١٩١٩

نوع الطلب معلومات

مصدر الطلب ش ١

النقاط شيوعي

موجز المعلومات

١. بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٥ صدر امر القياس بحقه لعلاقته بالشيوعية وتحرى دارة .
٢. بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ ورد عنه بأنه مختفي في كركوك .
٣. ورد عنه بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ بان الموطن اليه اتفق مع عدد من الشيوعيين في كركوك لاصدار نشرة (الصراع)
٤. بتاريخ ١٩٥٠/٣/٥ ورد عنه بأنه اخذ آلة رونيو واختفى في منطقة (قادر كرم)
٥. بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٩ ورد عنه بأنه شيوعي خطر وسوءول السليمانية قواسمه المتسمار (باقر)
٦. بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٠ سلم المدعو (همن شيخ سعيد) نفسه الى حامية السليمانية والذي قام مع الموطن اليه بسرقة آلة رونيو من معارف السليمانية .
٧. بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٧ ورد عنه بأنه متهم في ثلاث قضايا رقم ١٩٥٠/٧/٢٧ و ١٩٥٠/٢٦ و ١٩٥٠/٢٩ وقضية رابعة في التحقيقات .
٨. بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢١ قرر المجلس العربي العسكري الاول في القضية رقم ١٩٥٣/٢١ الحكم على الموطن اليه غيابيا بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات .
٩. بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٤ بأنه سبق للتحقيقات وان القتل القياس على اللجنة السابعة للحزب الشيوعي العراقي والذي كان يتراكمها الموطن اليه والذي تمكن من الهرب في حينه ثم قام الموطن اليه بجميع الذين لم يتيسر عليهم واصدر نشرة باسم (القاعدة) واصبح له اسم مستعار (باسم) وكون اتحاد الطلبة العراقي العام وكون الشبيبة الديمقراطية واتحاد العمال وانشاء رابطة الدفاع عن حقوق المرأة .
١٠. بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠ ورد عنه بان التحقيقات تبكت من كس وكو الموطن اليه والقاء القياس عليه وثلاثة من جماعته ووجدت كميات كبيرة من النشريات والمطبوعات .
١١. بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٢ كان موقوفاً في معسكر الرشيد
١٢. بتاريخ ١٩٥٣/٧/١٩ كفل الى سجن نفرة السلطان .
١٣. اتهم بالقضية رقم ٥٣/١٣ تحقيقات .
١٤. بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٩ منع من السفر خارج العراق .
١٥. بتاريخ ١٩٥٣/٧/١٢ حكم المجلس العربي على الموطن اليه في القضية رقم ٥٣/٣٩٣ بالاشغال الشاقة المؤبدة .
١٦. بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٦ وصل الموطن اليه مخفوا الى سجن نفرة السلطان .
١٧. ورد عنه بأنه نقل من سجن نفرة السلطان الى سجن معسكر الرشيد
١٨. بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٣ ورد عنه بان مجلس الوزراء قرر اسقاط الجنسية العراقية عن الموطن اليه واخراجه

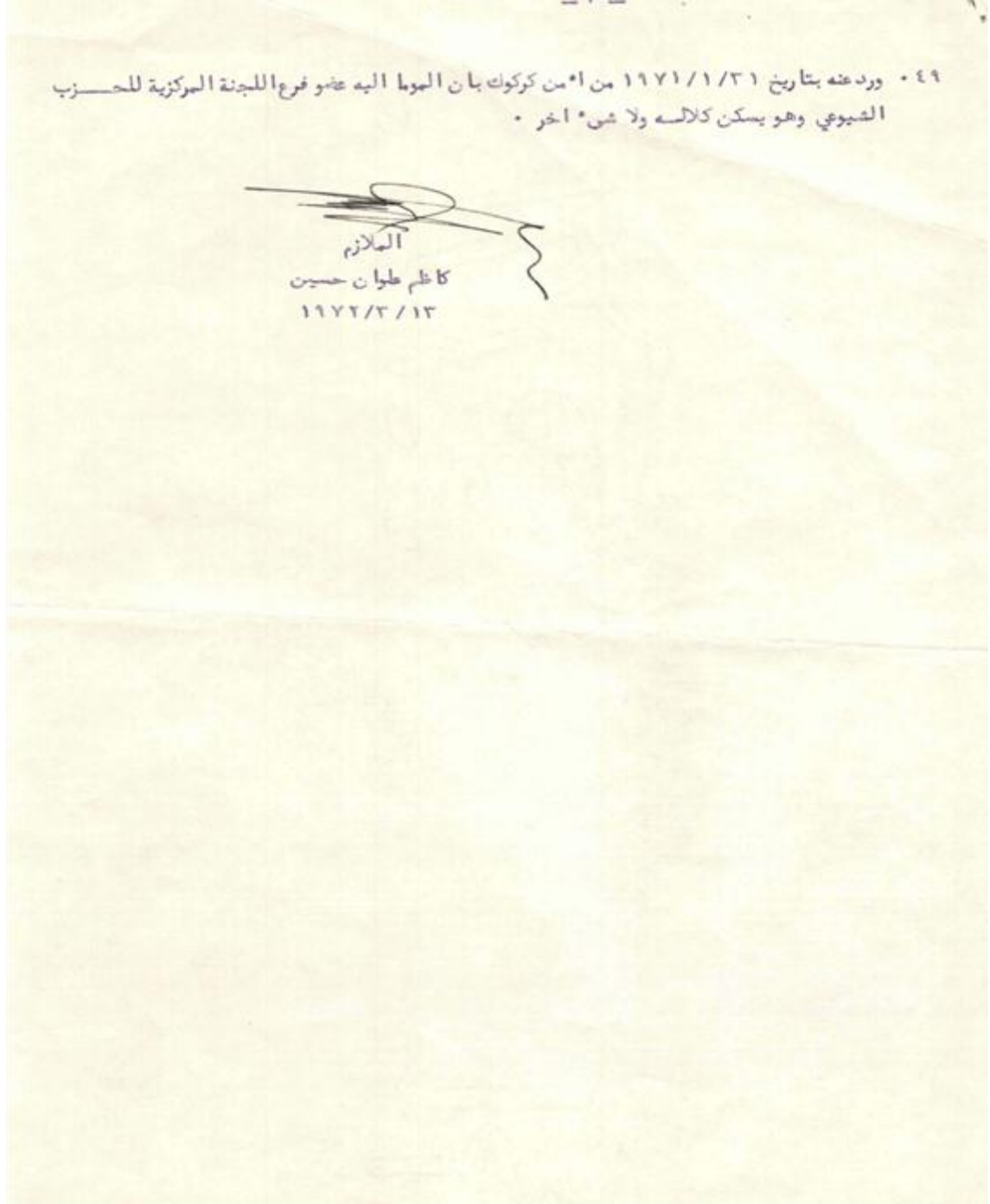
(١) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم (٢٢ / ١٨)، (الحركة الشيوعية في العراق)، القيود السرية، ملف المرقمة

(٢٧٦٤/م / ٩٦٦) استمارة طلب معلومات بهاء الدين نوري .

تابع ملحق رقم (١)

- ٢ -
- ١٩. ورد عنه بتاريخ ١٩٢١/١٢/٣٠ تنقهي مدة محكومة الموفا اليه .
 - ٢٠. بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٥ ورد عنه بأنه تقرر اجراء محاكمته في يوم ١٩٥٦/٦/١٧ .
 - ٢١. بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٥ نقل من سجن نفرة السلطان الى سجن بعقوبة .
 - ٢٢. بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٠ اتهم بالدعوى الجزائية رقم ١٥/ج/٩٥٥ وذلك لاثارته الشغب داخل سجن نفرة السلطان .
 - ٢٣. بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٠ ورد عنه بافادته الشيعي (باقر جعفر محمد) بان الموفا اليه استخدمه كمراسل .
 - ٢٤. بتاريخ ١٩٥٨/٨/٤ اغي الموفا اليه عما تبق من مدة عقوبته وذلك بمرسوم جمهوري .
 - ٢٥. بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٢ شوه الموفا اليه بدخل مقر اتحاد الشعب .
 - ٢٦. بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٩ الغي امر منعه من السفر .
 - ٢٧. بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢ تقرر الداخلية اعادة الجنسية العراقية للموفا اليه .
 - ٢٨. بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣ ورد عنه بأنه من اعضاء هيئة التحرير في جريدة (الشعب)
 - ٢٩. بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٥ ورد عنه بأنه اجتمع بالمقبور قاسم وعدد من الشيوعيين .
 - ٣٠. بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١١ وضع الموفا اليه تحت المراقبة السرية .
 - ٣١. بتاريخ ١٩٦١/١١/٥ ورد عنه بأنه اصبح السكرتير الاول للحزب الشيوعي (اتحاد الشعب)
 - ٣٢. بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٥ ورد عنه بأنه مختفيا في السليمانية .
 - ٣٣. طلبت ا من كركوك بتاريخ ١٩٦٣/٤/٦ القاء القبض على الموفا اليه .
 - ٣٤. بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١ ورد عنه بأنه من جماعة التكتل الروسي .
 - ٣٥. بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٠ بان الموفا اليه اصبح سكرتير الحزب الشيوعي العراقي .
 - ٣٦. بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢١ ورد عنه بأنه وصل الى موسكو بدعوة من الحزب الشيوعي السوفيتي وقد وصل باسم انور مصطفى .
 - ٣٧. بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣٠ ورد عنه بان اللجنة المحلية للحزب الشيوعي قررت فصل الموفا اليه (انور مصطفى)
 - ٣٨. بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٠ ورد عنه بأنه عقد اجتماع في براغ مع عدد من الشيوعيين في البلاد العربية .
 - ٣٩. بتاريخ ١٩٦٥/٤/٧ ورد عنه بأنه مسؤول الحزب الشيوعي فرع كردستان .
 - ٤٠. ورد عنه بأنه المسؤول على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (طريق الشعب)
 - ٤١. بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٣ قرر حاكم تحقيق ا من بغداد القاء القبض على الموفا اليه وجماعة معه .
 - ٤٢. بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ منع من السفر .
 - ٤٣. بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨ كان الموفا اليه من المتهمين بالقضية رقم ٦٥/٢٧ ا من ١ وهو هارب .
 - ٤٤. بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧ منع من السفر خارج العراق .
 - ٤٥. بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢ طلبت محكمة ا من الدولة الاولى القاء القبض على الموفا اليه .
 - ٤٦. بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٤ قرر مجلس الوزراء غلق القضية رقم ٦٥/٣٧ من بغداد الخاصة بالموفا اليه وجماعة اخرين .
 - ٤٧. بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٢ ورد عنه بان جماعة القيادة المركزية عقدت اجتماع في منطقة كلاله وقرروا القيام بحملة واسعة ضد جماعة الموفا اليه .
 - ٤٨. ورد عنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨ بان جماعة الموفا اليه اصدروا التعليمات الى المحاكم لتنشئ كون الحكومة طلبت منهم الاشتراك في الحكم الا انهم رفضوا .
- يتبع -

تابع ملحق رقم (١)



ملحق رقم (٢)

ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي والديمقراطي الموحد لكردستان العراق والقوى المستقلة ١٠/١١/١٩٥٨^(١).

٣ - اطلاق الحركات الديمقراطية، حرية التنظيم الحزبي والتفاني والاجتماعي وحرية النشر والمحاكمة الخ للقوى الوطنية. ٤ - اتخاذ التدابير لحماية اقتصادنا الوطني وحل مشاكل الجماهير الماشية بالخروج من الكتلة الاسترلينية وتخريب تجارتنا الخارجية وفرض رقابة صارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الاجنبية وحماية شعبنا من نهبها وتشجيع الصناعة الوطنية والارامل الوطني، واتخاذ التدابير لحماية طبقتنا العاملة من البطالة ومن اجل رفع اجورها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها، واعادة النظر في نظام الضرائب بما يتفق ومصالحه الشعب. ٥ - العمل على تنمية الشعب بمساعدة الحكومة من اجل تنفيذ قانون الاسلح الرأفي ومن اجل تنمية النظام شبه الانطاعي وتحسين اوضاع الفلاحين في الارض ورفع مستوى المعاشي والتفاني والمحي ورفسح الانطاعي راعي. ٦ - إلغاء كافة التشريعات والقوانين الرجعية التي تتناقى بالمبادئ الديمقراطية والسياسة الوطنية للجمهورية. ٧ - تشريع دستور ديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً ديمقراطياً حراً مباشراً. ٨ - الاعتراف البديهي بحقوق الشعب الكردي، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه. ٩ - مكافحة جميع الافكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورون لحلق النعرات العنصرية والشوفينية والكوسمبوليتية بغية فصل كردستان العراق الجمهورية العراقية وسحق الوحدة الوطنية لاجل ايجاد اذينة تنفيذ منها المؤتمرات الاستعمارية لتعطيل او اضاعاف جمهوريتنا الوطنية، والعمل لتعزيز الاخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية كفاحها المشترك في السلم وتميز الحكم الجمهوري والديمقراطية باعتبار كفاح المشترك بينهما ضمن نطاق الوحدة العراقية اقوى ضمان استقلال العراق وتحقيق امان الشعبين في الحياة الحرة السعيدة. ١٠ - التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية للوقت، التي	ميثاق التعاون بين (١) الحزب الشيوعي العراقي (٢) الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان (يارني ديكراطي به ككرتوي كردستان (٣) القوى الوطنية المستقلة في كردستان ١ - صيانة الجمهورية العراقية وتميز انحائها الوطني والديمقراطي بجميع الوسائل، وخصوصاً: أ - تطهير جهاز الدولة من عملاء الاستعمار والفسدين وطرد المستشارين والخبراء الاستعماريين من الجيش ودوائر الدولة وتنفيذ دور الاسلامات والتجسس الاستعماري. ب - تقوية الجيش وتسلحه. ج - المساهمة في المقاومة الشعبية المنظمة من قبل الدولة وتوسيعها بحيث تشمل اوسع الجماهير الشعبية. د - العمل على تحقيق افضى التآخي والتضامن بين العرب والاكراد، وبين الشعب والجيش، وبين كل القوى الوطنية للمادية للاستعمار والرجعية. ٢ - مواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية على اساس التمايز السلمي وتميز استقلال العراق الوطني وذلك: أ - اعلان فك ارتباط العراق من ميثاق بغداد، واتفاقية نيسان ١٩٥٤ العراقية البريطانية، واتفاقية الامن التبادل ومبدأ ايزنهاور، وغيرها من الاتفاقيات الاستعمارية، ومتابعة السير على سياسة مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله. ب - العمل على تحقيق ابعاد حدود التعاون بين الجمهوريه والجمهورية العربية المتحدة وتقوية التضامن بين الشعوب العربية ضد: ج - توثيق علاقتنا الدبلوماسية والاقتصادية والد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وسائر البلدان التحررة وانتهاج سياسة قضية السلم وتخريب الشعوب.
---	--

(١) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية، ملفه (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي

والديمقراطي الموحد لكردستان العراق والقوى المستقلة، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

تابع ملحق رقم (٢)

الوصول الى حل مقبول ضمن استمرار التعاون ولا يتناقض مع المادة ١٩
ومن حق كل طرف ان يمارس التحد الانساني باسباب موضوعي اخوي تجاه
الاطراف الاخرى على ان يستمر في التعاون معها .

٣ - يكون رائد الاطراف المتعاقدة التفتيش عن نقاط الالتقاء ولتحريك
بها وتجنب التناكب على نقاط الاختلاف الا في الحدود التي تساعد على
توثيق عرى التعاون .

٤ - تتألف لجنة عليا للتعاون تضم ممثلين عن - الحزب الشيوعي ،
الامراتي ، الحزب الديمقراطي الموحد الكردستاني ، الوطنيين المستقلين الذين
تؤيّن عرى التعاون .

٥ - تتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية على شرط موافقة الحزبين
عليها . تكون ملزمة للجميع او لجميع الاطراف الموافقة عليها .

٦ - اذا اختلفت وجهات النظر في قضية معينة فمن الجائز لكل طرف
ان يقوم بنشاط مستقل تجاهها ، على ان يراعي في ذلك مبدأ التعاون مع
سائر الاطراف ضمن اطار الاهداف المشتركة وان يتجنب ما يؤدي الى
تفكيك عرى هذا التعاون .

٧ - تؤلف لجان فرعية للتعاون ، وهي تتسمك بقرارات اللجنة العليا
وفي الاماكن التي توجد فيها اقلية اخرى (كالتزكان مثلا) يدخل ممثلوا
تلك الاقلية من العناصر الوطنية في لجان التعاون .

٨ - في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى
« جبهة الاتحاد الوطني » العراقية ، تبقى ، نصوص هذا الميثاق سارية
المفعول ، او يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق الاتحاد الوطني

١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨
(اقره الحزب الشيوعي العراقي والحزب
الديمقراطي الموحد لكردستان) باري ديموكراتي
به ككرتوي كوردستان (واثقا على نشره)

نص على : « يقوم السكان العرقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة
واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم وبمقتضى العرب والاكرد في هذا
توطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » . والعمل
الوضع هذا النص موضع التنفيذ بحيث تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب
الكردى :

أ - سن تشريعات تضمن الحقوق الادارية الذاتية للشعب الكردي
وتأسيس منطقة ادارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية

ب - سن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية للشعب الكردي
١١ - العمل لتحقيق قسط عادل من العناية بمصالح الشعب الكردي
فيما يخص التصنيع ورفع الانتاج الزراعي ورفع المستوى المعاشي والاجتماعي
والثقافي والصحي .

١٢ - تعزيز الاخوة والتضامن بين الشعب الكردي وبين الاقلية
القومية والطائفية في كردستان كالتزكان والاثوريين واتاحة الفرص المتساوية
لابناء هذه الاقلية لممارسة حقوق المواطنة الكاملة شأن ابناء الشعب
الكردى والعربي ومكافحة العنصرية والطورانية وغيرها من التمرات المفرقة
التي ينفذها الاستعمار .

مبادئ وأسس التعاون

١ - يحترم كل طرف الكيان السياسي والمبادئ والمقائدي للاطراف
الاخرى ، وحق كل طرف في نشر مبادئه وآرائه الفكرية والسياسية ، وحقه
في القيام بنشاط حزبي مستقل ، وحقه في نشر الدعاية لنفسه ضمن
الوحدة الوطنية .

٢ - كل خلاف سياسي بين الاطراف المتعاقدة يبحث في ما بينها

ملحق رقم (٣)
اضطراب عامر عبد الله^(١).

اسم الكامل واللقب		المهنة	نوع الطلب	مصدر الطلب	النشاط
عامر عبد الله عمر العائلي		معلومات	معلومات	معلومات	شيوعي
رقم الاضطراب ٦٥/م/١٦٣٤					
استمارة طلب المعلومات					
١. ورد عنه بصحيفة أعماله انه من مواليد ١٩٢٤. ٢. ورد عنه انه اعتدى على شرف زوجة المدعو تركي عبد الحسين في مد ينفال كوت كما قام بارالة بكارة لبنت فكتوريا المرفعة في السلك وهي شيوعي معروفه وكان على اتصال مع لخط النسائي للحزب الشيوعي ويتشرف عليه بنفسه. ٣. ورد عنه انه فصل من مدرسة التسوية لاختلاسه بهل من المال من المد يره المذكوره. ٤. ورد عنه في ١٣/١٢/١٩٥٢ انه عضو للجنة المركزية للحزب الشيوعي وانه من جماعا للشبيبه وانه مارا السلام. ٥. ورد عنه بتاريخ ٣١/١/١٩٥٣ انه ضمن المتهمين الهاربين بكتاب قائد القوات العسكرية وقد احيلنا لوراء التحقيق الى المجلس العرفي العسكري الاولى لمحاكمته غيابيا. وقد صدر رئيس المجلس اعلانا بغية تسليم نفسه بتاريخ ٢١/٢/٥٣ الى المجلس العرفي العسكري الاولى لمحاكمته غيابيا. ٦. ورد عنه في ٢٧/٦/١٩٥٩ انه عزل من الحزب الشيوعي بامر من قيادة الحزب الشيوعي البلماري وفي ٢٨/٦/١٩٥٩ وقع على مذكرة جبهة الاتحاد الوطني المقدمه لعبد الكريم ناسم بصفقه مثالا عن الحزب الشيوعي العراقي وفسحي. ٧. ورد عنه في ٢/٩/١٩٥٩ قررت وزارة الارشاد العام امتياز مجلته المسماة (التطور). ٨. ورد عنه في ٢٣/١١/١٩٥٩ انه يحضر الى المطار المدني لتوديع استقبال الشيوعيين بضمهم حسين جواد الكمر. ٩. ورد عنه في ٢٠/٣/١٩٦٠ انه من جماعة حزب الشعب الذي يتراسه الشيوعي عبد الرحيم شريف. ١٠. ورد عنه في ١٢/١١/١٩٦٠ بان الحاكم العسكري لم يوافق على سفره. ١١. ورد عنه في ١١/١٢/١٩٦٠ انه من اقطاب زمرة اتحاد الشعب ومتزقي من امراءه بلعاريه. ١٢. ورد عنه في ٢٠/٦/١٩٦١ بانه وافق الحاكم العسكري العام على سفره. ١٣. = = في ٩/٢/١٩٦٣ من الشعب الجنائي ام القبس ومنعه من السفر. ١٤. ورد عنه في ١٠/٤/١٩٦٣ القاء القبض عليه ومنعه من السفر. ١٥. = = في ١١/٤/١٩٦٤ انه يتزعم الحزب الشيوعي الصيني. ١٦. ورد عنه في ٢٤/١٠/١٩٦٥ القاء القبض عليه ومنعه من السفر. ١٧. في ١٦/١١/١٩٦٥ انه كان مجتمعا مع جماعة اخرين بدار الشيوعي حيد الله مرتضى في ١٠/١٠/١٩٦٥ وفرا طاجه. الحكم فوراً. ١٨. ورد عنه في ٦/١٢/١٩٦٥ القاء القبض عليه ومنعه من السفر ناه على طلبه ثقا لتحقيق الخاصه بمعسكرات رئيسه. ١٩. ورد عنه في ٦/٤/١٩٦٦ بانه يعقد الاجتماعات في منطقة الداوي واصدر امر القبض عليه واقف في هذه الدائره.					

(١) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملفه رقم (٢٢ / ١٨) ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، اضطراب رقم ١٦٣٤ / م / ٦٥ ، استمارة طلب معلومات عن عامر عبد الله عمر العائلي.

تابع ملحق رقم (٣)

اسم الكامل راجع	رقم الاضمار	استمارة طلب المعلومات
الاسم الكامل راجع	رقم الاضمار	استمارة طلب المعلومات
المهنة		
نوع الطلب		
مصدر الطلب		
النشاط		
موجز المعلومات		
٢٠. ورد عنه في ١٦/٦/١٩٦٩ انه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ويمثل جناح الايسر المتطرف للمكتب السياسي ويمثل الحزب الشيوعي الصيني *		
٢١. ورد عنه في ٢٨/٦/١٩٦٦ ان العوام اليه هارب والمتهم بالقضية ٢٧/١٦٥/١ من ر. ومنع من السفر ورد عنه فسي ١٦/٨/١٩٦٦ انباء القبر عليه ووضعه من السفر بناء على طلب محكمة من الدولة الاولى في ٢/٨/١٩٦٦ *		
٢٢. ورد عنه في ١٦/٢/١٩٦٣ بانه حجزت امواله المنقولة وغير المنقولة بقرار مجلس الوزراء *		
٢٣. ورد عنه من امين نيرو في ١٤/٢/١٩٦٧ بان العوام اليه متهم بقضية رقم المادة ٣١/١٢ ق. ع. ب وفي القضية ١٣/٥٥٦ وقد قررت محكمة من الدولة الاولى بتركوك براءته وجماعه آخرين وفي المادة ١٢٤/اصول والعامة امر القيس بحقه والعساء كفالته *		
٢٤. ورد عنه بكتاب من د يالى ٥/١٢/١٩٦٧ انه عند تفتيش احد الجنود عثر بحبيبه على دفتر عرائن وان عنوان العوام اليه بضمهم *		
٢٥. ورد عنه بكتاب من كربلاء مما سجل له يومه بتاريخ ٣١/١/١٩٦٨ ومجلد حسد العوام اليه انه بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٨ غلق الدعوى المرمية ١٢٦/٦٦ القضية ٢٧/١٦٥ من بغداد واعلاني سراح المرمي والعامة ارا القيس والكفالات العامة عنه منه وجماعه آخرين *		
٢٦. ورد عنه في ١٩/١/١٩٦٩ بان هذه الدائرة الخية بجميع اوامر المنع الصادر بحقه وكذا لثا الميت مد يريها المسافر المنع الصادر بحقه وكذا *		
٢٧. ورد عنه في ٤/١/١٩٧٠ ان وزارته الداخلية وافقت على تأليف المجلس الوطني في حركة السلم والمظالم مع المستعقوب وان العوام اليه احد اعضائه *		
٢٨. جاء عنه بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٠ من سفارتنا في لندن بان المعلومات المتوفرة له يوم حول ما يسمى باللجنة الناء سية لجهة المراقبين الثوريين في بريطانيا انعقدت جمعية لطلبه العراقيين مؤتمرا وانش الموتراتى كثلتين الاول يقسم الجناح اليساري جماعته من الحاج والكتلة الثانية تمثل اليمين جماعه لعموم اليه *		
٢٩. ورد عنه من الاستخبارات العسكرية في ١١/٦/١٩٧٠ انه يدعى اعضاء اللجنة المركزية انهم استجابوا لطلب القواعد قد طرد ثمانية اعضاء بارزين في الحزب كان العوام اليه احد هم *		
٣٠. ورد عنه في ٧/٧/١٩٧٠ ان العوام اليه احد رؤساء الاجزاب الذين قد موذ كرفا الى السيد رئيس الجمهورية *		
٣١. زودت هذه المعلومات الى الشعب الخامس في ١٠/٦/١٩٧٠ لكون العوام اليه كان احد اعضاء الهيئة الموسسة لنادى زبابة المحامين *		

ملحق رقم (٤)

بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع المتأزم في كردستان) ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١^(١).

١٨/٢٢
الجمهورية العراقية
سري

قيادة الفرقة الثالثة
استخبارات
العدد ١٠٠ / س / خاصه / ١٩٦١
التاريخ ١٩٦١ / ١٠ / ٢٢

سري وزارة الدفاع
الأركان العامة
مديرية الاستخبارات العسكرية
العدد ٢٥٦٢٢٢
التاريخ ١٩٦١ / ١٠ / ٢٥

الى / مديرية الاستخبارات العسكرية
الموضوع / نشره شيوعي

كتاب حامية السليمانية السري ٤٥٢ في ١٤ / ١٠ / ١٩٦١
المعطوف على كتاب شرطة لواء السليمانية ٢٧٣٤ في
١٩٦١ / ١٠ / ١٢

بطية صورته طبق الأصل من النشره الشيوعي بعنوان (بيان الحزب الشيوعي
العراقي حول الوضع المتأزم في كردستان)

الزعيم الركن
عبد الكريم محمد
قائد الفرقة الثالثة

الفرقة الثالثة
١ منشور

(١) م . و . د ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع المتأزم في كردستان)، بلا عدد، في ١٣ أيلول ١٩٦١، كتاب سري من قيادة الفرقة الثالثة/ استخبارات إلى مديرية الاستخبارات العسكرية أ. س/خاصة/١٩٣٩، في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١.

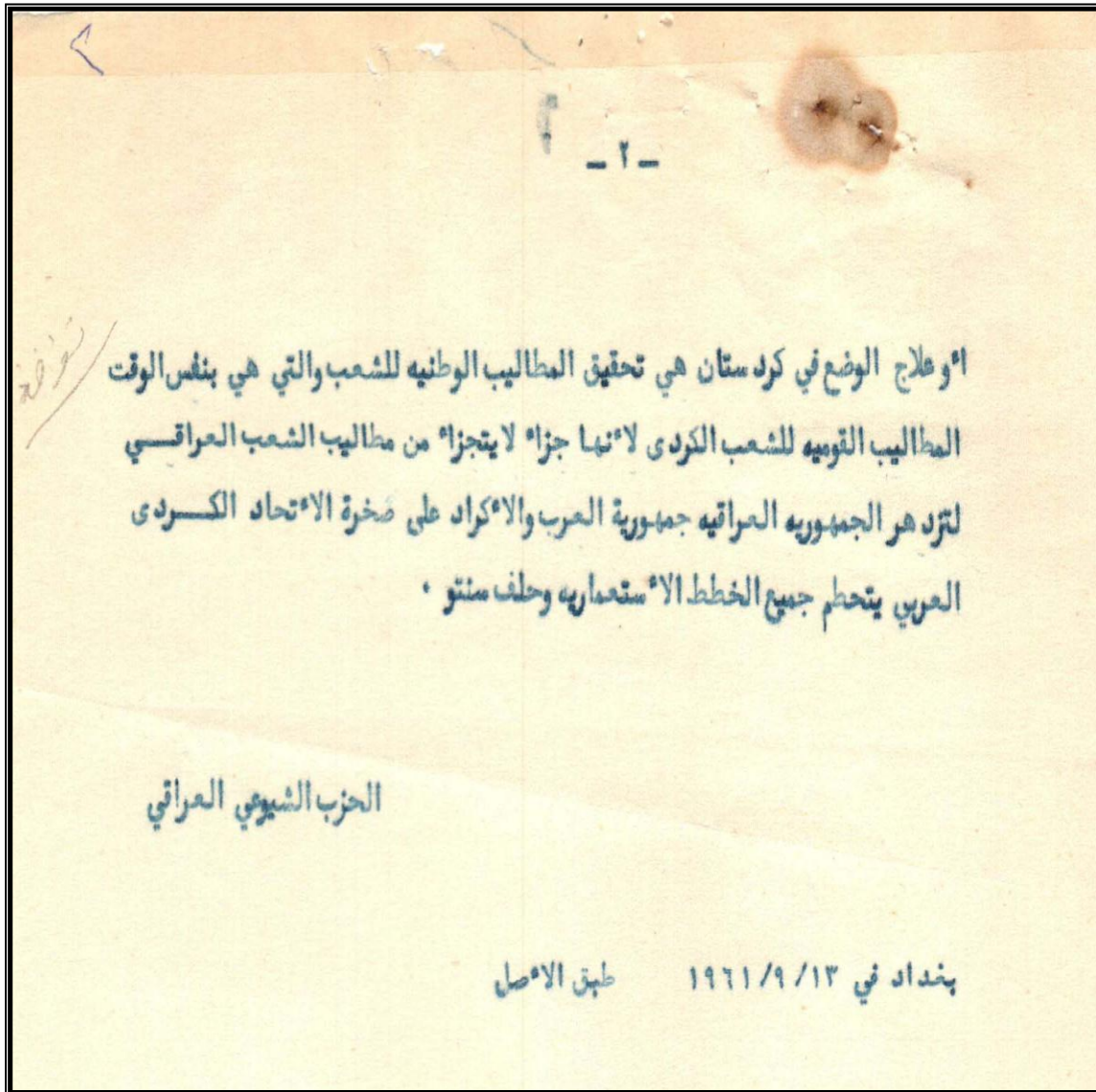
((بيان الحزب الشيوعي العراقي حول الوضع المتنازع في كردستان))

يجب وقف اوراق الدماء وتوحيد الصفوف وذلك باعطاء مطالب الشعب العراقي وحقوق القومية لشعب الكردى بصورة خاصة واعتماد خدم الاء استعمار وحلف سنتو .

ان الوضع في كردستان قد تأزم بصورة اكثر بنتيجة اعمال خدام الاء استعمار وحلف سنتو فسي الاء سابع الاء خيره وذلك بموجب الخطه الاستراتيجيه الاء استعماريه لاء شمال حرب عالميه ثالثه والقيام بهجوم غير مشرف على الاء اتحاد السوفيتي قلعة السلم العالمي والصديق الصدوق وغير متشـير لجمهوريتنا ولاجل القضاء على ااستقلال جمهوريتنا وتاء يد شركات النفط الاء استعماريه لسلب حقوقنا وعدم اعطائنا حقنا الشرعي في المفاوضات بسبب تاءم الوضع في كردستان لم تقم الحكومه باء اعتماد خدم الاء استعمار وحلف سنتو واعطاء الحقوق الوطنيه للشعب العراقي بصورة عامه والحقوق القوميه للشعب الكردى بصورة خاصه واء رجاء الصفاء والمحبه بين القوى الوطنيه والحكومه . ويدل من هذا اقام الحكومه جاده في شراء ضماير خدام الاء استعمار من الاء قوات والاء قطاعيين بمبالغ طائمه ويسببون هولا بالضغط على الاء كراد الوطنيين وفي الاء خريف ضرب جميع للحركات الوطنيه في الواحد . واء الحكومه كاضيه في نياتنا هذه ولقد اصدر قائد الفرقة الثانيه بياننا يتهدد فيها بالضرب بعض التجمعات بدون ان يذكر في البيان شي عن اعفاء بعض المطالبين البسيطه للشعب الكردى في ١١ / ١٠ / ١٩٤٠ قاست طائرات بقصف دريند بازبان بين كركوك وسليمانيه وقضاء زاخو .

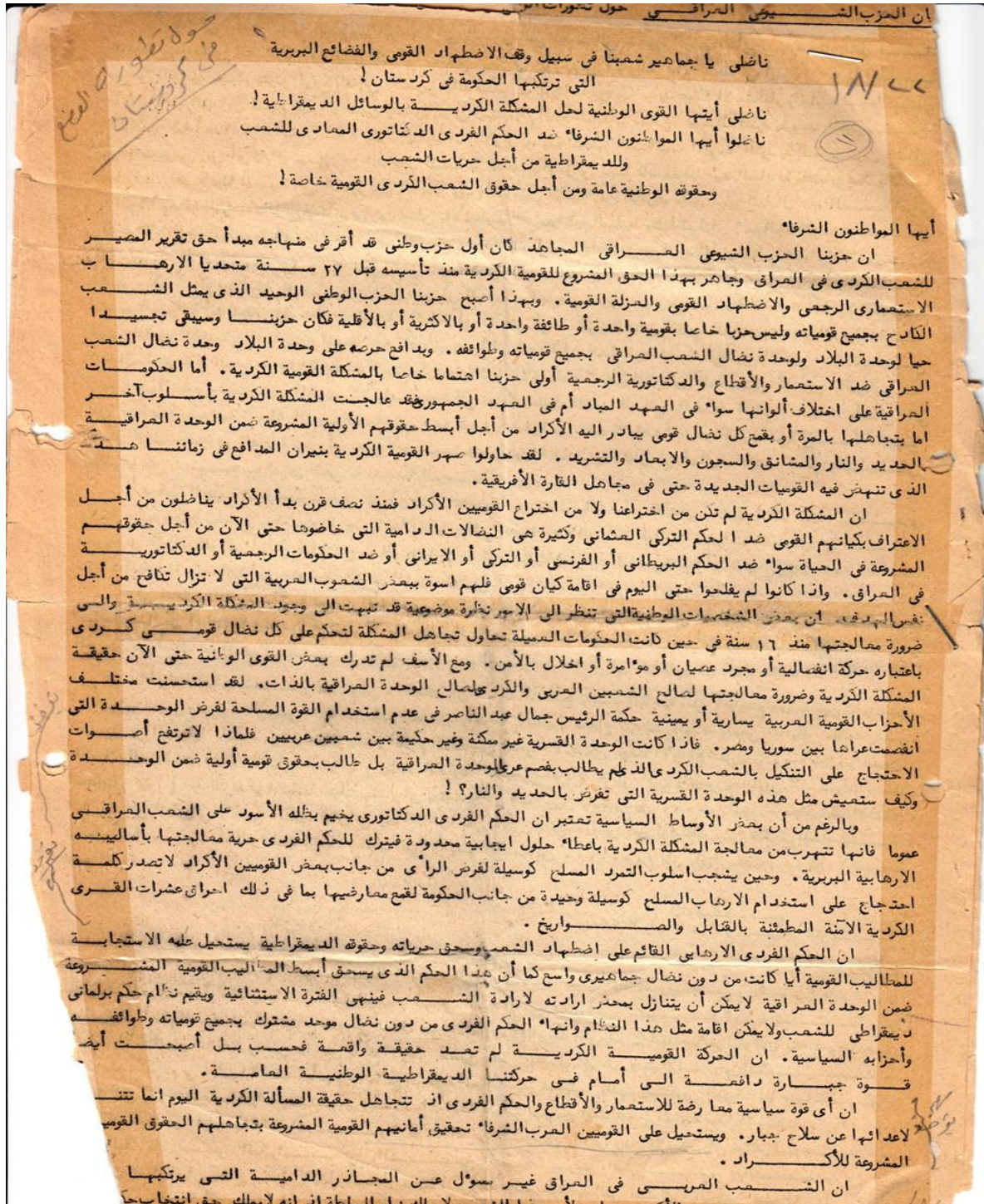
ان الوضع في البلاد قد اصبح خطر . ان الجيش البريطاني قدم الكويت وقطع حلف سنتو والوضع الخير حسن في العراق وفي الدول العربيه المجاوره وعدم ثقة الشعب باعمال الحكومه داخل العراق ان ضرب هذه الجماعات في كردستان وبنتيجه هذه الضرب مهاتك من الناحيه العسكريه يؤدى الى فتح جرح في قلب الشعب العراقي ويسبب الى اء اعتماد الشقه بين الحكومه والقوى الوطنيه وان هذا الاء سلوب ليس علاج تاكل المتنازمه في كردستان لان الحكومه لم تبين اية نيه لاء اعطاء حقوق الشعب الكردى والذي طالبا من جميع انحاء العراق لان بتحقيق هذه المطالب لا يمكن تنفيذ الخطط الاء استعماريه ويؤدى الى اء اعتماد خدم الاء استعمار ويؤدى الى تقوية الاء اخوه العربيه الكرديه ويؤدى الى عدم اوراقه دماء الشعب من الواضح ان الحكومه لا تقوم بتحقيق هذه المطالبين الا اذا قامت باء نهايه فترة الانتقال ورفع الاحكام العرفيه وتاءليف حكومه وطنيه على اساس ديمقراطي شعبي واسع . وان هذه المطالبين تطالب بها جميع القوى الوطنيه والجرائد الوطنيه كل بطريقته الخاصه .

ان حزينا دائما واء بدا قد اظهر من رقة من نضال الشعب الحنف وعن نضال الشعب بجميع عربه واء كراد الاء نضال الجميع يؤدى الى تحقيق الحقوق القوميه للشعب الكردى ان حزينا دائما عند المفاوضات لانها كثيره المخاوف بالنسبه لاء استقلال جمهوريته وحقوق الشعب الكردى . ان حزينا دائما ضد جميع انواع التعاون بين الجماعات الوطنيه سواء كان داخل الحكومه او داخل صفوف الشعب مع الاء قطاعيين وخدام الاء استعمار لاء سبب كان . لان مثل هذه الاعمال يؤدى الى رضاء الاء استعمار وحلف سنتو . فضلا عن هذه المسامات نتوجه الى جميع الاء كراد الوطنيين الشرفاء لاء استعمار وحلف سنتو الذين يريدون التدخل في شؤون جمهوريتنا وطريق هذا الجماعات المسلحه لاء نهايه اصبحت سببا لضرب الحكومه لشرعهم وسناليهم بقوة نضالهم الجماعيه لتحقيق اء اهداف الوطنيه لاء يتوجه الى الحكومه في هذا الحزن المنحصر في وادخا لنفنا واء ان يرفع شعب اتي حول هذه المسائله خيفه واء



ملحق رقم (٥)

بيان الحزب الشيوعي العراقي حول تطورات الوضع في كردستان في ١٤/١٠/١٩٦١^(١).



(١) م. و. د. ، ملف (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول تطورات الوضع في

كردستان)، بلا عدد، في ١٤ تشرين الأول ١٩٦١.

هذه أمثلة قليلة من الأعمال الكثيرة التي قامت بها السلطة في حملتها ضد الشعب الكردي وتلك توازن من سلوك السلطة مع عملاء الاستعمار الأقطاعيين. ومع ذلك فسيادة رئيس الوزراء ما فتى يتجه بمماراته للاستعمار وعملائه في الوقت الذي يحاول اتهام المواطنين البارزانيين دون تقديم أي دليل سوى التلويح بدغائر قديمة من المهم المبدأ الذي نكل بالبارزانيين شر تنكيل مستخدما الجيش المراقى بقيادة الجنرال رتسن وسلاح الطبيب برناتان س أيها المواطنون!

إن حرب الإبادة ضد الشعب الكردي لاتزال مستمرة رغم الانتصارات العسكرية الساحقة التي حققتها أسلحة الحكومة الثقيلة واسترجاعها مراكز الأقضية والنواحي وجميع الطرق الرئيسية. فالقصف مستمر وما هو أسوأ من القصف الجوي استخدام "الجت" عصابات المجرمين بقيادة الاغوات الجبال ورجال السلطة من أمثال مدير شرطة الموصل "عبد شاي" وأنتقامه المهربين يميثون في القرى الآمنة قسادا. إن عشيرة بارزان الأنسية مهددة مرة أخرى بالتشرد كما شردت على يد نوري السعيد.

فإن رئيس الوزراء يعتبر المواطنين البارزانيين غلطا متوحشين بسبب ثوراتهم المديدة ضد الحكم العثماني والاستعمار البريطاني والعهد المباد. فإنه يريد تهديدهم بتشريدهم وتشيتهم. هذا بالرغم من أن الشيخ أحمد البارزاني قد دعا الجيش بنفسه لاحتلال جبال بارزان المنيع وأرسل ولده ليمساعد الجيش ولم يبق حتى ميراث عسكرية لاستمرار حملة الإبادة الحكومية ضد الشعب الكردي.

إننا نناشد جميع القوى الوطنية والحكومة نفسها بالقضاء الحملة العسكرية النظامية بغير النظامية "الجت" في كردستان على الفور.

إن حزنا الشعب يوصي يدعو جميع المواطنين والقوى الوطنية الديمقراطية للنبض في سبيل :-

- ١- إيقاف الاضطهاد القومي في كردستان وإصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية وحل المشكلة الكردية بالطرق الديمقراطية ووقف المجزرة الدامية في شمال الوطن.
- ٢- استصدار عفو عام عن المشتركين في التعرذ المسلح في كردستان من القوميين الشرقيين.
- ٣- منسح الحكومة من تشريد البارزانيين من ديارهم.
- ٤- العمل في جبهة وطنية شاملة لانها الحكم الفردي وأقامة نظام برلماني ديمقراطي يضمن الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب المراقى عامية والحقوق القومية للشعب الكردي خاصة ضمن الوحدة العراقية.

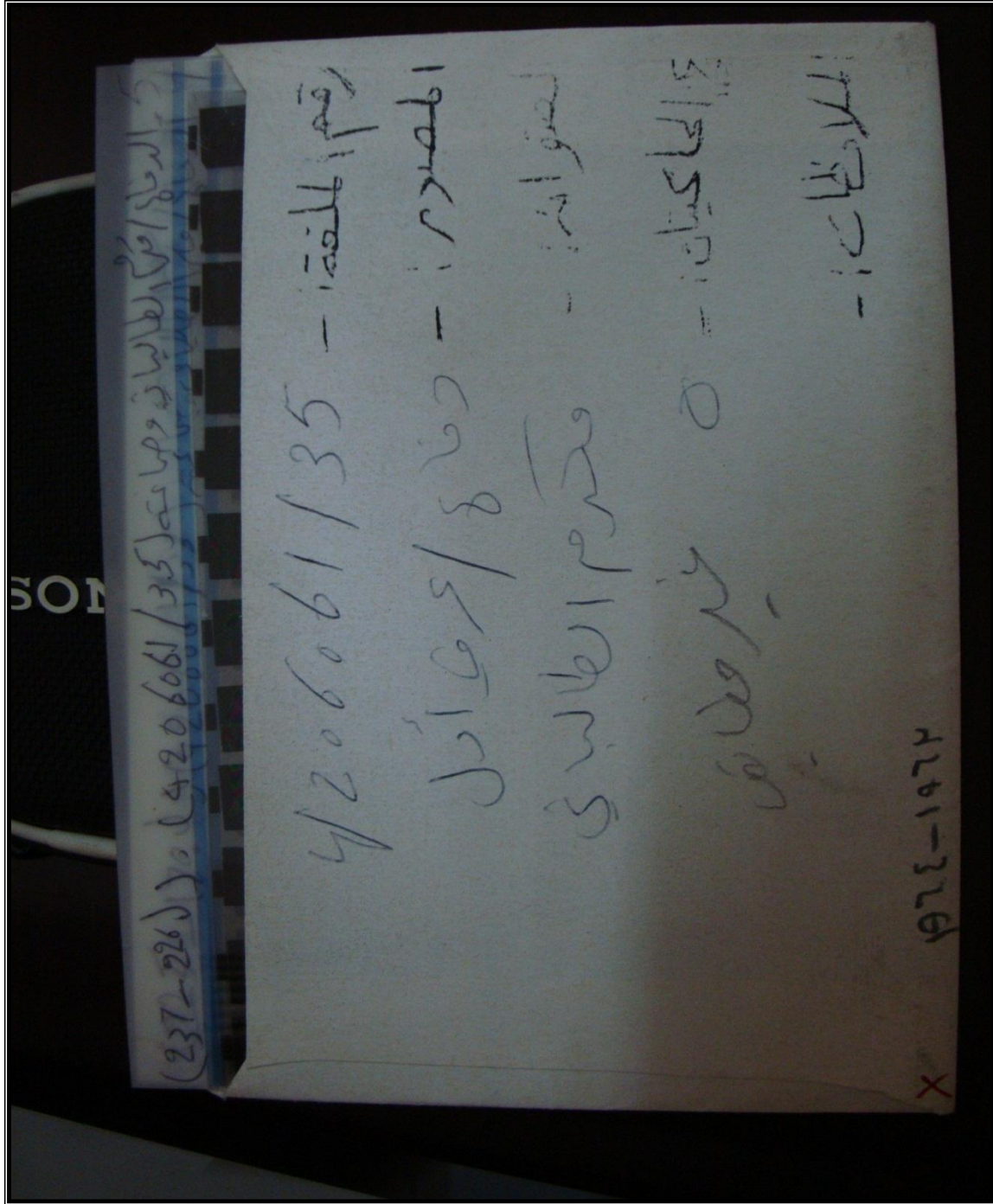
الحزب الشيوعي المراقى

١٩٦١/١٠/١٤

٢٠٣

ملحق رقم (٦)

اضبارة مكرم الطالباني وجماعته (١٢٩١ / م / ٦٦)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣^(١).



(١) د. ك . و ، ملفات وزارة الدفاع ، ملف رقم (٤٢٠٦٠٦١/٣٥)، ملف القيد السرية الاضبارة المرقمة ١٢٩١ / م / ٦٦ ، استمارة طلب معلومات عن مكرم جمال محمد علي الطالباني، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣.

رقم الاضبارة ٦٦/٢/١٢٩١

الاسم الكامل والمقب

المهنة

نوع الطلب

مصدر الطلب

الفصل الثاني

مؤرخ المعلومات

أما من أعالي كبرى ومن مواليد عام ١٩١٢ تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٦ كان قد أتم في ١٩٥٠/٤/١٠ بتوقيع وتنظيم نشرات كود في حاد ره جي (أ) البنية الكون في الحرة (ب) شباب الأكراد (ج) جمعية الأكراد كانت الأولى منها موجهة إلى الضباط والجنود العرب تضمن حشيم على عدم الاشتراك في المعارك ضد الأكراد بل الاتحاد معهم للتخلص من الحكومة وتضمن النشرتين الأخيرتين تعليقات على قانون المعفو على البارزانيين وعلى استحالة أحداث اصلاح على حالة الأكراد ما لم تلب الجهات المسؤولة طلباتهم.

١- ورد عنه عام ١٩٤٧ بأنه من منتسبي الحزب الذي يقف على التكردي النصري (الروزگاری) وهو الحزب الذي كان يسمى سابقاً لتحقيق الحركة الكردية الانتمالية وتأسيس الحكومة الكردية المستقلة في كافة الساطلي الكردية في العراق وفي الحكومات المعاصرة.

أجود عنه بأنه أكثر الناس احتمالا بأعما الحرب الشيوعي المواقف السرى كما وأنه يعتبر من الشيوعيين المتطرفين . كانت له اتصالات حميمة مع كامل قرآنبي وشريف الشيخ

٤- اتهم بقمية شيوعية وحكم عليه المجلس العرفي العسكري في ١٩٩٠/٣/٢٧ بالسجن تسعة سنوات ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات وكان خلال وجوده في السجن المركزي يهندد من اند السجنا الشيوعيين شعبا وقد أعلن هو وجماعته مارا الاضراب عن الطعام لتحقيق مطالبهم كما وشكل منهم لجان حربية وكان هو يقوم بالقاء الاضرابات والجمعة عليه لتتبعه حينا منقل الى سجن يعقوه في ١٠/١/١٩٥٥ وأطلق سراحه من السجن.

٥- قررت وزارة الداخلية جعل قضية بدره محلاً لاقامة وتنفيذ عدة مراقبة الشركة المحكوم بها فيها ثم نقل السيد

٦- بعد الثورة المباركة كان يقوم بين حين وآخر جريار الملاسل على الباراني وكان الموماليه احد الموقعين على النداء الذي نشرته جريدة الانسانه الصادره في ١/٢/١٩٦١ المعنون للتعبير قاسم والذين يستكون فيه اعمال المحادين المرفقه واحكام الاعداد الصادره على المتبينين بقضايا المومل.

٧- ورد عنه بكتاب مديرية منطقة بغداد في ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ انه كان من جملة الأشخاص الذين قبلوا من قبل ذوي المتبشرين ومن الذين صرحوا لاحقا بحكم الاعدام ومن الذين تعهد بالذراع ومن الذين ابرقوا برقبات احتجاجة - المتبشرين ومن الذين اعتادوا ان يمشوا مع المصلين عند الدخول الى المساجد وجماعة.

٨ - ورد عنه بكتاب غرقة بخدان في ١١/١١/١٦٦١ الممنون الى مدينة غرقة كركوك جا' فيه لقد عرضت القضية

على حاكم تحقيق الاعتراف الجنوبي فاس باجرا التحري الاصولي بدارالعموم اليه وفي تنا التحري عشر على مبررات
حزبه همه كبيره *

٩- ورد عنه بتقرير معاونته امن الكوادة التوقيه ليوم ٢٣ / ١٢ / ٩٦٦ لقد حذر الموماليه الاجتماع في مقر تايابه جمعيه الصداقه البلقاريه وقد انتخب احد اعضاءها *

۱۰۔ میں نے اپنے ایک دوست کو عراق کے ایک شہر میں دیکھا تھا۔

١- عند ما كان معتق العام لصلاح الزاوي استغل الغنايات للحضور الى كركوك والتجول في الاقضية والنواحي والمعابر والمجاورة لها ليت سعيه وتوسيع ثقافته بين صفوف الغالين السذج حيث انه معروف بعلمه واتجاهاه

الحزبية المهيمنة حيث قام بعض الحزبين القوميين بتوجيه منه بالاعتذار على بعض الأخطاء وقت مشعل شدت وق حدة
٢ اسود عنه بان احد المؤيدين على المذكورة المشورة في جريدة صوت الاحرار في ١٦/١٢/٢٥ ينتهزون للتسليح
المتاح في المنطقة من قبل الحكومة من الطائرات والقتال

والمعتقلين المسيحيين على المذبحين عن الطعام في البروتستانت.
١٢- ورد عنه بكتاب هذه الدائرة في ٩٦٢/٨/٢٩ بأنه من الأشخاص المعروفين بقبولهم وأجاعتهم الحربية
يتبع رجلاً

تابع ملحق رقم (٦)

- ١- وأنه كثير ما يستغل تجواله في الأقسية والنواحي والمعاملات المجاورة للاتصال بالفلاحين وبث سمومه التفرقة والتشغب بينهم.
- ٢- ورد عنه بكتاب الحاكم العسكري العام في ١١/٩/١٩٦٢ بأنه قرر عدم اناطته أي مهمة في المحافظات الشمالية.
- ٣- ورد عنه بكتاب هذه الدائرة في ٣٠/٤/١٩٦٢ بأن طلب رئيس المجلس التحقيقي في طبرستان اداری بخندان القاض الفاضل عليه وتأمين اتصاله.
- ٤- ألفي الفاضل عليه وأرسله صحيفة كتاب الانضباط العسكري في ١٤/٧/١٩٦٢ لعدم براءة شرطة بخندان وقد أجرى انشوري بدارة وفتر على بحضر الكتب والكراسات الشيوعية المتنوعة باللغة الكردية وغيرها.
- ٥- ورد بكتاب المجلس العرفي العسكري الاول في ١٣/٨/١٩٦٣ القاض الفاضل على الموماليه البارزين وجه العدل اسجاء عنه بكتاب محكمة الشورى في ١٤/١/١٩٦٤ بأنه اطلق سراحه بكفاله قدرها (٥٠٠) دينار.
- ٦- ورد عنه بكتاب الحاكم العسكري في ١٢/٢/١٩٦٤ بقرار إيقاف التحقيق في ثنائيه بسفقه لمصلحة بخانين الموماليه بحوادث الشمال.
- ٧- ورد عنه بكتاب امن القادسية في ١١/١٠/١٩٦٤ بأنه يشرف على الزايات الموجودة في سجن السلطان وأنه يلقي المحاضرات على السجناء بالاصلاح الزراعي.
- ٨- وافقت في ١٨/١/١٩٦٥ الموجه لوزارة الداخلية على اعفاء الموماليه عما تبقى من مدة محكوميته.
- ٩- وافقت وزارة الداخلية بكتابها في ٢٩/١/١٩٦٥ على اعفاء الموماليه عما تبقى من مدة محكوميته.
- ١٠- ورد عنه بكتاب مدير سجن بخندان في ٢/٢/١٩٦٥ بأن صدر مرسوم جمهوري باعفاءه بالقضية التي حكم بسببها واطلاق سراحه.
- ١١- منع من السفر وانشي امر المنع بموجب منشور السفر في ٢/٢/١٩٦٨.
- ١٢- لم توافق هذه الدائرة على اعادته في ٢٠/٥/١٩٦٨ لعدم وجود علاقة له بسجنه وفصله بحوادث الشمال.
- ١٣- جاء بكتاب شرا في ١٦/٥/٦٨ وافقت هذه الدائرة على سفره خارج العراق بكتابها في ٢٩/٨/١٩٦٨.
- ١٤- ورد عنه بكتاب وزارة الاصلاح الزراعي في ١٩/١١/١٩٦٨ بأن الموماليه من حملة المعادين الى الوظيفة.
- ١٥- ورد بكتاب السفر في ٢٠/١/١٩٦٩ بأنه بناه على هذه الدائرة في ١٣/١/١٩٦٩ بقرار منع من مغادرة العراق ولتلك حتى انتمار اخر.
- ١٦- وافقت في ٣١/٢/١٩٦٩ على سفره كذلك شرا في ١/٤/١٩٦٩.
- ١٧- ورد بكتاب هذه الدائرة في ٧/٤/١٩٦٩ بأنه بقرار النفاذ المنع الصادر بحقه من خرج في ١٧/١٠/١٩٦٣ ولا مانع من سفره خارج العراق.
- ١٨- وافقت هذه الدائرة على النفاذ المنع عنه وسفره في ١٧/٦/١٩٦٩.
- ١٩- وافقت وزارة الداخلية على سفره الى الاتحاد السوفيتي بناه على الدعوى الموجهة له من جمعية المدافعة العربية السوفيتية في ٢/٨/١٩٦٩.
- ٢٠- جاء عنه بكتاب وزارة الداخلية في ١٤/٧/١٩٧٠ أنه أحد أعضاء المجلس الوطني العراقي لحركة السلم والتسامح مع الشعوب.
- ٢١- كان من الممثلين عن الشيوعيين في المريضة التي قدمت الى السيد رئيس الجمهورية والذين طلبوا فيها تشكيل الجبهة الوطنية وجاء في المريضة ان تعدد الطبقات الاجتماعية في العراق تجعل من المتعذر أي قسمة قدميه وحدها انجاز مهام الثورة.
- ٢٢- جاء عنه بكتاب شرا في ١٩/٤/١٩٧١ عن اعادة بحضر الشيوعيين ان الموماليه أحد أعضاء اللجان التابعة الى المكتب السياسي للحزب الشيوعي ولاشيء اخر عنه.

الدلائل
ضياء نصيف جاسم
١٩٧٢/٣/١٣

محمد التميمي

ملحق رقم (٧)

بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني حول قيام حكومة انقلاب ٨ شباط البعثية بإعلان الحرب على الشعب الكردي في حزيران ١٩٦٣^(١).

عصابة البعث الحاكمة في العراق تعلن حرباً قذرة على شعبنا الكردي النصر لثورة شعبنا في سبيل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان

يا جماهير شعبنا ناضلي

من أجل جبهة تضم جميع اعداء الدكتاتورية والاستعمار للعمل :

* ضد دكتاتورية عصابة البعث الفاشية المعادية للشعب ولاهدافه الكبرى (في الحرية والديمقراطية والتقدم)

* لاقامة نظام ديمقراطي برلماني سليم
* لتمتين الروابط الاخوية والصنالية بين الشعبين العربي والكردي بحيث يضمن لهما مطامعهما القومية المشروعة .
* لتمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية بما فيها الحكم الذاتي لكردستان العراق .

* لضمانات الامن والحرية والحقوق الديمقراطية والمعيشية لانباء الشعب عامة وللعمال والقادحين بصورة خاصة :

انباء القتال تصفع الوجوه الكالحة لحكام البعث الفاشيين

قوات الجيش والمرتزقة تهاجم الهزيمة امام حركات قساننا لثورة البطلة مصرع المئات من قطعان الفاشست الوحوش انسا ماضون في خوض المعركة وان نصرنا لقريب

لقد التحت فصائل جيش كردستان الثورية منذ فجر ١٩٦٣/٦/٩ بفرق جيش الحكم العيين وحالات المرتزقة من بعض العشائر العربية التي تسميم البيانات الرسمية « بفرسان خالد بن الوليد » وفلول من عصابات الحرس القومي والحوة الاكراد من مرتزقة الاستعمار وماجوري (البقية في ص ٢)

عماش يجتز اكاذيب

قاسم المبتدلة

ادلى صالح مهدي عماش وزير دفاع حكومة البعث الفاشية بتصريحات الى جريدة الجماهير البغدادية التي نشرتها يوم ٦/٢٥ اكد فيها قرب انتهاء العمليات العسكرية في كردستان بل وحتى انتهائها !! اتنا تعلم حق العلم بان عماش حينما ادلى بهذه التصريحات الجوفاء اراد بها عدم التخلف عن اخوانه الوزراء في اسماع الرأي العام العراقي والخارجي بعض الاكاذيب على الطريقة القاسمية البائدة ، كما اراد (البقية على ص ٨)

خبايا

لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني
العدد ٤٦٩ (حزيران ١٩٦٣) الثمن ٢٠٠ فلساً

صورة برفقة المكتب السياسي الى سيادة البارزاني
العدد ١٢١ التاريخ ٩٦٣/٦/١٥
الى سيادة مصطفى البارزاني
مكرر كافة قطعات فصائل الانصار
سيادة مصطفى البارزاني رئيس
الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائد
الثورة العام .
(البقية على ص ٧)

أخي العربي لا تقا تلني

فان مكائك مجاني

أخي العربي ! اناشيد خضيرك الطاهر ان تفكر لحظة قبل أن تطلق على النار ، هل الحق بك اذى أو اعتديت على حق من حقوقك ، أو وقتت عقبة في سبيل هدف من اهدافك المشروعة ، أو اغتصبت شيئاً واحداً من ارض بلادك ؟ فكر لحظة ان لا سبب مطلقاً يدعو الى مقاتلتك ايدي ، بل على العكس من ذلك فهناك أسباب كثيرة تدعوك الى شد أزري والوقوف بجانبني . أمعن النظر في وجهي قليلاً تراني لست غريباً عنك بل انني ذلك الاخ الوفي الذي اغتطيت دماؤه بدمائك في سوح الجهاد والشرف على مر العصور ؛ لقد كنت بجانبك عندما اغار المغول على بلادك وبلادي . وبذلك دعائي رخيصة في سبيل الذود عن ارضك عندما اغتصبها الصليبيون ، وتقاسمتنا (البقية على الصفحة الثالثة)

لا ضمان لسياسة الاستقلال الوطني والاستقرار ولا زدهار البلاد وتقدمها الا بالديمقراطية .

ولا ديمقراطية بغير الحياة البرلمانية والحريات العامة وبدون حل عادل للقضية الكردية على اساس الحكم الذاتي .

بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني

عصابة البعث الحاكمة في العراق تعلن حرباً قذرة على شعبنا الكردي

قطعت الحكومة العراقية سكوتها الطويل الذي دام ثلاثة اشهر بخصوص القضية الكردية ببيان لا يختلف عما كان يردده الطاغية قاسم بشأنها الا بكونه موقفاً من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة تلك البيئة السرية المغممة التي يحق للبعث المباهاة بها باعتبارها من مبتدعاته فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية الشعبية والقيادة الجماعية . هذا ولتنوير الرأي العام العالمي والعربي الذي نخشى ان يكون قد اعتبر نهاية الطاغية قاسم نهاية للسياسة المكافئة للبيئة على قاعدة فرق تسد المتبعة بالكذب والخداع نرى من الواجب تسمية بيان مجلس الثورة من اغتيبه البراقعة المظلمة وذلك بمرضى الحقائق الآتية :

١ - قبل البدء بمناقشة البيان نود ان نطلب الانتباه الى ان البارزاني الحكومي قد ركز هجومه على سيادة البارزاني وجماسته بصورة خاصة والبارزانيين بصورة عامة وهذا دس مكشوف طالما التجأ اليه اعداء شعبنا وحربنا واعداء البارزانيين والبارزانيين . وهي محاولة يراد منها احداث ثغرة بين قيادة البارزاني والبارزاني من جهة وبين الشعب الكردي وثورته من الجهة الثانية علاوة على ان من شأن هذه العبارات اظهار حركة شعبنا التحريرية الوطنية وكأنها حركة فئة ضيقة وليست حركة الشعب بأسره . غير ان مما لا شك فيه ان هذه المحاولة تحطم حتما كنهها على صخرة الوحدة الصلدة بين قيادة البارزاني والحزب والشعب .

٢ - لقد جاء في البيان « ان المجلس الوطني رغبة منه في الاسراع برفع الحيف الذي اصاب المواطنين الاكراد في العهد القاسمي الاسود بادر فوراً الى ايقاف اطلاق النار في مناطق الحركات العسكرية في الشمال » وازاء هذا الادعاء الباطل لا يسعنا الا ان نردد المثل العربي القائل [ارض كنت كذوباً فكنت ذكوراً] . اذ ما من أحد يجبل ان قاسم كان قد اصدر اوامره في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣ بتحديد ايقاف النار الى ما بعد عيد الفطر المبارك وعليه فانه لم يكن هناك ما يدعو المجلس المؤقت الى المبادرة باصدار اوامره بايقاف النار الى القطعات العسكرية المحاصرة والتي كان معظمها قد نفذت عتادها وعددها الجوع والبرد . ومع ذلك فان المجلس لم يصدر حتى مثل هذه الاوامر غير الضرورية التي يدعيها الآن . واننا نتحدا ان يذكر رقم وتاريخ تلك الاوامر . الواقع ان المجلس المؤقت كان يتصرف وكأنه لا يوجد داخل القبة على ص ٤

(١) جريدة خه بات ، العدد ٤٦٩ ، حزيران ١٩٦٣ .

ملحق رقم (٨)

بيان الحزب الشيوعي حول تطور الوضع في العراق وقرارات ١٤ تموز، آب ١٩٦٤^(١).

رأية العمال

العدد الثاني آب ١٩٦٤ السنة الاولى
العدد (٢٥)

**تطور الوضع في العراق
وقرارات ١٤ تموز**

لا زالت مسألة الجنود المكلفين وتسريحهم تقف في مقدمة المشاكل التي يعاني منها قطاع كبير من الكادحين فمسألة الشمال التي حان الوقت لأن يوضع لها حل نهائي ، لا زالت تقف دون تسريح دورات الجنود من مواليد ١٩٤٢ و ١٩٤١ الذين خدموا سنة او سنتين فوق المدة المحددة قانوناً . ورغم ان تسريح بعض الجنود من هاتين الدورتين قد ابتدأ الآن ، الا ان الجنود المسرحين يواجهون اليوم مشكلة البطالة التي تسلمهم مع عوائلهم الى قبضة الجوع والتشرد . ان بعض ارباب العمل يرفضون اعادة الجنود المسرحين الى اعمالهم السابقة على الرغم من ان قانون العمل يضمن لهم هذا الحق . ان " راية العمال " تطالب بالاسراع في تسريح الجنود الذين انتهوا مدة خدمتهم كما تطالب بان توفر لهم الاعمال التي تقيمهم من شغل البطالة وبان يجبر ارباب العمل على اعادة العمال المجندين الى اعمالهم السابقة بحد تسريحهم .

منذ قامت الحزمية الحالية بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ، كانت تحدد مهمتها الاساسية في اعادة الاستقرار الى البلاد واشاعة الطمأنينة وتصفية مظاهر الامتيازات الماسكة التي فجرها حكم البعثيين . ولقد وقفت الى جانب هذا الشعار ، وبالتالي الى جانب الحكومة التي كرست نفسها لتحقيقه . قوى اجتماعية وسياسية عديدة متباينة الاهداف والاشعار . فبالاضافة الى بعض الناصر البعثية العسكرية التي صفت في خلال اسابيع معدودة من حركة ١٨ تشرين ، كانت ثمة قوى رجعية مخضوعة لتسعة للحملات التي تقف الى جانبها ، بل وتشارك فيها ، آملنة ان تجد في " اعادة الاستقرار " فرصتها للعمل على الرجوع بالمراق الى ما قبل ثورة ١٤ تموز . كذلك كانت بعض القوى المرتبطة بعبد الناصر ، ايدولوجيا وسياسيا ، تساهم في الحكم وتدعمه آملنة ان تدفعه الى الاقتراب اكثر فاكثرا من الجمهورية العربية المتحدة .

ومن ان صفت المناصر البعثية التي شاركت في حركة ١٨ تشرين ، بدأ التحالف الذي ضم المناصر للرجعية والمحافظة والناصرية لاسناد الحكم القائم ، بدأ في التفكير جدياً . ذلك ان القوى الاشد رجعية لم تكن تجد في حكم عبد السلام عارف سوى جسراً تميره الى اهدافها في التصفية التامة لآثار ثورة ١٤ تموز ، فترة انتقال يتوفر لها اثناؤها الجوهر للام للثبات والتأثير بكل حرية . تحت شعار الاستقرار الشاذ ، تمهيدا للانتفاخ على ما تبقى من المكاسب التي انتزعها الشعب . لذا ليس من المستغرب ان نجد هذه القوى تبدأ ، بمجرد ان اطمانت الى تصفية خطر البعثيين ، في التآمر المفضح دوماً خوفاً او تردداً للاطاحة بالحكم القائم مستمينة بيمين دول حلف الستة ومتسترة بالشعارات الطائفية والمصلحية .

اما القوى الناصرية فقد كانت تري من دعمها للحكم الى اغراض مختلفة . فلقد كانت تود ان ترى الحكم يتجه تدريجياً الى توحيد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة ، وهي في سبيل ذلك ، يدع من عبد الناصر كانت عضد على الحكم لدفعه الى تحقيق بعض الاجراءات التي تضمن نوعاً من التشابه بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطرين . كما ان النشاط المحموم من جانب القوى الرجعية المفضحة ، وتلكو الحكم في اتخاذ اية اجراءات جديدة سواء على صعيد الوحدة او على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، وتهاوته في الوقوف امام التآمر الرجعي ، كل هذه الامور كانت قد بدأت تستثير مخاوفها وتدفعها في الاشهر الاخيرة الى ابداء تذررها واستيائها من سياسة الحكم .

وهكذا وجدت المناصر المحافظة في السلطة نفسها تستند الى توازن قلق يستصر صراعا خفيا بين القوتين الرئيسيتين اللتين تدعمانها . ومن هنا وجدت الاستقرار الذي سمت اليه وكرست نفسها لتحقيقه ، مهدداً بانفجار هذا الصراع . وفي عجزها عن تحقيق استقرار حقيقي اتجهت السلطة نحو توفير بعض مظاهر الاستقرار على الاقل بايجاد حلول جزئية لبعض المشاكل المعلقة التي يعاني منها البلد . وكانت أولى الخطوات في هذا السبيل إيقاف الحرب ضد الثورة الكردية في الشمال . ولقد علق " راية العمال " في عددها الماضي على هذا الاجراء ، وحذرت من ان وقف اطلاق النار لا يشكل بعد ذاء حلاً للمسألة الكردية ، وان السلطة تناه من اجل ان تصل الى حل مبلهل يزيغ المطالب الكردية بدل ان يستجيب لها . ولقد كشفت الاحداث عن صحة هذا التحليل . ففيما عدا اشارة عابرة الى " الحقوق القومية " في الدستور المؤقت ، لم تقدم الحكومة حتى الآن على اعلان اي موقف يتخذه من مطالب الاكراد ، وهي تتهرب بملات البساط من تنفيذ التوجه التي تطمحها الى تسوية باحرام المسلمين واسلاق سرخ المسلمين بسبب الحرب الكردية ، كما تتهرب من ان تلم نفسها بمرءة وضع

(١) جريدة راية العمال، بغداد، العدد ٢، آب ١٩٦٤.

تابع ملحق رقم (٨)

تجاه الحلول المطروحة للمسألة .
 أما الخطوة الثانية فقد كانت إصدار الدستور المؤقت في مايس الماضي . وقد جاء الدستور كريمة في اقراره
 اللفظي بحقوق الشعب الديمقراطية ، شحيحا الى اقصى الحدود في نصه على الضمانات القانونية التي تكفل ممارسة
 هذه الحقوق بصورة فعلية . فالدستور يقر في نصوصه للمواطنين التمتع بكافة الحريات ولكن . . ضمن الحدود التي
 تقرها القوانين المرعية . ونحن نعلم كيف كانت هذه " القوانين المرعية " كابوسا يثب على صدور المواطنين
 وكيف ظلت تمنع التشريعية لعلية اضطهاد الجماهير ومصادرة حرياتهم . ولم يشر الدستور ولا اشارة عابرة الى
 حق المواطنين في انتخاب من ينوب عنهم في مجلس تشريعي وطني منتخب ، وذلك بحجة فترة الانتقال ، تلك
 الحجة الملهلة التي استعملتها كافة الحكومات الدكتاتورية من قبل ، فترة الانتقال التي طالت كثيرا وكانت تجدد
 بمختلف المعاذير الواهية كلما آن لها ان تنتهي . اما بخصوص الحقوق القومية للاكراد فان الدستور لم يتطرق اليها
 كما ذكرنا سابقا الا في اشارة عابرة ، دون ان يحدد ماهية هذه الحقوق القومية والضمانات التي تكفل للاكراد
 ممارستها ، ونستطيع بالتالي ان نقرر ان اعتراف الدستور بحقوق الاكراد القومية ليس الا اعترافا لفظيا لا يلزم السلطة
 بشيء . . ولقد ضحك الجماهير طويلا حين وجدت المادة الاولى من الدستور تعلن العراق دولة اشتراكية
 ديمقراطية ، بينما التفت المواد التي تليها الى معنى محتمل لهذا الاعلان .
 وبعد اصدار الدستور المؤقت باسابيع ، اعلن عن اتفاقية ٢٦ مايس بين العراق والجمهورية المتحدة التي سميت
 تجاوزا باتفاقية الوحدة وما فيها من الوحدة شيء ، ذلك ان هذه الاتفاقية ليست في الحقيقة سوى معاهدة هزلة
 للتسقيط بين الطرفين اسند تنفيذها الى جهاز لا يمتلك اية سلطات فعلية ، رغم انه سمي بمجلس الرئاسة المشترك .
 ونستطيع ان نقول بالتالي ان الاعلان عن هذه الاتفاقية لم يكن سوى مناورة ارادت بها العناصر المحافظة في السلطة
 اسكات بعض التذمر الذي كان يسود القوى الناصرية ، واعطاء الانطباع بان الحكومة تسعى عمليا لتنفيذ شعار
 الوحدة الذي طالما تشددت به واستخدمته بحجة لانتكامل باعديها .
 ومن اتفاقية ٢٦ مايس اتخذت ايضا ، تحت ضغط الجمهورية السورية المتحدة ، بعض الخطوات للظهور
 من يحاول تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، بارسال وفد عراقي الى موسكو وعقد اجتماعات بين خرو وجيف
 وبعد السلام مارفي القاهرة ، الا ان اية نتائج عملية لم تتمخض عن هذه الخطوات المسرحية .
 ثم جاء اعلان تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي قيل عنه انه يشكل الطليعة الثورية للشعب العراقي .
 ان الطريقة الانتخابية للدكتاتورية التي تم بها اختيار اعضاء المؤتمر التأسيسي للاتحاد تكشف بوضوح عن طبيعته
 والغرض الذي امتدعي من اجله ، خصوصا وان اتحاد " الطليعة الثورية " هذا يضم في مؤتمره التأسيسي اتاسسا
 كثيرين عرفوا بوجهيتهم وبكونهم من اساطين الصهيد الاسود البائد . وكان من الواضح ان استدعاء مؤتمر
 الاتحاد لم يكن الا مظهرا اريد بها استحصال شيء من التصفيق للحكومة ، ومناورة استدعت الغلص حتى ممن
 تلك الحركات الثورية التي ساندت الحكم ودعمته ضد اعدائه وضد اليسار . ذلك ان الاتحاد الاشتراكي ليس فقط
 بصد اعين ان يصلح كجهاز لتحيية الطليعة الثورية ، انه بعيد ايضا عن ان يخدم حتى كجهاز لحماية السلطة الحالية
 فز يضم بين صفوفه عناصر لن تمنح ان رأيناها تقوم ، الا بعد صدور قرارات التأميم ، بنفس الدور الذي قام به
 الكبرى في سوريا . ولقد صرح حدسنا عن النشز الذي دعي من اجله الاتحاد ، فلقد جاء المؤتمرون وتكلموا
 طويلا ، وانتقدوا كثيرا ، وصفقوا كثيرا ، ثم لم يلبثوا ان صوتوا بالموافقة على الميثاق الذي اعدته الحكومة وعدلته
 اللجان المعنية من قبلها ، وصرف كل منهم بعد ذلك الى بيته . انهم لم يقوموا حتى بانتخاب لجنة
 لقيادة الاتحاد ، واكتفوا بكتابة الامانة العامة الذي عين من قبل الحكومة .
 كل هذه الخطوات المسرحية لم تنجح في ان تحصل للحكومة على اية قوى فعلية تدعمها دعما مؤكدا . فالقوى
 الناصرية استمرت في تدميرها وفي ضغطها على السلطة للقيام باجراء ات حقيقية . اما القوى الرجعية المفضحة
 فقد استمرت في تأمرها المكشوف ، بل وزادت من حيل نشاطها مدفوعة بالخوف من هذه الخطوات الشكلية التي
 غطتها الحكومة للتقرب من الناصريين . وبدأ في الايام الاخيرة التي سبقت ١ تموز الماضي ان السلطة تنقل على
 فوهة بركان ، وانه ليس شيء من يستند لها . وكان لا بد لها ازاء هذا الوضع ، وخروجا من هذا المأزق السياسي
 الخطير ان تتخذ بعض الاجراءات التي تجلب القوى الناصرية لتأييدها دون قيد او شرط ، لتستطيع بها مواجهة
 الخطر الرجعي .
 وهكذا في الرابع عشر من تموز الماضي ، اصدرت السلطة جملة من القوانين تم بموجبها تأميم جميع البنوك
 وشركات التأمين بالانابة الى حوالي ثلاثين شركة صناعية وتجارية ، بتحويل اسمها الى سندات حكومية قابلة
 للتداول تطلق خلال ١ سنة وبأمانة ٣ بالمئة . كما صدرت قوانين اخرى تحتم على الشركات المساهمة توزيع
 ربع ارباحها على عمالها وموظفيها واملاك مشيليم في مجالس الادارة ، وتمنع اي شخص واحد من ان يمتلك اسهما
 تزيد قيمتها على ١٠ آلاف دينار في اية شركة مساهمة واحدة .
 ان هذه القرارات هي دون شك اجراءات تقدمية ينبغي ان تؤيد وان تحمي من اي خطر رجعي يري السى
 الغائها او تزييفها ، وذلك بمنع النظر عن نواقصها وبواعثها وطبيعة السلطة التي اصدرتها . انما يمكن اذا
 نفذت تنفيذيا سليما كجزء من خطة ترمي الى انجاز عملية التجميع البدائي لرأس المال والتوجه الحاد نحو التصنيع
 كما ان هذه القرارات هي دون شك اجراءات تقدمية ينبغي ان تؤيد وان تحمي من اي خطر رجعي يري السى

تابع ملحق رقم (٨)

(٤)

لا تتبع من أي مفهوم ايرالي بور: وازى لينا ، او من أي تصور كلاسيكي جامد لمرحلة الثورة البور: وازية الديمقراطية ان اطلاق الحريات الديمقراطية لقوى اليسار هو في رأينا القعدة المباشرة لثورة الشمال واللاحين من اجل انتزاع السلطة . فقط في ظل مناخ يسمح بالنشاط السياسي الحر تستطيع الجماهير الثورية ان ترصد صفوفها وتزيد من نضج وعيها وصلاية تنظيمها ، وان تشل بالتالي قوى الرجعية والبورجوازية وتتصل غطرها وتطلق نحو استلام السلطة .

ان جميع العناصر المؤمنة باخلاص بقرارات ١ تموز مدعوة اليوم الى ان تدرك ان الجماهير الثورية هي القوة الوحيدة التي تستطيع حماية هذه القرارات وتطويرها وان اي اضرارها او ارهاق يوجه ضد هذه الجماهير انما هو في الحقيقة طعنة توجه الى قرارات تموز والى مضمونها التقدمي . لذا فان هذه العناصر مدعوة اليوم اكثر من اي وقت مضى الى ان تضع نفسها في صف الجماهير المناضلة من اجل تحريرها وانطلاقها نحو الاشتراكية . ان حماية قرارات تموز من خطر الانحلال او التزييف يتطلب من كافة قوى اليسار ، ومن كافة العناصر المؤمنة بهذه القرارات شن نضال حازم من اجل :

- ١ - اطلاق حرية التنظيم والعمل السياسي والنقابي والاجتماعي للجماهير الثورية والوقوف بحزم بسوجه التآمر الرجعي الاسود .
- ٢ - اطلاق سراح الموقوفين والمسيجون السياسيين وايقاف الاضطهاد الموجه ضد قوى اليسار .
- ٣ - الشفاء الاحكام الاستثنائية والمجالس العسكرية العسكرية .
- ٤ - اعادة المفصولين ومسحوبين اليد الى اعمالهم ووظائفهم .
- ٥ - ايقاف ترحيل سكان الصرافق الا بعد تصويتهم وتوفير السكن اللائق لهم .
- ٦ - تأميم التجارة الخارجية وايقاف تهريب رؤوس الاموال الى الخارج .
- ٧ - تطبيق قرارات ١ تموز كجزء من خطة مدروسة تربي الى التصنيع السريع وتحت رقابة شعبية واسعة .
- ٨ - دعم الاتجاه نحو التصنيع باصلاح زراعي ثوري يتضمن المصادرة بدون تصويت لاجمعي اراضي الاقطاعيين بما عليها من ادوات ومنشآت .
- ٩ - ايجاد حل عادل للمسألة الكردية على اساس الحكم الذاتي للشعب الكردي .
- ١٠ - اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لانتزاع حق الشعب في موارده النفطية .
- ١١ - تقوية النضال ضد الاستعمار مع الدول العربية المتحررة ودعم قوى الثورة العربية وتوثيق علاقات الصداقة مع دول الممسكر الاشتراكي والحركة الثورية العالمية .

هكذا تنفذ قرارات تموز

لم يضر على صدور قرارات تموز اسبوعان وها قد بدأت العناصر الرجعية والبورجوازية تتسلل من خلال ثغراتها محاولة توجيهها ضد مصالح العمال . ان المساهمين السابقين في الشركات المؤمنة لا زالوا يتصرفون كما لو كانوا يمتلكون الشركات ، فيعترضون الى ادارتها ويوجهون المدراء الجدد و" ينصحونهم " مستغلين سطوتهم ونفوذهم لمحاربة قضايا العمال وعرقلة حلها . ان الحديث يدور الآن في اوساط الادارات الجديدة للشركات المؤمنة عن تخفيض اجور العمال او لجرهم الاضافية او الشفاء بعض المكافآت التي كانت تمنحها الشركات للعمال سابقا ، بحجة ضرورة تحقيق اقصى الارباح للشركات المؤمنة واتجاهها . ان العمال يقفون بعنف ضد اي محاولة لغمط حقوقهم وسلب ما سببهم التي انتزعوها عبر نضال طويل وتضحيات جمة . واذا كانت الدولة تريد ان تتجسس المؤسسات المؤمنة فما عليها الا ان تأخذ من ارساليين بعض الارباح والفوائد التي يحصلون عليها بدل ان تقتطع من غير العمال وقت يومهم . ان اعمال قد استطاعوا بتكاتفهم وضغطهم ان يحبطوا بعض هذه المحاولات الرامية الى سلبهم من بعض حقوقهم . ولكن اسناد مؤنة قرارات تموز الى هذا المآز البورجوازي الرجعي المفسن الذي يرتبط بالمصالح البورجوازية بروابط عديدة فكرية واقتصادية وسيجعل هذه القرارات دوما عرضة لان تزييف وان تسلب من مضمونها التقدمي وتوجه ضد مصالح العمال .

هذا وقد اخذت بعض الشركات والمتاجرو المعامل الصغيرة يتصرح بعدد كبيرة من عمالها بمد صدور قرارات التأميم . ان استمرار هذه العملية يعني استفحال أزمة البطالة والاضرار بسلطة الاقتصاد الوطني . اننا نطالب باصدار تدريع عاجل يمنع تخفيض الاجور او الاجور الاضافية او المكافآت التي كان يحصل عليها العمال قبل صدور قرارات التأميم ، ويمنع الشركات والمعامل من تسريح عمالها الا بحذر قانوني . كما نطالب بأن تسري احكام هذا التشريع القتي على كافة المؤسسات المؤمنة وتحرر المؤمنة .

ملحق رقم (٩)

الانشقاق الكردي الأول في آيار ١٩٦٤ (١).

1970

SECUR
N.B. T
UPGRA

(N.B. The grading of this jacket must be the same as that of the highest graded document contained in it. The appropriate upgrading slip must be affixed when ever necessary.)

CONFIDENTIAL

Contents checked for transfer to D.R.O.
(S) P. O. Ome
Date 4/2/70

YEAR STAMP

H.M. DIPLOMATIC SERVICE

DEPT. or POST

NEAR EASTERN

FILE No. **NEQ 1/8** (Part (1-5))

TITLE: **Communism in Iraq**

REFER TO			REFER TO			REFER TO		
NAME (and dept. when necessary)	TO SEE:	DATE	NAME (and dept. when necessary)	TO SEE:	DATE	NAME (and dept. when necessary)	TO SEE:	DATE
Regy		6/5						
S.L.E	2	4/6						
P.S.M	2	3/6						
Regy		24/10						
D.S.M.		27/10						
Regy								

FCO 17/1241

CLOSED UNTIL 2001

Registry Address

Room No. **W/155**
Downing Street (W)

SE
N.B.
UP

(N.B. The grading of this jacket must be the same as that of the highest graded document contained in it. The appropriate upgrading slip must be affixed when ever necessary.)

CONFIDENTIAL

YEAR STAMP

1970

FILE No. **NEQ 1/8**

PART

DO NOT RETAIN FILES AND PAPERS UNNECESSARILY RETURN THEM TO REGISTRY FOR B.U. OR P.A.

(1) F.O. No. 17/1241 , NEQ 1 /8. Communism in Iraq , 4 / 2 / 1970, P.1.

تابع ملحق رقم (٩)

الانشقاق الكردي الأول في آيار ١٩٦٤ (١).

Copies TO 180
PUSQ
RESEARCH DEPT

2/1

Len enter a Term Ticket
for EEAGS at the
Len. P. 1/5

Dear Peter,

Lenin Centenary Celebrations in Iraq

CONFIDENTIAL

BRITISH EMBASSY
BAGHDAD

RECEIVED IN
REGISTRY No. 10
- 1 MAY 1970

25 April 1970.

NEQ 1/8

A week of celebrations to mark the centenary of Lenin's birth began in Baghdad on 18 April with a large rally at Al Khuld Hall attended among others by Dr. Elias Farah, from the National Command of the Ba'ath Party, Salah Omar al Ali, from the Regional Command of the Ba'ath Party, and a number of Ministers and members of the Iraq/Soviet Friendship Society. Other events included a reception given by the Soviet Ambassador on 22 April, an exhibition of books about Lenin in the Baghdad University Library, an exhibition of Soviet Oriental Art, a Lenin Festival of Films and an exhibition of photographs entitled Lenin 1870-1970. All this, taken with considerable press coverage of the centenary and many thousands of words extolling Lenin the Revolutionary and the Soviet Union as a supporter of the Arab cause, have made the centenary celebrations an impressive event.

2. However, towards the end of the week the Ba'ath Party, which had throughout been closely associated with the celebrations, felt it necessary to publish a long article in the Party newspaper Al Thawra in reply to "reactionary" criticism that the celebrations demonstrated that the Ba'ath Party was now fully committed to communism. The article opened by saying that the Arab Revolution had a character of its own. It reviewed the development of the Soviet Revolution, putting particular emphasis on its peasant basis. The Ba'ath Party it said, had benefited greatly from this Soviet experiment, but the Arab Revolution was not a mere lifeless imitation of the Soviet revolution; here the Ba'ath Party differed both with the "traditional left" which saw revolution throughout the world as an organic whole and assumed itself to be the only heir to the accomplishments of the revolutionary ideology - "an assumption which smacked of idealism and crudity" - and also needless to say with "the right" which denied the human basis of revolution. It was according to Al-Thawra, the right which had accused the Ba'ath Party of throwing in its lot with /the

P.R.M. Hinchcliffe Esq.,
Near Eastern Department,
F.C.O.,
London S.W.1.

CONFIDENTIAL

تابع ملحق رقم (١٠)

مناقشات حزب البارتى حول اعلان بيان عبد الرحمن البزاز في المؤتمر السابع كانون الأول ١٩٦٦^(١).

Mr. Ezzat
TOO OPTIMISTIC OF IMPROVEMENT. ESP. IN THE EAST JERUSALEM AREA.

REPORTS **ARAB WORLD**

RECEIVED IN
REGISTRY No. 10
NEQ 1/2

July 2nd, 1970

1417

KURDS HOLD CONGRESS IN NORTHERN IRAQ
"Arab-Kurdish Republic" In Iraq Is Emphasized

Kurds,
Iraq

Kurds, some from as far away as the United States, have converged on a village with the musical name of Kallala in northern Iraq and near the Turkish border. The village, which has been the summer headquarters of Mulla Mustafa Barzani, the Kurdish national leader, is the site of the 8th Congress of the Kurdish Democratic Party (KDP), which was to begin formal sessions yesterday. Delegates came from all parts of Iraq, and from Europe, the US and Lebanon. Some even have slipped through from Syria.

From Rawanduz, one of the main centres in the Erbil district on whose northern border Kallala lies, to the site of the congress large placards with slogans on them have been strung up. "Long Live the Arab-Kurdish Republic of Iraq", announced one slogan, and another said: "Iraq Marches On Under the Leadership of President Ahmed Hassan Al Bakr and Mulla Mustafa Barzani." A third one said: "On the Rock of Arab-Kurdish Unity All Reactionary and Imperialist Conspiracies Shall Be Crushed." Another still described the Pesh Mergha, the Kurdish irregular army that had fought the Iraqi army off and on for about nine years, as "the protector of the Arab-Kurdish republic."

Baghdad's Kurdish daily, AL TAAKHI (Brotherhood) hailed it "an historic moment." And it appears to be so. This is the first time that the Kurds appear genuinely and relatively satisfied that a settlement of their problem may finally stick. In a way, the congress is a celebration of the declaration issued by the Iraqi Government on March 11th for settlement of the Kurdish question in Iraq on basis of an autonomy for the Kurds in the areas in the northern districts where they form a majority.

The KDP's 7th congress was held late in 1966, in wake of the June 29th Declaration, then made by former Premier Dr Abdel Rahman Al Bazzaz, which too provided a certain degree of settlement to the Kurdish problem. But there was already then profound doubt that an actual solution of the problem was in the offing. Therefore, the 7th congress was held under an atmosphere of uncertainty --and all it did was to decide on a wait-and-see policy. The festive mood which characterizes the 8th congress was completely absent from the 7th congress, and the Baghdad press hardly mentioned the Kurdish meeting then. Yesterday and the day before, the news of the 8th congress was top story in the Baghdad newspapers and in newscasts by the official Baghdad Radio.

A delegation representing the ruling Baath Party is attending the Kurdish congress now. Kurdish delegations coming from abroad were given free transport by the government-run railroad. Their passports or entry visas were hardly scrutinized when they arrived at Baghdad airport a week ago.

A Reason To Celebrate. The Kurds have all the reason to celebrate. They already have five Ministers in the Iraqi Cabinet, and the 8th congress is scheduled to choose the Kurdish Vice President, the first the Kurds in Iraq have ever had. The Government has already announced that a new provisional constitution incorporating the Kurdish rights as spelled out in the March 11th Declaration will be proclaimed this month as part of celebrations marking the 2nd anniversary the Baathist take-over in Iraq. Another Government announcement said that a census of

(¹) F.O, No. 17/ 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq , 4 / 2 / 1970 . P. 92.

تابع ملحق رقم (١٠)

المؤتمر الثامن لحزب البارتى في الأول من تموز ١٩٧٠^(١).

The Arab World

REPUBLIC OF IRAQ

- 8 -

RECEIVED IN - 8 - REGISTRY No. 10
NEQ 1/2

June 15th, 1970

90

BARZANI LAUDS PERSONAL TIES WITH PRESIDENT BAKR; Kurds
KURDISH PARTY CONGRESS TO BE HELD ON 1ST OF JULY

The Kurdish national leader, Mullah Mustafa Barzani, has said in a press conference on Tuesday that "strong personal ties" existed between him and Iraqi President Ahmed Hassan Al Bakr. He also stressed that the March 11th Declaration which settled the Kurdish problem in Northern Iraq "came in the interest of all Iraqis." According to the Iraqi press yesterday, Barzani said that enemies of the Iraqi people tried to present the fighting between Kurds and Iraqis before the March 11th Declaration was reached "as a sectarian conflict", but their efforts have failed as a result of the agreement reached between the Kurds and the ruling Baathist regime.

Kurdish Congress. On the other hand, a member of the Political Bureau of the Kurdish Democratic Party (KDP), Mr. Mahmoud Osman, has announced that the party will hold its 8th congress on July 1st "under the slogan of peace, brotherhood and national unity." The congress will last until the 10th of July, and will convene at Klala area in the north.

He told the official Iraq News Agency (INA) that about 400 persons representing the bases of the party will attend the congress in addition to a delegation representing the Arab Baath Socialist Party and others representing the various national forces in the country. Among the subjects which will be considered by the congress are the March 11th Declaration, the relationship between the ruling Arab Baath Party and the KDP. The congress will also discuss ideological and organizational matters of the KDP.

Vice President. Osman also said that the congress will decide on the person who will be nominated for the post of Vice President of Iraq, in accordance with the March 11th Declaration which provides that the Kurdish community in the country will have a Vice President. Osman said that the would-be Vice President will be elected from the seven-member Political Bureau of the KDP. These are: Nuri Chawis, Minister of Works and Housing; Majid Mahmoud, Minister for the Affairs of the North; Saleh Al Youssefi, Minister of State; Dr. Mahmoud Osman; Habib Karim, Secretary General of the KDP; Aziz Akrawi; and Ali Abdullah, Editor of the Kurdish newspaper AL TAAKHI.

P.O. 17/12

COMMANDO ACTION. Meanwhile, the Baghdad daily AL THAWRA, organ of the ruling Baath Party, has continued its campaign in support of coordination between the commando organizations and Arab governments and armies. An article on this line was reproduced yesterday by the Beirut daily AL KIFAH, which speaks for the Iraqi Baathist regime (see our bulletin yesterday).

The article said that commando action has now come to be threatened by two main factors: 1-Some commando groups have become fronts for certain Arab political parties and governments; and 2- efforts aimed at recruiting the largest number of commandos without consideration of the quality and conduct of the new recruits, who eventually diverted the commando movement from undertaking its basic duties against the enemy.

The article also warned of the danger of the small commando groups, and said that these must be fought because they allegedly aim at sabotaging the commando action and distorting its image. It also called for purging the "mercenaries" from the commando movement.

+++++

⁽¹⁾ F. O , No. 17/ 1238, NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq ,4 / 2 / 1970.

تابع ملحق رقم (١٠)

كلمة عبدالكريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر الثامن لحزب البارتى ، ١ تموز ١٩٧٠^(١).

COPIES TO HQ (Mrs Eluru)
SUSO
COPIES HQ (014)
Sent. Resonant part
30/7/70 MR Gordon Hinch (U.S. Embassy)
1/4 Enter team file:-
Mr. Egan / GE
with a gloss.
Also a detention in Iraq part / Kurdish
relations but no debate with a major breakdown
The Kurds
P.H.H. 3/7

RESTRICTED
RECEIVED IN
REGISTRY NO. 1017
30 JUL 1970
BAGHDAD.
NEQ 1/2
27 July 1970.

95
P.H.H. 3/7

De Pers,

I have delayed writing about the 8th congress of the Kurdish Democratic Party which took place from 1 to 6 July in the expectation, which has been proved false, that an announcement would be made during the 14-17 July celebrations here or shortly thereafter about the Kurdish choice of a Vice President.

2. We have commented elsewhere (Jenner's letter 2/1 of 18 July) on the one aspect of the Kurdish Democratic Party congress which caught the attention of the Arabic press here in Baghdad - the speeches made by representatives of other parties. This in fact turned out to be the major feature of the congress and in retrospect perhaps the most important event at it. Speeches were made by representatives of the Iraqi Communist Party, the National Democrat Party, the Independent Democrats, the Arab Socialist Movement, the Ba'ath Party and the Palestine Liberation Organisation.

3. The Ba'ath representative repeated the Central Government line of the importance of the 11 March manifesto in achieving a true solution to the problems of the North and stressing the importance of cooperation between the Progressive forces in Iraq under the patronage of the Ba'ath Party. The Communist delegate Karim Ahmad dwelt on the delicate situation in Iraq which in his words required the forces of the people and their Nationalist Parties to be vigilant and cautious. He said that the Communist Party considered that representatives of all parties and national forces should be invited to a joint meeting to study the establishment of a National Front and to determine its constitution. Salman al Azzawi of the N.D.P. gave his party's support to the Kurdish slogan "Democracy for Iraq and self-government for Kurdistan". In a rather obscure speech Abdul Ilah al Nasrawi of the Arab Socialist movement attacked the Chauvinist policies of successive governments in Iraq which had compelled the Kurdish people to carry arms in defence of their legitimate rights. The obscurity lay in the implication, not openly expressed, that the Ba'ath were as guilty as the others before them.

4. There were also representatives at the congress of the K.D.P. in Syria and of the Kurdish Democratic Youth Movement in Syria and the Lebanon. Both of these in their speeches referred to the oppression and persecution of Kurds in Syria.

P.R.M. Hinchcliffe Esq.,
Near Eastern Dept.,
F.C.O.

RESTRICTED

/5

⁽¹⁾ F.O ,No. 17/ 1238 , NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq , 27 / July / 1970.

مجلس الحزب الشيوعي العراقي

مضت اللجنة المركزية للتحول الديمقراطي العراقي اجتماعاً طارئاً في ٢٩ تموز ١٩٦٨ لانتقاصه فيه الوضع بعد اغتيال ١٧ تموز وأقرت
مبينة البيان التالي إلى الشعب العراقي المأمور:

أشارت زمرة (عادى - بجر) الكاثوليكية وسقطت دون أن يرتفع صوت وأحد للدماغ هنا. وهذا هو الحال المثل في الحكم والقيادة في القرنين الماضيين للقب على الحياة الأخرى في سبعة أشهر ١٧ تصور. أوصى الزمرة السلام السياسية الاقتصادية والاجتماعية. ونصت الى الحد الأدنى حلة الكاثوليكية المحاكمة واستمدت في سقوطها للتصالح والصراعات. وبات واضحاً أن استمرار الزمرة الحاكمة في انضام المجتمع بعد ذلك.

لقد كان في أساس هذه الأزمة وجود نظام عسكري رجس يعتمد الدكتاتورية والاستبداد
السلطاني في الحكم، ويتبع سياسة التمتع والاحكام عند الصوب الوطنية، وينظر في مواقع
الدبلوماسية والدور والتكرار الضيق من الذهب الكروي الدين، ويقطع سياسة الاعتراف والتصحيح
عند الجماعات الاثنية، ويتبع النهج والخراب في القضاء السلام، ويساهم في المصالح
والزوايا الوطنية، ويخون مبادئ النضال القومي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

قدم وفد طلاب ١٧ منوز من طرف تنظيماتها بسطط الليبي وتصادف فيها نزال الصامير
والتي الوثقة السجلات الكاتوبية اخاكة وإقامة حكومة أذلة. يتفرقا في، تحلل مشاكل
البلاد الحمة، وتلي مطالب الخاكة ومن ناحية أخرى من طرف نك تزايد بها الصاها
والنسب الاقتصادي من الصامير في و كاتر الرقيمة في الفاضل التصريف الأرة والخليل في
النسب وقواء التقدية بين علي الصامير المجاعف النسية، ولصنام مصالح الاستمرار واستقراره
البلد ومصالح الرقيمة.

ولكن مجرد سقوط طغمة عارفي - يحيى عن الحكم - مع الحفاظ على طابع نظام الحكم القديم . إلى المؤسسات والسياسات الرسمية التي كانت تستهدف هذه الضمعة لا يمكن ان يصنع هامة الامة المستقلة في البلاد ، أو حلها لصالح الشعب .

في الوضع الجديد الذي نعيشه في أعقاب انقلاب ١٧ تموز، يواجه عدداً من الممارسين الشباب في الوطنيات المختلفة للعبة سائر مشوار وأحراه الوطنيات القديمة والحديثة. فبالرغم من أن اللاعبين من أجل تحقيق هذه المبادئ ووضع حد للتسياسات المتعددة، المتنافسة التي أوقعت البلاد في أزمة عبء طوال السنوات الماضية.

ان الاهداف والمطالب التي يلوحها نائب في هذه المبررة - واحدة طيفا كل القوى الوطنية ودية - قد اصبح الالتزام بها وتفعيلها دون تردد أو موازنة عند لا يخطر ومقباساً ذاتياً لم على جدية برامج الحكومات والوعود التي تفعليها.

لأ - إن الديمقراطية والنفس الديمقراطية هي المسألة المركزية، بين مجموعة المهام
التي يجب تحقيقها.

لقد تحمل شعبنا، وقواء الوطنية، التضحية على وجه الخصوص، وطأة أرباب شاسم،
هذات بريرة نظة. وتحت طائلة الاستقلال والحر والتميز والتجوع قرط على الشعب
مع جائرة قوانين نسفية ومزاسد وعساكم وأهجرة أرمائية، أهدرت في ظلمها كرامة
وسحت حرمان الجماع، وجرم الأي المواطنين من وظائفهم وأعمالهم ومصادر رزقهم،

[illegible]

الشعب الذي خاض نضالاً مريراً ضد هذه الأوضاع البنيضة ان يسمح باستمرارها
هو يطالب بنمو عام فوري وشامل لجميع المسجونين والمتفاني وأعادة جميع الفصولين ،
سكربين ل وظائفهم واعادتهم ، واحترام حرية العقيدة والرأي ، كما يطالب بوضع حد

بيان المؤسسات والأجهزة الإرحائية النفعية ، وتحريم استئراء البراءات والتدبير وأسطاف
والغسل الكفوي والاختلال التنفسي ، وإنهاء حالة الطوارئ وقوانين وثائق أمن الدولة ،
إضافة إلى لوائح القوانين والتدابير الرامية لمقيدة الحريات ، ولا يمكن أن يكون هناك حديث
عن مصفوفة نظم وطين عارف — يحيى وأتباعه ، إلا بالبادرة — انسجاماً مع إرادة كل
مواطن ولاء الوطنية . إلى الملاحق الحريات الديمقراطية — حرية النشاط السياسي للأحزاب

217

تابع ملحق رقم (١١)

أولاً : الشعب الذي يعاني ولا يزال يعاني من أشد مظاهر الحرمان والموت يطلب بالجميع من الدول أن تتخذ تدابير الفورية لإغاثة من يرأس اليونس .
ثانياً : صاهير القلاطين يشاهدون بسبيل إنشاء التمدلات الرجعية على قانون الإخلاء الزراعي وتفضيل الملاكين للسلطة بما يضمن الأرض لجميع الفلاحين وطرد الاقطاعيين من الميراث وتطالب بالتقويض والمكاثرة ومنازع الرق والذيل وأصلاح الأرض . وتطالب بجمعيات فلاحية وديمقراطية وجمعيات تعاونية إنتاجية واستهلاكية . كما تطالب بأدخال الحضارة والعلم والثقافة إلى السريف .
ثالثاً : الطبقة العاملة طلبة الشعب ينبغي أن تتنازل عنها في التنظيم السياسي والقانوني مع تحرير الفصل . ولقد من نطاق النقطة ونسب من العمل أمام الجماهير الكادحة ، وطالب الشعب بالتوجه فسيروا إلى الماء ، الضرائب المخفضة التي تسببت على الطبقات المدمرة وأصحاب الدخل المحدود . وأنشأ الصناديق الخاصة لتخزين تكاليف المعيشة (إيجارات المساكن ، وتوزيع المواد الغذائية لجماهير المستهينين بأسماء مادية ، وضع حد للتهب والرشوة والقلاخ بقرت الشعب ، ولابد من إصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي وفق خطة علمية مدروسة لدعم وتطوير القطاع العام وتشجيع الاستثمار الخاصة وتركه التجارة والتداول وتوجيه الموارد نحو المرافق الإنتاجية والصحة والتعليم . ومنع تعدد عمل الشعب في أعمال العدوان والقمع . وتوسيع النشاط التجاري مع البلدان العربية والمسلمة الاشتراكية والسعي فدا في طريق التنسيق والتعاقد الاقتصادي العربي .
رابعاً : إن الموقفين من الاشتراكية القبلية هم الأوفر حظاً من الخسائر في مصالح البلاد الوطنية . لقد حاول الحكم السابقين عقد صفقات خيالية مع احتكارات النفط عام ١٩٦٥ ولكنهم أخرجوا عن التوقيع عن تصديق صفقة الشعب . وكل من فساد النفط خصوصاً في إعلان التمسك بقانون رقم (٨٠) وتأسيس شركة النفط الوطنية . في قرار الاستثمار المباشر لحقل الرمياد الشمال من قبل شركة النفط الوطنية ولكنهم عادوا وأسرروا على منح امتيازات جديدة من وراء ظهر الشعب لاستكشاف النفط الترسبية . ورغم نزع قانون رقم (٩٧) الذي يحرم منح الشركات الأجنبية حق استثمار ثرواتنا النفطية . بموجب تشريع الامتياز أو ما هو في حكم الامتياز . كما أعفوا شركة النفط الوطنية بمناصر وصرفه ومضيقه وحملها من رأس المال الضروري لجباية عمالها بما أدى إلى فشل هذه المؤسسة . كما بذلوا السوء لخدمة منتهى الشركات الأمريكية والإيطالية امتيازاً لاستغلال حق الرقبة الشمالي . وخلال ذلك الله انطاعوا حواجز العراق المثرية على مجموع الشركات المستغلة في العراق وظلوا يشنون الفرس لمناخنة الشعب بالأعلان عن منح الشركات الأمريكية امتيازاً لاستغلال ثروة البلاد الثنية من الكريت .

أولاً : الشعب بأجساد أحمر إيطي فقام بقطعة بطلب بالانزواء بالقانون رقم (٨٠) والفاصل رقم (٩٧) بعد شركة النفط الوطنية بالمائل اللازم والامتيازات بخبرة الدول الاشتراكية والصداقة معها من مباشرة عمليات استثمار حقل الرمياد الشمالي وغيره من الحقول . كما طالب بأقامة صناعة بتر كيميائية وبالاعاء الامتياز الممنوح لشركة [إيجرات الفرنسية] واستثمار الكريت وحقل . وتبرير منح امتيازات كريت التي تركت حصة وأجزاء حقل العراق المثرية على مجموعة شركات ال [أي . بي . إس] وعملها على تعديل الامتيازات المقودة معها سابقاً .
ثانياً : إن الوضع الذي تعيشه الأمة العربية حالاً في ظروف الاحتلال الصهيوني لأراضي عربية . في ظروف التهديد الإمبريالي ومكائد إسرائيل والدول الاستعمارية ، ضد حركة التحرير العربي . يلقى على عاتق العراق مهمة وطنية وقومية عظيمة وهي ضرورة الاسماء الحدي في تسدة مواقع الدوان الاسرائيلي ودرء المؤامرات العدوانية . لادمية واليهودية على الأمة العربية . وفي مقدمة ما ينبغي عمله في هذا الشأن هو تعزيز كفاءة الجيش القتالية وإعادة الضابط المصالحين إلى الجيش وتلبية مطلب الجماهير في التسليح والتدريب وتقدم حركة الانصار الفلسطينية بكل الوسائل كما ان من الواجب تعزيز روابط التضامن الكفاحي والصداقات الشدية للشعب العربية وكوكانها المستمرة . وبهذا الصدد يكتب القصاص والتعان والتسويق العسكري والسياسي مع الدول العربية المحررة أهمية خاصة ولا سيما مع الشقة فبين مصر وسوريا أن أي هدف يتسم بالأداء . إننا لا نطعم التمدد في كل من مصر وسوريا لأنهم ان يخدم جمعيات الضال من أجل نصرة أشار العدوان الاسرائيلي ومكائده الامتيازات ومكائده ضد الأمة العربية

أولاً : شعبنا الذي استباح من أنفاله المبر وتضجته القادة تحربة غيبة . والمضي تمسق وعيه السياسي . أصبح قادراً على تخفيض أنظمة الحكم وهوية الحاكمين وطبيعة الأحداث وأغراضها ودوافعها ليس من خلال الوعود والتمارارات والأقوال بل من خلال الوقائع والأعمال الملموسة .
ثانياً : شعبنا الراغب الوطني يسدعو للقرى الثورية الخاصة . يدعو الجماهير الشعبية من عمال ومسلحين ومثقفين وعسكريين تقدمين . من العرب والاشكراد وأبناء الأقليات في وطننا للأنداف حول البرنامج الذي يطرحه الحاسوب الشيوعي . للشباب الوطني والاجتماعي الأنبي حكمة عاصمة لتعريف جبهة الشعب . جبهة القسوى التقدمية .
ثالثاً : شعبنا يؤمن ايضاً عميقاً بأن أحداث التبدلات القوقاية في الهيئة الحاكمة وفي بعض أساليب الحكم . من دون أحداث التبدلات الجارية في طابع الحكم ووجهه العامة . لا يؤدي إلى حل مشاكل البلاد الأساسية . إن الطريق الضامن لنجاحنا ولأخراج البلاد من التاروم وعدم الاستقرار يستلزم التبدل الجوهري للحزب القوي التقدمية . الوضحة لاقامة نظام حكم وديمقراطي تقدمي أنظلي .
رابعاً : جماهيرنا الشعبية التي خاضت الصلوات الباسلة ضد الظلمة الذين اساءوا إليها وتفكروا لاهدائها وأحرزوا تقدماً ملحوظاً في أبحاث وعمل الحكم الدكتاتوري الممارس ستواصل السير فدا في طريق النضال من أجل تحقيق أهدافها القربية والبعيدة ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني ومن أجل التقدم والديمقراطية وحري قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية .

أولاً : تلك هي المبادئ الملحة المطروحة للعل . نضال الجماهير وجميع القسوى الوطنية والقومية التقدمية .
ثانياً : شعبنا الذي استباح من أنفاله المبر وتضجته القادة تحربة غيبة . والمضي تمسق وعيه السياسي . أصبح قادراً على تخفيض أنظمة الحكم وهوية الحاكمين وطبيعة الأحداث وأغراضها ودوافعها ليس من خلال الوعود والتمارارات والأقوال بل من خلال الوقائع والأعمال الملموسة .
ثالثاً : شعبنا الراغب الوطني يسدعو للقرى الثورية الخاصة . يدعو الجماهير الشعبية من عمال ومسلحين ومثقفين وعسكريين تقدمين . من العرب والاشكراد وأبناء الأقليات في وطننا للأنداف حول البرنامج الذي يطرحه الحاسوب الشيوعي . للشباب الوطني والاجتماعي الأنبي حكمة عاصمة لتعريف جبهة الشعب . جبهة القسوى التقدمية .
رابعاً : شعبنا يؤمن ايضاً عميقاً بأن أحداث التبدلات القوقاية في الهيئة الحاكمة وفي بعض أساليب الحكم . من دون أحداث التبدلات الجارية في طابع الحكم ووجهه العامة . لا يؤدي إلى حل مشاكل البلاد الأساسية . إن الطريق الضامن لنجاحنا ولأخراج البلاد من التاروم وعدم الاستقرار يستلزم التبدل الجوهري للحزب القوي التقدمية . الوضحة لاقامة نظام حكم وديمقراطي تقدمي أنظلي .
رابعاً : جماهيرنا الشعبية التي خاضت الصلوات الباسلة ضد الظلمة الذين اساءوا إليها وتفكروا لاهدائها وأحرزوا تقدماً ملحوظاً في أبحاث وعمل الحكم الدكتاتوري الممارس ستواصل السير فدا في طريق النضال من أجل تحقيق أهدافها القربية والبعيدة ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني ومن أجل التقدم والديمقراطية وحري قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية .

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي العراقي

٢٩ تموز ١٩٦٨

ملحق رقم (١٢)

بيان الحزب الشيوعي العراقي حول التبدلات الحكومية الأخيرة وموقفه منها، ٣١ تموز ١٩٦٨^(١).

بسمان الحزب الشيوعي العراقي

حول التبدلات الحكومية الأخيرة وموقف حزبنا الشيوعي ١١

أ - انقلاب ١٧ تموز، لم يكن سوى انقلاب عسكري فوقاني لم يغير شيئاً حقيقياً من نظام الحكم العسكري الرجعي الموالي للاستعمار الذي أقامه ردة شياطين (٦٣) والذي ظل قائماً رغم تغير الأوجه والحكومات. وغير دليل على ذلك أن نفس أجهزة عارف ساندته منذ لحظة الأولى، وأن السلطة الحقيقية ظلت في أيدي عناصر كبار العسكريين. وأن الشعب ظل ابعد ما يكون عن ممارسة حقوقه في ظل استمرار الأوضاع الاستثنائية، فبل استغاثت إجراءات ٣٠ تموز أن تبذل من جوهر الحكم القائم ؟ إذا اردنا ان نترك جانباً آثار الماضي وجرائره مساندة على « غلق العلاقات السليبة » و « بناء الوحدة الوطنية » فأتنا مع ذلك نضخم فوراً بالوقائع الأساسية التالية :

أ — لقد ظل الحكم القائم عسكرياً، يبين عليه ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، الذي يمثل القوة الحاسمة في قيادة الحكم. وقد برزت جميع التجارب على فشل وعجز الانظمة والحكومات العسكرية أباً كان الأشخاص وهوياتهم ونوابيهم .

ب — وأكثر من ذلك فإن الكثرة مجلس قيادة الثورة ومن يشغلون المراكز الحاسمة في جيش هم ليسوا موضع ثقة الشعب بسبب عدائهم للديمقراطية أو أدوارهم المعروفة في التبدل بالحركة الديمقراطية الثورية وبالشعب الكردي، وتوقع على العديد منهم علامات الاستفهام المشروعة بعدم روابطهم مع دوائر الاستعمار واحتكارات النفط .

ج — أن إصرار بيان ٣٠ تموز على تعجيد انقلاب ١٤ رمضان (٨ شياطين) الديموي الاستعماري المشؤوم، لا يدل على استخلاص لدروس الماضي، ولا على نية حقيقية في « غلق الصفحات السلبية » وفي نبذ مآلات النشاط والاستعمار. بل أنه بالضبط استمراراً لمشارع الجاهل القوي الثورية والديمقراطية التي كانت ضحايا ذلك الانقلاب الديموي .

د — يبدو من تدابير الحكم وبرقيات التأيد، أن الفئة الحاكمة لأتزال تشد على نفس العناصر الرجعية والشيوعية الجلادة وعلى نفس الأجهزة القديمة والقائمة التي ساندت جميع الديكتاتوريات وساهمت في الانقلابات ومحاولات الانقلاب. وكبرت نفسها لخدمة الاستعمار الجديد واحتكاراته ولخدمة الطبقات القبلية في البلاد، ولتأمر على البضال التدريجي للثورة للاهالة الرئيسية .

فعل يمثل هذه الأجهزة والعناصر يمكن تحقيق تحولات اجتماعية ثورية لصالح الجماهير أو حل القضية الكردية أو إعطائهم العراق في المركز المهيمنة ضد إسرائيل ؟ !

* * *

إن أبسط مستلزمات الاتجاه الجنب في احترام مصالح الشعب وحقوقه كان يتطلب المبادرة الفورية والحاسمة الى تطبيق آلع التدابير المعالجة التي اجمع عليها الشعب والتي لا تتطلب طبعاً أية « دراسات » و « بحوث » و « مناقشات » . وتبرز في المقدمة من هذه التدابير :

١ - العفو العام القوي عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين الأحرار من شيعيين وديمقراطيين ووطنيين تقديمين وخلق الدعاوى المقامة ضدهم، كما أن إطلاق سراح المحجوزين السياسيين، لا يعني بأن قضية إطلاق سراح السجناء السياسيين قد تم، وحى المحجوزين الذين اغلبيهم فأن أجهزة القمع — أمن — تمنع عن إطلاق سراحهم دون كفاءات ضمانة .

٢ - طرح برنامج صريح واضح لحل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية ووحسب آلي مشروع : واتخاذ اجراءات أولية وعملية كسحب الجيش من كردستان ونقل قيادة الميدان من هناك، وحل قطعتي المرتزقة والحزبة على الفور .

في ١٧ تموز الجاهلي جرى انقلاب عسكري طرح بزمرة عارف — يعني الاجرامية الخائنة بعد ان اقررت أربع الجرائم والخيانات بين شعبنا والامة العربية . وقد تم تنفيذ الانقلاب أعاداً على أجهزة عارف القمعية نفسها، التي امد ما يجمع الامكانيات لحماية قصره، والتي جمعت معها الأولى معارضة القوى الشعبية وانطادها وتسلط التعذيب القاشي على المناضلين، وبالدرجة الرئيسية عصاة ضباط الاستخبارات العسكرية والقصر، التي تمردت ارتباطات ابرز انقلاباً بشبكات التجسس الأسرائيلية والاستعمارية والاربابية .

لقد حدث الانقلاب في وقت وصلت فيه الأزمة العامة في البلاد ذروتها، واصبحت ذمرة عارف يعني بمرحلة شاملة، وفي وقت اشتد فيه ساعد الحركة الثورية ودخلت مرحلتها الحاسمة — مرحلة الكفاح الشبي المسلح. لقد انقلب هذا الواقع جميع القوى الرجعية واليمينية ودوائر الاستعمار، التي خافت من انهيار الفلعة الحاكمة على أيدي الحركة الثورية. وكان هذا هو الدامل الحاسم للاسراع بالانقلاب وبسبب الاسناد الذي لقيه من جميع أجهزة الحكم الرجعية. كما وقع الانقلاب بعد اشتداد صراع الاحتكارات الاستعمارية حول النفط والكرديت، ومساعي الاستعمار الاميركي بوجه خاص الاستعداد على مواقع القوى في البلاد؛ وعلى خلق وضع افضل لامرأ مشاربها ضد حركة التحرر العربي وخصوصاً ضد قضية فلسطين وقد جاء تشكيل (مجلس قيادة الثورة) ووزارة الناييف دليلاً حسيماً على الدور الرئيسي الذي لعبته المخابرات الاميركية في انقلاب ١٧ تموز. وقد خطط للانقلاب أن ينجح في البداية اساليب المزاوغة والمخاطلة، والتبذلة، وتمييع المشاكل الشعبية الاساسية ببعض الاجراءات الثانوية لكسب الوقت واعداد المدد لتحقيق الاهداف الحقيقية المتمثلة في ضرب الحركة الثورية في العراق وتدمير وترسيخ المصالح الاميركية، وإمرار المشاريع المشبوهة ضد نضال الجماهير العربية ونضالها التحررية .

وهكذا كان انقلاب ١٧ تموز في جوهره متخططاً استعمارياً اميريكياً ورجعياً فنذ « بقماع من جريسر » وتجنب المواجهة الجبورية للحركة الثورية ولريد له ان يستمر مراميه الخبيثة ويهيئ لها يتدابير إصلاحية سطحية اموزية لطمس اهداف الشعب الاساسية، وتدمير يقظته واخفاء لهيب الكفاح الثوري وفي ٣٠ تموز الجاري اعلن عن اقضاء الناييف والداود (من كبار العملاء في الانقلاب) وعن اقالة وزارة الناييف، الرجعية المشبوهة واعلن عن ان هذه الاجراءات بمثابة تصحيح لأمر فرضت فزعاً في بداية الالتهاب . كما وجه البيان دعوة الى القوى التقدمية لدعم (الثورة) والمساهمة في مسؤولية الحكم .

لقد أكد حزبنا مراراً، بأنه لا يتطابق من مواقع (الثأر) ولا يتناقى عن أية جعة سياسية تكسب ثقة الشعب بأصاها الجديدة واستيعابها المنفصل لمرآئ الماضي. لقد كانت متطلقات حزبنا وستظل منبعثة من مصالح الجماهير الكادحة، ومن قضية الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية . أن حزبنا يتخذ مواقفه من زامة انبعاثها على تقرير المشغلة من هدفها الاساسي : أي قيسام حكمة ديمقراطي شعبي

ثوري تحت قيادة الطبقة العاملة بوصفه الحكم الوحيد القادر حقاً على معالجة المشاكل الاساسية المتراكمة والمزمنة علاجاً حاسماً . ونائباً ووضع البلاد في الطريق التقدمي والاشتراكي . ويتحدد موقف حزبنا من أية حكومة على أساس موقفها هي من أعمال الجماهير ومطامحها وطالبها، ومدى اخلاصها ووجدانها لقضية الكفاح ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية، ومدى ثقة الجماهير بها وتجاوبها معها .

(١) بيان الحزب الشيوعي العراقي حول التبدلات الحكومية الأخيرة وموقفه منها، ٣١ تموز ١٩٦٨ .

تابع ملحق رقم (١٢)

١- المباشرة بالحلول الحامدة لمشاكل الشعب المباشرة كإلغاء الضرائب المفروضة على الكادحين وإيجاد عمل للعاطلين، وإزالة الغلاء الفاحش في المواد الاستهلاكية، بدلاً عن الإجراءات السطحية التي اتخذت حتى الآن.

٢- ان شجبنا لعل كل الحق حين يرتاب في الأنظمة والحكومات العسكرية أياً كانت هوياتهم واشتغالهم فهي لم تخرج عن جرحها عن حل مشاكل البلاد وحسب بل عقدتها على مر السنين، بسبب استنارها بمقدرات الشعب وحقوقه وحرياته، ويكون الوضع أسوأ حين تظل أهم المراكز الحساسة في الجيش في أيدي العناصر الرجعية والمغامرة والمشبوهة. وهذا يجد ذاته بفسح الباب أمام صراعات وإغلايات عسكرية جديدة تقوم بها زمر وشمل كبار العسكريين سواء بفعل معالجتهم الشخصية أو التناقضات الاستعمارية.

٣- أزمة البلاد عميقة شاملة ومزمنة، ولن تعمل بأصناف الحلول والتزيينات والتبذيلات في الأشخاص، والوزارات. ولن تجدي التوابل وحدها حتى إذا كانت نزيهة. إن هذه الأزمة القديمة العميقة لاجل الانشغال جماهيري متواصل وحاسم ضد قوى الرجعية والاستعمار وإلا على يد الطبقة العاملة المتحالفة مع كافة الشغيلة والقوى العسكرية الحرة، وبالأرقام نظام حكم ديمقراطي توري شعبي، وإي حكم أخير، يقفل في أفضل الأحوال وعلى أحسن الاقتراحات، حكماً ضعيفاً مهزوزاً عاجزاً عن صرع تحديات الاستعمار وعملائه، ونظراً لاجراءاته الإصلاحية جزئية أولاً وغير مضمونة الاستمرارية ثانياً.

* * *

ولذلك كله فإن حزبنا سيظل متمسكاً بشباب وحزم بالهدف المركزي الستراتيجي لحركتنا الثورية بحكم ديمقراطي توري وشعبي، متأسلاً دون كل في سبيله، وعاملاً بدأب من أجل تعبئة الجماهير والطاقت للوصل إلى، مما تكن المصالح والتضحيات. وفي مجرى هذه المسيرة النضالية الثورية فإن حزبنا لن يتردد عن التعاون مع أية قوة سياسية تعمل حقاً وصدقاً لصالحه جماهير الشغيلة وخدمة الديمقراطية والتقدم، ولصالح النضال التحرري الثوري ضد الاستعمار واحتكاراته وعلاته وضد إسرائيل. ومن أجل الاشتراكية الحققة.

٤- ان شجبنا لن يفلت الباب في وجه من يريد المساهمة المخلصة في خدمته والاعتاظ الحقيقي بغير الماضي ودرسه. ولشعبنا من الوحي والفتنة ما يكفي الحكم على الأمور من خلال الأعمال وليس الادعاءات والشعارات. ولذلك فإنه لن يكف عن النضال لتحقيق مطالبه العادلة، التي هي موضع اجماع القوى الديمقراطية والتقدمية. وإن أية حكومة تحاول الانكفاء على هذه المطالبات، وتزويها أو تضييقاً أو تشييد سياسة الكبت والامتداد، لا يمكن ان تدوم، وستلقي نفس مصير حكومة عارف- يحيى الأرواية الخائنة. أما شعبنا العظيم فسوف ينتزع لاحالة حقه الكامل في السيادة وفي بناءه غده المسميد...

القيادة المركزية
الحزب الشيوعي الفلسطيني

٣١ / تموز / ١٩٦٨

الكردي ودرنغ مستوى سكانها.

٣- إطلاق حرية التنظيم الحزبي أمام القوى التقدمية والديمقراطية (وحدها) ؛ إطلاق بقية الحريات الديمقراطية للشعب كحرية الصحافة والعمل النقابي والمهني وحرية التجمع والتظاهر والاخترا ب.

٤- إلغاء جميع القرارات التمييزية بحق آلاف انفصاليين والمبشرين والمسحوبة جنسياتهم وجوازاتهم، وإعادة العسكريين والمدنيين المفصولين من العناصر التقدمية الى وظائفهم وأعمالهم بقرار حاسم صريح وفوري.

٥- تطوير قيادات الجيش من العلماء والرجعيين، وتطوير بقية أجهزة الدولة، واعتقال وعكامة المؤسسين عن أعمال التثكيل بحق الأحرار، وعن الخيانات بحق الشعب والأمة العربية في عكاس ثورية عظمى.

٦- تحديد مدة ما يدعى بـ (الفترة الانتقالية) في وقت قصير يتم خلاله إلغاء ما يدعى بمجلس قيادة الثورة، وتشكيل حكومة ائتلاف ديمقراطي تقدمي انتقالية، وتكون في مقدمة مهام هذه الحكومة اجراء انتخابات حرة الى مجلس وطني (تأسيسي) تنبثق عنه حكومة ديمقراطية تستند الى الإرادة الشعبية وتبني حرمان القوى العميلة والرجعية من حق الاشتراك في الانتخابات.

٧- إن مجرد اشتراك ثلثين عن قوة تقدمية أوحى عن عدة قوى تقدمية في وزارة يتسلط عليها (مجلس قيادة الثورة)، أي مجلس كبار العسكريين المالكين وفي ظل أجهزة الحكم الحالية. لن يغير شيئاً جذباً من طابع الحكم. إن وزارة كهذه تكون معرضة للأفالة في أية لحظة تصطم فيها مع كبار العسكريين المبشرين : أو تصبح دمية بأشعة في أيديهم.

٨- ان حزبنا الشيوعي يرى بأن مفهوم (الوحدة الوطنية) لا يعني محاولة التسخير لهذه القوى التقدمية أو تلك في ص. اغات الحكم، أو التبدد والتطعن التكتيكيين لتركيز السلطة، ومن خلال ذلك إعداد العدة لضرب القوى التقدمية والثورية واسدة بعد الأخرى في (الوقت المناسب) !.

٩- الاعلان الصريح القاطع عن تمسك العراق بحقل شمال الرملة وبالثروة الكبريتية وعن العمل لتأمين المصالح النفطية الاقتصادية.

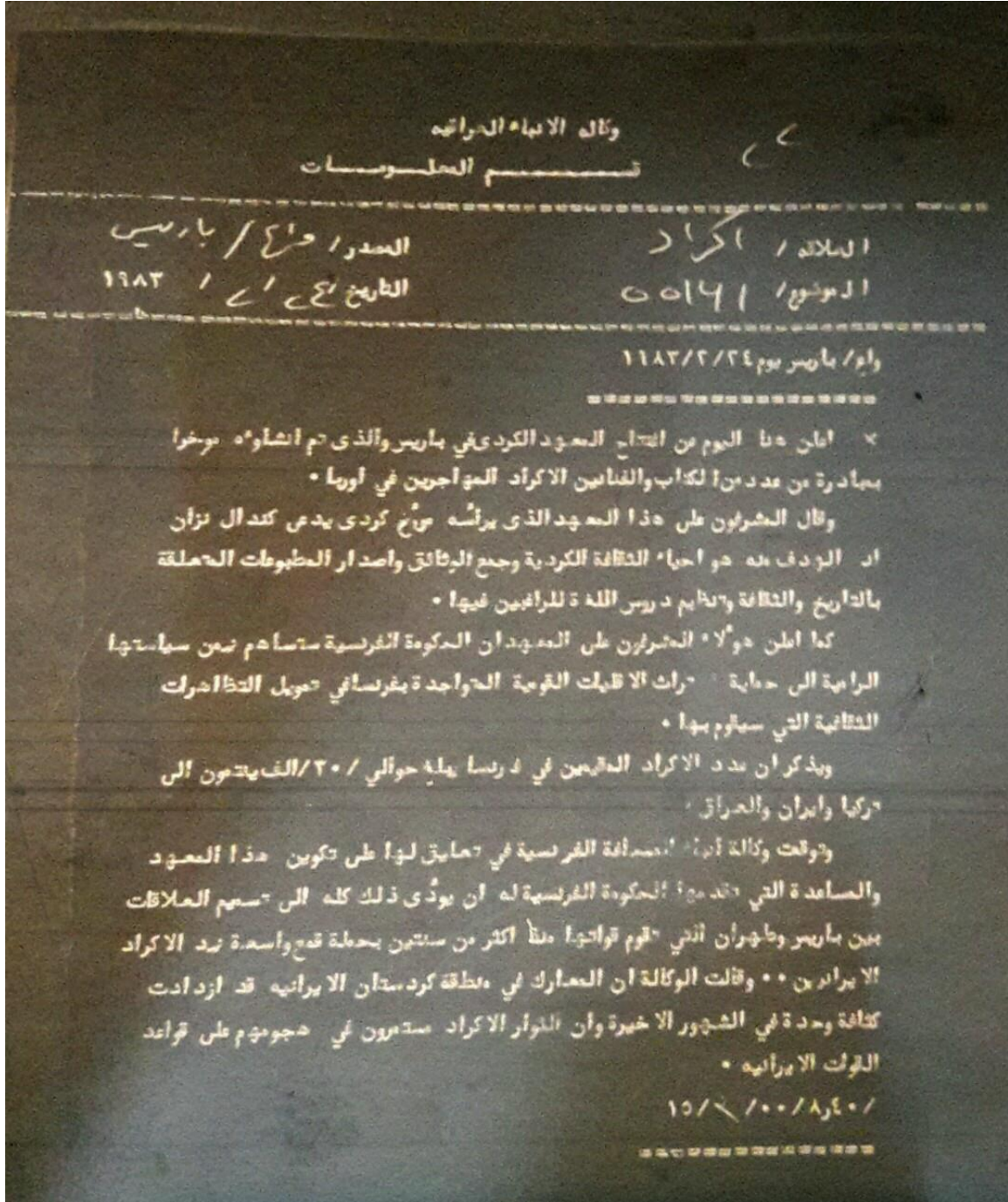
١٠- اقرار سياسة عربية ثورية تقدمية عمادها تعاون القوى التقدمية العربية ومكافحة القوى الرجعية وتبني سياسة مؤتمرات القمة، ورفض المشاريع المشبوهة لحل قضية العدوان الاسرائيلي التي هي في جوهرها قضية كيان دولة اسرائيل وتحرير فلسطين، والوقوف الصريح بوجه المؤامرات الاستعمارية الموجهة ضد العربية المتحدة وسوريا؛ ودعم المنظمات القومية الفلسطينية دعماً حاسماً.

١١- رفض التعاون المشبوه مع دول الستور والحكومات العربية الرجعية، وهو النهج الذي سارت عليه منظمة عارف، وأبدت ضمنياً بإعلان ١٧ تموز. ان تأييد بيان ٣٠ تموز للبارز المذكور لا يعني تهم تركية وتبرير ذلك النهج المشبوه، كما انه يعني وضع دول الاستعمار على قدم المساواة مع الدول الاشتراكية الحليفة الصديق للأمم العربية والتي تتطلب المصالح الوطنية والقومية تعزيز التعاون معها الى أقصى حد وفي جميع الميادين.

١٢- الاعلان عن برنامج صريح واضح للإصلاح الزراعي بدلاً من الحديث المائع والمطاط والتدابير الكاثونية والرجساء. ومن أهم نقاط مثل هذا البرنامج : تخفيض نسب الحد الأدنى للملكية الزراعية، ومصادرة أراضي لشونة وكبار الملاكين والأقطاعيين دون تعويض، وإغناء الفلاحين من أي تعويض، وإطلاق حرية تشكيل الجمعيات الفلاحية، وتأمين حقوق العمال الزراعيين.

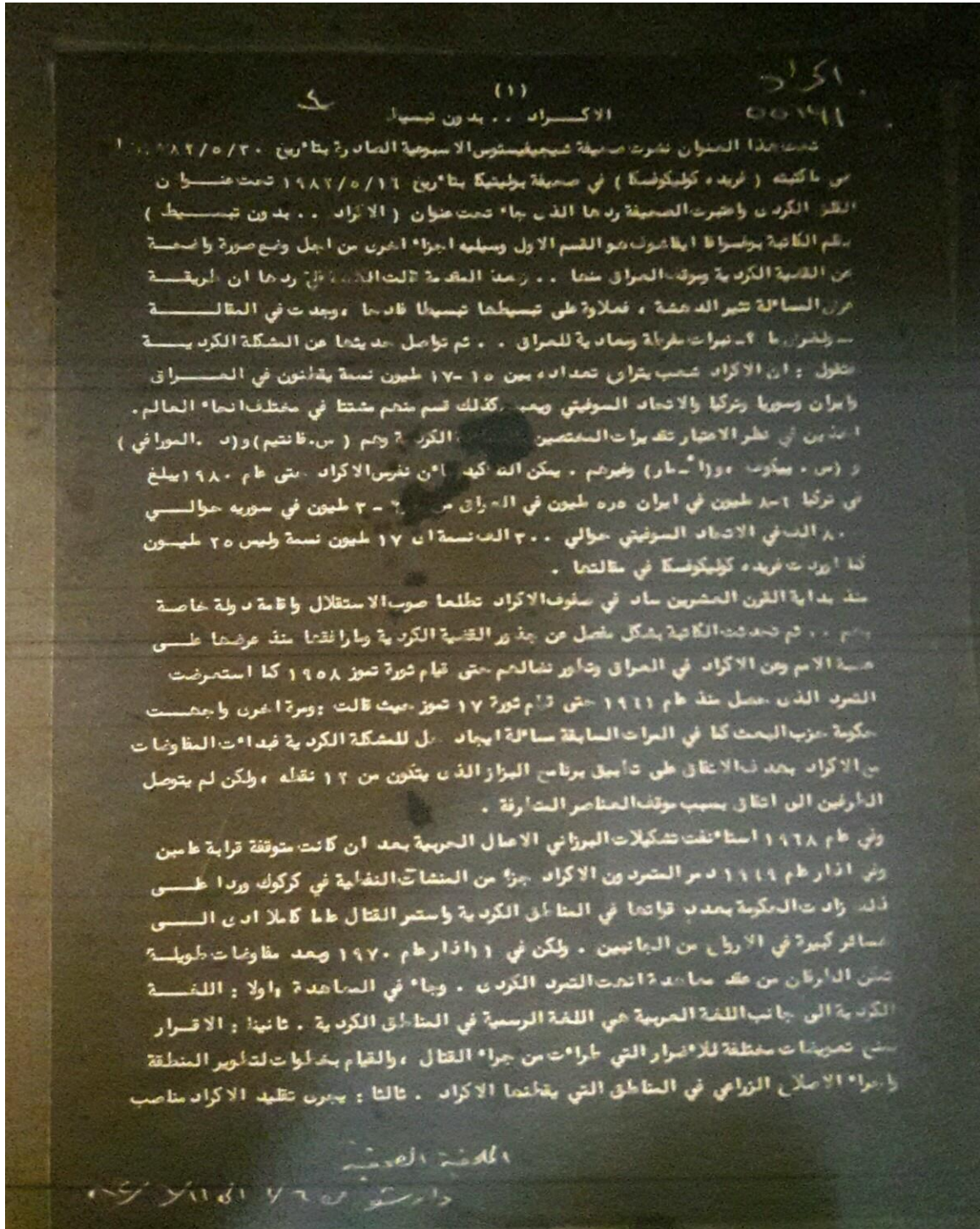
ملحق رقم (١٣)

بيان ١١ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وأكراد شمال العراق^(١).



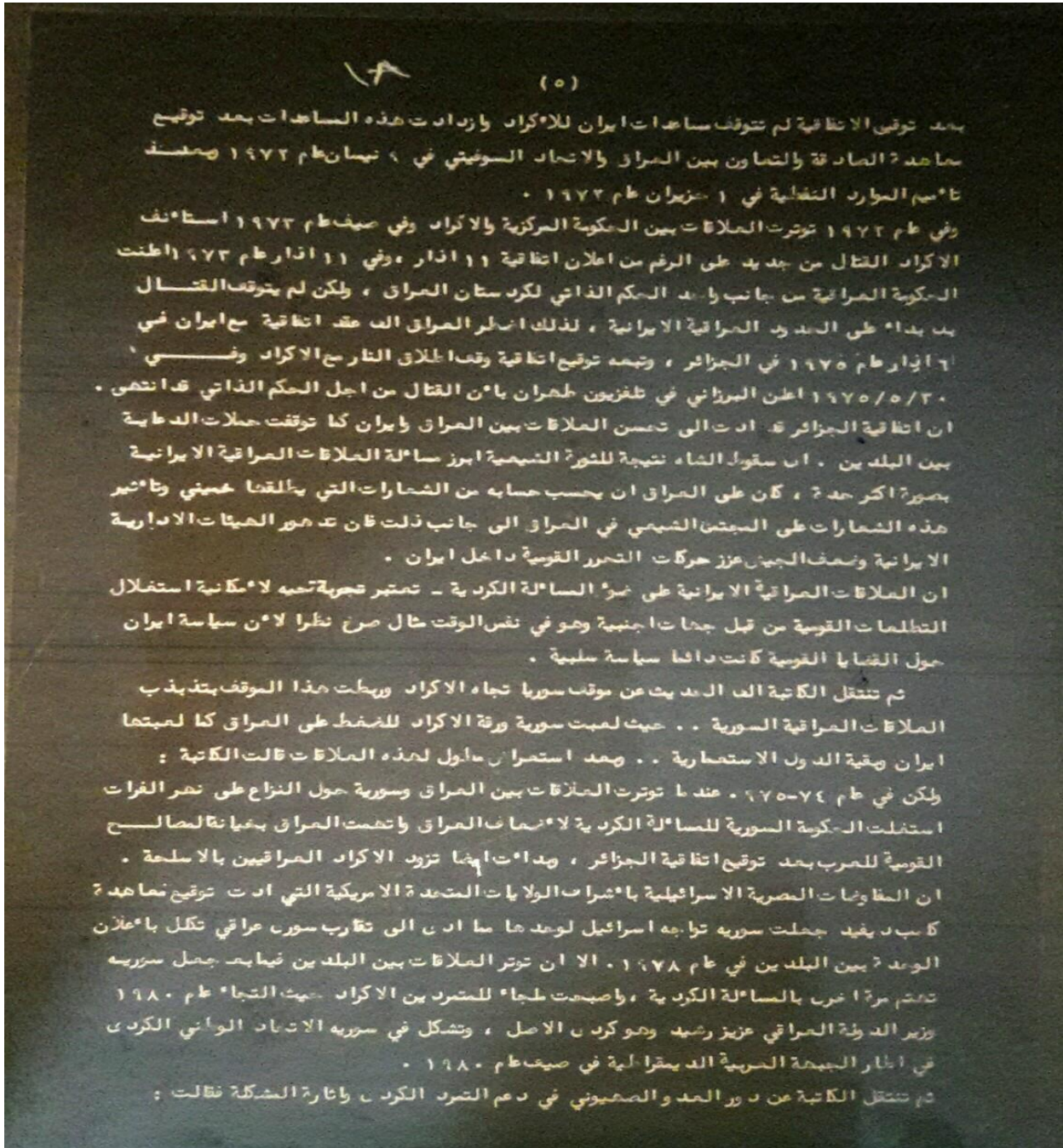
(١) د. ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس ، في ٢٤ شباط

تابع ملحق رقم (١٣)



تابع ملحق رقم (١٣)

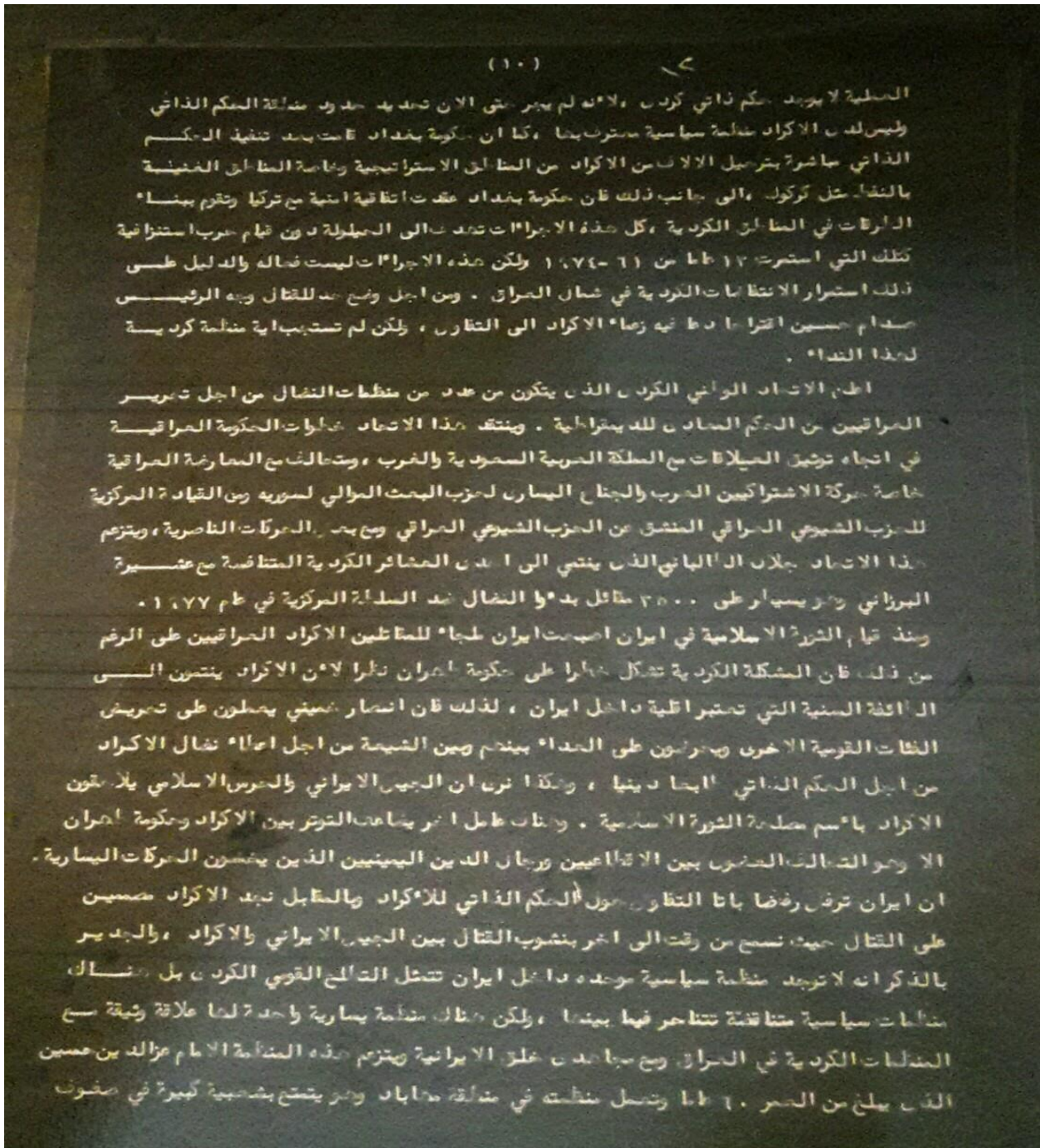
توقيع اتفاق الجزائر ٦ آذار وبيان وقف إطلاق النار مع الأكراد في ٣٠ أيار ١٩٧٥^(١).



(١) د. ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس ، في ٢٦ أيار

تابع ملحق رقم (١٣)

بيان الاتحاد الوطني الكردستاني من أجل تحرير العراقيين من الحكم المعادي للديمقراطية ١٩٧٧^(١).



(١) د. ك. و ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكرد ، ملفه رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس ، في ٢٨ آيار ١٩٨٣ ، ص ١٠ .

ملحق رقم (١٤)

رسالة خطية من صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني في ٧ كانون الأول ١٩٧٠^(١).

الشيخ العزيز أبا إدريس المحترم
 حية أعزوبة ... أرجو أن تكون بخير ...
 شاء الله أن لا أكتب لك إلا ما
 حول مسألة ما دلتنا أن
 تشكل دباسترا جيوغرافيا بامية غير
 دعتين أعزوبة ... لقد تعرضت سيارة
 أبا إدريس ... لعدة تعرضت سيارة
 إدريس لعدة تعرضت سيارة
 الدفعة تقريبا إلى الأمام بالرصاص
 وقد أصيب بالجلد عليه برصاص ربي
 الذين ... أيا لا لم يكن المقود
 هذا الحادث إدريس رغم أن الله دفع
 ما كان ... المقود هذا الحادث هو
 علاقتنا ... المقود أنه يعود العار من بعده
 ينفذ دما ... أنه يعود أبنائه الذين هموا
 وضع مادته المخلص من أنه تمتع عن
 دعتهم وترى على أن لا تتعرض
 وأبلا تكملة يوم وقفا البيان
 أننا يجب أن نتوقع مع الاستمرار وعلاوة أن
 الكثرة يجب أن لا تتفادول رصدها وتنفذ
 صعوباتنا أنزلت عند توقع البيان وأنه الاستمرار
 المرتقة هذا عمل الاستمرار قد انتهى أبا

(١) أوراق الدكتور جمال السامرائي، رسالة خطية من صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني حول محاولة اغتيال إدريس

البارزاني في ٧ كانون الأول ١٩٧٠.

تابع لملاحق رقم (١٤)

إن الوصف الذي نوصفك أدلة مرة فبقيته
 في العرف بالوجه العظيم في بيان السلام
 « بيان الأثر » فتا قد التقى انقاسه
 حيداً يخلط للأسارة الم اللامعة النائمة
 بينا دام هذا البلد الصامد الشجاع وانه حادثة
 رطب السيرة لم تكن اليأساء الولي
 الم علاناً ولعلك ذلك تلك الأفيده للذي
 وكلنا جميعاً ربحكم ذلك مصيبتهم مبرقهم
 وهمة كل الخليفة فاف هذا البلد سون
 نعيش قدما في تضرير أحوالنا وسون
 لفتنا في الرياح الشريفة سون
 نوصف من فلول الصبيحة الذي نرعاها
 بجلد سائر الم الخيط

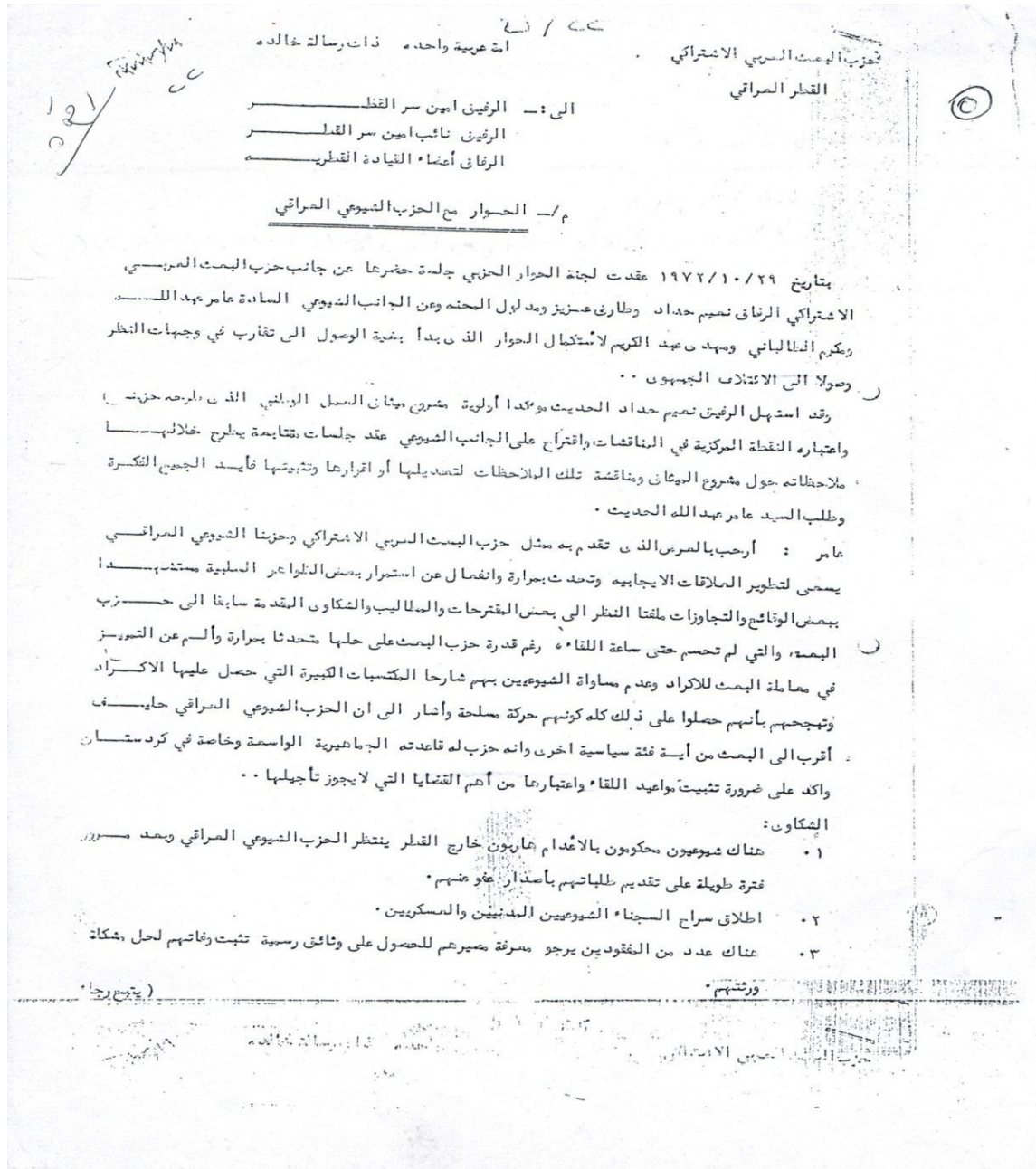
اللامعة داره إلى رت الشيم وسون
 الصلوة لربهم أنه لا شئ لهم لهم
 تنك أيا عصاب التارخ
 حياي لأجوان كانه دمنياي
 لكم بالتوصية ودفت

أقول

صالحه

١٤/٧

الحوار بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث (١)



(١) ل . ت . ج . ب ، ملف رقم (٤١/٢٢) ، الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي ممثل حزب البعث في جلسات الحوار المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢ .

تابع ملحق رقم (١٥)

- ٥ -

- ٠٦ منظمة الشباب : ان عدد المجلس المركزي ٢١ شخصا ثلاثة منهم شيوعيون وتقسيم اخر قزوين ومنهم مثنى سعيد وعفي واخرون كانوا الى وقت قريب مرتبطون بسوريا وعناصر مستقلة اخرى . لماذا نبحث النسب في حين يجب ان يكون المنسوب هو الاساس ان عدد الرفاق البعثيين هم خمسة فقط من اصل ٢١ عضوا .
- ٠٧ اتحاط الطلاب : تجرى انتخابات ديمقراطية سنويا وحينما يتقدم بقوائمه الانتخابية في هذا الوسط ولم يقتصر على الاحزاب الاخرى ومنها حزبكم ممارسة حقه في تقديم مرشحيه ورغم قناعتنا بفسح الاجواء الديمقراطية للمنظمات المختلفه بترشيح منطليها وترك حرية الاختيار للجماهير الا اننا ورغمنا في اللقاء على مختلف الاصعدة عرضنا على السيد نوري عبدالرزاق في السام الماضي مشاركة الحزب الشيوعي بمد حل اتحاد الطلبة المام ولم نعمل على نتيجة مرشحيه ان مسألة اضافة كلمة عام الى الاتحاد الوطني مسأله مرفوضه لان التسميه ليست مسأله شكلية وانما لها علاقه وثقى بتاريخ نضال حزبنا ومنظماته .
- ٠٨ ان مسألة قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي يجب ان تثقفوا عليها جميع منتسبي حزبكم ولا يعني هذا ايفاس حق حزبكم والطراف الجبهه الاخرى فالحزب القائد يجب ان يحتل موقعه القيادي في الجبهه وعليكم الهونه على تواضعكم بحركية شديدة لفرس ارساء التحالف وفق اسس ثابتة تصرف اطراف الجبهه وجماهيرهم والجماهير بشكل عام بخط سير الجبهه الوليه وتواها القاعله وحجم تأثيرها كي يعرف كل منا الحدود التي يعرف وفقها .
- وقد تحدث الرفيق طارق عن هليمة الملاقة بين الحزبين ومسألة الوثاق .
- ثم تحدث السيد مكرم الطالبياني عن أهمية الاستقلال السياسي والايدولوجي وأشار الى الرغبة الجامحة للتحالف الجبهوي والتعاون بين الحزبين واقترح منح المجلس الوطني صلاحيات اوسع .
- ثم تلاه السيد عامر عبدالله قائلا : اننا نهدد وهم التأثير بمقالات الديمقراطية الكردستاني وان ما تحدث به هو قرار للحزب الشيوعي سواء فيما يتعلق بالملاقة بين حزبنا او ما يتعلق بتفاهم الوضع بالنسبة للمسألة الكردية . . .
- انني اشمر بمودتنا الى دوره السابقه قبل اربع سنوات من خلال اجابات الرفيق تميم التبريريه . لقد اقترحنا تشكيل لجنة من الحكام المختصين بمشئون او من الطرفين لحسم قضايا المقتلين والمفصولين الخ ولكن دون جدوى . اننا نعتقد بان الاعتقال ليس هو الوسيله الصحيحة لانه لا يوجد شعوري واحد عرش شعور اعتقال الحكم . ان هناك يقاها تمييزا

ملحق رقم (١٦)

حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القومية - المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات، نشرة خاصة، بلا عدد، بغداد، ١٤ شباط ١٩٧٤^(١).

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القومية
المكتب الثقافي

امه عربيه واحده ... رسالة خالده

* قسم الوثائق والمعلومات *

الموضوع	العدد	التاريخ
المصدر	١٧٤/٢/١٣	١٤ شباط ١٩٧٤
مكان الصدور		

هل يشكل / حزب شيوعي كردستاني / ...

ذكرت انباء * موشوقة من الشمال ان قيادة الحزب الديمقراطي
الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني تجري اتصالات و
بالشيوعيين الاكراد في شمال الوطن وخاصة القيايين منهم ومن كلا الجناحين
القيادة والجنة للعمل على اعلان تأسيس / حزب شيوعي كردستاني /
وقد وعد الملا مصطفى العناصر الشيوعية المرشحة لهذا العمل بفسح
المجال امام هذا الحزب للعمل بين الاكراد واشراكه في الحكم الذاتي والعمل
بعد ذلك على انهاء تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي من المنطقة الكردية.
ولم تتوفر معلومات اخرى عن الموضوع .

واع ١٩٧٤/٢/١٣

(١) ل . ت . ح . ب ، الملف رقم ٤١/٢٢ ، حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القومية - المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات، نشرة خاصة، بلا عدد، بغداد، ١٤ شباط ١٩٧٤.

ملحق رقم (١٧)

رسالة من ادريس البارزاني الى اخيه مسعود البارزاني في ٧ آذار ١٩٧٥^(١)

أخي العزيز مسعود البارزاني المرحوم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اقبل عيون الصغار واسلم على الجميع - ارجو من الله ان تكونوا
بخير .
على امر الانتفاضة الذي حصل بينه شام وباران وصدام فمناصبها
اليوم ورائنا لافئة مدافع منه الجو تنسحب الى طائفة وقد استمرت
منهم فقالوا انهم لا يعطون درهما يتم تبديلهم ولكنه كذب
سألت محبي الدين فلم يكتف ليده معلومات -
حوالي الساعة الحادية عشرة جاء رتبا مرسيا وقال بان
صدرت اليهم الدوامر بسبب المدفعية اولد الرونات و ١٥٥
علم ثم ١٢ علم ولكنه الآن الساعة الثالثة والنصف نرى
جميع أنواع المدافع تنسحب وتذهب الى طائفة
ارسلنا برقيات للوالد والى مركزهم عن طريقه محبي الدين
طلبنا منهم توضيح لهذا التبدل العجائي
قال لي سرهم بان صباريان اخبره بان يؤكد لي بانهم سوف
لن نتركنا لوصلنا في الميدان - قلت له ان الاستناج
بهذا الشكل يخالف مبدأ عدم تركنا لوصلنا في الميدان وأمرت
له عن أسفي البالغ . وقلت لهم باننا اذا لم نحصل على حياة
كرمية فمكة قبول الموت بشرف .
هاجم العدو صباح اليوم سرتيز وناورويسين وسراية نوزك
وبرزيو و هندييه ويور الآن قتال عنيف
بين قواتنا وقوات العدو على طول الجبهة .
لم نسمع عن انتصارات للعدو لحد الآن ولكنه لهم
وجود اسناد المدفعية اضعف من سقوط بعض المواقع
بيد العدو ولله الأمر - مقادصنا في برزيو ضعيفة
وقد تقدمت قوات الدبابات حتى ظلمان وقد ارسلنا مقار
الصراخ والله المستعان .
لذا حارينا مع الصنوبري اخباركم به وللصلح ولا قوة
بالله العلي العظيم ودمتم في حفظ تقالي محروسين
يقول الوالد بان له ليت ليده معلومات حول ما سرهم
من الدائمة ويقول بان نجير ولارا عي القلق
ولكنه استلمت برقيته قبل انه يستلم لهم
برقيتنا بخصوص الخطوات اعلاه

افزون
ادريس البارزاني
٧/٣/٧٥

(١) اوراق الدكتور جمال السامرائي ، وثائق غير مؤرشفة ، (رسالة من ادريس البارزاني الى اخيه مسعود البارزاني في ٧ آذار ١٩٧٥) .

ملحق رقم (١٨)

تقرير مقدم الى رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال في ٢٢ ايلول ١٩٧٦^(١).

السيد رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال المحترم

تحية طيبة وبعد :

مند ذهابي الى محافظة اربيل للاجتماع مع الكوادر السياسية والعسكرية للجيب العجيب الى المندوبين الى السفار الوائلي حاولت ان اقيم بزيارة ميدانية لتقسي الحقائق والوقوف على -
السياسات الموجودة في المنطقة وقد تكونت لدي جملة من الآراء والملاحظات ادونها فيما يلي :-

(١) - المنظمات الحزبية لحزب البعث العربي الاشتراكي :

ان المنظمات الحزبية بسيرة كل البعث من احاسيس شعبنا في منطقة الحكم الذاتي -
للاسيباب التالية :-

١ - عدم معرفة الرئاس الحزبيين للفترة الكرد بسيرة .

٢ - عدم استيعابهم للثقافة الكردية وعدم معرفتهم لطبيعة الاكراد ومثال على ذلك قيامهم با -
التعاضد الخاصة بالكسب الحزبي عن طريق مغربي الامن دون معرفة الشخص الكور الى باب -
املاهم لهذا التصرف .

٣ - اعتمادهم على عناصر رشيقة ومزورة لا مثابة ان وسيد في صفوف شعبنا في منطقة الحكم -
الذاتي امثال عبد القادر خليل ومحمد امين بنجويني ومحمد حسن دزه شسي .

٤ - طردهم همارات تشير الاكراد (نقال الحزب للحزب) (كل الاكراد بعثيين) .

٥ - عدم توجيههم لمواصفات الحكم الذاتي بل على العكس يحاولون تجميع الاخطاء لانها -
يردون اليهم .

٦ - ان جميع مسؤولي المنظمات الحزبية في الاغلبية والنواحي هم من منشبي الامن (ناهيك عن -
هناك حساسية لدى الاكراد من اجبهة الامن .

اقترح مايلي :

١ - اعادة التار في قسم بسن الرغراق وابعد اليهم برغراق جديد ين ولهم تجربة في اسلوب التعامل -
الجيد مع المواطن وتحويلين اجتماعيا .

٢ - فتح دورة لمدة ثلاثة اشهر لتعليم اللغة الكردية وادخال الاعضاء العاملين في العمل فية -
٣ - ايجاد عناصر الامن من مسؤولية المنظمات الحزبية في المنطقة .

٤ - فتح دورات مستمرة للرغراق لمدة شهر واحد لدراسة الثقافة الكردية واسلوب التعامل مع -
في منطقة الحكم الذاتي .

٩١ ع

مديرية السجلات والوثائق ، الى السيد رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال المحترم ، م / تقرير ، بلا عدد ، ٢٢ ايلول ١٩٧٦ .

(١) م . و . د ، مديرية السجلات والوثائق ، الى السيد رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال المحترم ، م / تقرير ، بلا عدد ، ٢٢ ايلول ١٩٧٦ .

تابع ملحق رقم (١٨)

(١٨ - ٤)

- ٦. - المسمى الذي سيستخدمه في الوثائق المركزية "التي" (في حالة قبوله).
- ٧. - المسمى الذي سيستخدمه في الوثائق المركزية "التي" (في حالة قبوله).
- ٨. - ذلك راجعاً إلى عدم من الاكراه الجديد.
- ٩. - اختيار ذلك من الوثائق المركزية وبناءً على هذا القرار الهادي بالقبول.
- ١٠. - التوقيع بين الطرفين والذين يقررون في هذا الشأن لا يمكن فلا يوجد لهم الآن مدون الاسم وشكل من نورثان جديد المحلي فقط ونسبه إلى الحزب الجديد. وبعد فترة قليلة من الوقت قد يكون للحزب الجديد يقررون له اسم ومناهجه ومن ثم يتم توبيه هذا الحزب المركزي.

الحزب الشيوعي:

(٥)

- أ. - يتناول القرار في هذا الشأن السياسي في مذكرة الحكم الذاتي وأخذ بتبني القرار في التوقيع للاكراه في جميع المنااسبات كما أخذ يرقى الامارات حول عدم جدية الدولة في منح الاكراه الحكم الذاتي.
- ب. - يشمل على كافة المستويات وحتى عن طريق الفرق الشعبية في السابق.
- ج. - يتبنى مشاكل المواطنين عن طريق عناصره من أعضاء المجلس التنفيذي لمذكرة الحكم الذاتي.
- د. - سلكهم سلكاً موزني ولا يتعاملون على الجماهير.
- هـ. - بدأوا في كسب المبادئ من عن طريق تبني مشاكلهم.
- و. - يشتمل على كافة المستويات في عملية الترخيب.
- ز. - يستعملون به كل شيء من الذي يقررون في الوثائق المركزية ويستخدمون قسم من عناصرهم في تنفيذها.

اقترح ما يلي:

- ١. - ايجاز لوضع لائحة جديدة (بيروني) الفكر الجديد من الدور لكونها واسعة الانتشار.
- ٢. - يقدم الحزب باعداد جريدة باللغة الكردية مما تكن التكليف وتستخدمها (جريدة الحكم الذاتي).
- ٣. - رئيس مسارات محلية من قبل منظماتنا الحزبية لها مردود ايجابي بين الاكراه.
- ٤. - ترجمة كلمة الحزب التي تأتي في المنااسبات إلى اللغة الكردية.
- ٥. - التوصل بأوساط الجماهير الكردية عن طريق حل مشاكلهم الخاصة وتحقيق المكاسب العامة.
- ٦. - ضرورة التكلم باللغة الكردية أثناء الندوات التي تعقد من قبل الحزب وادارتها من قبل رفاقنا الاكراه.

المنظمات الكردية:

(٦)

ان جميع المنظمات والاتحادات الكردية لاتعمل جميع سوى الاسامة.

تابع ملحق رقم (١٩)

التقرير السياسي الاسبوعي لمديرية الامن العامة المؤرخ في ٢٢ آذار ١٩٧٧^(١)

شتم

الداخلية

الامن العامة

١٨٥٧٦

٢٨٤

١١٧٢٢

١٩٧٧/٣/٢٢

الى / وزارة الداخلية

الموضوع: التقرير السياسي الاسبوعي

اولاً: الحزب الشيوعي العراقي ((اللجنة المركزية))

١. تستعد منظمات الحزب الشيوعي العراقي (ل.م) للاحتفالات بمناسبة قرب حلول الذكرى (٤٣) لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي وهذه الاستعدادات تشمل تنظيم السفرات الى المناطق الريفية وتنظيم الحفلات في البيوت والحفلات العامة - علماً ان المنظمات النسائية اقامت احتفالات في البيوت بمناسبة عيد المرأة العالمي مع تنظيم بعض السفرات

٢. جرى احتفال في مقر الحزب المذكور بقرى بلدقة بغداد يوم ٨/٣/١٩٧٧ الساعة السابعة مساءً بمناسبة عيد المرأة العالمي وكان التهيؤ للاحتفال المذكور صباح اليوم نفسه وقد شاركت في الاستعداد للاحتفال المذكور بعض الكوادر النسائية للحزب المذكور وقد القيت كلمة المكتب النسائي المذكور نزيهه جود الدليعي عضوة اللجنة المركزية وحضرها عدد كبير من الشيوعيين والشيوعيات وحضرها عضو المكتب السياسي باقر ابراهيم الموسوي وكرم احمد الداود واعضا اللجنة المركزية

٣. أصدر الحزب المذكور تعليمات الى كافة كوادره في القادر العراقي تضمنت مراعاة الأمن والشرطة في المحافظات ورفع التقارير عن تصرفاتهم بغية ايصال للجبهة الوطنية والقومية التقدمية ومراقبة الاكوارد العائد من الصف الوطني وغيرهم ممن يقومون ببيع الدعاية لصالح الصرخين في المنطقة الشمالية ورفع تقارير عنهم بغية ايصالها للجبهة الوطنية

ثانياً: المنشقين

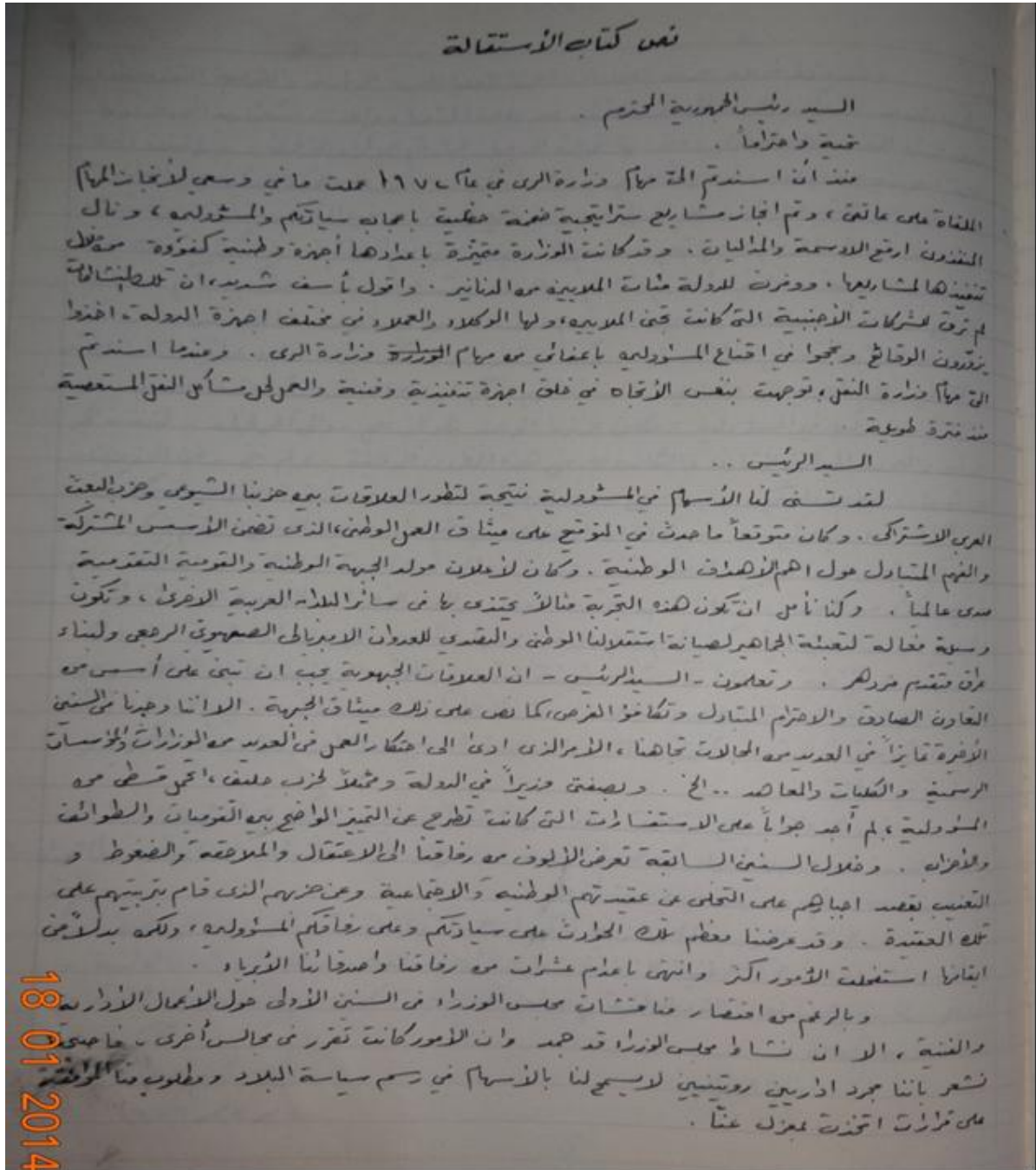
١. كشف خط عسكري - مدني للزمره المنشقة :-

١. تمت متابعة الهارب ماجد حاتم طاهر / مهنته سائق سيارة من اهالي بغداد

(١) م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، التقرير السياسي الاسبوعي ، سري وشخصي ، ق. م. ش. س. / ١١٧٣٣ ، بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٧.

ملحق رقم (٢٠)

استقالة مكرم الطالباي في ٢ آيار ١٩٧٩ من وزارة النقل في بغداد بعد التضييق على الشيوعيين من قبل حزب البعث^(١).



(١) استقالة مكرم الطالباي في ٢ آيار ١٩٧٩ من وزارة النقل وثيقة خطية بحوزة الباحث.

تابع ملحق رقم (٢٠)

ومنذ فترة طويلة عملت اجتماعات اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية ،
وتحت الحديس مع مركز الجبهة الى مركز للتحقيق ضد بعض المرافضا ، واخذت سيطرة الجبهة اداة
للمن الذرة المنفردة على الاخرى ، حيث انها تحولت الى جهاز لشتم الولاة الاخرى . ورافقت ذلك
عملية اعلامية مع مختلف وسائل الاعلام ، منها اصدار كتاب " ضوء على الحركة الشيوعية في العراق "
يعبر فيه الزر الشيوعي وكأنه يعمل لصالح الليبرالية والصهيونية ، وفيه التعريف بمقاراة الحزب الشيوعي
الذي ضلوا باسم ما لديهم ، حياتهم من سبيل الشعب وعقيدتهم الوطنية ، وانهم مع ذلك لم
التعرف من بسعة زواجهم واخواتهم وبناتهم ، وهم بدون شك مع اشراف افواهم وبناتهم ، وجاءه
ما يسمع وما يقرأ ويشاهد مع أجهزة الاعلام ، اخذ الناس يسألون ثلثا مشروعا عن مغزى
بقائنا في الوزارة في مثل هذا الجو !! ولنا شعر بمرج البحر عندما نواجه عواصف رفاقنا المؤمنين
والحكيم ونحن عاجزين حتى عن الصالح استغاثتهم اليكم او مخرجهم ان نجد جوابا مقنعا على ما يعانون
وبقائنا مشاركي في المسؤولية ، فكان غراذا الوحيد هو ان نعلن - والى آخر لحظة - لتعبئة الجو
الوطني والعودة الى طريق التعاون والتكاتف في مثل هذه الظروف الدقيقة ، ولم نبخ - نحن الوزيرين -
من تصرفات بعض رفاقنا ، وقد أصبح زميل الرئس عامر عبد الله تهديدات قدس عريته وكرامته .
السيد الرئيس .. سبق لنا ان ارضعنا لسيادتهم مرات عديدة الوضع المتفاقم في كردستان ،
ورفاقنا ايقاف عمل التجهيز والاعتمادات ، وعذرنا مع الناطق الناجمة عن ذلك ، الا اننا كنا ننتهم
بترقي الاراد ضد الثورة . وكلها لمالينا بحسن الوضع والقضاء الاضطرابات والاضطرابات المستثناة في
المناطق الحريات الديمقراطية ، كنا ننتهم بالليبرالية ومحاولة تقويض أجهزة الدولة والثورة . الا اننا
نعقد بأن الديمقراطية وفعلها قادرة على تعبئة الشعب وقواه الوطنية لمحاربة الاضطرابات وسد
السل امام التآمر الليبرالي الصهيوني الرعوي ، وان الاضطرابات المستثناة في وعجب الحريات من الشعب
ستعزل الحكومة عن الشعب وتخلق جو التذمر والسلبية وسهل للعدو امرا مفاعلة التآمرية و
العدوانية في المنطقة .

تجاه هذه الأوضاع المتفاخمة أرى ان استمرار في مشاركة عمل المسؤولية دون أن
يكون لنا القدرة على تحسينا أمر لا يملكه الاستمرار عليه ، الأمر الذي فرض على طلب اعطائهم مع هذا الوزارة
ليبقى في فدية وطني وشعبي في مجالات أخرى .

ان الوثائق الحزبية لهذا الحزب تؤكد ان جميع انتماءات شعبنا كانت مقترنة بتوحيدها ، وكل
الانكسارات التي أصابت الحركة الوطنية كانت نتيجة انهيار التعاون والتوافق بينه الاطراف والقوى الوطنية . و
اننا نحن في المستقبل ايضا لتوافق القوى الوطنية وعلى أسس سليمة ، يكون قادرا على تعبئة الشعب و
تحقيق أهدافه وأماله .

وتقبلا احترامي .

الدكتور مكرم محيى

١٩٧٩ / ٥ / ٤

18 01 2014

ملحق رقم (٢١)

كتاب وزير الإعلام إلى مكتب نائب الرئيس بشأن نشاطات المثقفين الكرد^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة الإعلام
بغداد

الموضوع: البرقي : اعلام
المديرية : دائرة العلاقات العامة
الرقم : ٢٨٠٧
التاريخ : ١٩٧٩/٥/٧

((سري))

Cable : ILAM
Directorate :
Section :
No. :
Date : ١٩٧٩/٥/٧

الى / مجلس قيادة الثورة - مكتب السيد نائب الرئيس
م / كتاب

توصل اليكم نسخة من كتاب " الحركة الوطنية الكردية " للكتاب
الفرنسي (كريم كوتشيرا) الاسم المستعار للصحفي المعادي " بيول
مويك " والذي اصدره دار نشر " فلاماريون " مع هذه مختصرة
من الكتاب . راجين التفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

محمد قاسم حمودي

ونكسر الاعلام

نسخه منه الى
القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي / مكتب الثقافة والاعلام
مع نسخة من الكتاب وبهذه مختصرة عنه . راجين
التفضل بالاطلاع مع التقدير .

مجلس قيادة الثورة / اللجنة العليا لشؤون الشمال / مع نسخة من الكتاب
وبهذه مختصرة عنه راجين التفضل بالاطلاع مع التقدير .

مجلس قيادة الثورة / رئاسة المخابرات العامة / مع نسخة من الكتاب
وبهذه مختصرة عنه راجين التفضل بالاطلاع مع التقدير .

وزارة الخارجية / العلاقات / اشارة الى كتاب الدائرة المصنوع العرق
ص/٢١٢ في ١٩٧٩/٤/٢٤ .

مديرية الشؤون الاوربية / مع الاوليات
الاشارة العامة

عبد الوهاب / ٥/٣

(١) د. ك. و. ، وزارة الإعلام ، مديرية الشؤون الأوربية، سري وشخصي، أوربية (٣٨٠٧)، إلى مجلس قيادة الثورة- مكتب السيد نائب الرئيس، بتاريخ ٧ أيار ١٩٧٩.



قائمة المصادر



أولاً: القرآن الكريم :

ثانياً: الوثائق غير المنشورة: دار الكتب والوثائق: (د. ك. و):

- ١ - ملفات وزارة الداخلية: (م. و. د.):
 - أ- ملف (١٨/٢٢) الحركة الشيوعية في العراق .
 - ١- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، الحركة الشيوعية في العراق، التوجيه الصادر من الحزب الشيوعي العراقي إلى منظمات الحزب كافة بعنوان (توجيه عام)، بلا عدد ١٢ تموز ١٩٥٨.
 - ٢- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، الحركة الشيوعية في العراق، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون: إلى أبناء شعبنا العراقي العظيم، بلا عدد، بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨.
 - ٣- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، مذكرة الحزب الشيوعي الى رئيس الوزراء ، بلا عدد ، في ١٥ تموز ١٩٥٨.
 - ٤- د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي والديمقراطي الموحد لكردستان العراق والقوى المستقلة ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨.
 - ٥- د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، محضر اجتماع الحزب الشيوعي والديمقراطي الموحد لكردستان العراق في ٢ شباط ١٩٥٩.
 - ٦- د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم (١٨/ ٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، إضبارة رقم ١٦٣٤/م/ ٦٥ ، استمارة طلب معلومات عن عامر عبدالله عمر العاني .
 - ٧- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢) ، الحركة الشيوعية في العراق ، تقرير اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في أواخر كانون الأول عام ١٩٦٠، بلا عدد ، في أواخر كانون الأول ١٩٦٠.
 - ٨- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢) نشرة شيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي ، (حول تفاقم الوضع الراهن في كردستان) ، بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٦١.
 - ٩- م. و. د. ، ملف رقم (١٨/٢٢) (الحركة الشيوعية في العراق) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي إلى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢.
 - ١٠- م. و. د. ، ملف رقم (١٨/٢٢) (الحركة الشيوعية في العراق)، نشرة داخلية أصدرها الحزب الشيوعي العراقي، مؤرخة بتاريخ ١٤ آيار ١٩٧٢.
 - ١١- م. و. د. ، الملف المرقمة (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية)، عدله وصادق عليه المجلس الحزبي المؤتمر الثالث للحزب في كانون الاول ١٩٦٧.
 - ١٢- د. ك. و. ، ملفات وزارة الدفاع ، المجلس العسكري العرفي الأول، ملف رقم (٤٢٠٦٠٦١/٣٥) ، ملف القيود السرية الإضبارة المرقمة ١٢٩١/م/ ٦٦ ، استمارة طلب معلومات عن مكرم جمال محمد علي الطالباي، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣.
 - ١٣- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، بلا عدد، في أوائل أيلول ١٩٥٨.
 - ١٤- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢) نشره شيوعية بيان الحزب الشيوعي العراقي، بعنوان (كفى تقتيلاً في كردستان وناضلوا من اجل حقن الدماء وحل المسألة سلمياً)، بلا عدد ، ٢٤ نيسان، ١٩٦٢.
 - ١٥- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق)، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣.
 - ١٦- م. و. د. ، ملف (١٨/٢٢)، (الحركة الشيوعية في العراق) بيان سلام عادل يدعو فيه أنصاره لمقاومة الانقلاب، ٨ شباط ، ١٩٦٣.
 - ب- ملف (٨/٢٩/٤/قسم ٨) الدعاية الشيوعية:
 - ١- م. و. د. ، ملف (٨/٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار، بلا عدد، بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٥.

- ٢- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (يا أبناء شعبنا العراقي) ، بلا عدد، في ١٤ تموز ١٩٥٨.
- ٣- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع الراهن في كردستان) ، بلا عدد، في ٢٢ آب ١٩٦١.
- ٤- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع المتأزم في كردستان) ، بلا عدد، في ١٣ أيلول ١٩٦١، كتاب سري من قيادة الفرقة الثالثة/ استخبارات الى مديرية الاستخبارات العسكرية أ. س/خاصة/١٩٣٩، في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١.
- ٥- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان المعنون (أوقفوا الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي وأقطعوا الطريق على الاستعمار)، بلا عدد ، في ٣٠ أيلول ١٩٦١.
- ٦- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول تطورات الوضع في كردستان)، بلا عدد، في ٤ تشرين الأول ١٩٦١.
- ٧- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي ، لجنة تنظيم بغداد للحزب الشيوعي ، المعنون (كفى تقتيلاً في كردستان)، بلا عدد، في ٢٤ نيسان ١٩٦٢.
- ٨- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة تموز الوطنية الكبرى ، بلا عدد ، في ٨ تموز ١٩٦٢.
- ٩- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون(حول المشاكل الداخلية والوضع الراهن في العراق) ، بلا عدد، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٥.
- ١٠- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون:(جيشاً للشعب وفصيلة مقدمة من فصائل قواه الثورية) ، بلا عدد ، في ٦ كانون الثاني ١٩٦٧.
- ١١- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨)، الدعاية الشيوعية، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون:(يسقط حكم التجويع والإرهاب والتفريط بالوطن)، بلا عدد، في أواسط تموز ١٩٦٧.
- ١٢- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون:(الدكتاتورية الحاكمة تفرط بثروة بلادنا النفطية وتوتر الوضع في كردستان وتطلق العنان لنشاط عملاء الاستعمار والرجعية) ، بلا عدد، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧.
- ١٣- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، قرار اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المعنون (حول الوضع السياسي الراهن) ، بلا عدد ، بتاريخ أواسط آيار ١٩٦٨.
- ١٤- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول التبدلات الحكومية الأخيرة وموقف حزبنا الشيوعي في ٣١ تموز ١٩٦٨.
- ١٥- م. و. د. ، ملفه (٢٩/٤/قسم ٨) ، الدعاية الشيوعية ، الحزب الشيوعي العراقي، تهنئة عزيز محمد إلى قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة الذكرى ٢٧ لميلاد الحزب، العدد ٥٤٢، بغداد ٤ نيسان ١٩٧٤.

ج- ملفات مديرية الأمن العامة :

- ١- م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، م/ معلومات، سري وشخصي، العدد ش ٣/٤٣١٨٠، بتاريخ ٣ آيار ١٩٧٧.
- ٢- م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، التقرير السياسي الاسبوعي، سري وشخصي، ق. م. ش. س / ٢١٥٨٥، ٢٩ / ٥ / ١٩٧٧.
- ٣- م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، التقرير السياسي الاسبوعي، سري وشخصي، ق. م. ش. س / ١١٧٣٣، بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٧٧.
- ٤- م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، تقرير سري من مديرية الأمن العامة/ الشؤون السياسية / الى وزارة الداخلية، العدد، (ش ٢١٧٠١ / ٣)، في ٩ / ١٠ / ١٩٧٣.

- ٥- م. و. د. ، مديرية الامن العامة ، تقرير سري من محافظ أربيل/ الى وزارة الداخلية ، العدد ، (س ١٤ / ٩٢٥) ، في ١١/١٢ / ١٩٧٣ .
- ٦- م. و. د. ، مديرية السجلات والوثائق ، الى السيد رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال المحترم ، م / تقرير ، بلا عدد ، ٢٢ ايلول ١٩٧٦ .
- ج- **ملف القيود السرية (من دون رقم) :**
- ١- م. أ. ع. ، القيود السرية ، ملف (مكرم جمال محمد علي الطالباني) ، المرقمة (١٢٩١ / م / ٦٦) ، أغلقت في ١٣ آذار ١٩٧٢ .
- ٢- م. أ. ع. ، القيود السرية ، ملف (بهاء الدين نوري) ، المرقمة (٢٧٦٤ / م / ٩٦٦) ، أغلقت في ١٣ آذار ١٩٧٢ .
- خ- **ملفات وزارة الاعلام :**
- ١- د. ك. و. ، ملف رقم (٣٩٥ / ٤٢٠٣٠٠) ، الغاء امتياز جريدة خه بات النضال لسان حزب الديمقراطي الكردستاني ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٦١ .
- ٢- م. و. د. ، ملف (٣٦٧ / ٩) سفارة الجمهورية العراقية ، إلى وزارة الإعلام ، التقرير الصحفي العلاقات العامة ، (الشؤون العراقية) بتاريخ ٢٥ / آيار / ١٩٧٩ .
- ٣- د. ك. و. ، وكالة الأنباء العراقية ، قسم المعلومات / أكراد ، ملف رقم (١ / ٥٥١٢) ، واع / باريس ، في ٢٤ شباط ١٩٨٣ .
- ٤- د. ك. و. ، وزارة الاعلام ، مديرية الشؤون الأوربية ، سري وشخصي ، اوربية (٣٨٠٧) ، إلى مجلس قيادة الثورة- مكتب السيد نائب الرئيس ، بتاريخ ٧ آيار ١٩٧٩ .
- د- **ملفات وزارة الدفاع :**
- د. ك. و. ، وزارة الدفاع ، المجلس العسكري العرفي الأول ، ملف رقم (٤٢٠٦٠٦١ / ٣٥) ، (مكرم الطالباني وجماعته) ، ١٤٨ آخرين .
- ٢ - **ملفات وزارة الخارجية: (م. و. خ) :**
- ١- وزارة الخارجية ، سفارة جمهورية العراق (فينا) ، (س. م) ، الى وزارة الخارجية العراقية ، م/ نشرة اتحاد الطلبة الكرد ، الرقم (٦ / ١) ، ١١ / ٧ / ١٩٧٤ .
- ٢- وزارة الخارجية ، ملف رقم (١٥٤) ، دائرة العلاقات العامة ، رقم الكتاب (١١ / ٧ / ٥٤) ، ١٦ شباط ١٩٧٥ ، رئاسة ديوان الجمهورية ، م / مؤتمر جمعية الطلبة الكرد في أوربا فرع هنغاريا .
- ٣- وزارة الخارجية ، ما يكتب عن العراق ، ملف رقم (١٢٤) ، بيان الاحزاب الشيوعية في الأردن وسوريا ولبنان حول الأحداث الجارية في كردستان ، ١٨ / ١١ / ١٩٧٣ .
- ٣- **وثائق المركز الوطني لتوثيق جرائم البعث : (م. ج. ب) :**
- ١- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ١٠٨٠ / ٢٥ ، مديرية امن محافظة واسط ، م / منوعات السفر ، العدد ٦٢٦٨ ، بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٧ .
- ٢- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ٣٩٥ / ١ ، ٢ ، معاونية امن الكوت ، القيود السرية ، م / سفر ، بلا عدد ، بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٧٤ .
- ٣- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ١٦٠٦ / ١٨ ، مديرية الامن العامة ، سري وشخصي ، م / معلومات ، العدد ٤٣٧٨ ، بتاريخ ٩ آب ١٩٧٧ .
- ٤- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ١٨٥ / ١١ ، معاونية امن الكاظمية ، م / تحرك شيوعيين ، العدد ١٣٦٤ ، بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٧٧ .
- ٥- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ٢٧٩ / ١٥٣ ، مديرية امن محافظة واسط ، سري للغاية ، م / تسقيط اعضاء لجنة محلية ، العدد ٢٨٣٩ ، بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٧٨ .
- ٦- م. ج. ب. ، الملف المرقمة ق. ث ٢٧٩ / ١٦٥ ، م / تسقيط شيوعيين ، العدد ٢٩٩٤ ، بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٧٨ .

٧- م . ج . ب ، الملف المرقمة ق . ث ٣٩٥ / ٣٤ ، معاونية أمن الكوت، م / معلومات، العدد ١١٧٩، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٧٩.

٤ - وثائق مكتبة حركة الوفاق الوطني (لجنة تاريخ حزب البعث) : (ل . ت . ح . ب) :

- أ- ل . ت . ح . ب ، الملف رقم ٤١/٢٢ ، الحوار مع الحزب الشيوعي ، مذكرة ممثل حزب البعث في جلسات الحوار المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٢ .
- ب- ل . ت . ح . ب ، الملف المرقمة ٢٢ / ٤١ ، رسالة القيادة القطرية لحزب البعث في العراق الى اللجان المحلية للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٧٨ .
- ج — م . ذ . ع ، صندوق ٠٠٤٦ ، رقم الوثيقة ٨٣٢٧٢٢ ، مديرية أمن اربيل ، م/تعهد ، ١٢/٤ / ١٩٧٨ .

٥- الأوراق الشخصية :

- أ- أوراق الدكتور جمال السامرائي .
- ١- أوراق الدكتور جمال السامرائي، رسالة خطية من صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني حول محاولة اغتيال إدريس البارزاني، ٧ كانون الثاني ١٩٧٢ .
- ٢- رسالة من إدريس البارزاني الى اخيه مسعود البارزاني في ٧ آذار ١٩٧٥ .
- ب - أوراق ممتاز الحيدري .

- ١- بيان الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية)، حول الوضع الراهن في البلاد، ٢٩ تموز ١٩٦٨ .
- ٢- بيان الحزب الشيوعي العراقي، العفو العام الشامل مطلب جماهير الشعب الذي لا يتحمل التأجيل، أواسط آب ١٩٦٨ .

٦- وثائق دائرة العلاقات الخارجية الامريكية (F . R . U . S) :

- 1- R. U. S, No.317, 1969 -1976, vol. XXVII, Iran and Iraq (1973-1976), Research Study Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, 3 November 1976.
- 2- F. R. U. S , No.264, 1969 -1976, vol. XXVII , Iran and Iraq (1973-1976), Text of General Mulla Mustafa Barzani's Letter to Secretary Kissinger, Washington, 2 November, 1974.

٧ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) : (F . O) .

- 1- F . O , No. 51 / 191, RR 6/10 , Research Middle East , The Kurdish Problem in Iraq , (1963 - 1971) 6 December 1971 .
- 2- F . O ,No. 17/ 1238 , NEQ 1/ 2. (Part c 88-127) , Problems of Kurds in Iraq , 4 / 2 / 1970.
- 3- F.O. No. 17/1241 , NEQ 1/ 8. Communism in Iraq , 4 / 2 / 1970 .

ثالثاً: الوثائق المنشورة:

أ - ملفات الحزب الشيوعي العراقي:

- ١- م . أ . ع ، ملفات الحزب الشيوعي العراقي، ملف رقم ١٣٢١، بيانات الحزب الشيوعي العراقي حول الوضع السياسي الراهن في البلاد، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، ٢٩ تموز ١٩٦٨ .
- ٢- م . أ . ع ، بيان الحزب الشيوعي العراقي، حول اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية، بغداد، أواسط آذار ١٩٧٠ .

- ٣- م. أ. ع. ، بيان الحزب الشيوعي العراقي، حول استمرار حملة الاعتقالات بحق الشيوعيين والتقدميين، أواسط آيار ١٩٧٠.
- ب - ادبيات ومنشورات الحزب الشيوعي العراقي:
- ١- الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثاني، أيلول ١٩٧٠.
- ٢- الحزب الشيوعي العراقي، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ٢١ حزيران ١٩٧٤.
- ٣- الحزب الشيوعي العراقي، مشروع الجبهة الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣، حزيران ١٩٦٩.
- ٤- الحزب الشيوعي العراقي والقضية الكردية، نشرة داخلية خاصة باللجان المحلية حول العلاقات الوطنية، أواسط تشرين الاول ١٩٦٨.
- ٥- الحزب الشيوعي العراقي، الميثاق الوطني والنظام الداخلي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦٠.
- ٦- الحزب الشيوعي العراقي، تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٩ (اقره المؤتمر الوطني الرابع الحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ١٠- ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥) .
- ٧- الحزب الشيوعي العراقي، تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في ٦ نيسان ١٩٧٣ المعنون: آفاق التطور اللاحق في العراق، مطبعة الرواد ، بغداد ، ١٩٧٣.
- ٨- الحزب الشيوعي العراقي، موقفنا من المسألة القومية الكردية (مجموع وثائق برنامجيه)، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٣.
- ٩- منشورات الحزب الشيوعي العراقي (م. أ. ع.)، دور المعلومات والخبرة الأمنية في متابعة الحزب الشيوعي العراقي ، نيسان ١٩٨٥.
- ١٠- منشورات طريق الشعب، مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي- أقره الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية في ١٩- ٢٣ ايلول ١٩٧٥، دار الرواد، بغداد ، ١٩٧٥.
- ١١- تقرير الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢١ شباط ١٩٧٥.
- ١٢- منشورات الحزب الشيوعي العراقي(القيادة المركزية)، طريقان للحركة التحررية القومية الكردية (مشروع وثيقة برامجية مطروحة للمناقشة العامة) ، تشرين الثاني ١٩٧٥.
- ١٣- منشورات طريق الشعب، برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي- وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد(٤-٦) آيار ١٩٧٦، مطبعة الرواد، بغداد ، ١٩٧٦.
- ١٤- وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي ١٩٧٦، من أجل توطيد وتعميق المسيرة الثورية وتوجه العراق نحو الاشتراكية، مطبعة الرواد، بغداد، ١٩٧٦.
- ١٥- منشورات طريق الشعب، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في ٢١ حزيران ١٩٧٤، بغداد ، ١٩٧٤.
- ١٦- من وثائق الحزب الشيوعي العراقي، الحزب وثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، الثقافة الجديدة، العدد ٣١٠، أواسط أيلول ٢٠٠٣.
- ١٧- من وثائق الحزب الشيوعي العراقي، شهداء الحزب شهداء الوطن، دار الكنوز، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٨- من وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد في آيار ١٩٧٦.
- ١٩- الحزب الشيوعي العراقي شهداء الحزب شهداء الوطن، ١٩٣٤-١٩٦٣، جزءان، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٠- مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية، مجموعة وثائق، كلمة عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، منشورات السلم والاشتراكية، براغ ١٩٦٩.
- ٢١- بيان الحزب الشيوعي العراقي- منظمة إقليم كردستان، الذكرى الأولى لاتفاقية آذار، أوائل آذار ١٩٧١ .

- ٢٢- بيان الحزب الشيوعي العراقي، حول ميثاق العمل الوطني ، ٢٧، تشرين الثاني ١٩٧١.
- ٢٣- بيان الحزب الشيوعي العراقي حول معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في ١٢ نيسان ١٩٧٢.
- ٢٤- بيان من الجبهة القومية إلى أبناء شعبنا العراقي المرقم (١٣٦٤ع/٢) ، آذار ١٩٦١.
- ٢٥- بيان الحزب الشيوعي العراقي، بعنوان: (دعوة الشعب وقواه الوطنية إلى التضامن والكفاح لإحباط مؤامرة الاستعمار وشركاته النفطية)، أواسط كانون الاول ١٩٦٦.
- ٢٦- من بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول اجتماعها في أواسط تشرين الأول ١٩٦٨، طريق الشعب ، العدد ٧، بغداد أواسط تشرين الثاني ١٩٦٨.
- ٢٧- من بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بعنوان: (حول المساهمة بالوزارة) الصادر في ١٥ أيار ١٩٧٢.
- ٢٨- نشرة سرية صادرة عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي خاصة بالأعضاء، بلا عدد، في ٢ تشرين الاول ١٩٥٨.
- ج- أدبيات الحزب الديمقراطي الكردستاني:
- ١- الحزب الديمقراطي الكردستاني، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، المكتب السياسي، مكتب الدراسات والبحوث المركزي، أربيل، ١٩٩٧.
- ٢- ملحق اخبار كردستان، (نشرة دورية يصدرها ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في لبنان، العدد ٩، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤.
- ٣- بيان من قيادة فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الخارج، أواسط تموز ١٩٧٥.
- ٤- الحزب الديمقراطي الكردستاني، نشرة داخلية خاصة بالأعضاء والمرشحين، ٢٧ شباط ١٩٧٦.
- ح - منشورات وادبيات حزب البعث :
- ١- حزب البعث العربي الاشتراكي ، قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤.
- ٢- حزب البعث العربي الاشتراكي- القيادة القومية- المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات ، محاولة جديدة لاغتيال زعيم الأكراد ، العدد، (د / ٢ / ٧٣١)، ستوكهولم (سفارة العراق) ، ١٣ / ١١ / ١٩٧٢.
- ٣- حزب البعث العربي الاشتراكي- القيادة القومية-المكتب الثقافي - قسم الوثائق والمعلومات، نشرة خاصة، بلا عدد، بغداد، ١٤ / ٢ / ١٩٧٤.
- ٤- حزب البعث العربي الاشتراكي، لمحات من نضال البعث ١٩٤٧-١٩٧٧، ط٣ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٤.
- ٥- منشورات جريدة الثورة ، الجبهة في مرحلة الميلاد، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣.
- ٦- منشورات الثورة ، "لكي يضمن السلام وتتعزز الوحدة الوطنية"، (النص الكامل لمقالات الثورة والمذكرات المتبادلة بين حزبي البعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الكردستاني حول قضايا الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية) ، ط٢، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣.
- ٧- منشورات الثورة ، المسألة الكردية- الوضع الراهن وآفاق المستقبل، ط٢ ، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٤.
- ٨- جمهورية العراق، قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم(٣٣)، بغداد، ١٩٧٤.
- ٩- مقابلة مع صدام حسين، صحيفة السفير، العدد، ١٦٢٠، بيروت ، ٨ / ٦ / ١٩٧٨.
- ١٠- التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي- القطر العراقي كانون الثاني ١٩٧٤.
- ١١- الحزب الشيوعي العراقي، الانهيار، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، نيقوسيا، ١٩٨٥.

خ- المطبوعات الحكومية :

- ١- مديرية الامن العامة (مركز الاعداد والتطوير الامني والثقافي)، الاحزاب الكردية، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٨٤.
- ٢- مديرية الأمن العامة، الحزب الشيوعي العراقي، الكرد، أرشيف عام ١٩٣٤-١٩٨٣، دت ج ٥.
- ٣- مديرية الامن العامة، مواقف خيانية في مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، (اصدار خاص) ، د. ط، ١٩٨٣.
- ٤- منشورات وزارة الإعلام-مديرية الإعلام العامة، ميثاق العمل الوطني، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، بغداد، د. ت.
- ٥- وزارة الاعلام، اصداء تأميم شركة نفط العراق، مديرية الاعلام العامة، ١٩٧٢.
- ٦- وزارة الإعلام، ميثاق العمل الوطني والنظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، السلسلة الوثائقية رقم (٢٩)، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣.
- ٧- وزارة الإعلام، النص الكامل لبيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.

رابعاً: المصادر الوثائقية:

أ- باللغة العربية:

- ١- وزارة الخارجية العراقية ، القضية الكردية ، دراسة وثائقية ، بغداد، د. ت .
- ٢- وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي- الإيراني ، ملف وثائقي ، بغداد، ١٩٨٢.
- ٣- وثائق الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٧٩.

ب - باللغة الفارسية:

- ١- وزارة أمور خارجه ايران ، اسناد لانه جاسوسة ، ج ٣١ ، تهران ، ١٣٦٦ هـ. ش (١٩٨٧ م) .
- ٢- وزارة أمور خارجه ايران ، روابط ايران باعراق بروايت وأسناد سلواك ، تهران ، د. ت .

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- الرسائل والأطاريح العربية:

- ١- إبراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧.
- ٢- أحمد حردان حسن السوداني ، عزيز الحاج ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية- ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.
- ٣- أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي ، سجن نقرة السلطان ١٩٥٨-١٩٦٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٧.
- ٤- أحمد علي سبع الربيعي ، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.
- ٥- أركان حمه أمين رشيد الزرداري، نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية للمدة من ١٩٤٦ ولغاية ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥.
- ٦- إسلام محمد عبد ربه المغير ، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، رسالة غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية - غزة ، ٢٠١٥.
- ٧- أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ٨- امال محمد علي، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الأقليات في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠.

- ٩- باسم قاسم السامرائي ، سياسة ايران الخارجية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٠- بدر ناصر حسين الطريمشاوي ، السياسة النفطية في الصحف العراقية (١٩٥٨-١٩٧٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
- ١١- بديع نايف داود السعدي ، الحزب الشيوعي العراقي (١٩٦٣-١٩٦٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .
- ١٢- ثائر جاسم محمد السعدي ، القضية الكردية في الصحافة البغدادية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ .
- ١٣- جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥ .
- ١٤- حميد صالح ابراهيم القيسي ، الصراع على السلطة في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١ .
- ١٥- حيدر علي خلف العكيلي ، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (١٩٦٠-١٩٨٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٤ .
- ١٦- خليل محمد طاهر بروراي ، مصطفى البارزاني دوره في نشوء الحركة القومية التحررية الكردية ، رسالة غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١١ .
- ١٧- ذياب عبود حسين الدليمي ، موقف العراق من التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن ١٩٩٩ .
- ١٨- راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية- الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .
- ١٩- رافع رسول عبد ، الفكر السياسي للحزب الشيوعي العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .
- ٢٠- زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ .
- ٢١- سارة يونس كاكل ، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١١ .
- ٢٢- ستار محمد علاوي الحياي ، القضية الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .
- ٢٣- سمية جمني ، صدام حسين وسياسته تجاه الأكراد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٥ .
- ٢٤- شيماء ياس خضير خلف العامري ، سلام عادل ودوره السياسي في العراق ١٩٢٢-١٩٦٣ ، رسالة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٢ .
- ٢٥- فائز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، ٢٠١٠ .
- ٢٦- فرهاد محمد احمد ، (خه بات ، النضال ١٩٥٩-١٩٦١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .
- ٢٧- فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .
- ٢٨- قحطان أحمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية -جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

- ٢٩- كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ٢٠١١.
- ٣٠- طالب عبد الجبار حيدر ، المسألة الكردية في الوثائق العراقية- المشكلة- الحل- النتيجة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢.
- ٣١- عبد السميع خلف عبد حبيب الجناحي، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٤.
- ٣٢- عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (١٩٣١-١٩٧١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٤.
- ٣٣- علياء صبار خلف نوري الخالدي، عبد الرزاق الناييف ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأنبار ، ٢٠١٨.
- ٣٤- علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧.
- ٣٥- علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.
- ٣٦- علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٨.
- ٣٧- عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية- السوفيتية (١٩٦٨-١٩٧٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨.
- ٣٨- غادة فائق محمد علي، عامر عبدالله ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٢٤-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.
- ٣٩- غزوة نجم عبد الصاحب الموسوي، زكي خيري نشاطه السياسي في تاريخ العراق ١٩١١-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٧.
- ٤٠- غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ٤١- **محسن حسن خصبالك البديري**، أحمد صالح العبدوي ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩١٢-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
- ٤٢- محمد سلمان منور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨.
- ٤٣- محمد عبد الحسين عبد الله العقابي ، الفكر القومي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ١٧ تموز ١٩٦٨ (دراسة تاريخية سياسية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.
- ٤٤- مناف جاسب محمد علي الخزاعي ، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١١.
- ٤٥- _____ ، الصراع البعثي- الشيوعي في العراق ١٩٤٧-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.
- ٤٦- منهل اسماعيل العلي بك، أرشد العمري ١٨٨٨-١٩٧٨، دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.
- ٤٧- ميفان عارف عبدالرحمن طاهر، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠ (دراسة تاريخية) ، أطروحة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧.
- ٤٨- نزار علوان عبد الله ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٦.
- ٤٩- نهاد طالب عويد جبير الحميداوي ، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٧٢-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٤.

- ٥٠- نوار سعد محمود الملا ، العراق بين عهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠-٢٠٠٣ دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١٠ .
- ٥١- هاجر مهدي خاطر خضير النداوي، يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٠١- ١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
- ٥٢- وسام هادي عكار التميمي ، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية-ابن رشد ، ٢٠١٠ .

٢- الرسائل والاطاريح الاجنبية:

أ - باللغة الأجنبية:

- 1- Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, U.S. Perspectives on Kurdish independence From Iraq, 1972-2011, Dissertated Dissertation, Institute of Law and Politics, University of Kiel , 2012.

ب - باللغة الفارسية:

- ١- سعيد زاهدي ، جنبشهاي سياسي ضد بعثي در عراق ، دبیرسوم ، دانشگاه بین الملل ، تهران ، ١٣٧٣ هـ.ش (١٩٩٤ م) .
- ٢- عبد آله جهاني بين ، كردستان عراق ، رسالة رايزن دومي ، دانشگاه بین الملل، تهران ، ١٣٧٣ هـ.ش (١٩٩٤ م) .

سادساً: كتب المذكرات:

- ١- احمد باني خيلاني ، مذكراتي ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٢- باقر إبراهيم ، مذكرات باقر إبراهيم ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ٣- بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠١ .
- ٤- _____ ، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في سني ١٩٥٨-١٩٩١ (مأزق الحركة الشيوعية في العراق)، ط٤، د. ن، السليمانية، ١٩٩١ .
- ٥- ثابت حبيب العاني ، صفحات من السيرة الذاتية ١٩٢٢-١٩٩٨ ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- ٦- ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، سلام عادل "سيرة مناضل" دار الرواد للطباعة والنشر ، ج٢ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
- ٧- جاسم كاظم العزاوي، مذكرات، ثورة ١٤ تموز أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠ .
- ٨- رحيم عجينة، الاختيار المتجدد- ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، مطبعة اوفسيت اليقظة ، بغداد، ٢٠٠٩ .
- ٩- زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، ١٩١١-١٩٦٨ ، ج١ ، ستوكهولم ، ١٩٩٤ .
- ١٠- _____ ، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم ١٩٦٨-١٩٩٥ ، ج٢ ، السويد ، ١٩٩٤ .
- ١١- سليم اسماعيل البصري، الصراع- مذكرات شيوعي عراقي، دار المدى للنشر، بغداد ٢٠٠٦ .
- ١٢- صالح الحيدري ، مختارات من مذكرات صالح الحيدري، كردستان ، ٢٠٠٤ .

- ١٣- شوكت خزندار ، سفر ومحطات - الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠٠٥.
- ١٤- عبد الرزاق الصافي ، شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية، ج١، ج٢، دار القرطاس، الكويت، ٢٠٠٨.
- ١٥- عبد الستار طاهر شريف ، صراع مع الحياة مذكرات شهيد القلم الدكتور عبد الستار طاهر شريف (١٩٣٥-١٠٧١) ، ترجمة: فيان عبد الستار طاهر شريف، مطبعة آرا بخا، كركوك، ٢٠٠٨.
- ١٦- عدنان عباس ، هذا ما حدث ، جزئين ، ط٣ ، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٦.
- ١٧- عزيز الحاج ، مع الأعوام ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨- ١٩٦٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١.
- ١٨- _____ ، شهادة للتاريخ- أوراق من السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٢ .
- ١٩- عصام عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، اسبانيا، ٢٠١٠. عصام عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف ، (موقع ينانبع العراق)، ينظر: <http://www.yanabee.Iraq>
- ٢٠- عماد نداف ، خالد بكداش يتحدث ، د. ن ، دمشق ، ١٩٩٣.
- ٢١- فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف ، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، مطبعة ئاراس، أربيل، ٢٠٠٩.
- ٢٢- فيصل عبد السادة الفؤادي، مذكرات نصير- مسيرة الجمال والنضال، مطبعة الخير، د. م ، ٢٠٠٤.
- ٢٣- كريم أحمد الداود ، المسيرة صفحات من نضال كريم أحمد، مطبعة شهاب، أربيل ، ٢٠٠٦.
- ٢٤- محسن دزه يى ، احداث عاصرتها، جزئين، ج٢، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠٠٢.
- ٢٥- هاني الفكيكي ، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط٢، مكتبة رياض الريس ، بيروت ، ١٩٩٧.

سابعاً: المصادر العربية والمعرية:

- ١- احمد عبد العزيز محمود، دور الأنصار (البشمركة) الشيوعيين في الكفاح المسلح في كردستان العراق(١٩٧٨-١٩٩١)، مطبعة ازادي، اربيل، ٢٠١٣.
- ٣- _____ ، نضال الرفيق عزيز محمد ، السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي العراقي أعلى صوتاً من الكلمات ، مطبعة ازادي ، اربيل ، د. ت .
- ٤- أحمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته. ومحاكمته. مصرعه، بغداد، ١٩٨٩.
- ٥- أحمد مريح المنصراوي ، إبراهيم كبه ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤ ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠١٤.
- ٦- أحمد ناصر الفيلي وآخرون، الفيليون الانتماء والمحنة - جريمة تهجير الكورد الفيليين، سلسلة اصدارات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة- الدائرة الاعلامية ٦ ، دار النهرين للطباعة ، ٢٠١٤.
- ٧- ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، د. ن، بيروت ، ١٩٧٣.
- ٨- إسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق ، دار الحياة ، القاهرة ، ٢٠١٢.

- ٩- إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الامريكي- السوفيتي حول الشرق الاوسط- الابعاد الاقليمية والدولية ، الكويت ، ١٩٨٦.
- ١٠- أوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣ ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، دار اراس للطباعة ومنشورات الجمل ، اربيل ، ٢٠١٢.
- ١١- بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في سني ١٩٥٨-١٩٩١ مأزق الحركة الشيوعية في العراق ، ط٤ ، د. ن ، السليمانية، ١٩٩١.
- ١٢- تشارلز تريپ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦.
- ١٣- جاريث ستانسفيلد ، العراق- الشعب والتاريخ والسياسة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩.
- ١٤- جاسم الحلواني، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠٠٩.
- ١٥- جاسم علي هداد وآخرون ، شهداء الحزب شهداء الوطن ، ج١، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠٠٨.
- ١٦- جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية - العراق ١٩٦٨- ٢٠٠٢ ، ط ٢، الرسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥.
- ١٧- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٦.
- ١٨- جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨ ، ج٦، ج٧، ج٨ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- ١٩- جلال طالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، منشورات النور ، بغداد ، ١٩٧٠.
- ٢٠- _____ ، الاشتراكية في الوطن العربي-كتابات في المسألة الكردية ، ج٢، مؤسسة زين، السليمانية ، ٢٠٠٨.
- ٢١- جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبيد حاجي ، مؤسسة موكرياني للنشر، دهوك، ط٢ ، ٢٠١٢.
- ٢٢- جهاد صالح العمر، التطورات التاريخية لمشكلة الحدود العراقية الايرانية في شط العرب ، مركز الدراسات الايرانية في جامعة البصرة ، مطبعة دار الحكمة ، البصرة ، ١٩٩٠.
- ٢٣- جوناثان راندل ، امة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها ، ترجمة فادي حمود ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧.
- ٢٤- جيرارد جالياند ، شعب بدون وطن - الكرد وكردستان ، ترجمة عبد السلام النقشبندى ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢.
- ٢٥- حامد الحمداني ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، فيشون ميديا ، السويد ، ٢٠٠٤.
- ٢٦- _____ ، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها، فيشون ميديا، السويد ، ٢٠٠٦.
- ٢٧- حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢.

- ٢٨- _____ ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤ - ٢٠٠٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٢٩- حامد مصطفى المقصود ، سيرة نائز مدارات الأخوة الأعداء ثورة ١٤ تموز الخلفيات ، الوقائع ، النهايات ، وسيرة ذاتية ، مكتبة مصر دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩ .
- ٣٠- حبيب محمد كريم ، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق في محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣، مطبعة خه بات ، دهوك ، ١٩٩٨ .
- ٣١- حسن السعيد ، المواجهة العنيدة - فصول من قضية الصراع بين الاسلام والغرب والماركسية في افغانستان ، دار المنتدى للنشر ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- ٣٢- حسن غريب خليل، الماركسية بين الأمة والأممية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢، ط٢، اربيل، ٢٠٠٥ .
- ٣٣- حكمت خليل محمد ، دور الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيون في الحركة الوطنية ١٩٥١-١٩٥٨، دار العباد ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٣٤- حكمت محمد كريم، ثورة كردستان ومتغيرات العصر- نضال الجبال أم انتفاضة المدن، ترجمة: بندر علي المندلاوي، ط٣ ، مؤسسة نارس للطباعة والنشر، أربيل ، ٢٠٠٢ .
- ٣٥- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد ، طهران ، ٢٠٠٥ .
- ٣٦- _____ ، العراق الحزب الشيوعي ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد ، طهران ، ٢٠٠٥ .
- ٣٧- _____ ، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٣٨- خورشيد شوكت راوندوزي ، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب ، بغداد ، ١٩٧١ .
- ٣٩- درية عوني ، الاكراد ، د. ن ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٤٠- ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- ٤١- زكي جعفر الفيلي العلوي ، تاريخ الكرد الفيليين وآفاق المستقبل ، مؤسسة البلاغ للنشر، لندن ، ٢٠٠٩ .
- ٤٢- زكي خيرى وسعاد خيرى ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، إصدار اليوبيل الذهبي ، لندن ، ١٩٨٤ .
- ٤٣- زينب عبد الحسن محمود الزهيري ، عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ .
- ٤٤- سالم عبيد النعمان ، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد ، منشورات المدى ، دمشق ، ٢٠٠٧ .
- ٤٥- سامي عبد الرحمن ، البديل الثوري في الحركة التحررية الكوردية - التقرير الساسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني المنعقد من (٢٦ - ٣٠) تموز ١٩٨١، د. ن ، د. ت .
- ٤٦- سامي شورش، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية (إدريس البارزاني نموذجاً)، آراس للنشر ، أربيل ، ٢٠٠١ .
- ٤٧- سعاد خيرى ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة ١٩٢٠ - ١٩٥٨ ، ج٢، بغداد ، ١٩٧٨ .
- ٤٨- _____ ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد أربعة عقود، السويد، ستوكهولم، ١٩٩٨ .
- ٤٩- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، الدار الأهلية ، عمان ، ١٩٩٦ .
- ٥٠- سعد ناجي جواد ، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ، دار السلام ، لندن ، ١٩٩٠ .
- ٥١- _____ ، دراسات في المسألة القومية الكردية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

- ٥٢- سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية ١٩٣٤- ١٩٥٨ ، ج ١ ، دار المرصاد ، بغداد ، د.ت .
- ٥٣- _____ ، موجز أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، مطبعة الأندلس ، بيروت ، د.ت .
- ٥٤- _____ ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٣ ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت .
- ٥٥- _____ ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٤ ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت .
- ٥٦- _____ ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٥ ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت .
- ٥٧- _____ ، موقف الحزب الشيوعي من الجبهة والتحالف الجبهوي ، مطبعة الأندلس ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٥٨- سهام ميران ، الكتاب الكردي الاسود ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ٥٩- سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى - ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ، دار العرب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ٦٠- _____ ، علي صالح السعدي (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الأولى في العراق ١٩٦٣)، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- ٦١- سيف عدنان أرحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار الحصاد ، دمشق ، ٢٠١٢ .
- ٦٢- _____ ، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨-١٩٧٩ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٤ .
- ٦٣- _____ ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي مسيرة ونضال ، مكتبة الوان ، بغداد ، ٢٠١٥ .
- ٦٤- شاكِر خدو محوي ، القضية الكردية في العراق المعاصر ، ترجمة عبيد حاجي ، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٨ .
- ٦٥- شاكِر خصباك ، العراق الشمالي ، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ١٢٣ .
- ٦٦- شامل عبد القادر ، ناظم كزار سيرة أقوى مدير أمن عام في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩٦٨-١٩٧٣ وأسرار انقلابه الفاشل ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠١٥ .
- ٦٧- _____ ، اتفاقية الجزائر والأسرار الكامنة لانهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥ ، دار المجلة ، بغداد ، ٢٠١٦ .
- ٦٨- شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٩٧ .
- ٦٩- شورش حسن عمر ، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية - دراسة تحليلية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٥ .
- ٧٠- صاحب جليل الحكيم ، النجف الوجه الآخر لمحاولة استنكار ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١١ .
- ٧١- صبحي ناظم توفيق ، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية في أنقرة وإستانبول ١٩٤٥-١٩٥٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ٧٢- صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ٧٣- _____ ، التيارات السياسية في كردستان العراق - قراءة في ملف الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ - ٢٠٠١ ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- ٧٤- _____ ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث - الحركات الماركسية ١٩٢٠- ١٩٩٠ ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠١ .

- ٧٥- صلاح سعد الله ، المسألة الكردية في العراق ، دار المثنى للطباعة والنشر ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
- ٧٦- طه ناجي ، ثورة العراق المجيدة ١٤ تموز ١٩٥٨ والرهان على العسكر ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٧٧- عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٨ ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- ٧٨- عبد الجليل فيلي، اللور (الكورد) الفيلليون في الماضي والحاضر، د. ن، اربيل ، ١٩٩٩ .
- ٧٩- عبد الحسين شعبان ، عامر عبدالله - النار ومرارة الأمل- فصل ساخن من فصول الحركة الشيوعية ، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤ .
- ٨٠- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ج٧ ، ج٨ ، ج١٠ ، ط٤ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٨١- عبدالرزاق مطلق الفهد ، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨ ، بيروت ، ٢٠١١ .
- ٨٢- عبد الرحمن قاسم، كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، د.ت.
- ٨٣- عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ - ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ٨٤- عبد الله تركماني ، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات الى حرب الخليج الثانية ، منشورات الآن ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ٨٥- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٧ .
- ٨٦- عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر، د. ن ، دمشق ، ٢٠٠٢ .
- ٨٧- عدنان المفتي، الأكراد والعلاقات العربية الكردية، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، د. م ، ١٩٩٨ .
- ٨٨- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي، ج١ ، منشورات الثقافة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٢ .
- ٨٩- _____ ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي، ج٢ ، منشورات الثقافة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- ٩٠- _____ ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣ ، دار الرواد ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- ٩١- عزيز محمد ، الحزب الشيوعي العراقي، ترجمة عصام محمد حسون، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية ، سلسلة دراسات مترجمة رقم ٣١ ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٧ .
- ٩٢- علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، ط١ ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- ٩٣- علي محسن مهدي، الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥ .
- ٩٤- علي محمد ، أوراق من ذلك الزمن- الحركة الأنصارية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥ .
- ٩٥- **علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ ، دار مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٣ .**
- ٩٦- عمار علي السمر، شمال العراق ١٩٥٨ - ١٩٧٥ دراسة سياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ .
- ٩٧- فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ٩٨- فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣ .

- ٩٩- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ٢٠٠٨.
- ١٠٠- فائق بطي ، الصحافة اليسارية في العراق، لندن ، ١٩٨٥.
- ١٠١- فران هيزلتون ، الجوانب العسكرية لمعاهدة بورتسموث ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، دار بابل ، ١٩٧٨.
- ١٠٢- فايز الخفاجي ، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق ، دار سطور ، بغداد ، ٢٠١٥.
- ١٠٣- فيصل الفؤادي ، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ، فيشون ميديا ، السويد ، ٢٠١٠.
- ١٠٤- _____ ، من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٨-١٩٨٩) ، ستوكهولم ، ٢٠١٢.
- ١٠٥- كاظم الموسوي ، المطرقة والمنجل في العراق قراءة في كتابات ومذكرات قيادات شيوعية ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١١.
- ١٠٦- كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق ، دار آراس للطباعة والنشر ، ط ٢ ، اربيل ، ٢٠٠٥.
- ١٠٧- كاظم حيدر ، الأكراد من هم والى أين؟ ، د. ن ، بيروت ، ١٩٥٩.
- ١٠٨- **كاوس قفطان** ، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨- ١٩٦٤ ، وزارة الثقافة في حكومة إقليم كردستان ، سليمانية ، ٢٠٠٤.
- ١٠٩- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط ٢ ، مكتبة اليقظة العربية، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨١.
- ١١٠- ماجد عبد الرضا ، القضية الكردية في العراق ، منشورات الفكر الجديد ، بغداد ، ١٩٧٥.
- ١١١- _____ ، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨- ١٩٧٥ ، الحقيقة بريس للطباعة ، قبرص ، ١٩٨٧.
- ١١٢- ماريون فاروق سلو غلت وبيتر سلو غلت ، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة: مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، د. م ، ٢٠٠٣.
- ١١٣- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً) ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٣.
- ١١٤- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، انتشارات الشريف الرضي ، قم ، ١٩٩٧.
- ١١٥- _____ ، العراق الاشتراكي ١٩٦٨-١٩٧٦ ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥.
- ١١٦- مجموعة باحثين ، الوزارات العراقية ١٩٢٠ - ٢٠١٠ ، ط ٢ ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بغداد ، ٢٠١١.
- ١١٧- مجموعة باحثين، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيجل، ج ٢، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١١٨- **محمد حسين** ، الحزب الديمقراطي الكردستاني- الظهور والمسيرة النضالية لغاية عام ٢٠٠٣ ، تعريب حسن علي مطر ، مطبعة الساقى ، بغداد ، ٢٠١٥.
- ١١٩- محمد سليم العزاوي، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠،
- ١٢٠- محمد عبد ناجي ، الحزب الشيوعي العراقي أزمة المواطنة والتنظيم ، منشورات دار الغروب للطباعة والنشر، نيقوسيا ، ١٩٨٦.
- ١٢١- محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، د. ن ، د. ت .
- ١٢٢- محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ ، مراجعة : جعفر عباس حميدي ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- ١٢٣- محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، دار الطليعة ، بيروت، د. ت .

- ١٢٤- مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج ٢ ، ط ٢ ، كاوا للثقافة الكردية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ١٢٥- _____ ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج ٣ ، ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، د . ن ، اربيل ، ٢٠٠٢ .
- ١٢٦- مسلم هادي موسى ، نظرات في المسارات السياسية - الحزب الشيوعي العراقي ، ج ١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- ١٢٧- مكرم الطالباني ، مراحل تطور الحركة القومية الكردية ، ج ٢ ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، السليمانية ، ٢٠٠٩ .
- ١٢٨- منذر الموصللي ، القضية الكردية في العراق - البعث والاكرد ، دار بيسان ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ١٢٩- موسى علي ، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية ، مركز الإمارات ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ .
- ١٣٠- موفق خلف غانم مهبش العلياوي ، نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية ، دار الرواد المزهرة ، بغداد ، ٢٠١٤ .
- ١٣١- مؤيد إبراهيم الوندائي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد (١٩٧٤-١٩٨٣) ، مكتبة دجلة ، بغداد ، ٢٠١٨ .
- ١٣٢- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥ - ١٩٤٩ (دراسة تاريخية) ، دار تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١٣ .
- ١٣٣- ناهض حسن جابر الراوي ، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ، مطبعة هورامي ، كركوك ، ٢٠٠٦ .
- ١٣٤- نصير الكاظمي ، الحزب الشيوعي في العراق والمسألة الزراعية ، مركز الدراسات الاشتراكية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ١٤٥- نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ، ط ٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ١٣٦- هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام ١٩٥٨ ، ط ٢ ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- ١٣٧- هاشم البناء ، الحزب الشيوعي العراقي في الميزان ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
- ١٣٨- وليد الأعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق ، دراسة موثقة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨ ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

ثامناً: المصادر الأجنبية:

- 1- Dana Adams Schmidt, Journey Among Brave Men, New York, 1964.
- 2- Eberhard Kienle, The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989 (London: I.B. Tauris 1990).
- 3- Elicia Okake Ibezim, Saddam Hussein The Legendary Dictator, United States America , 2006.
- 4- Henri J.Barkey, Preventing Conflict over Kurdistan, Carnegie Endowment for International Peace 1779 Massachusetts Avenue, NW Washington, DC 2003.

- 5- John Bolluch and Harvey Morris, No Friends but the Mountains ,The Tragic history of the Kurds, London,1992.
- 6- Johan Franzen, The Power of Ideas, The Iraqi Communist Party and the Kurdish Question,1958-1975, British Journal of Middle Eastern Studies, August 2011,
- 7- Kerim Yildiz , The Kurds in Iraq The Past Present and Future, Pluto P Press, London,2004.
- 8- Liam Anderson and Gareth Stansfield , The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division, New York: Palgrave, 2004.
- 9- Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, The Kurds AContemporary Overview, London and New York, 1992.
- 10- Tareq Y. Ismael, The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq, Cambridge University press, USA, 2008.

تاسعاً: كتب الموسوعات:

- ١- أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة، دار البيضاء للنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- ٢- جمال بابان ، أعلام كرد العراق ، مطبعة شافان ، السليمانية ، ٢٠٠٦.
- ٣- حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة العارف للنشر، بيروت، ٢٠١٣.
- ٤- حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق في القرن العشرين، ج ١، مؤسسة الزمان ، بغداد ، ٢٠١١.
- ٥- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج ١ - ج ٣ - ج ٥ - ج ٧، ط ٤ ، دار فارس للنشر ، عمان ، ٢٠٠١.
- ٦- محمد سعيد الطريحي ، موسوعة الموسم العالمية (الشيعة والشيوعية مساجلات في الدين والماركسية) ، ج ١ ، اكااديمية الكوفة ، هولندا ، ٢٠١١.
- ٧- محمد علي الصويركي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، المجلد ١ - ٣ - ٤ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- ٨- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج ١٢، ط ٣ ، الشركة العالمية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥.
- ٩- ميري البصري ، أعلام الكرد ، دار رياض البرسيس للنشر، لندن ، ١٩٩١.
- ١٠- _____ ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ١، ج ٢، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤.

عاشراً: البحوث والمقالات المنشورة:

- ١- إبراهيم احمد، البارتى وثورة ١٤ تموز حتى بدء ثورة ايلول ١٩٦١، جريدة خه بات ، العدد ٧٤١، ١٩ ايلول ١٩٩٤.
- ٢- بابر البشدرى ، ندوة الحكم الذاتي ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد الثالث (٧١) ، بغداد ، آذار ، ١٩٧٥.
- ٣- باقر إبراهيم ، متراس جبار في مواجهة الإمبريالية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤(٧٢)، بغداد، نيسان ١٩٧٥.
- ٤ - ثابت حبيب العاني، لمصلحة من الاعتداءات ضد الشيوعيين الكرد، مجلة الاخبار، العدد ٩٩٨، ١٧ كانون الاول ١٩٧٣.

- ٥ - رحيم عبد الحسين عباس ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٦٨-١٩٧٢) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٤ .
- ٦ - _____ ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٧٣ - ١٩٧٩م) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً ، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠ ، نيسان ٢٠١٥ .
- ٧ - سعود ناصر ، ورحل رفيق اخر ، مجلة رسالة العراق ، لندن، العدد ٦٣ ، اذار ٢٠٠٠ .
- ٨ - صادق البلادي ، بياننا فهد (العامل الشيوعي) ، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٦٣ ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١٤ .
- ٩- صفاء الحافظ ، حول مفهوم الحكم الذاتي وتطبيقاته في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٥ ، تموز ١٩٧٠ .
- ١٠ - صالح الحيدري ، كيف السبيل إلى حل المسألة الكردية ، منشورات جريدة النور، آراء في المسألة الكردية ، بلا عدد، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- ١١ - طارق مجيد تقى ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد ١٩ ، العدد ٧٨ ، ٢٠١٣ .
- ١٢- طالب محبيس حسن و قابل محسن كاظم ، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣ ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد ٢٣ ، د. ت .
- ١٣- عامر عبدالله ، خواطر وذكريات بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة تموز المجيدة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٤٤ ، تموز ١٩٨٣ .
- ١٤- عبد الحميد عبد الله ، البعث والتطلع لزعامه العالم العربي ، مجلة "الثقافة الجديدة" ، العدد ١٢٨ ، دمشق ، شباط ١٩٨١ .
- ١٥- عبد الرزاق الصافي ، أنجاز وطني كبير ينبغي المحافظة عليه وتطويره ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٠٧ ، بغداد، تموز ١٩٧٨ .
- ١٦- عبد الستار طاهر شريف ، ندوة الحكم الذاتي ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد الثالث ، (٧١) بغداد ، آذار ١٩٧٥ .
- ١٧- عبد الوهاب الرحبي ، الرفيق فهد والمحالفات الوطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٢ ، شباط ١٩٧٢ .
- ١٨- عزيز الحاج ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، مجلة آفاق عربية، السنة الخامسة ، العدد ١١ ، بغداد ، تموز ١٩٨٠ .
- ١٩- عزيز محمد ، أربعون عاما من النضال المجيد (خطاب الرفيق عزيز محمد في احتفالات العيد الأربعين) ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٦٠ نيسان ١٩٧٤ .
- ٢٠- _____ ، حول الجبهة ومردودها وآفاقها ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧٤ ، حزيران/ تموز ١٩٧٥ .
- ٢١- غسان شربل ، دفاتر الثورة الكردية والعراق- جلال طالباني يتذكر ١ ، مجلة الوسط، لندن ، العدد ٣٥٥ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٨ .
- ٢٢- كاظم حبيب ، الجبهة الوطنية ولدت لتبقى وتتطور ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٤ (٧٢)، بغداد ، نيسان ١٩٧٥ .
- ٢٣- كامل شياع ، هل طوت ثورة تموز ١٩٥٨ فصلها الأخير؟ ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣١٠ ، أواسط أيلول ٢٠٠٣ .
- ٢٤- ماجد زيدان الربيعي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٤٩ ، بغداد ، في ١٦ آذار ٢٠١٢ .

- ٢٥- ماجد عبد الرضا، بعض المفاهيم الخاطئة في الجبهة الموحدة ، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١١، في شباط ١٩٧٠.
- ٢٦- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، جريدة الزمان، العدد ١٣٢٩، لندن، في ٢٠٠٢/١٠/٤.
- ٢٧- مكرم الطالباني ، الشيوعيون والمسألة الكردية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد، ١١، بغداد، شباط ١٩٧٠.
- ٢٨- مكرم الطالباني ، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد الرابع ، تموز ١٩٦٩.
- ٢٩- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوزارات العراقية ١٩٤٩ - ١٩٥٨ ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد ٧ ، ٢٠٠٧.
- ٣٠- مهدي محمد قادر، خالد النقشبندي سيرته ودوره العسكري والإداري في العراق (١٩١٥-١٩٦١)، دراسات في التاريخ والآثار، مجلة كلية الآداب، جامعة صلا الدين، العدد ٥٨، أربيل، آذار ٢٠١٧.

حادي عشر: الصحف والمجلات:

أ- الصحف السرية :

ت	اسم الصحيفة	السنة
١-	جريدة كفاح الشعب	1935
٢-	جريدة القاعدة	1943 , 1944, 1953, 1955, 1956
٣-	جريدة اتحاد الشعب	1959, 1960
٤-	جريدة طريق الشعب	1962 , 1964, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971
٥-	جريدة المبدأ	1960
٦-	جريدة خه بات	1959, 1963
٧-	جريدة راية العمال السرية	1964

ب - الصحف العلنية :

ت	اسم الصحيفة	السنة
١	جريدة طريق الشعب	1973, 1974, 1975, 1977, 1978, 1986, 2012
٢	جريدة الفكر الجديد	1972, 1973, 1977
٤	جريدة النداء	1971
٥	جريدة النهار	1973
٦	جريدة التآخي	1972, 1974
٧	جريدة الراصد	1978
٨	جريدة الجبهة	1979
٩	جريدة الثورة	1970, 1972, 1973, 1974
١٠	جريدة الجمهورية	1966, 1969
١١	جريدة الوقائع العراقية	1958, 1959, 1960, 1963, 1968, 1972, 1974
١٢	جريدة القبس	1975

١٥	جريدة العرب	1966, 1963
١٦	جريدة البلد	1966
١٨	جريدة العمل اللبنانية	1966

ج - المجلات :

ت	اسم المجلة	السنة
٥-	مجلة قراءات سياسية	1993
٦-	مجلة الثقافة الجديدة	1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1978, 1981, 1983, 2003, 2009, 2012, 2014
٧-	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية	1979

ثاني عشر: المقابلات الشخصية:

- ١- مقابلة شخصية مع عريان السيد خلف، بغداد، 5، 8 كانون الأول 2016.
- ٢- مقابلة شخصية مع بهاء الدين نوري، السليمانية، 17، تموز، 2017.

ثالث عشر: شبكة المعلومات الدولية (Internet):

- ١- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) ، <http://www.arm.wikipedia.org> ،
- [https:// www.Wikipedia .net](https://www.Wikipedia.net) ،
- ٢- جاسم الحلواني ، مناقشات مهمة في تناول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، شباط ، ٢٠١٥ .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16413>
- ٣- _____ ، حول طريق التطور اللارأسمالي، بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٥ ،
<http://ssrcaw.org/ar/show>.
- ٤- صالح ياسر، بعض الدروس المستخلصة من تقييم تجربة الحزب الشيوعي العراقي للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٩، الجزء الأول ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٢٠٢٨ ، ٤ أيلول ٢٠٠٧ ،
<http://www.ahewar.org>
- ٥- عزيز شريف ، مذكرات عزيز شريف ، مذكرات منشورة على موقع نجله الدكتور عصام عزيز شريف على الانترنت ، ٢٠١٠ ، [http:// www.issamsharif.com](http://www.issamsharif.com)
- 6- Peter Sluglett, The Iraqi Communist Party 1934-1979, Middle East Center Online Series, Cengage Learning Emealtd, Reading, 2006, [http:// www.gale.com/ Digital Collections](http://www.gale.com/DigitalCollections).
- 7- Henri J. Barkey, Preventing Conflict over Kurdistan, Carnegie Endowment for International Peace 1779 Massachusetts Avenue, NW Washington, DC 2003.
www.CarnegieEndowment.org.

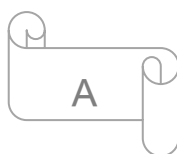
ABSTRACT

The Iraqi Communist Party is one of the most prominent Iraqi political parties that played an important role in influencing the course of events in the political arena in Iraq at the beginning of the second half of the thirties of the last century where that period of history saw the emergence of the Kurdish issue is clearly in the policies and the literature of the Communist Party, especially after Barzan events (1943-1945) in northern Iraq and its aftermath, and how to deal with successive Iraqi governments, and Anbra the Communist party introduced the appropriate peaceful solutions .

The importance of this study comes from the fact that it dealt with a subject of historical, political and social dimensions. At the same time, the Kurdish issue was a prominent event on the political scene and for a long time in the history of modern Iraq. In the royal and republican covenants, and this was reflected in the Kurdish issue itself. The position of the Iraqi Communist Party on the Kurdish issue (1968-1979) is worthy of consideration because the Communist Party provided much support and support in many local and international forums.

The study was based on the chronology of events while preserving the unity of the topic. The study was divided into four chapters, a conclusion and a set of annexes, as well as the introduction, which aims at clarifying the importance of the thesis and determining its main contents. The first introductory chapter dealt with the period since the establishment of the Iraqi Communist Party (1968-1949), the execution of Fahd, secretary of the Communist Party, the development of the relationship between the Communist Party and the Kurdish Movement (KDP) For the period (1958-1963) Of the Communist Party of the Kurdish issue and the accompanying armed events in the era of the First Baathist coup and the government of the brothers Aref (1963-1968).

The second chapter, which we included under the title of the Iraqi Communist Party and its position on the Kurdish issue (1968-1973),

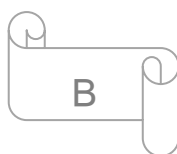


shed light on several issues in which we discussed the position of the Communist Party on the Kurdish issue (1968-1970) and the repercussions of the July 17 coup on the Kurdish issue, Declaration of March 11, 1970 and the declaration of self-rule of the Kurds and the position of the Iraqi Communist Party, the relation of the Communist Party to the Kurdish issue of the period (1971-1973) and the accompanying events.

The third chapter dealt with the period from the proclamation of the National Front and Progressive Nationalism (July 17, 1973) to the establishment of the Kurdish War in 1974, and the influence of the Baathist Communist Alliance on the Kurdish issue and the deterioration in the relations of the Communist Party with the Kurdish leadership. The position of the Communist Party from the April 1974-March 1975 war, the reasons for the Algiers agreement and its repercussions on the Kurdish issue, the March 6, 1975 agreement, the collapse of the armed Kurdish movement, and the consequences for the Kurdish issue.

The fourth and final chapter, entitled "The position of the Iraqi Communist Party on the Kurdish issue 1975-1979", explained the position of the Communist Party for the two years (1975-1976) on the Kurdish issue after the Algiers Agreement and the impact of the collapse of the Kurdish armed movement on the Kurdish parties. The deterioration of the relations between the Ba'th Party and the Iraqi Communist Party by engaging in the National Progressive National Front between the Ba'th Party and the Iraqi Communist Party, the Communists having to resort abroad, the return of the alliance with the Kurdish parties and the adoption of the method of armed struggle for the purpose of overthrowing the Baath regime.

The conclusion included the most important findings of the study of scientific results in the light of its contents, as well as the recommendations and proposals that we consider necessary from the point of view of the researcher modest, and we also sought through the annexes to the study to provide the letter with a set of documents and important data of the Iraqi Communist Party and the Kurdistan Democratic Party with a number of Foreign Documents. In his study



of the position of the Iraqi Communist Party on the Kurdish issue, the researcher reached the following conclusions:

1 - The Kurdish issue has a clear impact on the programs and thought of political parties, especially in the thought and literature of the Iraqi Communist Party.

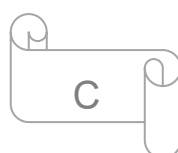
2. Both the Iraqi Communist Party and the Barati Party have played a large and effective role in highlighting the Kurdish issue and supporting it in obtaining the right of the Kurdish people to attain their national rights.

3 - The Kurdish issue has contributed directly or indirectly to the tension of the Iraqi political situation for many years reflected on the economic and social aspects of the Iraqi people and Kurds alike.

4. The Kurdish issue will remain a problem unless a peaceful, just and democratic solution is found, unless radical solutions are found that realize the legitimate rights of the Kurds and guarantee Iraq the unity of its land and people.

5 - Calling the Communist Party of successive governments not to practice the policy of racial discrimination against the Kurdish people, which will inevitably push him to seek separation from Iraq by any means.

From his humble point of view, the researcher suggests some of the recommendations he deems necessary to solve the persistent Kurdish problem in its modern and contemporary history: In order for the Kurdish issue not to come out of scope and the Kurds are moving toward full separation and dealing with foreign countries, Finally, I put this modest effort in the hands of my professors, members of the discussion committee, to evaluate them and increase their rank in a way that makes them efficient to provide Iraqi libraries as a source of study of Iraq's modern and contemporary history.



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Dhi Qar - College of Arts
Department of History - Higher Studies



The position of the Iraqi Communist Party

From the Kurdish Issue of Iraq

(1968-1979)
(Historical study)

A Thesis Submitted by

Katib Muhammad Ghafal al-Hjamy

To the Board of College - University of Dhi Qar

It is part of the Requirements for a Master's Degree

In Modern and Contemporary History

Under Supervision of

Moayed Shaker Kazem Al – Tae

1439 AH

2018 AD